جامـعة الجـزائـر "بن يوسف بن خـدة"
كليـة العلـوم السياسيـة والإعـلام
قسـم علوم الإعلام والاتصال

الأحـزاب السياسيـة
وعملية الإتصال السياسي في الجزائـر

- دراسة وصفية مقارنة لدور"حزب جبهة التحرير الوطني" و"حزب العمال"-

مـذكرة لنيـل شهـادة الماجستيـر فـي علـوم الإعـلام والاتصـال
فـرع: اقتصاديات، مؤسسات وتكنولوجيات الإعلام والإتصال

إعـداد الطالبة:
- سليمة رابحـي

إشـراف الأستاذ:
- أ.د عبد القادر شعباني

السنـة الجامعيـة: 2008-2007

كلمـة شـكر

بعد شكر ا وحمده وتوفيقه لإتمام هذه الدراسة.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى الأستاذ المشرف الدكتور"عبد القادر شعباني" على توجيهاته القيمة حتى إخراج هذه المذكرة في طبعتها النهائية.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني وعرفاني إلى كل الإطارات في "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حزب العمال" على تقديمهم العون لإنجاز المذكرة.

كما لا أنسى كل من أمد لي يد العون من بعيد أو قريب.

إهـــــداء

إليـك وحـدك "سعـــــــــاد"

*«…Une fonction primaire des partis politiques est de structurer l'opinion publique, de mesurer ses attitudes et de les transmettre aux responsables gouvernementaux et aux dirigeants de sorte que gouvernés et gouvernants, l'opinion et le pouvoir, soient raisonnablement proches les uns des autres»***.**

David E. APTER

In**:** Roger-Gerard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique**, 5ème éd, Paris, Montchrestien, 1998, p.408.

الـخطـة

مقدمـة

البـاب الأول: مشاركة الأحزاب السياسية في عملية الإتصال السياسي

I. الأحزاب السياسية وتطورها في الجزائر

1. مدخل عام للأحزاب السياسية
1.1. ماهية الأحزاب السياسية
2.1. وظائف الأحزاب داخل الأنظمة الديمقراطية

2. واقع الأحزاب السياسية في الجزائر بعد1989
1.2. الوضع الدستوري والقانوني للأحزاب
2.2. خارطة الأحزاب السياسية الفاعلة

II. الاتصال السياسي وواقعه في الجزائر

1. الإتصال والعملية السياسية
1.1. ماهية الاتصال السياسي
2.1. العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية

2. واقع الإتصال السياسي في الجزائر
1.2. طبيعة الإتصال في مرحلة ما قبل التعددية
2.2. طبيعة الإتصال في مرحلة التعددية السياسية

III. دور الأحزاب في عملية الإتصال السياسي

1. طبيعة الإتصال داخل الأحزاب السياسية
1.1. الإتصال أثناء مرحلة السعي للسلطة
2.1. الإتصال أثناء مرحلة ممارسة السلطة أو معارضتها

2. وسائل الإتصال ودورها في الحياة الحزبية
1.2. وسائل الأحزاب وأساليبها الذاتية
2.2. استعمال الأحزاب لوسائل الإعلام والاتصال

الباب الثاني: دور جبهة التحرير الوطني وحزب العمال في الإتصال السياسي

I. التعريف بحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال

1. تطور حزب جبهة التحرير الوطني وتنظيمه الداخلي
1.1. مراحل تطور الحزب
2.1. تنظيمه الداخلي
3.1. مصادر تمويله

2. تطور حزب العمال وتنظيمه الداخلي
1.2. ظهور الحزب وتطوره
2.2. تنظيمه الداخلي
3.2. مصادر تمويله

3. مقارنة تطور الحزبين
1.3. أوجه التشابه
2.3. أوجه الاختلاف

II. واقع الإتصال داخل جبهة التحرير الوطني وحزب العمال

1. الإستراتيجية الاتصالية لحزب جبهة التحرير الوطني
1.1. طبيعة الإتصال السياسي
2.1. مضمون الخطاب الحزبي
3.1. تحديد وسائل وقنوات الإتصال

2. الإستراتيجية الاتصالية لحزب العمال
1.2. طبيعة الإتصال السياسي
2.2. مضمون الخطاب الحزبي
3.2. تحديد وسائل وقنوات الإتصال

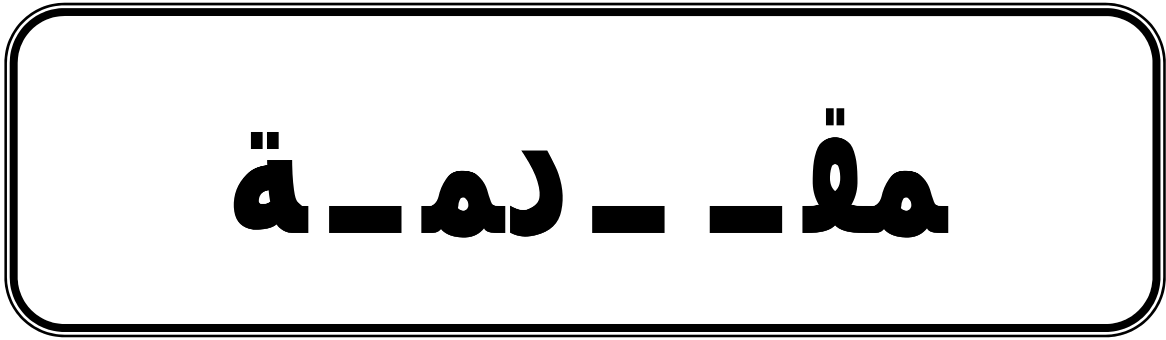
3. مقارنة واقع الإتصال داخل الحزبين
1.3. أوجه التشابه
2.3. أوجه الاختلاف

III. مشاركة النواب في عملية الإتصال السياسي

1. قياس دور نواب حزب جبهة التحرير الوطني
1.1. مدى ممارسة النواب للوظيفة النيابية
2.1. طبيعة المطالب التي يرفعها النواب
3.1. وسائل جمع المطالب وطرق تبليغها

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:


مقـــدمـة

مقـــدمـــة

إن البحث في موضوع الديمقراطية هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة، ذلك أن جوهره هو انقسام المجتمع السياسي إلى حاكم ومحكوم، إلى فئة تسيطر على سلطة اتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الإلتزام بالقرارات. فحكم الشعب يتم فـي مسـتوياته المختلفة أساسا على النيابة، أي على اختيار المواطنين لممثلين ينوبون عنهم لفترة زمنيـة محددة، وهذا الإختيار السياسي يفترض بطبيعته تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيـار، وتعدد الاتجاهات السياسية التي يختار بينها. ومن ثم فالدافع إلى تكـوين الأحـزاب فـي الأنظمة الديموقراطية يرجع إلى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئـة الحاكمة، وحاجاتها إلى أداة تجمع بينها وتبلور أهدافها وتمدها بالوسيلة التي تسهل عليهـا مهمة انتقاد تصرفات الحكام والضغط على قراراتهم.

تعد الأحزاب السياسية من المؤسسات التي تضفي الطابع الديموقراطي على النظام السياسي، ومن الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته، كونها تضمن تمتع المواطن بحقوقه السياسية خاصة حقه في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده، والذي رسخته المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(*): « **لكل شخص الحق في الإشتراك فـي الاجتماعات والجمعيات السلمية...**»، كما قامـت الاتفاقيـة الدوليـة للحقـوق المدنيـة والسياسية(**) بتوضيحه في المادة 21: « **يعترف بالحق في التجمع السلمي، ولا يجـوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير ما يفرض منها تماشيا مع القانون...**» (1)

على هذا الأساس، تحتل دراسة الأحزاب في الوقت الحاضر مكانة كبيرة باعتبارها مؤسسات سياسية لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات الأخرى التي تسير شـؤون الدولـة،

(*) يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أول بيان دولي أساسي يتناول حقوق كافة أعضاء الأسرة الإنسـانية، وهـي حقوق غير قابلة للتصرف أو الانتهاك، وقد صدر طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحـدة فـي 10 ديسـمبر 1948 بوصفه "المعيار العام لإنجازات جميع الشعوب والدول" فيما يتصل بحقوق الإنسان. ويتألف من ديباجة و30 مادة تحـدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع في جميع أنحاء العالم بلا تمييز.

(**) الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية هي معاهدة تلتزم الدول الأطراف فيها بأن تحترم تلك الحقـوق، وتتخـذ الخطوات التي تكفل التحقيق التام لها. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية، وفتحت باب التوقيع عليها في 16 ديسمبر 1966، ثم دخلت حيز التنفيذ في 23 مارس 1976.

(1) حسن البدراوي، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2000، ص.34.

وبدأ الاهتمام يتزايد بها خاصة بعد التغير الجيوسياسي الذي عرفه العالم بانهيار المعسكر الشرقي،حيث شهدت الأوضاع الدولية منذ الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية بفعل بوادر النظام الدولي الجديد، وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديموقراطي الغربي.

نظرا للدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية سواء في توجيه الرأي العام أو في كيفية ممارسة السلطات يتضح أنه لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يتوافر بها للنظام الديموقراطي إحدى الدعائم الرئيسية التي تساعده على التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكـومين، كما تعتبر حجر الزاوية في تأطير المشاركة السياسية،(*) وفي ربط الجسور بين المواطن الراغب في المشاركة بالسلطة أين يتم صياغة القرار السياسي.(1)

إن الأحزاب تحتل موقعا متميزا في بناء العلاقة بين الحكام والمحكومين خاصـة فـي ظـل الديمقراطيات التمثيلية،(**) ويتجلى ذلك في الوظائف التي تضطلع بها في الأنظمة السياسية الحديثـة، مثل تكوين الرأي العام، انتقاء الإطارات السياسية، التمثيل والاتصال، وضع البرامج والسياسات البديلة للسلطة، والقيام بأنشطة التعبئة والتنشئة السياسية، إلى جانب وظيفتها الكبرى المتمثلة في السعي الدائم للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه بالطرق التي يحددها القانون.(2)

من خلال أداء الوظائف السابقة، تسعى الأحزاب السياسية إلى التقريب والتوفيـق بين المواطنين والسلطة السياسية، باعتبارها قناة من القنوات الاتصالية التي تضمن تـدفق المعلومات المتبادلة بين الطرفين، وتتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها، ثم إعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل إيصالها إلى الحكومة، كما تساهم في إبـراز المواضيع القوية للنقاش، واقتراح الحلول للمشاكل الموجودة في المجتمع.

(*) المشاركة السياسية هي العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديـه الفرصة للإسهام في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها. كما تعرف المشاركة السياسية علـى أنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإراديـة لحـق التصـويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات السياسية.

(1) إبراهيم أبراش، **علم الإجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص.245.

(**) الديمقراطية التمثيلية شكل من أشكال الديمقراطية غير المباشرة، وفيها يختار الناخبون على نحو حر وسـري فـي انتخابات تعددية ممثلين ينوبون عنهم، وتُدعى كذلك لأن الشعب لا يصوت مباشرة على قرارات الحكومة، بـل يختـار ممثليه في الهيئة الحاكمة أو في مجلس النواب، وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجا مهما للديمقراطية التمثيلية.

(2) Bertrand BADIE (et al), **Dictionnaire de la science politique et institutions politiques**, Paris, Armand Colin, 1994, p.194.

إن تنظيم نشاطات الحزب السياسي من أجل الوصول إلى السلطة يدخل ضمن نظام عام للإتصال، يحافظ من خلالها على تواجده واستقلاليته ويساهم في ترسيخ القيم والمرجعية الإيديولوجية لدى المواطن، خاصة وأن نجاح الحزب وتمكنه من تحقيق أهدافه أو على الأقل كسب الرأي العام إلى جانبه، يعود أساسا إلى سلامة أفكاره ووضوح برامجه وتوجهاته الأساسية. وبالرغم من أن الهدف الأساسي للأحزاب ليس القيام بعملية الإتصال، وإنما العمل على الإستحواذ على السلطة أو الإحتفاظ بها، إلا أنه أصبح في الوقت الحالي يفرض نفسه من أجل ضمان فعالية الأحزاب داخل النظام السياسي، وتحقيق أدوارها كاملة في المجتمع.

كما أصبح الإتصال يرافق نشاطات الفاعلين السياسيين سواء الموجودين داخل السلطة أو خارجها في إطار تنافسهم للوصول إلى الحكم، وهذه الأهمية التي يحظى بها الإتصال جعلت العديد من الشخصيات السياسية والمنظمات والأحزاب يعتمدون على خبراء في الإتصال لتحديد إستراتيجياتهم الإتصالية، بما أنه يعتبر نشاطا ملازما لوجودهم،[1] سيما أثناء الحملات الإنتخابية التي تعتبر تجمعا اتصاليا تتم من خلالها المواجهة الحقيقية بين الحاكم والمحكوم في المجتمع الديموقراطي.[2]

في هذا السياق تعد الوظيفة الاتصالية للأحزاب السياسية من أهم الوظائف التي تقوم بها في ميدان التمثيل السياسي، فهي مبنية على هياكل وقنوات مناسبة لممارسة وظيفة الإتصال ضمن الجماعات أو الأجهزة الأخرى في المجتمع، ودورها الوسيط بين السلطة السياسية والشعب يجعلها وسيلة من وسائل الإتصال السياسي الفعالة.

لقد أصبح الإتصال السياسي اليوم كموضوع للبحث يثير اهتمام الدارسين المتزايد، وصولا إلى تحويله إلى مبحث علمي قائم بحد بذاته، ويتم ذلك كما يؤكده "**جاك جيرستلي**" (Jacques GERSTLÉ) مع وجود أزمة التمثيل السياسي والاختلال الإقتراعي والخيبة الديمقراطية حتى في البلدان الغربية نفسها، كما يتم في معطى اقتحام اتصالي تكنولوجي عارم، وأصبح تقدم أي مجتمع يقاس الآن بدرجة سيولة المعلومات فيه عموديا وأفقيا،

---

[1] Guy HERMET, **Dictionnaire de la science politique et institutions politiques**, 4 ème édition, Paris, Armand colin, 2000, p.55.

[2] Pierre BRÉCHON, **Les partis politiques**, Paris, Montchrestien, 1999, p.75.

وبحجم مشاركة المحكومين في صنع القرار.[1] ولهذا يعتبر انتقال الرسائل السياسية من أشد أنواع الإتصال حيوية وفعالية في المجتمع، إذ يجمع بين طرفين "الحاكم والمحكوم" هما أساس المجتمع وقاعدته، فيكون الإتصال بين هذين الطرفين تلاقيا يحقق تبادلا للرسائل بينهما.

بناء على ذلك أخذ شكل الإتصال النازل من الحكام إلى المحكومين إهتمام العديد من الباحثين، خاصة مع سيطرة إشكالية التأثير على الأبحاث الإمبريقية، ولكن دراسة الإتصال الصاعد الذي يعمل على تبديل وتحويل العلاقات الإجتماعية إلى علاقات سياسية يعرف هو الأخر في الوقت الحاضر تطورات كبيرة، سيما وأن هذا المستوى من الإتصال يعمل على إبراز وإظهار مطالب المجتمع للنظام السياسي، وتمكينه من الإجابة عليها في شكل قرارات أو سياسات حكومية، وذلك في إطار المشاركة الجماعية التي تساهم فيها قنوات عديدة منها وسائل الإعلام والأحزاب السياسية.

على هذا الأساس، تعتبر وسائل الإعلام محركا أساسيا لعملية الإتصال السياسي، خاصة مع تطورها التكنولوجي المستمر، الذي يسمح لأطراف العملية الإتصالية من تبليغ أفكارها واهتماماتها بسرعة.[2] في حين تعد الأحزاب الدعامة المثلى للاتصال المنظم داخل المجتمع، التي تعمل على تقريب الحكام بالمحكومين خاصة داخل الأنظمة التمثيلية.

تختلف درجة الدور الاتصالي المنوط بالأحزاب من مجتمع إلى أخر حسب طبيعة العلاقات السياسية المتواجدة فيه، لأن وظيفة الإتصال التي تقوم بها ترتبط ارتباطا وثيقا بموقعها بالنسبة لممارسة السلطة، فإذا كانت هذه الأحزاب تتولى السلطة فإن وظيفتها سوف تقتصر على تدعيم وتبرير الوضع القائم، وفي الوقت ذاته تقوم باقي الأحزاب بمعارضة وظيفة التبرير بوظيفة المطالبة، من خلال نقل حاجات جزء كبير من المجتمع الرافض للقرارات المفروضة عليه.

---

[1] جاك جيرستلي، **الإتصال السياسي أو السياسة التي أصبحت سلعة**، تاريخ الصدور: 2005/04/04، الموقع الإلكتروني: [http://www.albayan.ae/cervelet ?cid=119002864&pagenamebayane/2Fbayanearticl%2FB-bayanearticle&c=page]، تاريخ التحميل:2006/01/23.

[2] Jacques GERSTLÉ, **La communication politique**, Paris, Puf, 1992, p.115.

هكذا يتبين بأن البيئة السياسية والظروف التي تسعى من خلالها الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، هي التي تحدد طبيعة التنظيم والإستراتيجية المستخدمة، مما يـؤدي إلى اختلاف طبيعة وعمل الأحزاب نفسها. ولهذا السبب تعتبر الأحزاب في المجتمعـات الديمقراطية أداة اتصال بين الشعب والحكومة، بينما في المجتمعات السلطوية ما هـي إلا أداة للجماعة الحاكمة.[1]

إذا أردنا إسقاط ما سبق على الوضع في الجزائر، فإننا نلاحظ أن عملية الإتصـال السياسي أثناء فترة الحزب الواحد كانت منحصرة فقط في حلقة النخبة الحاكمة، وكانـت تقوم أساسا على الإشهار السياسي للمسؤولين السياسيين، مما أدى إلى حـدوث اخـتلال بنيوي في الإتصال، الذي كان يتم في اتجاه واحد لتحقيق التعبئة الجماهيرية.

لكن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 وما تلاها من تحركات ونشاطات أدخلت الـبلاد في مرحلة جديدة شملت المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دعت الضرورة إلـى البحث عن سبل جديدة لترقية العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع، وإقامة إتصال دائـم بين السلطة والمواطن، توجت بتعديل الدستور الذي أقر التعددية الحزبية والإعلامية لأول مرة. وظهرت تبعا لذلك الجمعيات ذات الطابع السياسي، وفتحت قنوات التعبير المختلفـة أبوابها أمام المواطن، الذي أصبحت له الحرية في البوح بقناعاتـه السياسـية وتوجهاتـه الفكرية ومرجعياته الإيديولوجية.

من خلال هذا الطرح وبحكم تبني الجزائر خيار الديموقراطية والتعددية الحزبية في دستور28 فيفري 1989، يتبادر إلى أذهاننا سؤال جوهري يكمـن فـي مـدى اعتبـار الأحزاب السياسية الجزائرية التي ظهرت مع إرساء دعائم النظام الـديمقراطي ركيـزة أساسية للاتصال المنظم بين القمة والقاعدة، خاصة بعد أن كانـت الممارسـة الأحاديـة السابقة مصدر التباعد الحاصل بين الحكام والمحكومين.

---

[1] Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, Paris, Puf, 1973, p.54.

بالنظر إلى ما تقدم، فقد ظهرت العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي(*) مباشرة بعد الإقرار بالنظام التعددي والانفتاح السياسي، وكانت تحمل اتجاهات وانتماءات سياسية مختلفة، مستغلة التسهيلات التي جاء بها القانون رقم 11/89 المتعلـق بالجمعيـات ذات الطابع السياسي، الذي تمت المصادقة عليه في 5 جويلية 1989. ومع ذلك لم تستطع هذه الأحزاب جميعها أن تفرض وجودها في الساحة السياسية بالرغم من مرور فترة طويلـة على تأسيسها، كما أن أغلبية الأحزاب لم تكن تملك برنامجا واضحا يسمح لها فـي هـذا الظرف من فرض برنامج بديل لبرنامج السلطة.

إن هذا الضعف السياسي الذي تعرفه الأحزاب السياسية في الجزائر أنتج بـدوره ضعفها الإتصالي، إلى درجة أصبح فيها انعدام الإستراتيجية الإتصالية السمة المشـتركة بين جميع الأحزاب، التي كان ينتظر منها أن تمثل الشعب في مؤسسات الدولة، وتعبر عن مطالبهم والإصغاء لانشغالاتهم وإيصالها للسلطة القائمة.

كما يتضح أن التعددية السياسية قد أنتجت أحزابا عديدة لا يتـوفر أغلبهـا علـى خصائص الأحزاب الحديثة، وتبقى الصفة البارزة فيها هي غياب التنظيم وعـدم القـدرة على التعبير عن مطالبها، إلى جانب افتقارها لبرامج واضحة تسعى من خلالها للوصـول إلى السلطة. ولا شك أن نتائج الإنتخابات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر منذ 1990 تعزز هذا الطرح، حيث لم تتمكن إلا أحزابا قليلة - تعد على الأصـابع- أن تثبـت وجودهـا، وتشارك في الحياة السياسية سواء بممارستها المباشرة للسلطة أو بمعارضتها،و ضمن هذه الأحزاب وقع اختيارنا على **"حزب جبهة التحرير الوطني" (FLN)** و**"حزب العمال" (PT)** ليشكلا محور هذه الدراسة.

في هذا الخصوص تعد جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الذي كان ينشط منـذ الإستقلال إلى غاية 1989، أين وجد نفسه محاطا بالأحزاب التي عليه أن يواجههـا دون إظهار وجهه السياسي السابق، أما حاليا فإن الحزب يجد نفسه أمام تحديات كبرى، فهـو مدعو من خلال متطلبات المسؤوليات التي تحملها لوحده منذ 1962 أن يؤكد علـى أنـه

(*) لقد أشار دستور1989 في المادة الرابعة (4) إلى حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي فقط، واستبدلت هذه التسمية لاحقا بالأحزاب السياسية بعد تعديل الدستور في 1996.

مازال يعتبر عاملا محركا للحياة السياسية، وأن يظهر أكثر تلاحما واستقلالا ويعمل وفق نظام ديمقراطي جديد بإعطاء إجابات ملائمة للمطالب والانشغالات التي تشـترك فيهـا طبقات واسعة من المجتمع، خاصة بعد تحصله على الأغلبية فـي المجـالس المنتخبـة الوطنية والمحلية في انتخابات 2002.

أما حزب العمال الذي ظهر للعلانية مباشرة مع إقـرار التعدديـة الحزبيـة فـي 1989، بعد أن كان ينشط في السرية تحت لواء المنظمة الإشتراكية للعمال، وبالرغم من مواقفه اليسارية وامتداداته الواسعة في الوسط النقابي والعمالي، إلا أنه تمكن من كسـب إحترام الأحزاب الأخرى لتركيزه على تقديم اقتراحات تخص بالدرجة الأولى طبقة العمال والدعوة للبحث عن الحلول الإقتصادية وحل الأزمة السياسية والأمنية، باعتبارها الأولوية الأساسية في جدول نضال الحزب.

إن المشاركة الفعلية لهذين الحزبين في الحياة السياسية الوطنية بفضل تواجدهما في المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة التشريعية الممتدة من عام 2002 إلى2007، يـدفعنا للبحث عن طبيعة الإستراتيجية الإتصالية التي يعتمدان عليها لتجسيد أهـداف وبرنـامج الحزب، وكذلك من أجل تقريب المواطنين من السلطة ومد جسور التواصل بينهما، وفـي هذا الإطار تندرج إشكالية الدراسة:

هل تساهم الأحزاب السياسية في عملية الإتصال السياسي في الجزائر؟ وإلى أي مدى يشارك حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمـال فـي التقريـب بـين الحـاكم والمحكوم؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات حول طبيعة الإتصـال السياسـي الذي تقوم به الأحزاب المدروسة، وقد فضلنا استعمال التساؤلات بـدلا مـن الفـروض لتوافقها مع الطابع الوصفي لهذا البحث وانتهينا إلى الصيغ الآتية:

- ما هي الوظائف الإتصالية التي تقوم بها الأحزاب السياسية؟

– ما هو دور جبهة التحرير الوطني وحزب العمال في توفير الجانب المـدخلاتي والمخرجاتي لعملية الإتصال السياسي؟

- هل تتوافق مخرجات هذين الحزبين مع المدخلات التي يتم جمعها؟

- ما هي التقنيات والأساليب التي يستعملها الحزبان للاتصال بالحاكم وبالمحكوم؟
- كيف توظف الأحزاب السياسية وسائل الإعلام للقيام بهذه العملية؟
- وإلى أي درجة يساهم نواب الحزبيين داخل البرلمان في تفعيل عملية الإتصال؟

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تسلط الضوء على جانب أخر من جوانب عمل الأحزاب السياسية المتمثل في "الوساطة"، وذلك بربط الصلة بين مختلف نشاطاتها ودورها في الإتصال السياسي، خاصة أن الأحزاب السياسية كانت ولا تزال من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد والجماعات للتعبير عن أرائهم وإيصال مطالبهم. فضلا على ذلك توفر الأحزاب ميدانا خصبا لبحوث الإتصال، وهذا بالضبط ما سعينا إلى استثماره في هذه الدراسة.

لما كانت الأحزاب تعتبر من قنوات الإتصال السياسي الفعالة، أردنا الإحاطة أكثر بهذا الجانب والإلمام به، بهدف البحث عن فاعلية الدور الاتصالي الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية خاصة في شكلها التعددي، وبالتالي إبراز قدرتها على توصيل الرسائل والخطابات المتبادلة بين الحكام والمحكومين.

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التي تتفق في أهدافها وخصائص المناهج المستخدمة فيها مع طبيعة وأهداف البحوث التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، والوصول إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.[1] كما تستخدم الدراسات الوصفية كذلك في البحوث السياسية والإعلامية لأغراض الوصف المجرد أو المقارن بين الأفراد والجماعات، وفي وصف الاتجاهات والدوافع واستخدامات وسائل الإعلام، ثم تفسير وتحليل العلاقات بين هذه العناصر.

لكل دراسة منهجا علميا يحدد مسار البحث وينظم خطواته، ويرتبط منهج البحث بطبيعة الدراسة والزاوية التي تعالج منها المشكلة، وباعتبار المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة الإشكالية والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي بحكم أن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية:

---

(1) محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.98.

 **المنهج الوصفي التحليلي:** بالنظر لكون موضوع الدراسة يتناول ظاهرة اتصالية سياسية جديرٌ بنا أن نبحث فيها وأن نسعى لتفسيرها وتحليلها، فقد كان هذا المنهج أنسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف، لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي لظاهرة الإتصال السياسي، كما يوضح لنا الدور الذي تلعبه الأحزاب في هذه العملية، ويمكننا من التعرف على العناصر المكونة لها وإبراز مضمونها وإعطاء النتائج العلمية، بعد جمع المعلومات النظرية والبيانات الوصفية الخاصة بالظاهرة التي يتم دراستها.

يقوم المنهج الوصفي على تحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، ولا يقتصر على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل كذلك تجميع الحقائق والمعلومات وتحليل البيانات وقياسها ومقارنتها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية.(1)

 **المنهج التاريخي:** استخدمنا هذا المنهج بشكل رئيسي في القسم النظري من أجل تتبع ورصد مختلف المراحل التي مرت بها التعددية الحزبية في الجزائر، كما تم توظيفه في القسم التطبيقي كأسلوب أساسي لبناء خلفية تاريخية عن الأحزاب التي تشكل موضوع الدراسة (حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال).

إن المنهج التاريخي يدرس أساسا الظاهرة بالرجوع إلى أصلها، فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر التطورات استنادا إلى منهج علمي يربط النتائج بأسبابها،(2) كما يعتبر هذا المنهج الطريق الذي يتبعه الباحث لجمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة.

 **المنهج المقارن:** لم نكتف في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لفهم موقف الأحزاب إزاء الإتصال السياسي، بل تطلب البحث أيضا حتى يكون أكثر تماسكا وأصدق من حيث النتائج أن نعتمد على المنهج المقارن، الذي يتميز عن

---

(1) خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2003، ص ص.31-35.
(2) عمار بحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الطبعة الثانية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص.19.

غيره من مناهج البحث العلمي بالتنظيم المنهجي المحكم، ويوظف أساسا ليشير إلى الإجراءات التي يستخدمها الباحث للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المتماثلة أو الظاهرة نفسها في فترات متعاقبة، وفقا لبعض الصفات التي تجعلها قابلة للمقارنة، بهدف اكتشاف العوامل السببية الخاصة بظهورها وتطورها وصور الارتباط بينها، [1] كما يشترط على الباحث عند توظيفه للمنهج المقارن الالتزام بالخطوات التالية:

- تحديد الظواهر المتماثلة وليس المتناقضة.
- جمع المعلومات باستخدام المصادر والمراجع والمقابلات وسبر الأراء وغيرها.
- تحليل المعلومات ومقارنتها بغية إستخلاص أوجه التشابه والاختلاف.
- وجوب توفير الدقة العلمية في اختيار عناصر المقارنة.
- استخلاص النتائج في شكل مفاضلة. [2]

نستهدف في عملية المقارنة كشف مواقع الإختلاف والتطابق بين رؤية حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب العمال حول أهمية عملية الإتصال السياسي، وفق خطوات البحث المحددة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن ظاهرة الإتصال بين الحاكم والمحكوم التي هي محل الدراسة والتحليل.

 **منهج التحليل الإحصائي:** اعتمدنا في تحليل بيانات الدراسة الميدانية -الإستمارة- على منهج التحليل الإحصائي، الذي هو عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع المعلومات والبيانات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبويب تلك المعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذا تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها بشكل يقدم النتائج ويوصل إلى الأهداف المنشودة في البحث.[3]

بما أن هذه الدراسة ميدانية، فقد اعتمدنا على أدوات خاصة تستعمل في مثل هذا النوع من الدراسات لجمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث تتمثل أساسا في:

---

(1) محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص.545.

(2) عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.175.

(3) عمار قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1993، ص.101.

❖ **المقابلة:** أمام الغياب الكلي للمراجع الخاصة بالجانب التطبيقي، لاسيما فيما يتعلق بطبيعة الإتصال داخل الأحزاب السياسية المدروسة، لجأنا إلى توظيف المقابلـة كـأداة أساسية في جمع المعلومات المختلفة، وأمكننا ذلك الحصول على البيانات المراد جمعهـا عن الموضوع في حدود ما يخدم البحث، خاصة أن من يجب مقابلتهم يجب أن يتمتعـوا بجانب كبير من الخبرة العلمية والنظرية. ولقد استهدفت سلسلة المقابلات التـي قمنـا بإجرائها مع مجموعة من الإطارات الحزبية التعرف على تنظيم الحزبيـن وتطورهمـا، وإبراز طبيعة برامجهما وتوجهاتهما الأساسية، إضافة إلـى تحديـد طـرق اتصـالهما بالمواطنين وبالسلطة السياسية.

تعرف المقابلة على أنها ذلك التفاعل اللفظي الذي يتم بـين فـردين فـي موقـف مواجهة، يحاول أحدهما إستثارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى الأخـر تـدور حـول خبراته أو أرائه ومعتقداته،[1] وتستعمل خاصة في الأبحاث الميدانية التي ترمي إلى جمـع البيانات الأصلية عن وحدات مجتمع البحث، والتي لا يمكن الحصـول عليهـا بواسـطة الدراسة النظرية أو المكتبية، ولذلك تعتبر حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها دون النزول إلى واقع المبحوث والإطلاع على ظروفه المختلفة.[2]

❖ **الإستبيان:** يعتبر الإستبيان أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع البيانـات الأولية أو الأساسية، من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقا، بهدف التعرف على حقائق معينـة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو العوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلـى تصـرفات سلوكية معينة.[3]

لقد اعتمدنا على الإستبيان كأداة قياس تساعدنا على جمع الحقائق والمعلومات من أفراد العينة (النواب)، حتى نتمكن من التعرف على الدور الذي يلعبه النواب في المجلس

---

(1) محمد علي البدوي وعبد ا محمد عبد الرحمن، **مناهج البحث الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة نشر، ص.407.

(2) إحسان محمد الحسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشـر، 1982، ص.93.

(3) سمير محمد حسنين، **بحوث الإعلام: دراسات في مناهج البحث العلمي**، القاهرة، عالم الكتب، 1990، ص.207.

الشعبي الوطني، ومدى مشاركتهم في عملية التقريب بين الحاكم بالمحكوم، لا سيما وأنها وسيلة تفرض علينا التقيد بموضوع البحث، وعدم الخروج عن أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية والتطبيقية .

بالنظر لأهمية الإستبيان كأداة رئيسية من أدوات جمع بيانات هذا البحث، رأينا أنه من الأهمية بمكان أن يمر بناءه بعدة مراحل، تؤهله لأن يصبح أداة موثوقا بهـا، وحتـى ينجح في إنجاز ما هو مؤمل فيه، فقد حرصنا أن تكون أسئلته ترجمـة دقيقـة لأهـداف البحث، وأن لا تخرج عن إطاره وأن يتم ترتيبها وفق تسلسل منطقي محكم.

كخطوة أولية ومنهجية بعد الانتهاء من تكوين الصورة الأولية للاسـتمارة وقبـل الشروع في عملية توزيعها، عرضنا الإستمارة على مجموعة من المحكمـين(*) بهـدف التعرف على جوانب النقص فيها ومدى مطابقة الأسئلة للشروط العلمية، وبعد اسـترجاع الإستمارة وتعديلها وفقا للملاحظات والآراء المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين، انتقلنـا إلى عملية اختبار أسئلة هذه الإستمارة الأولية على مبحوث واحد(01) فقط من كل حزب، حيث اكتفينا بعرضها على رئيسي المجموعتين البرلمانيتين لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال،(**) وذلك نظرا لصعوبة استرجاعها بسبب انشغال وعدم تفرغ النواب.

لقد كان الهدف من هذا الاختبار هو التعرف على الأسئلة الغامضـة التـي قـد لا يفهمها ولا يتفاعل معها المبحوثين من أجل حذفها أو تغيير صياغتها. وبالفعل تم إجـراء تعديلات عديدة على أسئلة الإستمارة بناء على الآراء المقدمة، فحذفنا خمسة (05) أسئلة، وغيرنا صياغة أربعة (04) أسئلة أخرى، تسهيلا لعملية الحصول على إجابات كاملة من طرف جميع المبحوثين، كما قمنا بتقليص عدد اقتراحات أسئلة أخرى.

(*) لقد تم عرض الإستمارة على ثلاثة أساتذة في قسم علوم الإعلام والاتصال- جامعة الجزائر- وهم السادة:
- أ.د عبد القادر شعباني
- د. بلقاسم بروان
- الأستاذة حكيمة جاب ا .

(**) من أجل التأكد من ثبات وقياس صدق الإستمارة قمنا باختبارها على النائبين:
- السيد العياشي دعدوعة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)
- السيد جلول جودي (رئيس المجموعة البرلمانية حزب العمال).

بعد الانتهاء من إجراء التعديلات اللازمة على الأسئلة صممت الإستمارة في صورتها النهائية، وأصبحت تضم 20 سؤالا تتوزع على ثلاث محاور رئيسية، يجيب كل محور على جانب معين من تساؤلات الدراسة، حيث يعالج المحور الأول مدى ممارسة النواب للوظيفة التمثيلية، أما الثاني فيخص طبيعة المطالب التي يرفعها النواب، وأخيرا يتضمن المحور الثالث تحديد الوسائل التي يستعملها النائب في جمعه ونقله لهذه المطالب، إضافة إلى إدراج محور خاص بالبيانات الشخصية.

لقد تم توزيع الإستمارة على عينة البحث بمساعدة مكتب المجموعتين البرلمانيتين لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال، أثناء جلسة اختتام الدورة الربيعية للمجلس الشعبي الوطني في **9 جويلية 2006**، حيث استرجعنا الجزء الأكبر منها في هذه الجلسة (76 استمارة من طرف نواب حزب جبهة التحرير الوطني و10 استمارات من نواب حزب العمال). ثم واصلنا عملية التوزيع لاستكمال العينة المتبقية (24 استمارة) عند افتتاح أشغال الدورة الخريفية بتاريخ **3 سبتمبر 2006.**

بعد استرجاع جميع الاستمارات الموزعة، قمنا بعملية التأكد من أن كل مبحوث قد أجاب على جميع الأسئلة، وأن إجاباته تتميز بصفة الاتساق والتكامل وخالية من التناقض، وهنا تبدأ مرحلة تفريغ الإجابات التي قمنا بها بطريقة يدوية، لتأتي في الختام عملية التحليل الإحصائي للبيانات والحصول على النسب والتقاطعات المرغوب فيها، مع محاولة تقديم التفسيرات لكل ما توصلنا إليه كلما كان ذلك ممكنا في حدود التمكن والتحكم في عناصر الموضوع، أما الأسئلة المفتوحة فقد تم تفريغها يدويا أيضا وبالطريقة التقليدية، أي بحصر كل الإجابات في مجموعة من الفئات المتشابهة ثم حساب التكرارات.

لقد تم تحديد عينة البحث وفقا لما تمليه طبيعة وموضوع الدراسة، وكذا العناصر المؤثرة والمشاركة في هذه الظاهرة، وبالنظر إلى صعوبة القيام بمسح كامل لمجتمع البحث المتمثل في الأحزاب السياسية اكتفينا باختيار قصدي لحزبين فقط هما "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حزب العمال"، خاصة وأن كلاهما قد حققا نتائج إيجابية في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2002، فضلا عن اختيار نواب الحزبين داخل المجلس الشعبي الوطني ليشكلوا مجتمع البحث الذي نحدد منه وحدات العينة التي ستوزع عليها الاستمارة.

بما أن العينة جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته، وممثلة بنسبة مؤية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة مشكلة البحث ومصادر بياناته، فإن عينة هذه الدراسة تندرج في إطار العينات القصدية، وهي العينة التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا من بين وحدات المجتمع الأصلي، وذلك تبعا لما يراه من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر بهذه الوحدات أو المفردات وتخدم أهداف البحث، بحيث تكون هذه الوحدات قريبة من المجتمع الأصلي، ويترك للباحث في الميدان الحرية في اختيارها.

أما بالنسبة لحجم العينة ارتأينا أن تكون ممثلة بـ 50% +01 من مجتمع البحث الأصلي لـ"حزب جبهة التحرير الوطني" (مجموع النواب داخل المجلس الشعبي الوطني) أي من بين 199 نائبا نختار 100 نائبا. بينما في الجهة المقابلة وبالنظر إلى العدد القليل من وحدات مجتمع البحث الممثل لـ"حزب العمال" داخل نفس المجلس (21 نائبا) أردنا في البداية أخذ جميع الوحدات، لكن وبعد أن تم إقصاء 10 نواب من الحزب بصفة رسمية بسبب عدم التزامهم مع الحزب، لم يبق أمامنا من مجتمع البحث الكلي سوى 11 نائبا، أجاب عشرة (10) منهم فقط على إستمارة البحث.

كما تجدر الإشارة أن متغيرات الإستمارة قد تحددت في أربعة (4) متغيرات، وكان الغرض من إدراجها هو التحقق ما إن كانت إجابات المبحوثين في كلا الحزبين هي نفسها، على اختلاف فئاتهم العمرية ومستواهم العلمي ومكان إقامتهم وخبرتهم التمثيلية. وتتوزع عينة الدراسة حسب هذه المتغيرات على النحو التالي:

جـدول رقم (1):

خصائص العينة وتوزيعها وفقا لمتغيرات الدراسة

المتغيـر	**المستويـات**	**حـزب(fln)**		**حـزب(pt)**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
السـن	30 – 39 سنة	11	11 %	02	20 %
	40 – 49 سنة	30	30 %	04	40 %
	50 – 59 سنة	52	52 %	03	30 %
	60 سنة فأكثر	07	07 %	01	10 %
	المجموع	**100**	**100%**	**10**	**100%**
المستـوى التعليمي	ثانوي	07	07 %	04	40 %
	جامعي	52	52 %	06	60 %
	دراسات عليا	41	41 %	-	-
	المجموع	**100**	**100%**	**10**	**100%**
مكـان الإقامة	داخل الدائرة الانتخابية	89	89 %	08	80 %
	خارج الدائرة	11	11 %	02	20 %
	المجموع	**100**	**100%**	**10**	**100%**
الخبرة النيابيـة	نعم	41	41 %	02	20 %
	لا	59	59 %	08	80 %
	المجموع	**100**	**100%**	**10**	**100%**

لقد كشفت نتائج عملية تحليل الاستمارات وإحصائها على ما يلي:

1. إن أغلب المبحوثين الذين شملتهم العينة يتراوح سنهم بين 40 سنة و59 سـنة، حيث نلاحظ أن أكثر من 50% من أفراد عينة "جبهة التحرير الوطني" يتراوح سنهم بين 50 و59 سنة، في حين نجد أن 40% من نواب "حزب العمال" يتراوح سـنهم بـين 40 و49 سنة، أما الذين تفوق أعمارهم 60 سنة فلا تزيد نسبتهم عن 10% في كلا الحزبين.

2. يعتبر المستوى التعليمي لأغلبية النواب المبحـوثين مرتفعـا جـدا، إذ يشـكل المتخرجون من الجامعات والمعاهد العليا أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفـراد العينـة،

وذلك نظرا لحرص الحزبين على إنتقاء واختيار النواب الذين يتمتعون بقـدرات علميـة عالية تؤهلهم لأداء مهامهم على أحسن وجه.

3. إن أغلب وحدات العينة لدى كلا الحزبين تقيم بشـكل دائـم داخـل دوائرهـا الانتخابية وذلك بنسبة تفوق 80%، أما النواب الذين يقيمون خارج دوائـرهم الانتخابيـة باستمرار فإنهم لا يتجاوزون 20%، وهذا الأمر قد يعود إلى شغلهم لوظائف عليـا فـي هيئات ومؤسسات الدولة أو تكليفهم بمناصب قيادية داخل الحزب الذي ينتمون إليه.

4. يتجاوز عدد نواب "حزب جبهة التحرير الوطني" الذين سبق وأن انتخبوا فـي إحدى المجالس التشريعية نسبة 40%، ويعود ذلك إلى شغل الحزب الدائم لمقاعد كثيـرة في مختلف المجالس المنتخبة سواء الوطنية أو الولائية أو البلدية. أما بالنسبة لـ"حـزب العمال" فلا نجد من بين نوابه العشرة (10) الذين شملتهم عينة الدراسة إلا اثنين (2) فقط كانا نائبين في المجلس الشعبي الوطني أثناء الفترة التشـريعية السـابقة (2002/1997)، ويمكن تفسير ذلك بعزوف الحزب عن المشاركة في الإنتخابات المحلية في تلك الفترة.

إعمالا لمنهج البحث المقدم وحرصا على إبراز الجوانـب المهمـة فيـه بعـد أن تعرضنا للجوانب المنهجية المتعلقة بالموضوع في المقدمة، رأينا تقسيم محتوى الدراسـة إلى بابين رئيسيين:

لقد خصصنا الباب الأول للحديث عن طبيعة مشاركة الأحزاب في عملية الإتصال السياسي بصورة عامة، وفق تسلسل منطقي يتجه نحو فك الغموض والتعمق في مناقشـة الإشكالية المطروحة، ونعالج من خلال محاوره الثلاثة أهمية الأحزاب السياسية وتطورها في الجزائر، الإتصال السياسي وواقعه في الجزائر، وأخيرا دور الأحزاب فـي عمليـة الإتصال السياسي.

أما الباب الثاني فهو باب ميداني بحت نتطرق فيه إلى دراسة تطبيقية لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال، وذلك من خلال وصف واقع الحزبين ودورهما في عملية الإتصال القائمة بين الحاكم والمحكوم، إلى جانب تحديد مضمون الإتصال السياسي مـن خلال تحليل مخرجات ومدخلات الحزبين، وكذا تصنيف الوسائل التي تستعمل للإتصـال

سواء بالمواطنين أو بالسلطة السياسية، وهذا وصولا إلى شرح كيفية ممارسـتها لـدور الوساطة بين الحاكم والمحكوم، ويكون ذلك أيضا بالتركيز على تقـديم الواقـع الميـداني لمبحوثينا وعينتنا بخصوص كل واحد من هذه العناصـر الثلاثـة، وكـذا الإحصـائيات المتوفرة لدينا، ثم نتوج كل عنصر بخلاصة تتضمن مقارنة طبيعة الإتصال داخل الحزبين ومدى مساهمتهما في عملية الإتصال السياسي، والتركيز علـى إبـراز أوجـه التشـابه والاختلاف.

في الأخير نفرد خاتمة عامة للدراسة نضمنها أهم النتائج التـي توصـلنا إليهـا، والاقتراحات التي نقدمها في هذا الإطار، والتي لا تمثل نهاية بحثنا بقدر مـا يمكـن أن تكون منطلقا لدراسات جديدة بما تقدمه من معالم لسبل لم نسلكها.


الباب الأول
مشاركة الأحزاب السياسية في
عملية الإتصال السياسي



I. الأحزاب السياسية وتطورها في الجزائـر

I. الأحزاب السياسية وتطورها في الجزائر

تلعب الأحزاب السياسية - كما هو متعارف عليه- دورا مهما في مجمل العملية السياسية في أي بلد من بلدان العالم، مهما كانت طبيعة نظامه السياسي دكتاتوريا كان أو ديمقراطيا، فالأحزاب بمفهومها العام تعتبر حلقة وصل تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة في أي مجتمع وبين السلطة الموجودة فيه.

من الطبيعي أن يكون للأحزاب السياسية على تعددها وتنوعها أهمية أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتعطي لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة بشكل أو بآخر في النظام السياسي القائم، وبالتالي المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع. ولا يختلف اليوم أحد في كون الأحزاب أصبحت ترتبط بالديمقراطية، فبفضلها ترتقي وبغيابها تصبح غير فعالة أو تتحول عن مسارها الحقيقي الذي هو تمثيل المواطن.

إن فهم الأحزاب السياسية يدفعنا إلى دراسة دورها داخل الحياة السياسية من خلال التعرف على ماهيتها والوظائف المناطة بها، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المحور إلى تحليل الظاهرة الحزبية، مع الإشارة إلى تطورها في الجزائر خاصة بعد إقرار التعددية السياسية في 1989، وذلك حتى يتسنى لنا شرح طبيعة مشاركتها في عملية الإتصال السياسي.

1. مدخل عام للأحزاب السياسية
2. واقع الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 1989

1. مدخل عام للأحزاب السياسية:

بالرغم من أن موضوع الأحزاب السياسية كحقل دراسي يعد من المواضيع الكلاسيكية في الدراسات السياسية، تعددت فيه الطروحات واختلفت وجهات النظر بصدده، إلا أنه ما زال يحظى باهتمام كبير ودراسات كثيرة من مختلف الزوايا، ولعل هذا ما جعله من المواضيع الشائكة والمهمة في أن واحد، وهو ما يعكس ديناميكية الموضوع التي تجعله دائم التجديد.

في النظم المعاصرة نجد الأحزاب كموروث غربي تقترن بالديمقراطية إلى أبعد الحدود، فوجودها يستدعي ضرورة توفر الأحزاب التي لا تستطيع أن تؤدي نشاطها إلا في بيئة ديمقراطية. فالأحزاب السياسية من حيث هي ضرورة أو ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها، جاءت وليدة لسبب هو رعايتها لضرورات الحياة الديموقراطية "الإقتراع العام من ناحية والمؤسسة البرلمانية من ناحية ثانية"، حيث وجدت طوال التاريخ العديد من التجمعات التي تعبر عن الصراع الدائر بين مختلف القوى السياسية داخل المجتمع، ولكن كان ينقصها التنظيم والاستمرارية.[1]

لقد ارتبط ظهور الأحزاب بتطور نظام الانتخاب ومنح حق التصويت للمواطنين، فمكنت الشعب بتنظيم ممارسته لحق الإقتراع، كما أعطت لهذه الممارسة معنى سياسيا، وترجمته إلى برنامج محدد معبر عن جميع الفئات.[2] وعليه تعتبر الأحزاب عاملا منشطا للحياة السياسية بفضل دورها المتعاظم في دعم وتعميق الحريات، ومن خلال الوظائف التي تضطلع بها داخل الأنظمة التعددية التي تتواجد فيها.

على ضوء ما سبق، نحاول هنا التعريف بالأحزاب السياسية حتى نستطيع تمييزها عن باقي التنظيمات، مع التركيز على إبراز الوظائف التي يمكن أن تقوم بها داخل النظام السياسي.

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص.07.

[2] إيمان شومان، **علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص.44.

1.1. ماهية الأحزاب السياسية:

ليس من السهولة بمكان إيجاد أساس واحد كأصل لتعريف الأحزاب السياسية، غير أنه في كل حالة يمكننا تغليب أساس على أخر، وذلك وفق كل حالة على حدى بالنظر إلى الظروف الإجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ فيها، كما يتضمن تعريف الحـزب السياسي قدرا كبيرا من الصعوبة، وذلك راجع لاختلاف الباحثين في هذا الأمـر وتبـاين مداخلهم في التعامل مع المفهوم.

على هذا الأساس تناول كثير من الدارسين والباحثين ظاهرة الأحزاب السياسية من وجهات نظر متعددة، فهناك من تناولها باعتبارها ظاهرة سياسية مرتبطة بالنظم السياسية، وهناك من اهتم بها من منظور إجتماعي بحت، كما أن هناك من درس الأحزاب كظاهرة اجتماعية لها وظيفة إجتماعية من حيث الوجود وهي تعد سياسية مـن حيـث الوظيفـة، ولأجل ذلك يصعب إلى حد ما فصل البناء الإجتماعي للأحزاب عن وظائفها السياسية.[1]

1.1.1. تعريف الأحزاب السياسية:

إن اتصاف الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية واجتماعية مركبة تحتمل أكثر من مدلول في الفكر القانوني والسياسي المعاصر، جعل التعاريف تكثر حولها وتتباين وتأخذ منطلقات عديدة باختلاف وتنوع الأيديولوجيات والفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضـوع بالبحث والتحليل.

يشكل المفهوم الاصطلاحي للحزب جوهر اختلاف الباحثين في هـذا المجـال، إذ رغم اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد تعريف واحد، وهذا ما يدفعنا إلى طرح التعاريف التالية المعبرة في الواقع عن اتجاهات سياسية أو علمية، تقف علـى جانب من الجوانب المحيطة بالحزب.

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص.111.

1.1.1.1. تعريف الحزب على أساس التنظيم:

يرتكز هذا الاتجاه على عنصر التنظيم في تحديد مفهوم الحزب، وأبرز من عرف الأحزاب نجد المفكر الفرنسي "**موريس دوفرجيه**" (Maurice DUVERGER) الذي يقـول أن الحزب السياسي ليس جماعة واحدة، وإنما عبارة عن تجمـع لعـدد مـن الجماعـات المتناثرة عبر إقليم الدولة شرط أن يربطها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة.[1]

هذا ما يؤكده عالم الاجتماع الألماني "**ماكس فيبر**" (Max WEBER) الذي يرى أن الحزب السياسي يدل على علاقات إجتماعية تنظيمية تقوم على أسـاس الإنتمـاء الحـر، الهدف فيها إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هـدف مثالي أو منح امتيازات لمناضليه.[2]

2.1.1.1. تعريف الحزب بالنظر إلى وظائفه:

لقد حاول هذا الاتجاه دراسة الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بهـا داخل الحياة السياسية، ويقر "**ريمون أرون**" (Reymond ARON) أن الأحزاب عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الأفراد التي تدين بنفس الرؤية السياسية، وتعمل علي وضـع أفكارها موضع التنفيذ، من خلال سعيها الدائم لتـولي الوظـائف الحكوميـة وحـدها أو بالتحالف مع أحزاب أخرى.

في نفس السياق تقريبا يعـرف "**جوزيـف شـامبتر**" (Joseph SCHUMPETER) الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد التي تشارك بفعالية في عملية التنافس مـن أجل الوصول إلى السلطة السياسية.[3]

---

(1) Daniel-Louis SEILER, **Les partis politiques**, 2ème éd, Paris, Dalloz et Armand Colin, 2000, p.23.
(2) Ibid, p.22.
(3) Ibid, p.23.

3.1.1.1. تعريف الحزب باعتباره حامل للمثل والمبادئ:

ترتكز هذه التعاريف على الجانب الإيديولوجي الذي يقوم عليه الحـزب، باعتبـار وجوده واستمراره يكون مقرونا دائما بإيمانه بالمبادئ التي بني عليها والتي يسـعى إلـى تحقيقها، وفي هذا الإطار يؤكد "**جـورج بيـردو**" (George BURDEAU) أن الحـزب السياسي هو كل تجمع من الأفراد الذين يؤمنون بنفس الأفكار السياسية، ويعملـون علـى إبرازها وتحقيقها بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، والبحث عن امتلاك السـلطة أو على الأقل التأثير في قراراتها.(1)

أما "**إدموند بورك**" (Edmund Burke) فيعرف الحزب من جهته على أنه مجموعة من الأفراد المتحدين، الذين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى تحقيـق المصـلحة الوطنية، وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا.(2)

من خلال ما سبق يظهر جليا أن هذه التعاريف جميعا قد بنيت على أساس قناعات علمية أو إيديولوجية، وهذا ما يجعلها في نظر الباحثين ناقصة، لأنها تقدم جانبا واحدا فقط من جوانب الحزب السياسي، وتركز عليه مقابل إهمال الجوانب الأخرى.

ما من شك في أنه لدراسة الأحزاب السياسية لا يجب الإقتصار فقط على المـدلول التنظيمي الذي يرجع نشأة الأحزاب إلى تنظيم عملية الإنتخـاب، أو الإهتمـام بالمـدلول الوظيفي الذي ينظر إلى الحزب عن طريق جملة الوظائف التي يؤديها، أو حتى الاكتفـاء بالمدلول الإيديولوجي والتركيز على المبادئ والأهداف والأفكار التي يقوم عليها الحزب، وإنما يجب إعارة الإهتمام لكل هذه المدلولات، وإن كانت تختلف من حيث أثر أي منهـا من حزب لأخر.

ضمن هذا الإطار سنتطرق فيما يلي إلى شرح التعريف الذي وضعه "**فيليب بـرو**" (Philippe BRAUD) في كتابه "Sociologie politique"، ونحـاول خلالـه اسـتخلاص العوامل المشتركة مع التعريفات السابقة.

---

(1) Ibid, p.23.
(2) Ibid, p.21.

«Les partis sont des organisations relativement stables, qui mobilisent des soutiens en vue de participer directement à l'exercice du pouvoir politique au niveau central et/ou local».[1](*)

إن هذا التعريف يحيلنا إلى ثلاثة عناصر مكونة للأحزاب، سبق وأن حللت بشـكل واسع من قبل مدارس علمية مختلفة وهي:

1. **التنظيم:** إن الأحزاب كمنظمات ترتبط بمفهوم المشروع السياسي، ويعني هذا قيام مجموعة من الأفراد على وضع موارد بصفة مشتركة فـي خدمـة مبـادرات وأعمـال ونشاطات الساحة السياسية، وتعطي هذه المشاريع لنفسها حدا أدنى من الصفة المؤسساتية، مما يؤدي إلى جذب الإنتباه إلى بناها التنظيمية والقانونية.

2. **التعبئة:** تطمح الأحزاب السياسية لتحقيق التعبئة وهي تسعى بالفعل لفرض نفسها كممثلة للسكان أو لمشروع مجتمعي أو لقضية كبرى، ولهذا تعمل علـى جعـل النـاس يتقاسمون معها وجهات نظرها وإقناعهم بقيمة أهدافها أو برامجها، ومن أجل ذلك تتنافس مع بعضها البعض في النظم التعددية، كما أنها تصطدم بمنافسـة أشـكال أخـرى مـن التنظيمات كالجمعيات والنقابات.

3. **الوصول إلى المؤسسات السياسية:** تتميز الأحزاب بكون عملها موجه أساسا نحو الدخول إلى المؤسسات السياسية، وهي تريد أن تمارس فيها السلطة لوحدها أو بالتحـالف مع أحزاب أخرى.

بعد أن تعرضنا لهذه التعاريف يمكن في الأخير أن نقترح هذا التعريف الإجرائي:

> **« إن الأحزاب السياسية هي تنظيمات تتشكل مـن طـرف مجموعـة مـن الأفراد، وتتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة، تعمل على نشر أفكارهـا ووضعها محل التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم المواطنين إلـى صفوفها، والبحث عن الدعم الشعبي الذي يمكنها من تولي السـلطة بغيـة تحقيق وتنفيـذ برنـامج سياسـي معـين بـالطرق السـلمية والوسـائل الديمقراطية».**

---

[1] Philippe BRAUD**, Sociologie politique,** 7ème éd, Paris, LGDJ, 2004, p. 429.

* **ملاحظة:** الترجمات الواردة في هذه الدراسة هي من إنجاز الباحثة.

(*) **ترجمة المقولة**: « *إن الأحزاب هي تنظيمات ثابتة نسبيا، تقوم بتعبئة المساندين والمتعاطفين (مجمـوع النـاخبين)، بهدف المشاركة بطريقة مباشرة في ممارسة السلطة السياسة على المستوى المركزي و/أو المحلي أو الاثنين معا».*

2.1.1. معايير تعريف الأحزاب السياسية:

إن وجود الأحزاب السياسية في نظام ما لا يعني وجودها عشوائيا لأن أي فاعـل سياسي أو إجتماعي لا يعمل في فراغ، وإنما تمارس نشاطاتها في إطار نظام حزبي لـه قواعد وقوانين يجب احترامها، كما أن الحديث عن الأحزاب يرتبط بالحديث عن طبيعتها وأهدافها، وسنتناول في هذا الإطار أهم المعايير التي تميز بين الأحزاب السياسية داخـل الأنظمة الديمقراطية التعددية.

1.2.1.1. المعايير القانونية:

تتحدد المعايير القانونية في ثلاثة عناصر رئيسية لا بد توفرها حتى يمكن الإقرار بوجود حزب سياسي ما تتمثل في:

1. **شكل الحزب:** من وجهة النظر القانونية يظهر الحزب السياسي كشكل من أشكال الجمعيات الخاصة التي تمارس نشاطاتها ضمن نطاق الدولة، فالحزب هو جمعية تجمـع عددا من الأفراد الذين لديهم نفس الأفكار والآراء بهدف إدارة المصـالح المشـتركة. إذا المفهوم الأول الذي يمكن أن نستنتجه هنا هو "المشاركة" أو" الاشتراك" الذي يجمع ويوحد الأفراد لتحقيق الأفكار التي يحملونها، ويمكن أن يكون ذلك عبر إيصال شخص ما إلـى السلطة، وفي أبعد من ذلك يمكن أن يضم هذا المفهوم ويوحد ليس فقط العلاقات السياسية، بل أيضاً العلاقات الخاصة بين أفراد الحزب أو المشتركين في رأي واحد.

2. **توجه الحزب:** إن الأحزاب السياسية تختلف من حيث مفهومها للسياسة التعدديـة أو للإحتكار السياسي، حيث يمكن التمييز بين الأحزاب التي تحمل توجهات أحادية وتلـك التي تتبنى الرؤية التعددية:

- **الحزب الأحادي:** تكون له نظرة شمولية للمصلحة المشتركة أي لا يقبل أية حقيقة أخرى سوى التي يعلن عنها دائماً، ويعمل على عرقلة كل محاولة تهـدف لتكـوين رأي يمكنه أن يباعد عن الموقف الرسمي الذي يتبناه الحزب، كما يسعى لقيادة الشعب وتحقيق سياسته المحددة، بالقدر الذي يمكنه من إقصاء الأحزاب الأخرى في حالة وصـوله إلـى السلطة.

• **الحزب التعددي:** يعمل هذا الحزب في مناخ من المؤسسات السياسية الحديثة، فهو يمارس فعلاً سياسياً وديمقراطيا، ويحترم مفاهيم التنشئة السياسية والاجتماعية، وهدفه يكون الانتخابات وإقناع الناخب للتصويت له، ولكنه يحترم حقوق الأشخاص وحريات المواطنين، كما يحترم الناخب إذا رفض التصويت له.[1]

3.**تنظيم الحزب:** لا شك أن كل حزب سياسي تحكمه أدوات قانونية وتنظيمية، تحدد كيفية نشاطه وحقوق وواجبات أعضائه، وطرق تولي المسؤولية داخل أجهزته المختلفة، وهذا ما يظهر في تنظيم الحزب الإداري والبشري:

أ.**التنظيم الإداري:** إن الحزب السياسي عبارة عن تنظيم إداري له بنية، ويظهر على شكل هرم متدرج يقوده جهاز مركزي يتمتع بكل الصلاحيات وإدارة مكلفة بالتنفيذ إلى جانب الأجهزة المحلية. وتنتظم الأحزاب في الوقت الحالي إلى حد ما بطريقة واحدة، وهو الأمر الذي يجعلنا نميز بين هذه الأشكال الأربعة المتتابعة في تنظيم أي حزب:

• **المؤتمر**: هو السلطة العليا في الحزب والجهاز المركزي الحقيقي الذي يقوم بتحديد توجهاته وأهدافه على المدى الطويل، ويتكون المؤتمر عادة من ممثلي الحزب الذين يتم اختيارهم من قبل المناضلين أو من طرف إدارة الحزب، إلى جانب الأعضاء الدائمين وأعضاء الإدارة الوطنية والمجموعة البرلمانية. وتقوم الأحزاب بعقد مؤتمراتها في غالب الأحيان مرة واحدة كل سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على أكثر تقدير، ويكون ذلك بطلب من المناضلين أو بمبادرة من الإدارة المسيرة للحزب.

• **اللجنة المركزية**: تمثل الهيئة التنفيذية المسيرة لشؤون الحزب في فترة ما بين انعقاد المؤتمرين، وذلك بالنظر لكون المؤتمر ينعقد في فترات متباعدة ولا يمكنه أن يهتم أو يناقش جميع القضايا والأحداث التي تظهر بصورة مفاجئة، لهذا السبب يخول جزء من صلاحياته وسلطاته لهذه اللجنة التي تتولى تحضير المؤتمر القادم، وتكون في علاقة دائمة مع اللجان المحلية والسلطات القائمة وكذلك مع باقي المنظمات الاجتماعية.[2]

---

[1] Charles DEBBASCH et Jean PONTIER, **Introduction à la politique**, 3ème éd, Paris, Précis Dalloz, 1991, p.231.
[2] Catherine ROUVIER, **Sociologie politique**, 2ème éd, Paris, Edition Litec, 1998, p.253.

• **المكتب السياسي**: نتيجة لبعض الصعوبات التي تواجه اللجنـة المركزيـة أثنـاء قيامها بوظائف الحزب اليومية، فإنها تمنح بعضا من سلطاتها لجهاز أخر ضيق، عادة ما يعرف باللجنة الإدارية أو بالمكتب السياسي، ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع الذي يكـون إما مباشرا أو غير مباشر على المستوى الوطني أو المحلي.

• **الأمانة العامة**: تمثل الهيئة التنفيذية للحزب تنتمي إلى المكتب السياسي، وتتـولى على وجه الخصوص تطبيق جميع القرارات واللوائح والتوصيات الصادرة من المكتـب السياسي، ومتابعة النشاط السياسي اليومي للحزب وتسيير مختلف أجهزته.(1)

ب.التنظيم البشري: بما أن الحزب السياسي يجمع في صفوفه مجموعة مـن الأفـراد الذين يتقاسمون نفس الآراء والأفكار، فإنه يبدو للوهلة الأولى كعقد بين هـؤلاء الأفـراد الذين تكون علاقاتهم وثيقة أكثر فأكثر مع الحزب الذي ينتمون إليه، وبالنظر إلى ما سبق يمكن تقسيم هؤلاء الأفراد إلى خمسة أصناف بطريقة تصاعدية من القاعدة إلى القمة على النحو التالي:

• **الناخبون:** هم الأفراد الذين يصوتون عادة لصالح الحزب، دون أن يكون لهـم أي ارتباط قانوني به وليس لديهم مشاركة في حياته، وانطلاقا من هذا تأتي صعوبة تعريـف الكتلة الانتخابية لحزب ما لوجود عدد من الناخبين الذين يبدلون رأيهم ويعطون أصواتهم لحزب أخر، إلا أن هذا لا يمنع من امتلاك الحزب لنواة صلبة من الناخبين الأوفياء.

• **المتعاطفون:** تعود علاقتهم بالحزب إلى المصالح التي يحملها الحزب لهم، ويمكن أن يساهموا في إنجاح تظاهرات الحزب وأنشطته المختلفة، كما يشاركون في الاجتماعات واللقاءات العامة التي ينظمها باستمرار، إضافة إلى شرائهم لجريدة الحزب، وتقديم بعض المساعدات المالية.

• **المنخرطون:** يعتبر المنخرطون من الأعضاء الدائمين على عكس الفئات السابقة، يملكون بطاقة الإنخراط والعضوية في صفوف الحزب، إلى جانب أنهم يقومون بدفع قيمة الإشتراك بصفة دائمة ومنتظمة، وتعد هذه مرحلة للارتقاء بعدها إلى مستوى المناضلين.

---

(1) Charles DEBBASCH et Jean PONTIER, op.cit, p.252.

• **المناضلون:** هم جزء من المنخرطين الفاعلين الذين يتصرفون بطريقة تطوعيـة، ويظهر ذلك خلال مشاركتهم في الحياة الداخلية للحزب، وهم يكرسون جزء هام من وقتهم لتنفيذ قرارات الأجهزة المسيرة والمساهمة الفعالة في أنشطة الدعاية المختلفة بشكل دائم.

• **المسيرون:** هم المسؤولون عن نشاطات الحزب والدفاع عـن هويتـه السياسـية، ويحددون إستراتيجية الحزب على المدى البعيد والقريب أيضاً، محددين الخطة السياسـية التي سيتبنونها مرحليا أو في مواجهة أية مشكلة، كما يمثلون الحزب في لقائه بالسلطة أو بالأحزاب الأخرى أو الناس، وهؤلاء ينتمون إلى ما يسمى بـ " الطبقة السياسية".(1)

2.2.1.1. المعايير الاجتماعية:

إن منظرو الأحزاب السياسية أبعدوا التحليلات التي تقدم الأحزاب كـ"منظمـات"، حتى يكون بإمكانهم تصنيف الحزب بشكل أشمل وأكثر حرية. وهذا ما جعـل الباحثـان "**جوزيف لابلومبرا**" (Joseph LAPALOMPARA) و"**مايرون فينر**" (Myron WEINER) يقدمان تعريفا أحدث شبه إجماع لدى مختلف دارسي الأحزاب السياسية لارتكـازه علـى أربعة معايير علمية دقيقة، هي ضرورية وكافية في نفس الوقت للحصول علـى حـزب سياسي:

> « *Un parti politique est une organisation durable, agencée du niveau national au niveau local, visant à conquérir et à exercer le pouvoir et recherchant à cette fin le soutien populaire*».(2)(*)

1. استمرار التنظيم: يجب أن يكون الحزب عبارة عن تنظيم دائم ومستمر، أي تنظيم عمره السياسي المرتجى يفوق عمر قادته القائمين عليه (أن لا يتعلق وجوده بوجود القائد أو المؤسس)، ونلاحظ أن هذا المقياس يقصى المجموعات الصغيرة والزبائنية والمتعصبة التي تزول بزوال قادتها ولا تستقر حول مؤسسيها.(3)

---

(1) Charles DEBBASCH et Jean PONTIER, op.cit, pp.231-234.

(2) Roger-Gerard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique**, 5ème éd, Paris, Montchrestien, 1998, p.404.

(*) **ترجمة المقولة**: « الحزب السياسي عبارة عن تنظيم دائم ينتشر على المستوى الوطني والمحلي ويسعى للوصول إلى ممارسة السلطة، ومن أجل ذلك يبحث عن الدعم والتأييد الشعبي».

(3) Jean BAUDOUIN, **Introduction à la science politique**, 5ème éd, Paris, Dalloz, 1998, p.80.

2. **تغطية التنظيم لكامل الوطن:** يتعلق الحزب بتنظيم واسع ومتفرع داخل الـوطن، عبر شبكات محلية متعددة توضع أساسا لهذا الغرض، فهو عبارة عن تنظيم محلي متكامل ودائم يقيم صلات منتظمة ومتنوعة على المستوى الوطني، أي أنه تنظيم وطني بامتـداد محلي. ويظهر جليا أن هذه الخاصية تستبعد المجموعات البرلمانية التي لم تـتمكن مـن البروز كتنظيم جماعي وطني له علاقات منظمة داخل المجتمع، كما تقصـي التشـكيلات السياسية التي تقوم على أساس محلي أو جهوي.

3. **الإرادة في ممارسة السلطة:** بمعنى الإرادة الحرة والقوية لقادة الأحزاب الوطنية والمحلية بممارسة السلطة منفردة أو مع أحزاب أخرى في نظام سياسي قـائم أو نظـام مستقبلي، ويميز هذا المعيار الحزب عن الجماعات السياسية التي تعمل لممارسة الضـغط فقط على السلطة السياسية، ومع هذا يبقى التمييز صعباً جداً في الكثير من الأحيان بـين النوعين، حيث يمكن أن توجد مجموعة سياسية تتأسس للدفاع عن مصالح محـددة ومـع نجاحاتها تحول نفسها لأحزاب سياسية.

4. **البحث عن التأييد الشعبي:** إن اهتمام الأحزاب السياسية بالانتخابات يكون قصد اختبار تأثيرها وقدرتها على جمع الأنصار والمؤيدين، لأن الوصول إلى السلطة لن يتحقق إلا بعد الحصول على التأييد والدعم الشعبي.[1]

بالنظر إلى كل ما تقدم يبدو أن هذا هو التعريف الشامل والواضح، لأنه يقدم جميع المعايير التي يبنى أو يؤسس عليها الحزب والأهداف التي يسطرها، ولا أحد يختلف اليوم في أن الأحزاب السياسية أصبحت ذات دور كبير في الحياة السياسية، ولهذا فإن فهمهـا يدفعنا إلى دراستها من خلال الوظائف التي تقوم بها وهو موضوع العنصر الموالي.

---

[1] Ibid, p. 80.

2.1. وظائف الأحزاب السياسية:

تمارس الأحزاب السياسية نشاطا سياسيا واقتصاديا واجتماعيـا متنوعـا ومتعـدد الأوجه والأشكال، وعلى الرغم من أن مجمل نشاط الأحزاب السياسـية يتمحـور حـول السعي إلى الوصول إلى السلطة السياسية من أجل تحقيق برامجها وغاياتهـا، إلا أنـه لا يمكن عزل هذا الهدف عن الأهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الدور الذي تقـوم بـه الأحزاب السياسية - حتى ولو لم تستطع الوصول إلى السلطة السياسية- علـى أعضـائها ومنخرطيها وعلى الحياة السياسية في المجتمع بشكل خاص، وعلى مجمل جوانب الحيـاة الاجتماعية بشكل عام.

إن نشاط الأحزاب في تمثيل المواطنين، وتعميق حرياتهم العامة ينبع من الوظائف التي تضطلع بها داخل الحياة السياسية والاجتماعية للشعوب التي تتواجد فيها، ولعل أهـم هذه الوظائف جميعا هي سعيها الدائب لممارسة السلطة أو محاولة التأثير على قراراتهـا. فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا توصل للحكم، أو إذا تمكن عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي الضغط على السلطة الحاكمة وتنظيم المعارضة، وإلى جانب هذه الوظيفة الكبرى تقوم الأحزاب بعدة وظائف أخرى، ولكنها لا تعدو أن تكون مكملـة للوظيفة الأولى.[1]

تبدو عملية تحديد وظائف الأحزاب السياسية أمرا صعبا، إذا حاولنا تجاهل طبيعـة الأحزاب والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، إذ تساهم عدة عوامل في تنويع هذه الوظـائف بعضها يرجع إلى البيئة الإجتماعية والسياسية، أما الأخر فيعود للخصائص المميزة لكـل تنظيم حزبي (حجمه، صفته التمثيلية، إيديولوجيته ومشروعه السياسي). ولا يكاد يجمـع الباحثون على عدد أو نوع محدد من الوظائف والمهام التي تمارسها الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، فمنهم من يرى أنها تقتصر على ممارسة النشاط الانتخابي والنشاط الحكومي أثناء ممارسة السلطة، ومنهم من يحددها من خلال وصفه للأحزاب بأنها وكلاء لتكـوين التكتلات وأدوات لتمثيل المصالح و آليات لاختيار القيادة.

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص.85.

يعود هذا الاهتمام المتزايد بوظائف الأحزاب السياسية إلى الرغبة في التعرف على نشاطها، وعن الأدوار التي تلعبها داخل النظام السياسي والاجتماعي، ومنه الوصول إلـى إدراك أهميتها والغاية من وجودها. ولقد أعطى تحليل هذه الوظائف الفرصـة لمختلـف الباحثين لوضع نماذج عديدة لها أخذين بعين الاعتبار التنوع الموجود فيها، ومـن أبـرز المفكرين الذين عالجوا وظائف الأحزاب نذكر على سبيل المثال:

❖ "**دافيد أبتر**" (David E.APTER): يميز وظائف الأحزاب السياسية وفق طبيعـة الأنظمة السياسية التي تتواجد فيها، ففي النظام الديمقراطي تكون للحزب السياسي ثلاثـة وظائف أساسية هي مراقبة السلطة التنفيذيـة، تمثيـل المصـالح واجتـذاب المرشـحين والأعضاء. أما في النظام الشمولي للحزب وظيفتين فقط هما الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له ودور الإشراف والإدارة.(1)

❖ "**سوروف**" (SORAUF)**:** يعتمد في تحليله لوظائف الأحزاب بإرجاعها إلى داخل محيطها وبيئتها الكلية، حتى يتمكن من إبراز وظائفها بوضوح التي تتجلى في المشـاركة في الإنتخابات، مراقبة الأجهزة الحكومية والتعبير عـن المواقـف السياسـية. وتختلـف الصورة التي يمارس فيها الحزب هذه الوظائف بحسب البيئة أو المحيط الذي يعمل فيهـا ويتكيف معها، وهذه البيئة تختلف باختلاف العناصر المكونة لها (البنى الدستورية، النظام الإنتخابي، قواعد التنافس، الثقافة السياسية، البنى الإقتصادية والاجتماعية والثقافية)**.**(2)

❖ "**غابريال ألموند**" (Gabriel ALMOND): ينظر للحزب السياسي الحديث علـى أنه حزب متعدد الوظائف ويقوم أساسا بـ:

- أداء الوظائف الحكومية.
- القيام بالتجنيد والتنشئة السياسية.
- الإتصال باعتباره وسيلة لتحقيق هذه الوظائف.
- تشكيل المصالح والتعبير عنها.
- تجميع وتكتيل هذه المصالح وتقديمها للسلطة.

(1) Charles DEBBASCH et Jean PONTIER, op.cit, pp.235.
(2) Roger-Gerard SCHWARTZENBERG, op.cit, p.410.

يرى "**ألموند**" أن الوظيفة الأخيرة هي الوظيفة الأساسية التي يجب أن تقوم بها الأحزاب داخل الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تتولى جمع مختلف الآراء والمطالب المبعثرة، والتي تم صياغتها سابقا من طرف جماعات الضغط أو المصالح، ثم تعمل على التوفيق بين المصالح المتباينة وتبسيطها وتقليصها إلى عدد محدود من المطالب، وتقديمها في الأخير إلى مراكز صناعة القرار للإجابة عنها وتحويلها إلى قرارات وأفعال، وبهذا يزيد النظام السياسي من فعاليته وإمكانياته في الإجابة على تحريضات البيئة والوسط الذي يتواجد فيه، بامتلاكه هذه النظرة الشاملة عن المطالب الأصلية الموجودة داخل المجتمع.[1]

بالنظر إلى ما سبق يمكن إجمال وتلخيص هذه الوظائف كلها في وظيفتين رئيسيتين أولهما وظيفة تنظيم الإنتخابات وثانيهما وظيفة التنشئة السياسية، وتتفرع عنها العديد من الوظائف الأخرى التي سنتطرق إليها بالتفصيل.

1.2.1. وظيفة تنظيم الإنتخابات:

يعتبر تنظيم الانتخابات المظهر الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب السياسية في الأنظمة الديموقراطية التعددية، فالإستحقاقات تفعل حياتها الداخلية وتعمل على تعاقب فترات التعبئة الكثيفة، ويختلف دور الأحزاب في هذا الخصوص بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالناخبين أو بالمرشحين والنواب، وعلى ضوء ذلك سوف نعالج هذه الحالات الثلاثة على النحو التالي:

1.1.2.1. تأطير الرأي العام وتشكيله:

من بين الأهداف التي تسعى الأحزاب السياسية إلى تحقيقها وهي في سعي دائم لممارسة السلطة، هي محاولتها دراسة وتحليل المشاكل المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية، وكلما استطاعت هذه الأحزاب تبسيط هذه المشاكل وإيجاد حلول واقعية وواضحة لها كلما زادت القناعة لدى الرأي العام بأهميتها.

وعلى هذا النحو تساهم الأحزاب في تكوين الإرادة العامة للمواطنين، أي أنها تؤثر على الرأي العام وتوجهه وترشده بفضل مختلف النقاشات التي تثيرها، وقد تكون بعض

---

[1] Ibid, p.412.

هذه النقاشات داخلية كتلك التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب أو هيئاتها القيادية مما يسـمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من توجهات الحزب، ويقع بعضها الآخر داخل المؤسسات البرلمانية أين تتواجه الأغلبية والمعارضة، ويكون الرهان دائرا حـول مراقبـة النشـاط الحكومي، كما يمكن لبعض النقاشات الأخرى أن تنتقل إلى مقدمة المشهد الإعلامي.[1]

كما تعتبر الأحزاب السياسية أدوات لتكوين الرأي، وإذا لم تكن هي الخالقة فإنهـا هي التي تجمع الأشخاص الذين يعتنقون نفس الأفكار ويهدفون إلى ذات الغاية السياسـية. وإن كان الحزب السياسي يعمل على تكوين وتوجيه الرأي العام، فإنه لا يقوم بهذا العمـل إلا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة سواء في تأكيد مكانته وسـيطرته إذا كـان هـو الحاكم، أو من أجل استخدامها في الضغط والتأثير على الحكومة إذا كان في المعارضة.

زيادة على ذلك تعمل الأحزاب السياسية على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، وتساعد على تنمية الوعي السياسي لـدى المواطنين وخاصة الناخبين منهم، وعندما تقوم بهذا الدور فإنها تفتح أمام المواطن فرصة الإختيار بوضوح أثناء عملية الإقتراع، وبدونها تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين المختلفة.[2]

ما تجدر الإشارة إليه أن عملية إعداد البرامج وتحديد خطوطها العريضة تعد مـن الوظائف الهامة للأحزاب، ومن العوامل الأساسية التي تساهم في تنظـيم الـرأي العـام، خاصة بعد أن تتم مناقشتها وإثرائها من طرف مختلف التوجهات الموجودة داخلها، حتـى يتمكن الناخبون من التصويت عن دراية ووعي، بما يتيحه ذلـك مـن اختيـار الحـزب والبرنامج الذي يتفق أكثر مع تطلعاتهم وآمالهم.

لهذا السبب تعمل الأحزاب على جعل برامجها الحزبية تحمل هويتها، وتكون بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على مطالب وطموحات المجتمع، وتطبيقـا لتقاليـد الحزب الإيديولوجية فإن البرامج الحزبية يجب مراجعتها باستمرار بشكل دوري، لا سيما

---

[1] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر و التوزيع، 1998، ص.381.
[2] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص.97.

قبيل الدخول في معترك الإنتخابات السياسية، لأن هذا البرنامج يمثل الرهان الحقيقي الذي يضمن تنظيم الأهداف والغايات التي يطمح كل حزب سياسي تحقيقها ومتابعتها.[1]

2.1.2.1.انتقاء المرشحين للانتخابات:

إن نجاح الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها يتوقف على عوامل كثيرة أهمها الدقة في اختيار المرشحين الذين تقدمهم للشعب كي يختار منهم ممثليه ونوابه وحكامه أثناء الانتخابات الوطنية والمحلية، وعلى هذا الأساس تظهر هذه الأحزاب على أنها وسيلة اتصال هامة بين الحكام والمحكومين، وتأتي هذه الأهمية من خلال تقدمها لتولي العمل التنفيذي والتشريعي، ودورها في إبراز النخبة السياسية التي تتواجد في الحكم أو تستدعى لتشارك فيه.

يعتبر تدخل الحزب في انتقاء المرشحين أمرا لا بد منه تسهيلا لعملية الاختيار على أعضائه، ولتفادي تشتيت الأصوات المؤيدة دون مبرر، وفي هذا السياق تحتكر الأحزاب السياسية في أغلب الديمقراطيات الغربية عملية اختيار المرشحين لتولي مختلف المسؤوليات والوظائف، وعادة ما يتم تعيينهم أثناء انعقاد مؤتمر الحزب أو خلال الندوات واللقاءات الوطنية التي يشارك فيها المناضلون بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بحكم أن المناصب السياسية قدسية وتتعلق بمستقبل الآخرين داخل المجتمع، ومن ثم وجب أن تسري عمليات الترشيح والانتخاب وفق أسس ومعايير تضمن مراعاة هذا الجانب، ووجب على المرشح التعرف على تلك الضوابط وإقناع الناخبين بها، فهي ليست قيودا بقدر ما هي أخذ ضمانات لاختيار الشخص المناسب.[2]

بعد أن تفرغ الأحزاب من عملية اختيار المرشحين، فإنها تساهم أيضا في عملية انتخابهم وفي تنظيم النقاش السياسي أثناء الانتخابات، حيث تقوم بدور مزدوج لصالح إنجاح العملية الإنتخابية والحصول على أصوات الناخبين، كما تساعد جمهور الناخبين في

---

[1] Pierre BRÉCHON (et al), **Les partis politiques français**, Paris, La documentation française, 2005, p.11.
[2] Jean BAUDOUIN, op.cit, p.84.

فهم برامج المرشحين الذين سبق أن أفرزهم الحزب من صفوف أعضائه، إلى جانب مساعدة المرشحين في تكاليف الدعاية والحملة الإنتخابية وشرح أفكارهم لدى الناخبين.[1]

3.1.2.1. تنظيم النواب والمنتخبين:

تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم النواب والمنتخبين داخل مجموعة واحدة متلاحمة، تجمع النواب المنتمين للحزب الواحد في إحدى المجالس التمثيلية، حتى تتفادى ابتعادهم عن مواقف الحزب وأفكاره وتضمن التشاور والتنسيق فيما بينهم، فضلا عن ذلك فإنها تعمل على ترسيخ العلاقات بين هذه المجموعة البرلمانية مع مجموع الناخبين، وإحداث التواصل الدائم معهم بالشكل الذي يتم فيه شرح وتفسير اختيارات ونشاطات ممثليهم.[2]

لعل المشكل الأساسي الذي تعاني منه الأحزاب السياسية هو ذاك المتعلق بتنظيم عملية التصويت داخل المجالس التشريعية وضمان امتثال النواب لقراراتها، وهو الأمر الذي تختلف الأحزاب في شأنه (أي في مدى الحرية المتروكة لأعضائها للتصويت على الموضوعات المطروحة داخل المجالس) وبتعبير أخر مدى سلطة الأحزاب على نوابها داخل هذه المجالس التشريعية، فالأحزاب المرنة لا تلزم نوابها بالتصويت على نحو معين بل يصوت كل عضو في المجموعة البرلمانية وفقا لما يراه أفضل، على عكس الأحزاب الجامدة الذي تفرض نظاما خاصا للتصويت عليهم.[3]

على العموم ينبغي أن تقوم علاقة الحزب بنوابه على اعتبارات التوازن الدقيق بين حرية النواب ومصالح الحزب، فالنشاطات البرلمانية ذات التأثير المباشر على النشاط الحزبي مثل طرح الثقة بالحكومة أو تشكيل حكومة جديدة تلزم النائب أن يصوت حيالها على ما يقرره الحزب بشأنها، أما في باقي المسائل غير الأساسية فلا بد أن تترك للنائب مساحة لا بأس بها من الحرية في عمله البرلماني، بحيث يستطيع أن يدلي بدلوه الخاص سيما وأن انعكاساتها لا تشكل خطرا كبيرا على الحزب.

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص.305.

[2] Jean BAUDOUIN, op.cit, p.84.

[3] حسن البدراوي، مرجع سبق ذكره، ص.288.

2.2.1. وظيفة التنشئة السياسية:

لا شك أن دور الأحزاب السياسية لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل على الأحزاب أن تقوم بتحضير الناخبين وإعدادهم لممارسة مسؤولياتهم الانتخابية، كما تعمل على خلق ثقافة سياسية لدى الأفراد تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، فضلا عن مساعدتها على تكوين النخبة السياسية التي يعهد إليها بالحكم إذا ما فاز الحزب بالأغلبية، وفي هذا الإطار يتجلى دور الأحزاب أساسا في الحالات التالية:

1.2.2.1. التربية السياسية للمواطنين:

تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة التربية السياسية للمواطنين، وتلجأ إليها بحثا عن التأييد لمرشحيها وبرامجها وسياساتها، فهي مدرسة للشعب لأنها تقوم بواسطة صحفها وندواتها بعرض ومناقشة مختلف القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع، واقتراح الحلول على ضوء مبادئها وأهدافها، كما تساهم في زيادة الوعي السياسي لدى الجماهير والارتقاء بمداركهم السياسية، بما تقدمه من معلومات تتعلق أساسا بالعمل السياسي وبالحياة العامة في مختلف نواحيها.[1]

تتطلب عملية إعداد المواطن سياسيا والمساهمة في تربيته أن يعمل الحزب على جذب الناخب من دائرة اهتماماته الشخصية وتوجيهه إلى الإهتمام بالحاجات والقضايا الجماعية، فكلما زادت المشاكل كلما زادت الحاجة إلى توعية المواطن بها.

إن المطلوب من الأحزاب السياسية هو القيام بتثقيف المواطن وإعطائه المعلومات التي تمكنه من الحكم عليها بطريقة موضوعية ومجردة من كل خلفية سياسية، ويقتضي هذا السلوك قدرا من إنكار الذات لا تقوى عليه الأحزاب، بل إنه يتنافى مع فكرة الأحزاب ذاتها، التي تقتضي قدرا من التصور الذاتي للحقائق يعكس وجهة نظر الحزب.

يجب التنبيه في هذا الصدد أن هذا القدر من التصور الذاتي لا ينبغي أن يتجاوز الحد الذي تصبح معه المعلومات التي تقدم إلى المواطن "معلومات خاطئة أو كاذبة"، وذلك

---

(1) المرجع السابق، ص.291.

أن الحزب إذا وصل إلى هذا الحد فإنه يفقد مصداقيته أمام المواطن، كما يفقد مكانته كوسيط بين الجماهير التي يمثلها والسلطة الحاكمة التي يسعى للتأثير عليها.(1) وإذا كان للحكومات مصلحة ذاتية في أن تقدم المعلومات بطريقة تتفق ومصالحها أو أن تخفي المشاكل، فإن الأحزاب التي لا تتواجد في السلطة يكون من مهامها إعطاء المعلومات الصحيحة للمواطنين، والقيام بتفسير سياسة الحكومة وإظهار الأمور على حقيقتها.

تعكس هذه الوظيفة قدرة الأحزاب السياسية على الإسهام في عملية بناء المجتمع، أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسها لمجموعة من القيم والمبادئ على رأسها الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي، والاهتمام بالشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.(2)

2.2.2.1. التكوين السياسي لأعضاء الحزب:

إذا كان تقديم المعلومات الصحيحة من أهم المهام التي تقع على عاتق الحزب السياسي تجاه الرأي العام من خلال ممارسته لوظيفة التثقيف السياسي، فإنه على المستوى الحزبي الداخلي (علاقة الحزب بأعضائه) تحظى هذه الوظيفة بمكانة كبيرة، حيث نجد أغلب الأحزاب السياسية تقوم بتوعية أعضائها وتربيتهم حزبيا عن طريق جملة اللقاءات والاجتماعات السياسية، المؤتمرات والمحاضرات المتنوعة التي تنظمها لشرح سياساتها في مختلف المجالات على ضوء أفكارها السياسية وإيديولوجياتها.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية بمثابة المدارس التي يتعلم فيها القادة والسياسيين مبادئ ممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع،(3) حيث تحاول كذلك جلب مجموعة من الأفراد وإنماء ذوق التعلق بالسياسية لديهم، حتى يصبحوا من المتعاطفين أو المناضلين، وزيادة على ذلك يحظى المنتخبون والنواب باهتمام ورعاية خاصة عند جل الأحزاب أين يتعلمون التدرج في المسؤوليات السياسية.

---

(1) نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سبق ذكره، ص.96

(2) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، عالم المعرفة، 1987، ص.116.

(3) حسن البدراوي، مرجع سبق ذكره، ص.294.

على هذا الأساس فإن وظيفة الحزب السياسي في التثقيف والتنشئة السياسية هـي وظيفة شاملة تبدأ من أعضاء الحزب وتنتهي إلى مجموع المواطنين، وما ذلك إلا لأهميتها الفائقة في تدعيم حريات المواطنين وتكوين رؤيتهم السياسية، وإكسابهم أسـلوب التفكيـر السياسي السديد في معالجة مشاكل وقضايا مجتمعهم.

مثل ما رأينا سابقا يمكن في الأخير أن نؤكد على تعدد الوظائف التي تقـوم بهـا الأحزاب السياسية، وذلك بحسب شكلها وبطبيعة الأنظمة السياسية التي تتواجد فيها، ولكن إذا أردنا أن نكون أكثر دقة في تحليلنا نستطيع الجزم على أن للأحزاب وظيفـة واحـدة وشاملة وهي أن تكون الوسيط بين الشعب والسلطة، فهي التي تعبر عن الإرادة الشـعبية وعن الصراعات الموجودة داخل المجتمع، وتقوم بنقل مختلف المطالـب إلـى السـاحة السياسية لمناقشتها والتحاور بشأنها مع السلطة بهدف الوصول إلى التسويات المحتملة.

كما تقوم مهمة الوسيط التي تضطلع بها الأحزاب على مكانة هذه الأخيرة وقربهـا من المواطنين، وما تتمتع به من إحترام لدى السلطات الحاكمة، وتتوقف قدرتها على القيام بهذه المهمة على مقدرتها في الربط بينهما برباط مشترك، يتمثل في حد أدنى مـن الثقـة المتبادلة بين الحكام والمحكومين.

في هذا الاتجاه يقر الباحث "**كاي لاوسن**" (Kay LAWSON) أن الأحزاب الحقيقية ما هي إلا تلك الأحزاب التي تعمل بصورة فعلية وعلنية على ضمان عملية الـربط بـين الجماهير والسلطة السياسية، فضلا عن تمكين ممثليها وأعضائها بالتواجد فـي مختلـف المناصب والمواقع التي تساعدهم على ممارسة هذه السلطة باسم الجماهير.

استنادا إلى ذلك نجد أن الغاية من وجود الأحزاب هي "خلق رابطة مستقلة تجمـع الحكام بالمحكومين"، وهذه هي " فكرة الحزب الـرابط Le parti-connection " التـي طورها "**لاوسن**"،[1] والتي تمثل المقاربة الأساسية التي ننطلق منها في دراستنا وتحليلنـا لدور الأحزاب السياسية في عملية الإتصال.

---

(1) Kay LAWSON, **Idéologie, partis politiques et groupes sociaux**, 2 ème éd, France, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1991, p.289.

2. واقع الأحزاب السياسية في الجزائر بعد 1989:

عرفت الجزائر مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وعلى غرار أغلب الدول النامية في العالم مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، تمثلت في إقرار التعددية السياسية كنمط جديد في نظام الحكم، بعد أن سادت الأحادية المغلقة لمدة أكثر من ربع قرن بعد الاستقلال مباشرة في 1962، ولقد جاء هذا التحول سنة 1989 نتيجة لعوامل وأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تراكمت فيها بناها عبر مراحل تاريخية عديدة.

عندما تم إقرار التعددية السياسية سارعت مختلف التيارات والجماعات والأفراد إلى التكتل في كيانات متعددة وتوجهات مختلفة، حيث قامت بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي استنادا لما ورد في دستور فيفري 1989، وكانت هذه الانطلاقة الأولى للتجربة التعددية الحزبية في الجزائر.

هذا المحور من الدراسة سنحاول وضع إطار عام لتطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفق مطلبين أساسيين يتضمن الأول البناء القانوني للأحزاب السياسية، أما في المطلب الثاني فسنقوم فيه بتصنيف الأحزاب، والتعريف بأهم الأحزاب الفاعلة في الساحة الوطنية من خلال التطرق إلى نشأتها وطبيعة خطابها السياسي وتركيبتها الأساسية.

1.2.الوضع الدستوري والقانوني للأحزاب:

لقد حرصت الجزائر مباشرة بعد استقلالها في 5 جويلية 1962 على الأخذ بنظـام الحزب الواحد،[*] رافضة بذلك نهج التعددية عندما تم استصدار المرسوم الرئاسـي رقـم 63-297 في 14 أوت 1963 الذي يمنع بموجبه أي تجمع سياسي أو تنظيم يخالف مبـدأ الحزب الواحد،[**] كما تم غض الطرف عن الشرعية الدستورية بعد تجميد العمل بدستور 1963 التي استبدلت بالشرعية التاريخية، وبعدها بالشرعية الثورية التي حكمت الجزائـر بالرغم من وجود دستور 1976 إلى غاية سنة 1988، حينما انتفض الشارع ليس لتغيير النظام السياسي، وإنما سخطا على بعض السلوكات والتصرفات، وتذمره من عـدم أخـذ تطور المجتمع وطموح شبابه نحو الأفضل والأحسن بعين الاعتبار.

بالرجوع إلى أحكام الدستور فقد تجسد مبدأ الحزب الواحد من خلال المادة 23 من دستور10 سبتمبر 1963: « **جبهة التحرير الوطني هـو الحـزب الطلائعـي الوحيـد فـي الجزائر»،**[1] والمادة 95 من دستور 22 نوفمبر 1976: « **جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد ويشكل الطبقة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا».**[2]

على الرغم من محاولات التوثيق الدستورية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة الثورة الإشـتراكية، إلا أن دورهـا ظل محدودا بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء والتشييد وحتى بداية التحول إلى التعددية، فضلا عن عدم قدرتها على التحول إلى حزب طلائعي طيلة الفترة المذكورة .

---

[*] ظهرت بوادر الحزب الواحد منذ مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) بحيث كان من الضروري خلق حركة موحـدة تقوم بتعبئة الشعب في الكفاح المسلح وفي عملية بناء الدولة، ليتجسد ذلك في مؤتمر طرابلس (25 ماي 1962) الـذي حدد الصيغة السياسية للحكم في الجزائر تحت تأثير الثقافة السياسية السائدة آنذاك لدى الجمـاهير والنخبـة السياسـية. وتجلت تلك الثقافة السياسية في اعتقاد الجماهير بأن الدولة بأجهزتها وبرامجها هي أساس كل الخـدمات والإنجـازات، وانعكس ذلك على ثقافة النخبة التي توصلت إلى أن الحزب الواحد هو التعبير الأمثل للمجتمع الجزائري، والباعث على القدرة والتفكير والعمل، وهو انعكاس كذلك عن الوحدة عن إرادة الشعب الشاملة.

[**] لقد أدى هذا المرسوم إلى صدور أوامر بمنع الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك، ويتعلق الأمر بجبهة القوى الاشتراكية والحزب الشيوعي الجزائري، وهو ما أدى بالأحزاب والتنظيمات والأشخاص المعارضين إلى العمل في السر سواء في الداخل أو خارج الوطن.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة:23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، المادة:95.

كما لم تعمد الجبهة على خلق فرص معقولة لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية، بـل جهدت نفسها لتحقيق التعبئة الشاملة. فكانت مشاركة الشعب في العمل السياسي مشـاركة تعبوية تقوم على تأييد كل أعمال النظام، وكان تمثيل مصالح المواطنين يتم داخل إطـار المنظمات الجماهيرية التي تخضع لمراقبة صارمة من الحزب، الشيء الـذي أدى إلـى عزوف الجماهير عنها وأدى بالنتيجة إلى الإنتقاص من شرعيتها، كما افتقرت لإطـارات حقيقية لاسيما بعد تجميد العمل بالدستور وإعلان الشرعية الثورية (19 جوان 1965).[1]

بوجه عام يمكن القول أن التناقضات والمشاكل الإقتصادية والاجتماعية والثقافيـة، وكذا الانغلاق السياسي والتضييق على الحريات، إضافة إلى انتشار الوعي والتقدم الثقافي والعلمي لدى أفراد الشعب كلها أسباب عجلت بحدوث الانتفاضة المعروفة بـ "أحداث 05 أكتوبر1988"، وهو ما أدى إلى التفكير في تغيير طبيعة العمل السياسي وتصحيح مساره، وتم فرض هذا المبدأ في أعلى المستويات بعد التضحيات في الأرواح والخسائر الماديـة التي أعقبت الأحداث، والتي شجعت على تعالي الأصوات المطالبة بضرورة فتح الأبواب للأطراف والإيديولوجيات الأخرى من أجل إقامة ديمقراطية حقيقية وسلمية.

بعدها تفطن نظام الحكم آنذاك بأن هناك قطيعة بين الدولة والمجتمع، وحاول مـن خلال الديمقراطية إعادة النظر في النظام السياسي، ولهذا قام بسرعة بالتخلي عن نظـام الحزب الواحد، وفتح المجال السياسي أمام كل التيارات مكرسا فكرة التعددية الحزبية لما لها من دور في تنشيط وتفعيل الحياة السياسية، مثلما يؤكده الأستاذ "**عبد المجيد جبار**":[*]

> *« إن تعدد الأحزاب الذي يتم بمقتضاه تنظيم انتخابات تعدديـة وديمقراطيـة يمثل اللبنة الأساسية للديمقراطية وعنصرا مؤسسا لها، أكثر من هـذا فـإن التعددية تعد التطبيق العملي والتجسيد العضوي لحريات أساسية مثل حريـة الفكر والتعبير وحرية الاعتقاد المعبرة عن فكرة اختلاف الأفراد في أرائهـم ومنهجهم واعتقاداتهم وتصوراتهم، بل التعددية انعكاس عملي أيضا لحريـة التجمع وخاصة الحق في تأسيس جمعيات مدنية وأحزاب سياسية ».*[2]

---

[1] كريمة جباري، **الإصلاحات السياسية في الجزائر: 1989-1997**، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر: قسم العلـوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص.14.

[*] أستاذ العلوم القانونية بجامعة وهران ونائب سابق في مجلس الأمة.

[2] عبد المجيد جبار، «**التعدديـة الحزبية في الجزائر**»، الفكر البرلماني (مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة)، العدد الرابع، الجزائر، أكتوبر 2003، ص97.

إن تعهد الجزائر بمسار للخروج من نظام الحزب الواحد تشكل مع إقرار دستور 28 فيفري1989، وكباقي الدول التي انتقلت من الأحادية إلى التعددية السياسية عرفت الجزائر ظهور العديد من الجمعيات السياسية التي ساهمت في إرساء الأسس الديمقراطية، وبات واضحا أن المواطن الذي ظل سجين الخيار الأحادي أصبح اليوم أمام خيارات عديدة يفرضها الزخم الحزبي الذي أفرزته هذه الإصلاحات السياسية، والتي أصبح معها التمثيل السياسي ذو قيمة جعلته رهانا أساسيا لتنمية الخطاب السياسي.

لقد مرت التجربة التعددية الحزبية في الجزائر بمرحلتين اثنتين: امتدت الأولى من سنة 1989 إلى حدود إيقاف المسار الإنتخابي في سنة 1992، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

1.1.2. المرحلة الأولى (1989-1992):

يعد دستور 23 فيفري 1989 الوثيقة التي تأسست خلالها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر أو بالتدقيق ما سمي آنذاك بـ "الجمعيات ذات الطابع السياسي"، وبعدها تولى قانون 5 جويلية 1989 ضبط الشروط المتطلبة لإنشاء هذه الجمعيات، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو الإقبال الكبير على تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي.

1.1.1.2. دستور 23 فيفري 1989:

لقد كرس دستور 23 فيفري 1989 لأول مرة مبدأ التعددية الحزبية والتمثيل الديمقراطي المبني على أساس الإختيار الحر للمواطنين، تماشيا مع التطورات الجديدة للمجتمع الجزائري، وهكذا حدث انقلاب جذري على نوعية النظام السياسي الذي تبنته الجزائر منذ الإستقلال، وتم اعتناق نظام جديد يتخذ من التعددية الحزبية أساسا للحكم.

بناء لما سبق، نصت المادة 40 من هذا الدستور على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي،[(*)(1)] وأحدثت هذه المادة تغييرا جذريا في الحياة السياسية، فاتحة المجال

[(1)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المادة 40.

[(*)] **المادة 40:** *« إنشاء الجمعيات ذات الطبيعة السياسية معترف به، ولكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد و سيادة الشعب»*

للقوى السياسية لممارسة نشاطها في العلن وبكل حرية. لكن هذه المادة لم تشـر بصـفة مباشرة إلى إنشاء "الأحزاب السياسية" بل استعملت فيها صيغة "الجمعيـات ذات الطـابع السياسي" ككناية عنها.

يرجع ذلك حسب المحللين إلى أن المشرع الدستوري تعمد هذا الأمر، حتى يتسنى للسلطة السياسية كسب الوقت الكافي لإعادة ترتيب أوراقها من جديد، وتمنح وقتا طـويلا لضمان استمرارها والتعرف على وجهات نظر القوى الأخرى، إلى جانب تضييق مجـال نفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة، لذلك كان يجب حسب اعتقاد السلطة أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب.[1]

بالرغم من قصر مدة تطبيق دستور 1989، إلا أنه شكل مرحلة حاسمة في التطور السياسي الحديث للجزائر، كونه وضع حدا للنظام السلطوي وحدد معالم وأسس إقامة نظام ديمقراطي تعددي. وقد تم تجميد العمل بهذا الدستور بعد توقيف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992، وما ترتب عنه من رد فعل قوي من طرف أنصـار "الجبهـة الإسـلامية للإنقاذ" (FIS) صاحبة الأغلبية في الانتخابات التشريعية 1991 والذي تطور إلى عصيان مدني، مما وضع البلاد في حالة إستثنائية بسبب "الفراغ الدستوري" الـذي أعقـب حـل المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية، وبعدها تدخل الجيش من أجل حماية الأمن العام ووضع مؤسسات انتقالية[*] تعوض الرئيس المستقيل والمجلس المحل.[2]

2.1.1.2. قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي:

من أجل تجسيد الحق الدستوري الذي نصت عليه المادة السابقة الذكر، والتكـريس الفعلي للانتقال نحو التعددية السياسية، تم إصدار الأمر رقـم 11/89 المتضـمن قـانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5 جويلية 1989 والذي جاء ليؤطر العمل السيـاسي،

---

[1] كريمة جباري، مرجع سبق ذكره، ص.46.

[*] لقد تمثلت هذه المؤسسات الانتقالية في المجلس الأعلى للدولة الذي أسندت له مهمة رئاسة الجمهورية مؤقتا إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية، إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي الذي عوض السلطة التشريعية.

[2] Ahmed MAHIOU, **Remarques sur l'évolution du système politique en Algérie**, mis en ligne le : 13/12/2004, URL : [http://www.africa/catalunya.org/congrés/pdfs/mahiou-pdf], consulté le: 20/02/2006 .

ويحدد الإجراءات التي تحكم إنشاء الجمعيات السياسية وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية، وكذلك العقوبات والإجراءات التي يمكن توجيهها إليها في حال مخالفتها القانون، حفاظا على الاستقلال الوطني والوحدة الترابية وهوية الجزائر.[1]

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا القانون كان أبرزها التسهيلات التي قدمها في مجال تأسيس الأحزاب، وذلك من خلال وضعه شروطا بسيطة مشابهة لشروط تأسيس الجمعيات الخيرية حيث جعل العمل السياسي مهنة سهلة الاحتراف، لا تتطلب ثقلا سياسيا وتواجدا جماهيريا ولا حتى برنامجا سياسيا، مما أفرز مع الوقت أحزابا مجهرية تواجد العديد منها لم يكن إلا عبر إطلاق تسمية بسيطة للحزب أو عبر شخصية مؤسسه.[*]

بدأت الأحزاب السياسية تودع ملفات اعتمادها لدى وزارة الداخلية تجسيدا لمواد دستور 1989 ولقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وكان أول حزب يتم اعتماده هو "الحزب الاجتماعي الديمقراطي"، ثم تلته أحزاب أخرى مثل"حزب الطليعة الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية". وبعد صدور القانون بـ 17 شهرا فقط تم إيداع 39 ملفا لتكوين الأحزاب، حيث كان المشهد السياسي في نوفمبر 1990 يطبعه وجود 31 حزبا، ثم ارتفع إلى 52 في 1991 ووصل هذا العدد إلى 60 حزبا معتمدا في 1992.[2]

إلا أن العديد من هذه الأحزاب السياسية قد اختفى بعد صدور القانون الخاص بالأحزاب، الذي حدد بوضوح الشروط الواجب توفرها من أجل للحصول على الاعتماد الرسمي، وعلى الرغم من ذلك يبقى عدد الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية كبيرا جدا، مما يطرح باستمرار مشكل التمثيل والأصوات.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، « **قانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5 جويلية 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي**»، الجريدة الرسمية، العدد:27، السنة:26.

[*] أرجع السياسيون كثرة الأحزاب إلى التساهل الذي أبداه المشرع في إنشاء الجمعيات السياسية، حيث كان بإمكان 16 شخصا فقط تكوين حزب بدون أي قيد أو شروط كثيرة، وكان هذا الأمر مقصودا من طرف النظام الذي عمد من خلال هذا الأسلوب إلى تشتيت القوى السياسية وإثارة الصراعات فيما بينها، وبالتالي إضعاف المعارضة وفسح المجال لاستمرار نفس النخبة الحاكمة في السلطة، وهو ما يمكن النظام من تمرير مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان تجنيد أكبر عدد ممكن من الأحزاب وتدعيمها لسياسيته، من خلال منحها مساعدات مالية والإسراع في تزويدها بالمقرات، وبذلك تفقد المعارضة أسباب وجودها ما دامت لا تملك مصادر تمويل نفسها، مما يجعلها تعمل تحت لواء الضغوطات والإغراءات.

[2] عمر صدوق، **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.105.

2.1.2. المرحلة الثانية (1996 إلى اليوم):

تحت وطأة الأحداث تبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلق نتائج لم يتمكن النظام آنذاك التنبؤ بها، بل وأنه غير تماما صلب الترابط الإجتماعي الذي تقوم عليـه الجماعـة الوطنية، وبهذا تكون الديموقراطية قد اصطدمت بعوامل ثقافية وإيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري.(1)

أمام هذه الوضعية واعتمادا على مخلفات محاولة الدمقرطة الساذجة، تمت إعـادة النظر في النظام الحزبي من جديد بعد المصادقة على الدستور المعدل في 1996، الـذي اعتمد هذه المرة على مصطلح "الأحزاب السياسية" بدل الصياغة المقنعة المسـتعملة فـي الدستور السابق، ثم تبع ذلك إصدار القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب السياسـية في1997، تم من خلاله وضع شروط إجرائية أكثر دقة وصرامة.

1.2.1.2. دستور 28 نوفمبر 1996:

لقد تم بعث المسار الإنتخابي من جديد بإجراء الإنتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995، وأعقب ذلك مباشرة مراجعة الدستور السابق بمقتضى الاستفتاء الشعبي فـي 28 نوفمبر 1996 من أجل تعزيز المسار الديمقراطي.(*) واستهدفت التعديلات الجديدة إحداث تغيرات جوهرية على شكل ومضمون الخارطة الحزبية بعد حدوث مشاكل أعاقت النشاط السياسي خلال السنوات الماضية، حيث تم وضع ضوابط جديدة لسير الأحزاب السياسية، وتحديد شروط صارمة للتصريح بها في المادة 42.(**)(2)

---

(1) عبد المجيد جبار، مرجع سبق ذكره، ص.100.

(*) يقضي الدستور الجديد إدخال تعديلات على المؤسسات المنتخبة مثل إحداث غرفة جديدة بالمجلس النيـابي، وإنشـاء مجلس الدولة يكون بمثابة الهيئة الرقابية على النشاط التشريعي وكذلك على رئيس الجمهورية. كما ألغى الدستور كل ما يتعلق بالإسلام السياسي من التداول للتعبئة الشعبية، وبالمقابل أدرجت الأمازيغية كأحد مقومـات الشخصـية الوطنيـة بغرض إبعادها عن المزايدات السياسية.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، المادة: 42.

(**) **المادة 42:** *« حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريـات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واسـتقلال الـبلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجهوي للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي... ويحضر على الأحزاب السياسية كل شـكل مـن أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكـراه مهمـا كانت طبيعتهما أو شكلهما...».*

جاءت هذه المادة أكثر وضوحا من المادة 40 السابقة، وقضت بذلك على كل لبس بدء من الإعتراف الرسمي بعبارة "حزب سياسي" بدلا من "جمعية ذات طابع سياسي"، ثم وجوب استثناء عناصر التراث المشترك بين الجزائريين والمتمثلة في القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة والأمازيغية) من المناقشات السياسية والصراعات الحزبية وعدم التلاعب بها، إضافة إلى إدراج عدم استعمال كل أشكال العنف أو الضغط صراحة، كما تؤكد هذه المادة في الصياغة أن المشرع قد أخذ في الحسبان الدروس السابقة والثغرات الملاحظة على هذه المادة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار محتم لمؤسسات الدولة.

2.2.1.2. القانون العضوي للأحزاب السياسية:

نظرا للطابع المبهم لبعض أحكام القانون السابق المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي ساهم في الإنزلاقات التي شهدتها ممارسة النشاط السياسي أثناء السنوات التي تلت صدوره، عمدت السلطة السياسية إلى إصدار الأمر رقم 09/97 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،[1] وذلك من أجل ضمان حق إنشاء الأحزاب وترجمة المبادئ التي تضمنها التعديل الدستوري، وكذا تفادي الإنزلاقات التي قد تمس استقرار الدولة وحقوق المواطنين وحرياتهم.

إن أهم مواد هذا القانون تتجه إلى التأكيد على جملة من الأحكام أبرزت الشروط والواجبات اللازمة للعمل الحزبي وفقا للمعطيات الجديدة، وحددت الشروط الضرورية لإنشاء الأحزاب السياسية، والتأكيد على عدم استعمال مكونات الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة لأغراض الدعاية الحزبية.

لقد ساهم هذا القانون في تنظيم الساحة السياسية من خلال تشديده على عنصر التمثيل لتأسيس الأحزاب السياسية، وعلى ضرورة امتلاكها لبرنامج سياسي حقيقي، ففي مجال التكوين نصت المادة 18 أنه لا يكون بالمقدور الاعتراف بالأحزاب السياسية إلا بعد

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، « **أمر رقم 09/97 المؤرخ في 17 من شوال عام 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**»، الجريدة الرسمية، العدد: 12، السنة: 34.

خضوع مسار تشكيل الحزب إلى فترة تجريبية في حدود سنة واحدة على الأكثر، من أجل تمكين أصحاب المبادرة من توفير الشروط الضرورية لعقد مؤتمر تأسيسـي، تـتم فيـه صياغة القانون الأساسي للحزب وتحديد أهدافه، أما فيما يتعلق بالأساس الإقليمي وعـدد المنخرطين فإن هذا القانون يخضع الحزب السياسي للتمثيل الوطني.[*]

كما يتم تكييف الأحزاب وفق هذه المتغيرات الجديد باعتماد نظام الترخيص، الذي يقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الحزب، وهذا لتفادي حـدوث التجـاوزات فـي الممارسة الحزبية. وساهم القانون في تقليص عدد الأحزاب حيث تم حل ثلاثة (03) منها لعدم مطابقتها بعض الأحكام التي نص عليها هذا القانون، وهي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، "حزب الجزائر المسلمة المعاصرة"، و"الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر"، فيما تم تغيير تسميات أحزاب أخرى وبعض العناصر الموجودة في برنامجها الانتخـابي، علـى غرار "حركة النهضة الإسلامية" التي تحولت إلى "حركة النهضـة" و"حركـة المجتمـع الإسلامي" التي أصبحت تعرف بـ "حركة مجتمع السلم"

إن المادة الثانية (02) من قانون الأحزاب السياسية الجديـد لـم تحـدد الأهـداف الأساسية لوظيفة الأحزاب، واقتصرت على ذكر هدف واحد فقط هو المشاركة في الحياة السياسية بالوسائل الديمقراطية والسلمية، من خلال جمع مواطنين حول برنامج سياسـي دون ابتغاء هدف يدر ربحا. لكن الملاحظ على هذه الصياغة أنها جاءت غير دقيقة ويغلب عليها الطابع الإنشائي، وبما أن المشرع لم يحدد مفهوم وطبيعة الأحزاب السياسية بدقـة، فقد فاته بالتالي تحديد أهدافها ووظائفها بوضوح، واكتفى بالنص فقط على الهدف التقليدي لوجودها الذي يكمن في تمثيل المصالح المتعارضة في الدولة وداخل البرلمان بمختلـف اتجاهاتها.[1]

---

[*] **المادة 18**: *« لا يصح انعقاد المؤتمر التأسيسي إلا إذا كان يمثل خمسة وعشرين (25) ولاية على الأقل، ويجب أن يجمع المؤتمر بين أربعمائة (400) وخمسمائة (500) مؤتمر، ينتخبهم ألفان وخمسمائة (2500) منخرط على الأقـل، يقيمون في خمس وعشرين (25) ولاية على الأقل، على ألا يقل عدد المؤتمرين عن ستة عشـر (16) مـؤتمرا لكـل ولاية، وعدد المنخرطين عن مائة (100) في كل ولاية. ولا يجوز أن يعقد هذا المؤتمر خارج التراب الـوطني مهمـا كانت الظروف».*

[1] نسيب محمد أرزقي، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الثاني، الجزائر، مطبعـة هومـة، 1999، ص.105.

2.2. خارطة الأحزاب السياسية الفاعلة:

لا يمكن الجزم بوجود خارطة حزبية ثابتة في الجزائر خـلال تجربـة التعدديـة السياسية، فقد خضعت هذه الخارطة لتغيرات قانونية عديدة منذ إقرارها (مثلما أشرنا إليه سابقا). ويرجع هذا إلى كون الظاهرة الحزبية ديناميكية، حيث أدى الاعتـراف الرسـمي بالتعددية الحزبية وتكريسها في دستوري 1989 و1996 إلى تأسيس أكثر من 60 حزبـا سياسيا، لم يبق منها لحد الآن إلا ما يقارب 30 حزبا معتمدا قانونيا، واختفى العديد منهـا نهائيا مع مرور الوقت كنتيجة حتمية للطريقة الفوضوية التي ظهرت بها، كما تـم حـل ثلاثة (03) أحزاب بصورة نهائية الأول من طرف السلطة القضائية ويتعلق الأمـر بـ ـ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"،(*) أما الحزبان الآخران هما "حزب الجزائر المسلمة المعاصرة" و"الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر" بزعامة الرئيس السابق **"أحمـد بـن بلـة"**، اللذان حلا بعد تعديل الدستور في 1996 نظرا لعدم تكيفهما مع أحكام القانون الجديد.

على الرغم من ذلك يبقى عدد الأحزاب السياسية المتواجدة في السـاحة السياسـية معتبرا، وكثرة الأحزاب هذه سيؤدي حتما إلى صعوبة كبيرة إن لم نقل استحالة تصـنيفها وفق معيار فقهي أو علمي، وكذلك إلى صعوبة تحديد حقيقتها وتوجهاتها السوسـيولوجية والإيديولوجية بسهولة.

كما يجدر بنا التنويه، أن الخارطة الحزبية في الجزائر لم تخضع إلـى دراسـات علمية رصينة إلا ما ندر من بعض البحوث والدراسات الجامعية المعاصرة، على مستوى معاهد وأقسام العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ويرجع هذا إلى حداثة الموضـوع من جهة، وقلة الاهتمام بالظاهرة الحزبية من جهة أخرى، مما أثر كثيـرا علـى نـدرة المراجع في هذا المجال، ناهيك عن الدراسات المتعلقة بالجانب الداخلي للأحزاب التي تعد جد قليلة إن لم نقل منعدمة.

(*) الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي صاحبة الأغلبية المطلقة في أول انتخابات تعددية تعرفها الجزائر في 1990 (الانتخابات المحلية أو التشريعية)، وكان فوزها الساحق هذا السبب الرئيسي في الاضطرابات التي حدثت ونتج على إثرها توقيـف وتجميد نشاط الحزب في المرحلة الأولى، ثم حله بعد ذلك بصفة نهائية قضائيا.

مهما يكن سنحاول هنا وضع إطار عام لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائـر، والتعريف بها من خلال التطرق إلى نشأتها وطبيعة برنامجها السياسي وتحديد تركيبتهـا الأساسية، وسنكتفي بتصنيف الأحزاب التي تشارك بفعالية في تنشـيط الحيـاة السياسـية وتمارس تأثيرا فيها، بحكم حجم انتشارها وعضويتها في المجالس النيابية.

على هذا النحو سنعتمد في هذا التصنيف على نتائج الانتخابات التشـريعية التـي جرت عامي 1997 و2002، والتي سمحت ببروز ثلاثة تيارات أساسية رسـمت معـالم الخارطة السياسية في الجزائر مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02):

تطور تمثيل التيارات السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني

التيـار السياسي	**عدد المقاعد في 1997**	**عدد المقاعد في 2002**	**الملاحظـات**
التيـار الوطني	**219**	**242**	صعود التيار مقارنة مع انتخابات 1997، وربح 27 مقعدا إضافيا بفضل نتائج حزب جبهة التحرير الوطني.
- جبهة التحرير الوطني	64	199	
- التجمع الوطني الديمقراطي	155	47	
التيـار الإسلامي	**103**	**82**	هبوط بالمقارنة مع انتخابات 1997، خسر 11 مقعدا وانتقال قيادة التيار الإسلامي من حركة مجتمع السلم إلى حركة الإصلاح.
- حركة مجتمع السلم	69	38	
- حركة الإصلاح الوطني	-	43	
- حركة النهضة	34	01	
التيـار الديمقراطي	**42**	**42**	الخاسر الأكبر في انتخابات عام 2002، حيث خسر 23 مقعدا، مع غياب أقطاب المعارضة الديمقراطية، وانتقال قيادة المعارضة إلى حزب العمال
- جبهة القوى الإشتراكية	19	X	
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	19	X	
- حزب العمال	04	21	
تيـار الأحرار	**11**	**30**	صعود معتبر مقارنة بانتخابات1997 حيث ربح 19 مقعدا جديدا.
أحزاب أخـرى	**05**	**09**	انطفاء شمعة الأحزاب السياسية الصغيرة وصعود أحزاب أخرى وتحسين نتائجها مقارنة بانتخابات 1997.
المجمـوع	**280**	**289**	

المصدر: مجلة الفكر البرلماني، العدد: 09، ص.61.

1.2.2. التيار الوطني:

ينتظم هذا التيار أساسا حول الحزب الواحد سابقا، ويحاول اعتمـاد المشـروعية التاريخية والعودة إلى مبادئ ثورة نوفمبر 1954، وتدعو أحزابه إلـى احتـرام مبـادئ الديمقراطية وتجسيدها عمليا، كما تركز في برامجها وخطاباتها وتصريحات زعمائها على الطابع الوطني.

يضم هذا التيار " حزب جبهة التحرير الوطني" كحزب استطاع أن يستمر بعد نهاية الأحادية، وأن يدخل المعترك السياسي ليشغل حيزا مهما من الحياة السياسية، وأن يـدعم بقائه كأهم قوة سياسية للنظام، إلى جانب "حزب التجمع الوطني الديمقراطي" الذي أنشأته عناصر منسحبة من الحزب السابق ليوفر أرضية سياسية للرئيس السابق "**اليامين زروال**"، كما نجد في هذا التيار عددا كبيرا من الأحزاب السياسية الصغيرة التي تدور فـي فلـك هذين الحزبين الكبيرين.

1.1.2.2. حزب جبهة التحرير الوطني:

لقد ظهر "حزب جبهة التحرير الوطني" (FLN) مع اندلاع الثورة التحريرية فـي الفاتح من نوفمبر 1954، وتسلم السلطة منذ الاستقلال في 1962 وبقي الحـزب الواحـد الحاكم حتى الإعلان عن التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، وبذلك فإن الحزب هو امتداد للجبهة التي خاضت الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، كما يمثل هذا الحزب المقاومة المتعددة الأوجه التي خاضها الشعب الجزائري ضد الإستعمار، ويعتبر الاستقلال من أهم منجزاته.[1]

لكون "جبهة التحرير الوطني" الحزب الوحيد في البلاد حتى 1989، فقد ضم فـي صفوفه مختلف التوجهات السياسية والإيديولوجية الشيء الذي أدى إلى بـروز خلافـات وانقسامات انتهت إلى استقالة العديد من الشخصيات المؤسسة له وظهور أحزاب سياسـية معارضة مؤسسوها هم من قيادي الجبهة السابقين.[2]

---

(1) Youcef ZIREM, **Algérie : la guerre des ombres**, Alger, édition GRIP, 2002, p.49.
(2) Rachid BENYOUB, **L'annuaire politique de l'Algérie**, 4ème éd, Alger, ANEP, 2002, p.102.

يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا وسطيا ليس في أقصى اليمين ولا أقصى اليسار، يتبنى مبادئ وطنية مثل الوحدة الوطنية والتفاهم والسلم، كما يركز في توجهاته وخطابه على التذكير بالمقاومة الجزائرية التي يعتبرها مرتكزه المرجعي. وفي سياق متصل، يهدف الحزب في برامجه العمل على حماية وتقوية السيادة الوطنية باسترجاع وترقية دعائم الهوية الوطنية، وبناء دولة توفر الأمن والتقدم الاجتماعي، وتحقيق تطور اقتصادي في إطار تساوي الفرص والشرعية عن طريق الكفاءة والتضامن الوطني.

لقد تحصل الحزب على 64 مقعدا في الإنتخابات التشريعية التي جرت عام1997، وبعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 تغير توجه الحزب، مما جعله يحصد نجاحا باهرا في تشريعيات 2002 حيث تحصل على199 مقعدا. ويرجع البعض هذا النجاح إلى التغيرات التي جرت في الحزب، سيما تلك التي تعلقت بإدراج العنصر الشباني فيها في فترة تولي السيد "**علي بن فليس**" قيادة الحزب، ويتزعم الجبهة السيد "**عبد العزيز بلخادم**" رئيس الحكومة الحالي.

2.1.2.2. التجمع الوطني الديموقراطي:

من المعلوم تاريخيا أن حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" (RND) هو انشقاق عن حزب جبهة التحرير الوطني، عندما تحول الأخير إلى معارضة النظام في ظل رئاسة "**عبد الحميد مهري**"، وقد تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في 21 فيفري1997 ثلاثة أشهر فقط قبل موعد الانتخابات التشريعية، وتلقى اعتماده الرسمي 03 أفريل 1997.

يضم هذا الحزب ضمن تركيبته الداخلية إطارات عليا في الدولة وفي المنظمات الوطنية، وقد اكتسب قوة سياسية بفضل استفادته من انتقال بعض القياديين والإطارات والمناضلين من جبهة التحرير الوطني، الذين التحقوا بالحزب الجديد ونقلوا معهم وسائلهم وخلاياهم وقواعدهم الانتخابية، كما يضم في صفوفه أهم المنظمات الجماهيرية للحزب الواحد سابقا وهي منظمة أبناء الشهداء، منظمة أبناء المجاهدين، الإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.[1]

[1] Youcef ZIREM, op.cit, p.59.

يتبنى "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي يترأسه حاليا رئيس الحكومة السابق السيد "**أحمد أويحي**" نهجا وطنيا، يركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، ويتمسك بالمرجعية النضالية في مجال المقاومة، ويعتمد في عمله السياسي على الطبقات المتعلمة من أعضائه وعلى العنصر النسوي، كما يدافع على الطرح الليبرالي من جانبه الاقتصادي.

لقد تحصل الحزب على نتائج هامة في الإنتخابات التي أجريت في 1997، لكن دون أن يتمكن من تحقيق الأغلبية المطلقة رغم فوزه بـ 155 مقعدا من أصل 380 هي عدد المقاعد في المجلس الشعبي الوطني آنذاك، وفي انتخابات 2002 تراجعت نتائج الحزب بصورة كبيرة إذ لم يحصل سوى على 47 مقعدا، وكان ذلك نتيجة التسيير السيئ الذي رافق حكم التجمع في الفترة السابقة.

2.2.2. التيار الإسلامي:

يشمل هذا التيار على اتجاهات متعددة تستند إلى مرجعيات عقائدية وفكرية مختلفة، ويهدف إلى إقامة مجتمع ودولة إسلامية تعمل على تطبيق مبادئ الدين وأحكامه، كما يدعو إلى إحياء العقيدة وإعادة الاعتبار لدور الدين في إدارة المجتمع، وتعتبر "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة" وكذا "حركة الإصلاح الوطني" أهم أحزاب هذا التيار التي تعتمد في خطابها على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي في إعداد البرامج المختلفة.

1.2.2.2. حركة مجتمع السلم:

تأسست الحركة في 5 ديسمبر 1990 من طرف الشيخ "**محفوظ نحناح**" بمناسبة الذكرى الثالثة للإنتفاضة الفلسطينية، وأخذت تسمية أحد الحركات الفلسطينية "حماس"، وترجع نشأتها إلى تأسيس جمعية خيرية سميت بـ "رابطة العلماء والدعوة" من طرف "**محفوظ نحناح**"، وكانت هذه الجمعية نفسها "جمعية الإصلاح والإرشاد" التي أعلن عنها بعد ذلك في 27 مارس 1989. وبصفة عامة يرجع الامتداد التاريخي لهذه الحركة إلى النشاط السري الذي بدأ عام 1963 مستندا في مرجعيته إلى تيار "الإخوان المسلمين"، حيث كان هذا التيار في الجزائر يبدي معارضته الشديدة لنظام الحكم السائد آنذاك.

بعد خروج الحركة إلى العلن بعد مؤتمرها التأسيسي في 29 أفريل 1991 باسم "حركة المجتمع الإسلامي"، عرفت عدة تغييرات جوهرية خلال تجربتها السياسية، مست برنامجها الانتخابي وخطابها السياسي، وكانت أهم هذه التغييرات استبدال تسميتها إلى "حركة مجتمع السلم" (HMS) بدلا من "حركة المجتمع الإسلامي" في ماي 1998، تماشيا مع القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي ينص على عدم استخدام الثوابت الوطنية لأغراض سياسية.

بالنظر إلى طبيعة خطابها السياسي وبرنامجها الانتخابي، تعتبر هذه الحركة الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية التي تهدف إلى قيام الدولة الإسلامية، وذلك باحترام المراحل والمعطيات الموضوعية والواقع الجزائري بعيدا عن كل تعصب، وانتهاج الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين، والدعوة إلى الوسطية والاعتدال، وكذا تجنب الصدام بين السلطة من خلال مبادئ الشورى والديمقراطية.[1] ولهذا تحافظ الحركة على الظهور كحركة إسلامية ديمقراطية وطنية مسالمة، كما تركز في خطابها على ضرورة إعادة الأمن والاستقرار إلى الجزائر، وعلى حماية حقوق الإنسان وكرامة المواطن.

على هذا الأساس تعد الحركة من أبرز أحزاب هذا التيار التي شاركت في كل جولات الحوار مع السلطة خلال الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، ولم تتخلف كذلك عن المشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية منذ بدايتها، أين تحصلت على 69 مقعدا في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، وتقلص هذا العدد إلى 38 مقعدا عام 2002. كما سجلت من جانب أخر دخولها ومشاركتها في الحكومة منذ 1997 بسبب رفضها لسياسة الكرسي الشاغر وسياسة المواجهة. ويترأسها حاليا السيد "**أبو جرة سلطاني**" الذي انتخب في المؤتمر الثالث للحركة المنعقد يوم 8 أوت 2003، خلفا للشيخ "**محفوظ نحناح**" الذي توفي في نفس السنة.

(1) Achour CHEURFI, **La classe politique algérienne de 1900 à nos jours**, Alger, casbah édition, 2001, p.421.

2.2.2.2. حركة الإصلاح الوطني:

تأسست »حركة الإصلاح الوطني« (MRN) في 29 جانفي 1999 مـن طـرف السيد "**عبد ا جاب ا** "، نتيجة للانشقاق الذي حدث في "حركة النهضة" والأزمة الداخلية التي عصفت بها في جانفي 1998، وذلك بهدف إعادة بناء وهيكلـة التيـار الإسـلامي الوطني على رؤية سياسية تقوم على إخضاع المصالح للمبادئ.

هنا يجب أن ننبه إلى أن "حركة النهضة" كان قد أسسها "**عبد ا جـاب ا** " فـي أكتوبر 1990، وأخذت موقعا وسطا قريبا إلى الاعتدال على خلاف راديكاليـة "الجبهـة الإسلامية للإنقاذ" وتقترب في طروحاتها إلى "حركة مجتمع السلم"، واستطاعت بفضل هذا التوجه أن تفوز بـ 34 مقعدا في انتخابات عام 1997، ولم تحصل سوى على مقعد واحد (01) في 2002. ويمكن تفسير هذا الأمر بكون القيادة الجديدة التي أزاحت "**جاب ا** " لم تستطع أن تحافظ على ناخبيها أو المتعاطفين معها بعد رحيل زعيمها السابق، وتأسيسـه لحزب جديد "حركة الإصلاح الوطني" الذي تمكن من شغل 43 مقعدا في أول انتخابـات تشريعية يشارك فيها سنة 2002، ليصبح بذلك أول حزب في التيار الإسـلامي وثـاني حزب في البلاد من حيث عدد الأصوات.(*)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن "حركة الإصلاح الوطني" هي حزب معتدل ذو توجـه إسلامي يتبنى موقفا وسطا رافضا لكل أشكال العنف، كما يسعى إلى تأسيس دولة إسلامية في إطار المبادئ الديموقراطية، وكذا النضال من أجل إرساء نظام حكم قائم على تعدديـة سياسية حقيقية يحمي الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية، وتتوفر فيه ضـمانات الممارسة السياسية للجميع، وقبول التداول السلمي على السلطة، والتسليم بمبـدأ الأغلبيـة واحترام وحماية حقوق الأقلية، وإشاعة ثقافة الحوار والتعايش الدائم.

(*) لقد تحصلت "حركة الإصلاح الوطني" في الانتخابات التشريعية سنة 2002 حسب النتائج النهائية التي أعلنها المجلس الدستوري في الجريدة الرسمية على 705319 صوت بنسبة 9.50% من الأصوات المعبر عنها، وراء "جبهة التحرير الوطني" التي تحصلت على 2618003 صوت بنسبة 35.28%، وراء "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي حل ثانيا من حيث عدد المقاعد إلا أنه حل ثالثا من حيث عدد الأصوات التي قدرت بـ 610461 صوت بنسبة 8.23 %.

3.2.2. التيار الديمقراطي:

إن هذا التيار يختلف عن سابقه في الطرح الإيديولوجي، بتبنيه الديمقراطية كمنهج عمل وحرصه على إبعاد الدين عن السياسة، ويضم جميع الأحزاب السياسية التي تنـادي بالديمقراطية التي ظهرت بعد فتح المجال للتعددية الحزبية.

نظرا لتعدد أحزاب هذا التيار فإنه يصعب ملاحظة تأثيرها الفعلي علـى السـاحة السياسية، واقتصر الأمر على أحزاب قليلة أهمها "جبهة القوى الاشتراكية"، "التجمع مـن أجل الثقافة والديمقراطية" و"حزب العمال"، التي استطاعت أن تفرض نفسها في أوسـاط الجماهير وتسجل تواجدها الدائم داخل مختلف المجالس المنتخبة.

1.3.2.2. جبهة القوى الإشتراكية:

يعتبر "حزب جبهة القوى الاشتراكية" (FFS) أهم أحزاب التيار الديموقراطي، لما له من جذور تاريخية واعتباره الحزب المعارض الأول في الجزائر، وقـد تأسـس هـذا الحزب في 29 سبتمبر 1963 بعد الخلافات التي حـدثت بـين رفقـاء السـلاح غـداة الإستقلال، وذلك بزعامة السيد "**حسين أيت أحمد**" الذي قاد حركة العصيان والتمرد ضـد الرئيس السابق "**أحمد بن بلة**".

بعد أن تم حل الحزب اتجه إلى العمل السري واستخدم في ذلك أسلوب المعارضة من خارج النظام، كما احتفظ على موقعه ونفوذه خاصة في منطقة القبائـل، وكـان وراء تنشيط المطالب الثقافية، وتشكيل جمعيات وقنوات لدعم ومساندة الحركة الثقافية البربريـة إلى غاية إعادة تأسيس الحزب بعد إقرار التعددية، لينشط بطريقة علنية بعد قبول اعتماده الرسمي في 20 نوفمبر 1989.

أما فيما يخص طبيعة برنامجه السياسي، فإن إطاره العام مبني على طرح علماني، من خلال دعوته إلى إقامة دولة القانون والحريات والعدالة والمساواة بجميـع المعـايير الديمقراطية، كما يطالب بمجلس تأسيسي يراقب الأجهزة السياسية ويكون ممـثلا بجميـع الاتجاهات السياسية، وضرورة إجراء حوار سياسي شامل يتوج بتوقيع عقد مع مختلـف الأحزاب السياسية من أجل تعميق الديمقراطية.

لكون الجبهة حزب علماني لائكي فإنها ترفض التطرف الديني، وتطالب الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية رسمية باعتبارها تعبر عن خصوصية الشعب الجزائري، كما تنادي بضرورة المحافظة على القطاع العمومي وتقويمه.

على الرغم من محاولات الحزب المتعددة للحصول على قاعدة انتخابية خارج منطقة القبائل، إلا أن صفة الجهوية عرقلت انتشاره بسرعة على الساحة السياسية، ومع ذلك فقد سجل الحزب تواجده داخل مختلف المجالس التشريعية بحصوله على 19 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني عام 1997، في حين قاطع الإنتخابات التي جرت عام 2002 بسبب أزمة منطقة القبائل.[1]

2.3.2.2. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

نتيجة للانقسامات الداخلية التي حدثت في صفوف "جبهة القوى الاشتراكية" ظهر توجه سياسي جديد يحمل نفس المطالب الثقافية، غير أنه يختلف عنها من ناحية الإجراءات الملموسة للدفاع عنها والمطالبة بها، و كذلك من ناحية الأفكار والمبادئ.

ولقد جاء تأسيس "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" (RCD) نتاج العمل النضالي لشخصيات الحركة الثقافية البربرية ولبعض مناضلي "جبهة القوى الاشتراكية"، ويعد أول حزب يتم الإعلان عن تأسيسه مباشرة بعد أحداث أكتوبر1988، وكان ذلك في 10 فيفري 1989 بمدينة تيزي وزو بالرغم من عدم بدء العمل بالدستور الجديد الذي تم عرضه للاستفتاء الشعبي يوم 23 فيفري 1989، وتلقى الحزب اعتماده الرسمي في 12 سبتمبر 1989، ويترأس الحزب منذ تأسيسه إلى غاية اليوم الدكتور **"سعيد سعدي"**.

بالنظر إلى أهدافه وطبيعة برنامجه ومواقفه، يمكن القول بأن هذا الحزب يدعو بصورة صريحة لتبني اللائكية، ونبذ التطرف الديني واستعمال الدين لأغراض سياسية، ومن جهة أخرى يتبنى المطالب الثقافية، ويطالب بترقية وإحياء الثقافة واللغة الأمازيغية، أما بخصوص التوجهات الاقتصادية فإنه يتبنى الإقتصاد الليبرالي يركز على الخوصصة مع وجود قطاع عمومي قوي.

---

[1] Addi LAHOUARI, **Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des "grands électeurs"**, Le Quotidien d'Oran, n°2696-2670-3671-2672, du 13 au 16 octobre 2003, p.6.

كما يعاني "التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية" من الجهوية على غـرار "جبهـة القوى الاشتراكية"، حيث يرتكز وجوده على منطقة القبائل أين يكتسـب قاعـدة شـعبية وانتخابية معتبرة، بالرغم من الجهود التي بذلها لتوسيع نشاطه السياسي، ومشاركته فـي أغلب الانتخابات التي عرفتها الجزائر منذ إقرار التعددية. وأفضل نتيجة حققها الحـزب تعود إلى الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 أين تحصل على 19 مقعـدا فـي المجلـس الشعبي الوطني، وشارك بعدها في أول حكومة ائتلافية شـكلها الـرئيس "**عبـد العزيـز بوتفليقة**" بعد انتخابه في 1999، لكن سرعان ما انسحب منها في ماي 2001 احتجاجـا على أحداث منطقة القبائل.[1]

3.3.2.2. حزب العمال:

إن "حزب العمال" (PT) هو امتداد طبيعي وإيديولوجي للحركة السرية التي بدأت تنشط منذ بداية سنوات السبعينات تحت راية "لجنة العمال الجزائـريين" (CTA) التـي ظهرت في 16 أكتوبر 1973، وتحولت سنة من بعد إلى "لجنة اتصال العمال الجزائريين" (CLTA)، التي انقسمت بدورها إلى حركتين: "مجموعة الشيوعيين الثوريين" (GCR) و"المنظمة الإشتراكية للعمال" (OST).

بعد الانفتاح السياسي وضع مناضلو "المنظمة الاشتراكية للعمـال" ملـف اعتمـاد الحزب في يوم 30 ديسمبر 1989 محتفظا بنفس التسمية، وتم قبول اعتماده الرسمي من طرف وزارة الداخلية في 2 مارس 1990، وبعد الانتهاء من أشغال المؤتمر التأسيسـي الذي انعقد يومي 28-29 جويلية 1990 أصبح الحزب يعرف بـ "حزب العمـال".[2]

أما التوجه العام للحزب وبرنامجه الانتخابي ومواقفه المعلنة، فإنها تعبر عن التوجه اليساري الذي يتبنى المبادئ الاشتراكية، ويدعو الحزب في نضاله السياسي إلى ضرورة توقيف العنف واستعادة الأمن والسلم، وذلك بالتأسيس لحوار شفاف وشامل، كمـا ينـادي بالاعتراف باللغة الأمازيغية وتحقيق العدالة الإجتماعية وإلغاء قانون الأسرة.

---

[1] Youcef ZIREM, op.cit, p.56.
[2] Ibid, p.64.

من الناحية الاقتصادية يرفض الحزب رفضا قاطعا السياسية الاقتصـادية وجميـع الإصلاحات الليبرالية المتبعة، من خلال وقوفه ضد محاولات تقليص القطاع العمـومي، ودعوته لتعزيز دور النقابات في القوانين والقرارات الاقتصادية، كما يعلن عن تضـامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال، مع ضرورة الرفع من القـدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على مناصب الشغل.

تعود شعبية "حزب العمال" بنسبة كبيرة إلى أمينته العامة السيدة "**لـويزة حنـون**" المرأة الأولى التي تقود حزبا سياسيا في الوطن العربي، وقد تمكن من تعزيز حضوره في الساحة السياسية بمشاركته الفعالة في الإنتخابات، حيث تحصل في 1997 على أربعة (4) مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، ثم ارتفعت حصيلته إلى21 مقعدا في انتخابات 2002، وهذا ما أهله لأن يكون قوة اقتراح فيما يتعلق بمشاريع القوانين، كما أصبح يتصدر التيار الديمقراطي.[1]

---

(1) Rachid BENYOUB, op.cit, p.105.

II. الإتصال السياسي وواقعــه في الجزائــر

II. الإتصال السياسي وواقعـه في الجزائر

يعد الاتصال من أهم العوامل والركائز التي يقوم عليها أي كيـان مهمـا كانـت طبيعته، وهو عامل أساسي في ضمان استقرار المجتمعات على اعتبار أنه يرتبط بمختلف زوايا الحياة الاجتماعية، وذلك لأن الاتصال يُنظر إليه على أنه موضـوع لكـل العلـوم الاجتماعية، فهو عند علماء الاجتماع ظاهرة تضرب عمقا في تاريخ البشرية وهو ظاهرة سياسية عند علماء السياسة على أساس أنه العامل الرئيسي في ضمان تسـيير السياسـات بالطريقة المناسبة، أكان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إذن الاتصال هو موضوع متشابك الأصول له مكانة فـي أغـوار كـل العلـوم الاجتماعية، حيث اكتسب هذه المكانة من تشعب فروعه وارتباطه بأكثر من زاويـة مـن سياسة وثقافة واقتصاد ومجتمع في كليته، وسنحاول خلال هذا المحور تحديد أهم مجالات الاتصال السياسي، كما سنقوم بعدها بدراسة واقع الإتصال في الجزائر

1. الإتصال والعملية السياسية
2. واقع الإتصال السياسي في الجزائر

1. الإتصال والعملية السياسية

تشكل إشكالية الإتصال السياسي داخل الأنظمة الديموقراطية سؤالا محوريا يعـود طرحه بصورة منتظمة ومستمرة بهدف خلق نقاش سياسي دائم حول المسائل الجوهريـة، وبالنظر لأهمية الإتصال في الحياة السياسية أصبحت شرعية هذه الأنظمة مرتبطة بقدرتها على الإتصال، إلى درجة اعتباره رهانا حقيقيا لكل من يريد ممارسة السلطة. وعليـه لا توجد حكومة أو حزب في مجتمعات الإتصال لا يستثمر في هذا المجال الذي تطور بصفة معتبرة، وأصبح أكثر تعقيدا لسببين أساسيين هما تطور تكنولوجيات الإتصـال الحديثـة، والقدرة المتزايدة للجمهور عل تفكيك مدونات الرسائل السياسية.

إذا كانت بداية الاتصال السياسي ذات صلة وثيقة بالعملية الانتخابيـة أي علاقـة المرشح السياسي بالمواطنين، فإنه مع تطور وسائل الاتصال الجماهيري أصبح الاتصال السياسي يهتم بكيفية توظيف واستغلال وسائل الاتصال في العملية السياسية، كما أصـبح اليوم الاهتمام داخل حقل الاتصال السياسي لا يقف عند حد دراسة العملية الانتخابية، بـل تحليل الخطاب وأوعية بثه والجمهور المستهدف واتجاهات الرأي العـام وقـادة الـرأي وتحليل المضمون، وتداخل العوامل الاجتماعية والنفسـية فـي العمليـة الاتصـالية ذات المضمون السياسي.

لقد تعددت المدارس داخل أغلب التخصصات العلمية، لتأخذ من علاقة الاتصـال بالسياسة مسرحا علميا لعديد البحوث والمدارس النقدية، لنصل اليوم إلى مـا يمكـن أن نطلق علية بتعدد مستويات التخصص في بحث علاقة السياسي بالاتصالي. وعلـى هـذا الضوء سنتطرق في هذا المحور إلى محاولة وضع مفهوم شـامل للإتصـال السياسـي، قاصدين التعرض لشرح وتفسير هذه العملية ومسار تطورها وأهم قنواتها، بعدها ننتقـل للحديث عن العلاقة الموجودة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية من خـلال تحليـل دور الإتصال داخل النظام السياسي.

1.1. ماهية الإتصال السياسي:

إن علاقة السياسة بالاتصال علاقة لزامية أي أن مفهوم وتاريخ الديمقراطية الحديثة ما هو في نهاية الأمر إلا التقاء كل من السياسة بوسائل الاتصال، مما جعل كل مـا هـو سياسي في نهاية الأمر يتحول إلى اتصال سياسي.

في هذا الخصوص يضم الإتصال السياسي مجموعة متكاملة من المظاهر لأقصى ما يمكن أن يصل إليه الخطاب السياسي والإعلام السياسي، فهو يشير بداية وأساسا إلـى تعبير مثالي حر، وإلى التبادل بين مكونات المجتمع الديموقراطي على أسـاس المسـاواة بينهما. فهو يتأسس على كون التجمع البشري مكون من أفراد أحرار ومتساوين، كما أنـه يحيل إلى وسائل وآليات الإتصال التقنية التقليدية والحديثة، وعلى كل الوسائل والقنـوات التي قد تجعل من تمثيل المجموعات ومن فاعلية الفعل السياسي شيئا ممكنا.

سوف نعالج في هذا الصدد لمفهوم عملية الإتصال السياسـي محـاولين فـي ذات الوقت إبراز أهم وسائلها وقنواتها.

1.1.1. مفهوم عملية الإتصال السياسي:

إن الإتصال السياسي هو عملية صعبة التحليل بالنظر إلى تعدد المعاني التي ترتبط بشطري هذا المصطلح "الإتصال" و"السياسة"، كما أن اختلاف مقاربات ومنطلقات العلـوم الإجتماعية يجعل من تحليلات ظواهر الإتصال السياسي متباينة ومختلفة، فكل علم يصوغ تحليلات ومقاربات العلوم الأخرى، مما يخلق صعوبة كبيرة في تحديد هذا المفهوم. ومـا يصعب كذلك من مهمة الإحاطة به تعدد أهداف بحثه، فهو يمكن أن يكون في الآن نفسـه مجموعة من التقنيات، أو منظومة من العلاقات بين الفاعلين، أو جملـة مـن الرسـائل المتبادلة.

1.1.1.1. تعريف الإتصال باعتباره مجموعة من التقنيات:

لقد كان الإتصال في البداية يتحدد في اتصال الحكومات مع الهيئة الناخبة، ثم تحدد في تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة، بعد ذلك توسع المجال إلـى دراسة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، ثم الاهتمام بتأثير استطلاعات الرأي

على الحياة السياسية. وأصبح الإتصال السياسي في الوقت الحاضر يشمل دراسة الإتصال في الحياة السياسية بمعناها العام الذي يضم وسائل الإعلام، استطلاعات الرأي، التسـويق السياسي والدعاية مع الاهتمام بشكل خاص بالفترات الانتخابية.

يتميز هذا التعريف الواسع بكونه يأخذ بعين الاعتبار خاصيتين أساسيتين للسياسـة في العالم اليوم هما: التوسع المتزايد للدائرة السياسية والمكانة المسداة للإتصال السياسي، وتزايد قوة وسائل الإعلام والرأي العام من خلال تأثيرهما في الساحة السياسية.[1]

فما يمكن أن يطلق عليه إتصال سياسي يقترن بداية بجملة من التقنيات المسـتعملة من طرف الحكام والمحكومين من أجل الإتصال، وهذه التقنيات غالبا ما تكون مسـتعارة من التسويق، سبر الأراء، العلاقات العامة والإشهار، وهو ما يؤكده "**جـاك جيرسـتلي**" (Jacques GERSTLÉ):

> «*La communication politique est l'ensemble de techniques et procédés dont disposent les acteurs politiques, le plus souvent les gouvernants pour séduire gérer et circonvenir l'opinion*».[2] [*]

يركز "**جيرستلي**" من خلال هذا التعريف على فكرة فرض الإقناع بالإكراه وذلك ما يغلب الكفة للحكام، فهناك إذن إتصال من جانب واحد فقط ولا وجود لتبادل أو اشتراك في الرأي بين الحكام والمحكومين. كما يبدو الإتصال السياسي وكأنه مجموعة غير منسجمة من نظريات وتقنيات، ولكنه يعني أيضا ممارسات سياسية مباشرة بالدرجة الأولى، وأنه يستلزم إستراتيجيات وتصرفات تتغير حسب مواقف السلطة، وحسب الحالات التي يعيشها الفاعلون المجسدون للحياة السياسية.[1]

حسب "**جيرستلي**" دائما فإن هناك من يماثل الإتصال ويخلطه بالتسويق السياسـي، ويعتبرون أن الإتصال السياسي الحديث ما هو إلا نتاج لتطـور ثـلاث تقنيـات هـي: التلفزيون سبر الآراء والإشهار. وحقيقة الأمر أن الإتصال كموضـوع جديـد للخطـاب

---

[1] Dominique WOLTON, **Penser la communication**, Paris, Flammarion, 1998, p.376.

[2] Jacques GERSTLÉ, op.cit, p.4.

[*] **ترجمة المقولة**: «*الإتصال السياسي هو مجموعة التقنيات والإجراءات التي يمتلكها الفاعلون السياسيون، الحكام في الغالب من أجل إقناع وتسيير الرأي العام*»

[1] Ibid, p.6.

السياسي يعتمد بصورة كبيرة على هذه التقنيات بهدف جذب رجال السياسـة والجمهـور العام على حد سواء، فهو يرتكز على مجموعة من السيرورات التفاعلية بين عناصر نظام سياسي معين وبين هذا النظام ومحيطه، ويكون مبنيا على التوازن والتبادل.(1)

في الوقت نفسه لا يمكننا الإنكار أن الدوافع الرئيسية لظهور دراسـات الإتصـال السياسي تكمن في تطور هذه التقنيات، وقد حصرها "**برنارد ميـاج**" (Bernard MIÈGE) في كتابه " La société conquise par l'information " في ما يلي:

♦ جلاء الدور الحقيقي لوسائل الإعلام الإتصال في تكوين الرأي العام وخلق الفضاء العمومي، حيث أكد أن مبدأ الإشهار في وسائل الإعلام ظهر تاريخيا من طرف الطبقـة البورجوازية المثقفة في الدولة، الذين خلقوا فضاء حقيقيا للإتصال بين المجتمـع المـدني والدولة، ثم مع تطور المجتمعات وتطور مفهوم الدولة أصبح الإشهار في وسائل الإتصال الحديثة أيضا وسيلة لخلق الفضاء العمومي والاتصال بين الحكام والمحكومين.

♦ بروز عمليات التسويق السياسي واستخدام وسائط الإتصال في الحملات الانتخابية من قبل الأحزاب والمرشحين، والدور الكبيرالذي تلعبـه هـذه الوسـائط فـي اختيـار الشخصيات السياسية، وكذا بروز التأثير الكبير لمستشاري الإتصال لدى السياسيين.

♦ تطور عمليات سبر الأراء والإحصاء في النشاطات الاقتصادية دعا إلى اللجـوء لاقتباس هذه التقنيات وتوظيفها في المجال السياسي، وتوسيع استخدامها أدى إلى بـروز البحوث والدراسات التي تنظر وتؤسس لعلم الإتصال السياسي.(2)

2.1.1.1. تعريف الإتصال باعتباره منظومة من العلاقات:

يمكن تعريف الإتصال السياسي بشكل أضيق باعتباره مجموعة من الآليات التـي يعتمدها الفاعلون للتعبير عن أرائهم ومواقفهم السياسية، أو لمعرفة مواقف بعضهم تجـاه قضايا المجتمع، أو من أجل إقناع الأفراد بتبني سلوك مختلف عن الذي كـانوا يتبعونـه بصفة عفوية، من خلال ما يصدرونه من خطابات متعارضة أو متوافقة تحدد مكانتهم في

---

(1) Ibid, pp.5-25.
(2) Bernard MIÈGE, **La société conquise par l'information**, Gronoble, PUG, 1989, pp.105-111.

الساحة السياسية. وفي هذا الإطار يعرف "**دومينيك والتـون**" (Dominique WOLTON) الإتصال السياسي على أنه:

> «*La communication politique est l'espace où s'échangent les discours contradictoires des trois acteurs qui ont la légitimité à s'exprimer publiquement sur la politique et qui sont les hommes politiques,les journalistes et l'opinion publique à travers des sondages*».(1)(*)

يركز هذا التعريف على فكرة التفاعلات التي تحـدث بـين خطابـات الفـاعلين السياسيين الذين يختلفون في المواقع والمستويات وفي المشروعية السياسية، والذين يمثلون من منطلق موقعهم في الساحة السياسية شرطا أساسيا لتفعيل ديمقراطية الجماهير.

3.1.1.1. تعريف الإتصال باعتباره جملة من الرسائل:

يعرف الإتصال السياسي على أنه مجموع الرسائل المبثة من طرف الحكـام إلـى المحكومين، استنادا إلى بعض الدعائم التي قد تكون عبارة عـن خطابـات، مقـابلات، منشورات، رسائل أو غيرها، وأيضا الرسائل المبثة من طرف المحكومين إلى الحكـام، والتي تستند بدورها إلى بعض الدعائم المتمثلة خاصة في الانتخابات، الأحزاب ووسـائل الإعلام. ويقر "**جون ماري كوتري**" (Jean-Marie COTTERET) ضمن هذا الإطار بأن:

> « *La communication politique est un échange d'information entre les gouvernants et les gouvernés, par des canaux de transmission structuré ou informels, et cette communication assure l'accord et l'adéquation entre les gouvernants et les gouvernés, en effet tout gouvernant cherche à faire accepter ses décisions et chaque gouverné tente de formuler et faire adopter ses besoin. L'accord entre les deux termes ne peut se réaliser que par la communication, c'est-à-dire l'échange*».(2)(**)

---

(1) Dominique WOLTON, op.cit, p.377.

(*) **ترجمة المقولة**: «*إن الإتصال السياسي هو فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من طرف ثلاث فاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية والديمقراطية هم رجال السياسة، الصحفيون والرأي العام من خلال سبر الآراء*»

(2) Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, pp.5-9.

(**) **ترجمة المقولة**: «*الإتصال السياسي هو تبادل للمعلومات بين الحكام والمحكومين، عبر قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية، وهو يلبي مطالب ويستجيب على وجه الخصوص لحاجة معينة، وهي تأمين الربط بين الحكام والمحكومين. ذلك أن كل حاكم يريد أن يجعل قراراته مقبولة، وكل محكوم يسعى لأن يشكل ويصوغ حاجاته ويجعل الآخرين يوافقون عليها، وهذا لن يتم إلا بالاتصال، أي بالتبادل*»

بهذا يتبن أن "**كوتري**" قد عرف الإتصال السياسي بطريقة أكثر تحديدا وعمقا، بتركيزه على النتائج التي تحققها عملية الإتصال، وهي النتائج التي تميزه عن أنواع الإتصال الأخرى غير السياسية، حيث ركز على ذلك التلاقي الذي يحقق تبادل الرسائل بين الحكام والمحكومين الموجهة مباشرة للتأثير على سلوك بعضهم أو البعض الأخر، وموضوعه يكون تبديل وتحويل العلاقات الإجتماعية إلى علاقات سياسية.

انطلاقا من هذا الأساس يمكن اعتبار الإتصال عند "**كوتري**" إحدى الضرورات الأكيدة في سريان وحركية العلاقة الرابطة بين الحاكم والمحكوم، فإذا كان الإتصال مفتوحا بينهما بالشكل الذي يسمح بتوصيل الرسالة السياسية بشكل واضح وكامل، فإنه سيحقق مبدأ الثقة ومشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية أما إذا حدث العكس فإن سوء التفاهم وفقدان الثقة وسيادة اللاوفاق هي النتائج والفروض المتوقعة جراء ذلك.

وفي سياق أخر لا يتعلق الإتصال السياسي ولا يقتصر فقط بمكانة المتحدث أو بمحتوى ومضمون الإتصال ذاته ولا بالذين يتوجه إليهم هذا الإتصال، وإنما يجمع بين كل هذه العناصر الثلاثة على النحو الذي أكده "**كوتري**":

> « *La communication politique n'est pas un bombardement d'informations d'un émetteur à un récepteur, mais que l'émetteur, autrement dit les gouvernants ; doit être à l'écoute des gouvernés. Sans échange il n'y a pas de communication politique*».[1](*)

لقد رأينا من خلال تعرضنا لهذه التعاريف الثلاثة أن كل واحد منها يعطي الأولوية لمقياس أو معيار معين في التحليل، فالتعريف الأول يعتبر الإتصال السياسي مجرد تقنيات ووسائل، أما الثاني يعالج مسألة الإتصال السياسي من باب التفاعلات التي تحصل بين مكونات الحياة السياسية، في حين يركز التعريف الثالث على فكرة التبادلات ويضبط موضوع الإتصال في العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تحددها المتغيرات السياسية والتاريخية و الظروف المعيشية للسكان.

---

(1) Lucien SFEZ (dir.), **Dictionnaire critique de la communication,** 1er éd, tome 2, Paris, Puf, 1993, p.1335.

(*) **ترجمة المقولة**: « *إن الإتصال السياسي ليس مجرد عملية قصف المعلومات من المرسل إلى المستقبل، وإنما يجب أن يكون المرسل "الحاكم" في استماع دائم للمحكومين، فدون التبادل لا يوجد اتصال سياسي*»

في حقيقة الأمر إن الإتصال السياسي هو سلوك جديد يسمح بتحقيق مجموعة مـن الأهداف التي لخصها الباحث "**ريمي ريفل**" (Rémy RIEFEL) من خلال التعريف التالي:

> *«…La communication politique, nouvelle manière permet donc d'identifier plus facilement les problèmes nouveaux de l'heure et de débattre sur la place publique aux yeux de tous, des solution qu'il convient d'adopter, elle évite ainsi le refermement du débat politique sur lui-même et offre au peuple-souverain l'occasion de manifester son opposition ou sa désapprobation…»*(1)(*)

حرصا منا على تناول العملية وفقا لما يخدم أهداف الدراسة ولتفادي الخروج عن إطارها المحدد، يمكننا صياغة هذا التعريف الإجرائي الذي نستعمله طوال هذه الدراسة، ويكون المقاربة التي ننطلق منها لتحليل دور الأحزاب في عملية الإتصال السياسي:

> *«الإتصال السياسي هو عملية التدفق المستمر للمعلومات في اتجاهين، مـن الأعلى إلى الأسفل في شكل مخرجات تشمل إجابات من السـلطة السياسـية سواء اتخذت هذه الإجابات شكل قرارات أو مواقف وبيانات، ومن الأسـفل إلى الأعلى في شكل مدخلات تشـكل آراء ومطالـب مختلـف الجماعـات والمنظمات والأحزاب السياسية».*

2.1.1. قنوات عملية الإتصال السياسي:

ليس المقصود بالعملية الإتصالية التي نتناولها هنا تلك التي تقوم بها السلطة كقـوة سياسية، وإنما تلك القوى التي تقوم بالعملية الإتصـالية الصـاعدة مـن الأسـفل حيـث المحكومين إلى الأعلى حيث الحكام، باعتبارها تمثل الوسائل والسبل التي تحمل مطالـب القاعدة إلى القمة، وبالتالي فإنها تساعد الحكام على اتخاذ القرار الملائم، وتوضح الرؤيـة لهم من خلال إمدادهم بالمعلومات اللازمة، واطلاعهم على مختلف الحاجات والمطالـب التي تأتي على شكل مدخلات. وسنركز فيما يلي على دراسة بعض القنوات الحيوية التي تعمل في الإتجاه الصاعد:

---

(1) Jean-Claude BERTRAND (dir.), **Médias : introduction à la presse, la radio et la télévision**, 2ème éd, Paris, Ellipses, 1999, p.211.

(*) **ترجمة المقولة**: *« الإتصال السياسي سلوك جديد يساعد في تحديد المشاكل والقضايا الراهنة بسهولة كبيرة، وكذا مناقشتها في الساحة العمومية أمام أعين الجميع، والعمل على إيجاد وإفراز الحلول التي يجب تبنيها، فهو يجنب انغلاق النقاش السياسي على نفسه، وذلك بفسح المجال أمام الشعب قصد إظهار معارضته أو عدم قبوله»*

1.2.1.1. بحوث الرأي العام:

تعتبر بحوث الرأي العام أو سبر الأراء تقنية تسمح بالتعرف على رأي مجموع السكان، ورصد اتجاهات الرأي العام فيما يتعلق بموضوع أو قضية سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية معينة، ويتم ذلك عن طريق إجراء تحقيق حول بعض خصائص السكان، انطلاقا من ملاحظات حول عينة محدودة تكون ممثلة للمجتمع العام، تستخلص منها النتائج التي تساعد في تكوين فكرة عامة عن أي موضوع.

كما يسمح هذا التحقيق عبر استطلاع الرأي بدراسة السوق الكلي، من أجل بعث وإطلاق منتوج أو فكرة معينة، أو من أجل التعرف على السلوك السياسي للمواطنين قبل الخوض في الإنتخابات أو في إطلاق سياسات أو مشاريع جديدة.(1)

إن أهمية استطلاعات الرأي بالنسبة للنظام السياسي تكمن في أنها تمده وتزوده بالمعلومات عن المحكومين، وعن مدى استجابتهم لمخرجاته، ويعني هذا أنها تقوم بنقل رسائل المجتمع وجماعاته وأحزابه إلى صانعي القرارات السياسية، كما تمدهم بمعلومات تشرح رجع الصدى، ودرجة تقبل الجمهور لقراراتهم وتصرفاتهم.

ومن جهة أخرى تساعد هذه البحوث صناع القرار في العملية الإتصالية النازلة، سيما فيما يخص كيفية الوصول والتغلغل إلى جماعات معينة، ومعرفة أي الوسائل الاتصالية التي يمكن استخدامها، وطرق التعبير عن فكرة معينة حتى يمكن فهمها والاهتمام بها.

ولقد أدى هذا الأمر بالحكومات والأحزاب والشخصيات السياسية إلى الإهتمام الكبير والمتزايد بوظيفة رجع الصدى الخاصة ببحوث الرأي، والتي لا تقتصر فقط بلعب دور في الحركة الاتصالية الصاعدة من القاعدة حيث المحكومين إلى القمة حيث الحكام، وإنما يكون لها دورا هاما أيضا في عملية الإتصال النازلة.(2)

---

(1) Claude LECLERCQ, **Sociologie politique**, 2ème éd, Paris, Economica, 1998, p.123.

(2) إسماعيل مرازقة، **الإتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية**، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 1995، ص.73.

2.2.1.1. الانتخابات:

تعد الانتخابات المؤشر الحقيقي لقياس تأثير المـواطنين فـي صـنع القـرارات والسياسات العامة التي هي أساس المشاركة السياسية، على اعتبار أنه من الناحية النظرية يعتبر التصويت أداة في يد المواطن للمشاركة والتأثير والرقابة، فالمواطن قادر علـى أن يعطي صوته لمن يريد ويمنعه عمن يريد من المرشحين، انطلاقا مـن قناعتـه وميولـه وكفاءة المرشحين أنفسهم في التعبير عن مصالح ذاك المواطن، وتأسيسا لما سبق يمكـن تعريف الانتخاب على أنه:

«...مجموعة من الإجـراءات والتصـرفات القانونيـة متعـددة الأطـراف والأشكال، يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة، ورضـا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع» [1]

لا شك أن الأنظمة الديمقراطية الحديثة تهتم اهتماما كبيرا بالانتخابات، بالنظر إلى أنها تضفي- إذا تمت بنزاهة- طابع الشرعية على السلطة السياسية والجماعات الإجتماعية والسلطات المضادة، كما تسمح بإظهار مواقف المحكومين وآرائهم إزاء السلطة القائمـة، وتحمل دلالات ومؤشرات عن طبيعة الحاجات والميول الكامنة داخل المجتمع، وذلك من خلال قيام الفرد باختيار من يمثله أو يحكمه على مستوى مؤسسات مختلفة لاختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة.

بناء على ما سبق يعد الانتخاب أداة للتداول السلمي على السلطة، وقناة يمر عبرها تيار المعلومات من القاعدة إلى القمة، وفي هذا الصدد يؤكد الباحـث "**جـورج بيـردو**" (Georges BURDEAU) أن الانتخاب هو وسيلة اتصال وأداة سياسية في الوقت نفسـه، وقد ربطه بالديمقراطية عندما قال أن الديموقراطية نظام حكم يقوم على الإتصال المنجـز أو المحقق عن طريق الاقتراع بين الحاكم والمحكومين، بشكل يؤدي إلى أن يكون عمـل هؤلاء موجها من طرف رغبات أولائك.[2]

---

(1) مصطفى عفيفي، **نظامنا الانتخابي في الميزان**، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1984، ص.15.
(2) إسماعيل مرازقة، المرجع السابق، ص.75.

في هذا الجانب أيضا يعتبر" **كوتري**" أن الانتخابات أصبحت تعد تجمعا اتصـاليا، تتم خلالها المواجهة العلنية الحقيقية بين الحاكم والمحكـوم فـي المجتمـع الـديمقراطي التعددي، حيث تخصص في الفترة التي تسبق الإنتخابات فضاءات لتبادل الإتصال بـين المواطنين والمرشحين، يعرض فيها هؤلاء برامجهم على الناخبين عبر مختلف وسـائل الإتصال المتاحة، وانطلاقا من هذه الخيارات يستطيع الناخب اتخـاذ قـرار المشـاركة الانتخابية، واختيار المرشح/الحزب الذي يرى أن برنامجه يتوافق وتوجهاته الأساسية.

إذا كانت الانتخابات تمثل مرحلة واحدة من الإتصال السياسي وهي مرحلة العودة (الإتجاه الصاعد)، فإن ذلك يعني أنه بإمكانها أن تكون وسيلة للناخبين من أجل إسـماع أصواتهم، وللإجابة على سياسة يقوم بها فريق معين موجود في السلطة أو في الأجهـزة الحكومية والإدارية، فهي إذن تلك اللحظة التي يواجه فيها مجموعة من الحكام المحكومين في حوار حقيقي ومفتوح.(1)

3.2.1.1. الأحزاب السياسية:

بما أن الأحزاب السياسية هي مدارس الشعوب التي تعمل بوسائلها المختلفة علـى إبراز مشاكلها وشرح أسبابها ووضع مقترحات لحلها، فإنها بدورها تؤدي إلـى تكـوين ثقافة سياسية لدى المواطنين، تمكنهم من المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسـات العامة، كما تعد الأحزاب في نظم الحكم التعددية بمثابة مؤسسات يكـون عنـدها القـدرة المناسبة لتأثير الجماهير على الحكومة.(2)

بالنظر إلى ما تقدم وجدت الأحزاب أصلا للوقوف أمام النظام السياسي في مهمتـه الحكومية، فهي إلى حد ما تعمل بالتوازن معه لمراقبته في أداء مهامه وعـدم اسـتعماله للسلطة استعمالا تعسفيا. وعلى هذا يمكن اعتبارها أنها ليست محايدة وإنما هـي وسـائط لتبادل الآراء بين الهيئة الحاكمة والمحكومة، فهي تحال وتبرز الأحداث بالاعتمـاد علـى مطالبها وإلى ما تتطلع الوصول إليه، وتجعل المواطنين في حالة تعبئة دائمة ضـد كـل قرار غير ملائم، ويعني ذلك أنها تساهم في التعبير عن الإرادة العامة وتوجيهها.

---

(1) Jean-Marie COTTERET, **Gouverner c'est paraître**, 3ème éd, Paris, Puf, 2002, p.80.
(2) سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الفكر العربي، 1988، ص ص.261-262.

أما بخصوص وظيفة الأحزاب في الإتصال السياسي، فإنها تقوم بتنظيم المشـاركة السياسية وتجميع المصالح، وتكون حلقة الوصل بين القوى الاجتماعية والسلطات القائمة، مثلما أقره "**دافيد أبتر**" (David E. APTER):

> « …*Une fonction primaire des partis politiques est de structurer l'opinion publique, de mesurer ses attitudes et de les transmettre aux responsables gouvernementaux et aux dirigeants, de sorte que gouvernés et gouvernants, l'opinion et le pouvoir, soient raisonnablement proches les uns des autres*».[1][*]

وعلى ضوء ما سبق نستخلص أن وظيفة التجميع والتكتيل تعد الوظيفة الأساسـية التي تقوم بها الأحزاب في النظم الحديثة، حيث يتم من خلال هياكلهـا بلـورة المواقـف الجماعية من القضايا والتحديات التي يواجها الناس، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف والمطالب الجماعية. كما تقـوم بنقل هذه المطالب في شكل انتقاءات أو خيارات تركيبية إلى صناع القرار الموجودين في السلطة، فتتقاص المطالب المتناثرة إلى عدد من الأهداف الجماعية المنسجمة والمتناغمة، تساعدهم على امتلاك نظرة شاملة حول هذه المطالب التي صـاغتها، وبهـذا يضـاعف النظام السياسي من فعاليته وقدرته في الإجابة على دوافع المحيط.[2]

بما أن الأحزاب قناة رسمية وآلية من آليات الحياة السياسية التـي تسـمح بخلـق مشاركة فعالة، فهي تعد وسيلة للتواصل بين المحكومين والحكام من خلال انتخاب ممثلي الشعب وحكامه، وفي هذا الإطار يشير الأستاذ "**محمد السويدي**":

> «... *قد تتعدى وظيفة الإعلام للحزب السياسي مستوى الناخبين إلى المنتخبين أو الحكام، فالأحزاب السياسية تضع هؤلاء في مسـتوى مختلـف تغيـرات الجسم الانتخابي وتنقل إليهم مطالب الشعب الذي يترقبون أصوات أفـراده، وخلال هذا الدور التواصلي المزدوج تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمـة بين المواطنين والسلطة*...»[3]

---

[1] Roger-Gérard SCHWARTZENBERG, op.cit, p.408.

[*] **ترجمة المقولة**: *«... إن الوظيفة الأولية للأحزاب السياسية هي القيام بهيكلة الرأي العام وقيـاس مواقفـه وتلمـس احتياجاته، ثم نقلها إلى المسؤولين والمسيرين الحكوميين، بالشكل الذي يكون فيه الحكام والمحكـومين، الـرأي العـام والسلطة قريبين بعضهم من بعض».*

[2] Ibid, p.344

[3] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.98.

يجدر بنا التنويه أن كل الأبحاث والدراسات حول الأحزاب تجمـع بـأن وظيفـة الحزب كجهاز للوساطة بين الدولة والمجتمع يتطلب توجيه الصراعات السياسية، ودمـج مطالب السكان ونقلها إلى النظام السياسي من أجل تحقيق التوازن بينهما، وعنـدما يـتم إرضاء هذه المطالب يكون لدى السكان شعور وإحساس بالمشاركة في الحياة المؤسساتية عبر وساطة المنتخبين الممثلين لهم.

إذا كانت أهمية الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر لا ترجع فقط إلى وظيفتهـا الاتصالية وإنما إلى قيامها بوظائف أخرى لا تقل أهمية عنها، غير أن الوظيفة الاتصالية تبقى أهمها على الإطلاق، بما أنها تشكل الهياكل والقنوات المناسبة لممارسـة الإتصـال ضمن الجماعات أو الأجهزة الأخرى، حتى أن دور وسائل الإعلام يرتبط ارتباطا وثيقـا بنشاط الأحزاب وبدعمها كما يؤكده "**جون ماري كوتري**":

> « *La communication organisationnelle accompagne et complète l'information diffusée par les média. Au sein des organisations, les partis politiques constituent un "support" idéale de la communication ne leur a pas toujours été reconnue : il parait difficile de nos jours de nier leur rôle de communication et dans des cas le rôle de mass média serait des plus réduits sans le complément apporté par les partis politiques*».(1) (*)

4.2.1.1. جماعات الضغط :

الجماعات الضاغطة عبارة عن جماعات من المواطنين الذين يعيشون في حـدود دولة واحدة، تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام أو تكون مؤقتـة، وقـد يتوافر لها تنظيم رسمي لا يتوافر للبعض الآخر. وتستند الاهتمامات المشتركة التي تربط أفراد هذه الجماعات إما إلى أدائهم لمهنة واحدة (مثل المحامين والأطباء)، أو توليهم نفس

(1) Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, pp.52-53.

(*) **ترجمة المقولة**: *« يصاحب الإعلام المنظماتي الإعلام الذي تبثه وسائل الإعلام ويكمله، وتشكل الأحـزاب داخـل المنظمات دعامة مثلى للاتصال. بالتأكيد لم يعترف للأحزاب بهذا الوظيفة الاتصالية دائما، ولكن يبدو صعبا في أيامنـا أن ننكر دورها الاتصالي، ففي كثير من الحالات يتقاص دور وسائل الإعلام إلى أدنى صورة دون العمل المكمل مـن طرف الأحزاب».*

الوظيفة في العملية الإنتاجية (مثل العمال والتجار)، أو اعتبارهم ممثلين لعقيدة معينة (مثل علماء الدين)، أو قد يجمع بينهم موقف مؤقت (مثل الحشد التلقائي والمظاهرات).[1]

تتشكل جماعات الضغط أساسا للدفاع عن مصالح معينة بممارسة ضغط على السلطات، واستخدام التأثير على الجهاز الحكومي من أجل تحقيق مطالبها ومصالحها، وعلى عكس الأحزاب التي تستهدف الوصول إلى السلطة ومباشرتها، فإن جماعات المصالح والضغط تستهدف التأثير على السلطة أيا كان الحزب أو الجماعة الحاكمة.

قد يطلق على جماعات المصالح لفظ جماعات الضغط التي تعرف على أنها تجمع منظم يسعى للتأثير على محتوى القرارات السلطوية للنظام دون محاولة وضع أعضائه في مناصب حكومية. وحسب هذا المفهوم تنقسم جماعات الضغط إلى نوعين: جماعات المصالح وهدفها تحقيق مصالح أعضائها مثل النقابات، والآخر جماعات المواقف التي تهدف لتحقيق أغراض معينة مثل الحفاظ على البيئة.

إن العلاقة بين جماعات المصالح والنظام السياسي هي علاقة تفاعل متبادل، فجماعات المصالح تصعد للنظام مطالبها وتوقعاتها، وتمارس ضغوطها عليه وتمنحه تأييدها أو تحرمه منه، والنظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتحرك داخله جماعات المصالح والذي يحدد فاعليتها ودورها.

كما تمثل الجماعات الضاغطة أحد مستويات التفاعل وربما الصراع التي تؤثر على الحياة السياسية مثلها مثل الأحزاب، رغم أنها تختلف عنها من حيث أهدافها وأساليبها، إلا أن هذا الاختلاف لا يبعدها عن بعضها البعض بقدر ما يجعلهما بمثابة قناتين أساسيتين في عملية التمثيل الشعبي، حيث تشكل الأحزاب قناة التمثيل السياسي بينما تمثل الجماعات الضاغطة قناة التمثيل الوظيفي.

يعني هذا أن الوظيفة الأساسية لهذه الجماعات لا تكمن في تقديم القيادات السياسية الممثلة للجمهور كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية، بل ترتكز وظيفتها بالدرجة

---

[1] عبد الفتاح مراد، **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات: إنجليزي-عربي-شرعي**، الإسكندرية، دون ناشر، دون سنة نشر، ص.1135.

الأولى في تجميع اهتمامات ومطالب الفئات التي تمثلها وتقوم بتقديمها للسلطة والعمل من أجل تحقيقها. كما أنها تقوم بتحضير قطاعات الشعب صاحبة المصلحة، ليقوموا بتأييد ودعم السلطة حين تستجيب لذلك، أو معارضتها ومجابهتها حين تكون استجابتها سلبية.[1]

خلاصة لما سبق تتمتع هذه الجماعات الضاغطة اليوم بدور هام على صعيد الحياة العامة، ذلك أنها أصبحت رفقة الحزب السياسي من الهياكل الأساسية التي تنشط اللعبة السياسية، فإذا كانت الوظيفة الرئيسية للحزب هي تجميع وتكتيل المصالح والمطالب، فإن دور جماعة الضغط سابق لدور الحزب من خلال قيامها بعملية تمفصل المصالح، وتظهر أهميتها كذلك في كونها جاءت أساسا لتربط بين مختلف الجماعات والحكام، فالدور الذي تقوم به اتصالي بالدرجة الأولى سيما وأنها أصبحت قناة بديلة مثلها مثل باقي المنظمات غير السياسية، خاصة بعد أن تتشتت السلطة السياسية وتفقد الأحزاب لوظائفها.

5.2.1.1. وسائل الإعلام:

إن وسائل الإعلام هي من الأدوات الفاعلة والهامة في المجال السياسي، فهي لا تقوم بنقل الرسائل والمعلومات من المنظمات والمؤسسات السياسية إلى الجمهور فقط، ولكنها تحول هذه المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من العمليات الخاصة بصناعة الأخبار لتحقيق أهداف وغايات محددة.

كما تعد العلاقة بين وسائل الإعلام والعملية السياسية علاقة جدلية، إذ أن وسائل الإعلام تعمل على نقل وتحليل النشاط السياسي، ولكنها في نفس الوقت تعد جزءاً من العملية السياسية، فهي من المصادر المتاحة أمام السياسيين وقادة الرأي للحصول على المعلومات والبيانات، وتلقى ردود أفعال الجمهور نحو سياساتهم وقراراتهم ومواقفهم، مما يساعد في كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي، فضلاً عن اعتماد الجمهور عليها في تكوين اعتقاده واتجاهاته ومواقفه المختلفة إزاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به، وما يترتب عنها من ردود الأفعال.

---

[1] يونس زكور، **الجماعات والقوى الضاغطة: ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي**، الموقع الإلكتروني: [http://www. resgar.com/debat/show.art.asp?aid=91386]، تاريخ التحميل: 2006/10/23.

لقد أثبتت العديد من الدراسات العلمية الحديثة في مجال الإتصال السياسـي وفـي نطاق علم السياسية أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع، وأنها تقوم بأدوار أساسية على الصعيد السياسي من خلال ما تقدمه من مواد إتصالية، كما تلعب دورا مهما ومتزايدا في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ليس فقـط لأن محترفـي السياسية يهتمون أكثر فأكثر عند تحضير استراتيجياتهم الإتصالية بما تبثه وتنشـره هـذه الوسائل، ولكن المحكومين أيضا وبنفس الاهتمام يكتسبون أهم معلوماتهم الأساسية بفضل المضامين التي تعرضها.(1)

إن ظهور الصحافة المكتوبة ثم الإذاعة والتلفزيون وتطور أشكال الاتصالات سمح بتغير عميق لظروف ممارسة الإتصال السياسي، مما أدى إلى بروز خطاب ديمقراطـي يسعى لتكريس اتصال حقيقي ومفتوح يسمح بتنشئة المواطن وتحسين ظروف ممارسـته للحريات السياسية الفردية والجماعية.(1)

تعود أهمية وسائل الإعلام في الإتصال السياسي إلى كونها ذات تأثير كبيـر فـي باقي الوسائل أو القنوات الأخرى، كما أن لها دورا فاعلا في تنشيط هذه العمليـة، حيـث تأخذ المناقشات والمواقف الخاصة بالمسائل السياسية مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لهذه الرسائل، فهي إلى جانب تأثيرها على الأراء السياسية للفرد تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى تنظيم نشاطاتها الرئيسية.(2)

كما ترجع فعالية هذه الوسائل بالأساس إلى قيامها بالاتصال في اتجاهين وهو مـا تتطلبه الديمقراطية، فمن جهة تنقل المدخلات للنظام السياسـي عنـدما تجعـل الحكـام يستعلمون عن حالة المجتمع، وتحمل إليهم المطالب المختلفة التي يعبـر عنهـا الأفـراد لتحويلها إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة. وفي الجهة المقابلة تقوم بنقل المخرجات إلى المحكومين التي تشمل كيفية وضع وتنفيذ القرارات في المجتمع، وتكون هنا أفضل قنـاة يعتمد عليها الحكام لتمرير رسائلهم إلى المواطنين وشرح سياستهم وتبرير قراراتهم.

---

(1) Jacques GERSTLÉ, op.cit, p.36.
(1) Guy HERMET, op.cit, p.55.
(2) Anne-Marie GINGRAS, «**L'impact des communication sur les pratiques politiques**», Revue Hermès : communication et politique, n° 17-18, Paris, CNRS édition, 1995, p.38.

في الواقع تعتبر وسائل الإعلام المحرك الأساسي لعملية الاتصال السياسـي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفيرها شرطين أساسيين هما تفادي الارتباط بالنخب والاحتفاظ بوظيفـة الوساطة بين مختلف فئات المجتمع، وهنا بالذات يكمن دورها الرئيسي فهي ليست الناطقة باسم الحكام ورجال السياسة فقط وإنما تعكس الآراء الأخرى، مما يجعل نشاط الحكـام أكثر شفافية وتجعل المواطنين يطلعون على أهم القضايا والمسائل العمومية.(1)

(1) Dominique WOLTON, **Pas de démocratie sans communication politique**, mis en ligne le 04/06/2006, URL : [http://www.lemonde.fr/web/article/0,1-0,36-658296,0.html], consulté le: 23/ 01/2006.

2.1. العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية:

لقد اهتم علماء السياسة والإتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الإتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصـورة عامـة، وأكـدوا أهميـة العلاقـة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسـية بالاعتمـاد علـى نظريات الإتصال، فعالم السياسية يصعب أن يوجد اليوم من دون اتصـال لأنـه حلقـة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات، وينطبق ذلك على النظام السياسي أيا كانت طبيعته.

على هذا الأساس فإن العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية هي علاقـة وثيقة للغاية، فكلا النظامين يتأثر بالأخر ويؤثر فيه، وإن كان حجم التأثير الذي يمارسـه النظام السياسي على نظام الإتصال في البلدان النامية أكبر من تأثير نظام الإتصال علـى النظام السياسي، ويرتبط ذلك بسمات هذه المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لمعرفة أهمية الإتصال السياسي نحاول في هذا العنصر إلقاء نظرة علـى الـدور الذي يمكن أن يلعبه الإتصال داخل النظام السياسي، ومدى تأثيره على العلاقة الكامنة بين الحكام والمحكومين.

1.2.1. دور الإتصال داخل النظام السياسي:

بداية تتحدد العلاقة بين الإتصال والنظام السياسي في ثلاث مستويات هي:

❖ **مستوى الفرد:** حيث يقدم إليه نظام الإتصال قيادته السياسية في شـكل متكامـل، فيغطي أخبارها وإنجازاتها على الصعيد الداخلي والخارجي، وتصبح وظيفة الإتصال هنا هي تحديد شرعية النظام السياسي للفرد العادي وعلاقته به، كما يقوم بإقناعه والتأثير فيه من خلال ترغيبه في بعض أنماط السلوك السياسي.[2]

---

[1] عزيزة عبده، **الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.20.

[2] محمد عكاشة، **لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الإتصال**، الطبعة الأولى، مصـر، دار النشر للجامعات، 2005، ص.27.

 **مستوى الجماعة السياسية:** يقوم الإتصال هنا بتحديد ثقافتها السياسية وتنشئة هذه الجماعة على مبادئ السياسة، كما يقوم نظام الإتصال بمخاطبة الثقافات الفرعية والأقليات والطوائف داخل تلك الجماعة وتنشئتها على مبادئ القيادة السياسية.

 **مستوى النظام السياسي:** يقدم النظام السياسي شبكات واسعة للاتصال بين الحكام والمحكومين، ويتحقق الانسجام بينهما من خلال ممارسة وسائل التوجيه الإقناعي والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية.(1)

بالنظر إلى ما تقدم، تظهر أهمية الإتصال داخل النظام السياسي بشكل واضـح غيـر أن دراسته تبقى صعبة، حيث نجد العديد من الباحثين الذين يستعملون هذا المفهوم لكـن دون إعطائه وظيفة خاصة تكون جلية على مستوى هذا النظام، مما يجعلنا نتساءل هل توجـد وظيفة للاتصال تكون مختلفة عن الوظائف الأخرى للنظام؟ أم هناك سلسلة من الوظائف لا يكون الإتصال فيها إلا ثانويا فقط؟

فيما يلي سنستعرض بعض المداخل والنماذج التي تناولت العلاقة بـين الإتصـال والنظام السياسي:

1.1.2.1. النموذج النسقي:

استخدم "**دافيد إيستون**" (David EASTON) هذا النموذج لفهم تفـاعلات النظـام السياسي الذي ينظر إليه على أنه نظام مفتوح، ويقوم بتبادلات مع المنظومة الاجتماعيـة التي هي جزء منه ويتفاعل معها، كما يهتم هذا النموذج بدراسة التوازن الذي يبحث عنـه النظام، وهو توازن متحرك ذلك أن النظام السياسي يتغير ليواكب تغيّرات المجتمـع، أو يعدّل سياساته مع ضغوطات المجتمع ويبحث دائما عن نقطة توازن جديدة.

لقد أقام "**إيستون**" نظريته السياسية على فكرة النظام (النسق) وهو ما أطلـق عليهـا "التحليل النسقي"، التي تعني أن الحياة السياسية عبارة عن جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة، تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر، وتتفاعل معها أخذا وعطاء مـن خلال فتحتي المدخلات "Input" والمخرجات "Output".

---

(1) المرجع السابق، ص.28.

يعني هذا أن النظام السياسي يتلقى من بيئته الاجتماعية مدخلات تمثـل مطالـب وتطلعات الجماهير، وانطلاقا من هذه المدخلات وللإجابة على المطالـب ينـتج النظـام مخرجات تكون إما عبارة عن قرارات أو أعمال وتصرفات سياسية.

تأكيدا لما سبق يعتبر "**إيستون**" النظام السياسي مثل العلبة السوداء، حيث لا يهـتم بما يجري داخل هذه العلبة، بل كل ما يعنيه هي علاقات النظام مع بيئته من خلال تركيز اهتمامه على العناصر والمؤثرات المحيطة التي تؤثر على النظام السياسي (المـدخلات)، وعلى ما يصدره هذا النظام من ردود فعل بعد تلقيه هذه المؤثرات (المخرجات).

إن التحليل النسقي في نظر "**إيستون**" يهتم بهذه الحلقة المتتابعة من الأفعال وردود الأفعال ما بين المحيط والنظام السياسي، وقدرة النظام على الحفاظ على توازنه، والتكيف مع ما يرد إليه من مؤثرات خارجية ليستوعبها ويكيفها بما لا يجعلها مخلـة بالنظـام.[1] ويتكون النظام السياسي حسبه من العناصر التالية التي تمثل في ذات الوقت وحدات سير عملية الإتصال السياسي داخله:

1. **البيئة:** تعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كل من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الأخر، وتكون البيئة على نوعين:

- **البيئة الداخلية:** ترتبط بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، وتشـمل مجموعة السلوكات والاتجاهات التي تمثل النظم الأخرى المكونة للنظام الإجتماعي العـام كالنظام الإقتصادي، الثقافي، الديني وغيرها.

- **البيئة الخارجية:** تتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع كالنظام البيئي والبيولوجي والنظم الدولية وغيرها.

2. **المدخلات:** يتلقى النظام السياسي من بيئته مدخلات تمثـل المطالـب المصـاغة والمصطفاة من قبل الأفراد، والمنسقة من طرف الجماعات التـي قد تكون أحزابا سياسية، جماعات ضاغطة أو مؤسسات إعلامية، وتنقسم هذه المدخلات بدورها إلى صنفين:

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص.101.

- **المطالب:** يضعها محيط النظام من جماعات ضغط وأحزاب ونقابات وغيرها، وتمثل حاجات الأفراد والمجتمع.
- **التأييدات:** هي المدخلات الصادرة من المحكومين بهدف مساندة ودعم النظام.

يحتاج النظام حتى يحافظ النظام على توازنه إلى التوفيق بين هذين النوعين من المدخلات، فالمطالب تشكل عبئا عليه إن زادت على الحد، وفي هذه الحالة على النظام أن يرضي هذه المطالب أو يقلصها أو يتجاهلها، ويحتاج إلى الحصول على تأييد شعبي مثل تعبير المواطنين عن مساندتهم للنظام في أي خطوة يقدم عليها للرد على المطالب، واعتمادا على هذه المطالب التأييدات والتوازن بينهما تصدر المخرجات عن النظام.[1]

3. **التحويل:** يشير إلى عملية استجابة النظام لمطالب الرأي العام عبر قنواته المتعددة، حيث يتولى تحويلها إلى قرارات وسياسات وفق تلك المطالب وعلى أسبابها، ويمكن تفسير معارضة القرارات بعجز هذا النظام عن القيام بعملية التحويل وبحدوث حالة الانسداد السياسي، أما في حالة مواءمة القرارات لرغبات الجماهير فإن ذلك يشير إلى حيوية قنوات الإتصال في إيفاد السلطة بمطالب الرأي العام الحقيقية وتقبلها لها.

4. **المخرجات:** هي عبارة عن نتائج عملية التحويل التي تتمثل في مجموعة القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إليه من البيئة، وتمثل النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي تتحول عبرها المطالب والتأييدات إلى قرارات وأفعال، ويمكن أن تكون هذه المخرجات إما:

- **مخرجات ايجابية:** كوضع تشريعات جديدة تستجيب لكل أو بعض المطالب.
- **مخرجات رمزية غير عملية:** مثل القيام بحملة إعلامية لتوضيح الأمور وإظهار عدم شرعية المطالب أو المبالغة فيها.
- **مخرجات سلبية:** كإتباع تدابير وإجراءات قمعية والتصدي للنقابات العمالية أو حل حزب من الأحزاب السياسية أو منع المظاهرات والإضرابات.[2]

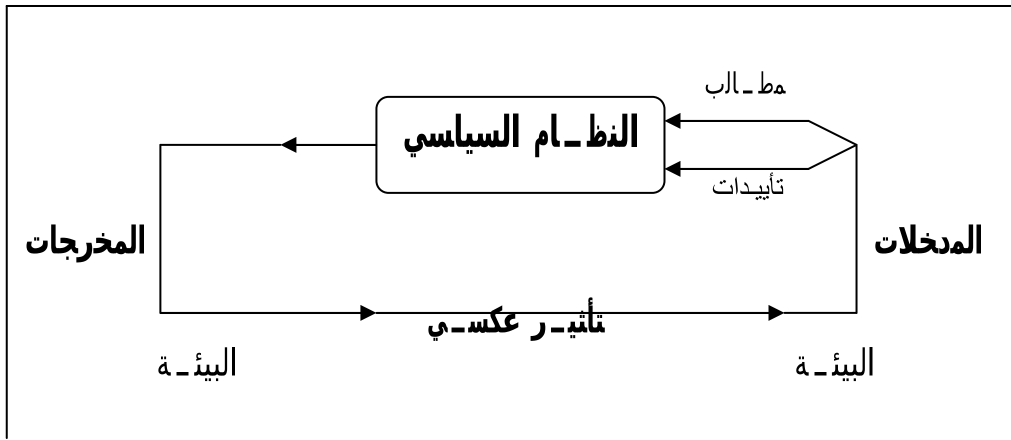
---

[1] المرجع السابق، ص.102.
[2] نفس المرجع، ص.103.

بعد عرض وتحليل هذا النموذج نلاحظ أن "**إيستون**" لم يقـدم الإتصـال كمفهـوم أساسي، لكن أقام نموذجه على أساس منطق تبادل المعلومات بين النظام السياسي وبيئته، ما يعني أن الإتصال السياسي داخل هذا النظام هو عبارة عن دائرة متكاملـة ذات طـابع ديناميكي من التفاعلات والتبادلات السياسية تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقـوم عملية التحويل بالربط بينها، ويمكننا اختصار هذه العملية من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم (01):

نموذج "إيستون" للاتصال القائم بين النظام السياسي وبيئته



المصدر: إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره.

2.1.2.1. النموذج الوظيفي:

يدخل هذا النموذج في مدرسة أخرى للتحليل السياسي تسمى "المدرسة الوظيفيـة"، حيث يملك النظام السياسي عدة وظائف عليه أن يؤديها وإلا فإنه يتقهقر وينـدثر، وهـذه الوظائف واحدة في كل الأنظمة، وما يميز بينها هو تنوع الهياكل وأساليب الأداء فقط.

يعتبر "**غابريال ألموند**" (Gabriel ALMOND) من رواد هذه المدرسة، وقد اهـتم بتحديد موقع نظام الإتصال في النظام السياسي، حيث شبه الوظيفة الاتصـالية بالـدورة الدموية لأن الإتصال يشبه الدم في قيامه بوظائفه.[1] والاهتمام هنا لا ينصرف إلى الدم في حد ذاته (أي لا ينصب على الإتصال) ولكنه يتوجه نحو ما يحمله الدم وما يتضمنه مـن تغذية لكل النظام.

[1] Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, p.10.

يتضح موقع الإتصال أكثر في ضوء تحليل "**ألموند**" البنائي الوظيفي الذي ركز فيه على فكرة الوظيفة وكانت منطلقه في التحليل، و تحظى وظيفة الإتصال السياسي لديه بأهمية بالغة، إذ يعتبرها العامل الضروري الذي يسمح للنظام السياسي بأن يتحقق، وبدون إتصال لن يتم إنجاز وظائفه الأخرى. وبتفضيله لوظيفة الإتصال يكون "**ألموند**" قد جعلها ضمانا للنظام الديموقراطي، خاصة وأنها تتعلق ببنيات الإتصال داخل النظام السياسي الذي يعرفه على أنه:

« *Le système politique est le système d'interactions existant dans toutes les sociétés indépendantes qui remplit les fonctions d'intégration et d'adaptation par le recours ou le menace de recours a une contrainte physique plus ou moins légitime. Le système politique est le système légitime de maintenir l'ordre dans la société ou au contraire de la transformer*».[(1)(*)]

على العموم يحلل "**ألموند**" وظائف النظام السياسي من خلال ثلاث مستويات:

1. القدرات: يفترض على النظام السياسي حسب "**ألموند**" أنه يمتلك أربعة (04) قدرات تتمثل في:

- **القدرات القانونية المنظمة:** تسمح للنظام بتنسيق التصرفات الفردية والجماعية بواسطة معايير إلزامية متفق عليها، بما يحول دون تضارب أو تناقض هذه التصرفات إلى حد خطير.
- **القدرة الإستخراجية:** التي تسمح له باستخراج واستخلاص الموارد المالية الضرورية من البيئتين الداخلية والخارجية، بمعنى الوسائل الإقتصادية والموارد المالية والدعم السياسي (التأييدات عند **إيستون**) التي تساعد النظام على الإستمرار والوجود، وإذا فشل في الحصول عليها فإنه يتعرض إلى الفشل والانهيار.
- **القدرة التوزيعية:** وهي قدرة توزع بموجبها الموارد التي استخرجها النظام سابقا على الأفراد، أي التوزيع العادل للمزايا والفوائد وتحقيق العدالة الإجتماعية.

---

(1) Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, p.08.

(*) **ترجمة المقولة**: *«إن النظام السياسي نظام للتفاعل يتواجد في كل المجتمعات المستقلة، والذي يؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق اللجوء أو التهديد باللجوء إلى الإكراه البدني المشروع نوعا ما، والنظام السياسي هو النظام الشرعي الذي يحافظ على النظام في المجتمع أو بالعكس هو الذي يقوم بتحويل هذا المجتمع».*

- **قدرة الاستجابة:** التي تمكنه من الإستجابة لمطالب البيئة وضغوطها كلها، حتى يحافظ على توازنه واستقراره.[1]

2. **وظائف التحويل:** يبحث فيها "**ألموند**" الوسائل المختلفة التي يوظفها النظام لتحويل المطالب إلى إجابات (تحويل المدخلات إلى مخرجات)، وبالاعتماد على أفكار"**إيستون**" فقد ضبط "**ألموند**" رفقة زميله "**بووال**" (POWELL) ستة (06) وظائف يقوم بها النظام السياسي، اثنتان (02) منهما تتعلقان بالمدخلات التي تساعد النظام في الإطلاع على متطلبات المحيط الاجتماعي هي:

- وظيفة تمفصل المصالح التي تنطوي على التعبير عن المطالب.
- وظيفة تجميع المصالح والقيام بفرز وتبسيط المطالب وترتيبها بشكل متجانس قصد تقديمها إلى مراكز صناعة القرار.

كما تقابل الوظائف السابقة أربعة (04) وظائف أخرى خاصة بالمخرجات التي تساعد النظام على الإستجابة والتلبية وتتمثل في:

- وظيفة إعداد ووضع القواعد (الوظيفة التشريعية).
- وظيفة تنفيذ القواعد (الوظيفة التنفيذية).
- وظيفة التقاضي بخصوص القواعد وتلزيمها (الوظيفة القضائية).
- وظيفة الإتصال السياسي.[2]

3. **وظائف المحافظة على النظام وتكيفه :** يتعلق هذا المستوى الثالث من التحليل بالوظائف التي تحافظ على النظام وتشمل:

- وظيفة الاختيار السياسي أي تأهيل أصحاب الأدوار السياسية وانتقائهم.
- وظيفة التنشئة السياسية التي تعمل على نقل الثقافة السياسية وترسيخ الأفكار والتصورات السياسية لدى الأفراد.

---

(1) إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص.103.

(2) Roger-Gérard SCHWARTZENBERG, op.cit, pp.114-115.

إن ما يعنينا من تحليل "**ألموند**" البنائي هو أن النظام السياسي سـواء فـي جانـب المدخلات أو المخرجات، تكون وظائفه كلها مترابطة ومعتمدة علـى الإتصـال بشـكل أساسي، إلى درجة اعتبار اتصال هذا النظام بمثابة الدورة الدموية بالنسبة لجسم الإنسان.

على خلاف "**إيستون**" نجد "**ألموند**" يتحدث بصورة صريحة عن وظيفة الإتصـال السياسي، ويعتبرها وظيفة سياسية مستقلة تمكن النظام السياسي من أداء وظائفه بصـورة كاملة، وبعد قياسه أولوية الوظيفة الإتصالية على الوظائف المقترحة، فإن الإتصال يسمح بإثارة وتناول الظواهر السياسية بنظرة جديدة، ولا شك في أن كل شيء فـي السياسـية إتصال، فنظام الإتصال هو إحدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسـية إلى الجماهير، وأيضا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخبة.[1]

3.1.2.1. النموذج التحكمي:

لقد استخدم "**كارل دويتتش**" (Karl DEUTSCH) مدخلا جديدا للتحليـل السياسـي، يقوم على نظرية الإتصال والتحكم "السيبرنيتيك Cybernétique"، وهي الدراسة المنظمـة للاتصال والتحكم في المنظمات بكل أنواعها.

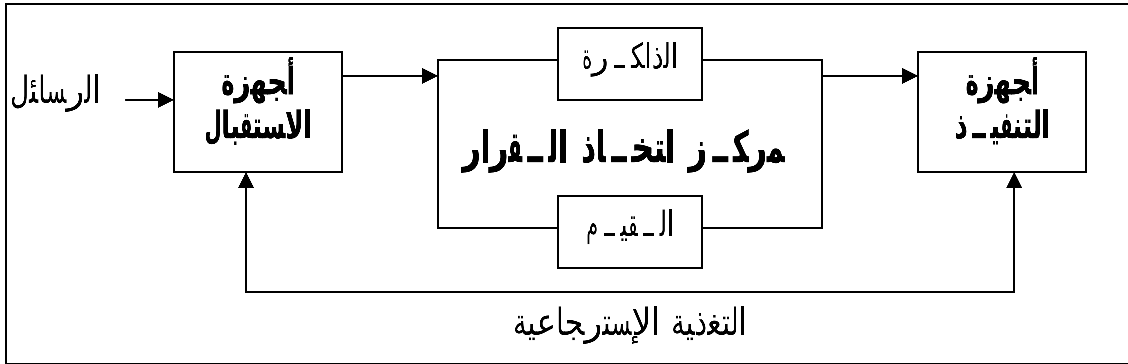
يؤكد "**دويتتش**" أن الإتصال في حقيقته ينطوي على نقل الرسائل وفهـم عمليـات الضبط والاستقبال، فأي نظام سياسي يستقبل الرسائل والمعلومـات باسـتمرار، وهـذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومـات في صور رسائل (إشارات) يكون مصدرها إما البيئة الداخلية أو الخارجية، وذلك بنقلهـا إلى مركز القرار الذي يعتمد بدوره على ذاكرته (المعلومات المختزنة) وقيمه للتوصل إلى اتخاذ القرار الذي يبعث إلى الوحدات التي تقوم بالتنفيذ والأداء، فتثيـر هـذه القـرارات والأفعال التنفيذية ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة الاستقبال لتعيدها إلى مراكز القـرار، ويطلق على هذه العملية "التغذية الإسترجاعية" كما يبينه الشكل التالي:

---

[1] عزيزة عبده، مرجع سبق ذكره، ص.21.

الشكل رقم (02):

نموذج "كارل دويتتش" للاتصال السياسي



المصدر: إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره.

تعالج نظرية الإتصال لـ "**دويتتش**" الحكومة كنظام لصنع القرار مبني على تدفق مستمر للمعلومات، سواء من داخل النظام أو خارجه أو من كليهما معا، ويمر هذا التدفق قبل الوصول إلى مركز القرار بعدة مراحل يتم فيها انتقاء وتصفية ما هو قابل للمـرور، ويمكن فهم ذلك في ضوء المفاهيم الأساسية للنظرية التي تنقسم إلى:

 **مفاهيم ترتبط بالبنى الفاعلة:** حيث يرى "**دويتش**" أن هناك نظم اسـتقبال تتلقـى المعلومات من البيئة المحلية والدولية، وتمثل عملية تشغيلها نقطة التشابه الأساسـية بـين النظم السياسية وكل النظم الاتصالية الأخرى، وتنقسم هذه المعلومات إلى ثلاثة أنواع:

- معلومات عن العالم الخارجي.
- معلومات تاريخية عن الماضي.
- معلومات عن النظام وأجزائه.

 **المفاهيم المرتبطة بعملية الاتصال وتدفق المعلومات**: يؤكد "**دويتش**" على وجود تدفقً للمعلومات بشكل مستمر الذي يشكل شبكة الاتصال التي تعدل مـن نفسـها ذاتيـا، وتمثل هذه الشبكات الاتصالية أي نظام يمكن وصفه بدرجة معينة من التنظيم والاتصـال والتحكم، بغض النظر عن العمليات الخاصة بنقل الرسالة سواء تمت عن طريق الكلمات كما يحدث بين الأفراد في التنظيم الاجتماعي، أو من خلال العصـب والهرمونـات فـي الجسم الحي، أو تمت عن طريق الإشارات الإلكترونية في الآلات الهندسية.(1)

(1) إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص. 84.

2.2.1. تأثير الإتصال على علاقة الحاكم بالمحكوم:

تتفق الأدبيات السياسية على أن حالة التوازن هي الحالة المثلى التـي ينبغـي أن يكون فيها النظام السياسي، فأسمى هدف يرمي إليه هو تحقيق التوازن إما بين متطلباتـه الداخلية أو الخارجية، أو التوازن بين الأنظمة الفرعية المكونة له، وتبقى مسألة التـوازن الغاية الأساسية التي يسعى كل نظام للوصول إليها.

في هذا الجانب يعتبر "**كوتري**" الإتصال ضروري لعمل النظام السياسي،لأنه يتلائم مع مطلب أساسي للنظام وهو تحقيق التوافق والانسجام بين الحكام والمحكومين، وعلـى اعتبار الإتصال تعبير عن علاقة السلطة بالطاعة أو الخضوع داخـل المجتمـع (سـلطة الحاكم وطاعة المحكوم)، فإنه ينبغي على النظام إعلام المواطنين قبل حثهم على الطاعة.

لعل التركيز على هذا الجانب ناتج عن شعور الجماهير اليوم بأنها في حاجة ملحة إلى تعزيز نفوذها الاجتماعي، بالضغط على الحكومة من أجل دفع السلطة التشريعية فـي البلاد نحو صياغة القوانين بصورة تضمن لها مصالحها وتحقق أهدافها، ولا يتم هذا الأمر إلا إذا كانت هذه الجماهير تملك من المعلومات ما يكفيها لتدعيم مواقفها، بالشـكل الـذي يفتح أمامها باب المشاركة التامة في السياسة العامة للدولة، فشرعية القرارات لا تتعلـق فقط بالشرعية الدستورية التي تتمتع بها السلطة صاحبة القرار، وإنما تعود أيضـا إلـى الشرعية الشعبية التي تسعى لاكتسابها، لذلك نجدها تعتمد على الإتصال لجعل قراراتهـا مقبولة من طرف الأفراد.(1)

بوجه عام يمكن اعتبار علاقة الحاكم بالمحكوم أنها مشكلة اتصـال ومعلومـات، فغياب هذا الإتصال أو انحرافه عن أهدافه المشروعة أو استحواذ فئة ما على المعلومـات واستعمالها لأغراضها الخاصة من شأنه أن يعكس ترديا عاما فـي المجتمـع والعكـس صحيح. أما حين ينتج الاتفاق بين الحكام والمحكومين فإن الإتصال يكون قد نجح، ويعـم الاستقرار عندما تتحقق مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية، وفي حالة العكـس تفشل وظيفة الإتصال لأنها لم تسمح للنظام السياسي بالتأقلم مع متطلبات المحكومين.

(1) Jean-Marie COTTERET, **Gouverner c'est paraître**, op.cit, p105.

إن الإتصال السياسي في الحقيقة هو الذي يضمن انسجام العلاقـة بـين الحكـام والمحكومين، وبالتالي تحقيق توازن النظام ككل، وهو ما يبرر بالتأكيد شـرعية النظـام السياسي ويجعل قراراته مقبولة ومطاعة من طرف الجميع. كما يعني أن الحكام يجب أن يكونوا هدف طلبات ومواقف المحكومين، وهؤلاء عليهم تقبل القرارات المتخذة من طرف الحكام، ولا يتحقق هذا التقارب إلا بتبادل الرسائل من الحكام إلى المحكومين أو العكـس، ويخضع هذا التبادل إلى القيم المشتركة التي دونها لن يكون هناك أي اتصال.[1]

أما في حالة عدم الإنسجام بين الطرفين وانعدام التبادل فإن الإتصال لا يعمل جيدا، ويظهر هذا في سعي الحكام إلى فرض قراراتهم بالقوة، واللجوء إلى توظيـف الدعايـة واستخدام أساليب الإتصال الإقناعي أو أساليب الاستمالة والمراوغة. وفي حالـة مـا إذا شوهت الوظيفة الإنسجامية للإتصال السياسي وأصبحت أساليب المراوغة والضغط هـي السائدة، فإن النظام السياسي يصبح حينئذ نظاما استبداديا وديكتاتوريا، لا يفتح أي مجـال لحرية التعبير، ولا يترك قنوات الإتصال مفتوحة بينه وبين المحكومين.

بالنظر إلى ما سبق نستنتج أن أهمية الإتصال الكفء تكمن في الدور الذي يلعبه من أجل سلامة النظام السياسي والمجتمع معا. فليس غريبا أن تنشغل الـدول الديموقراطيـة الحديثة انشغالا بالغا بنظم المعلومات، وبطرق وتقنيات جمعها أو استيقائها (بحوث سـبر الآراء، الانتخابات، الصحافة، الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط) إلى درجة أن أصبحت عملية جمع المعلومات اليوم من أدق وأعقد المشاكل التي يتعين على كل من يسعى لاتخاذ القرار أن يواجهها ويدخلها في اعتباره.

إذا لم ينفتح النظام السياسي وانغلقت السلطة السياسية على نفسها بالشـكل الـذي يؤدي إلى احتكار السلطة والقرار، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعميـق الهـوة بـين الحاكم والمحكوم وانسداد قنوات الإتصال بينهما، فالمجتمع الذي يفتقر إلى سلطة مضـادة حيث لا توجد أحزاب ولا نقابات قوية، وحيث تكون الهيئات الوسيطة غير محترمـة، ولا يكون البرلمان سوى غرفة تسجيل، فإن هذا المجتمع لا يمكنه إلا أن يضمن ممارسة هذه العلاقة فقط على مستوى اللعبة السياسية وليس على المستوى الشامل للمجتمع.

---

[1] Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, p.112.

كما يمكننا الإقرار بضرورة وجود نظام سياسي ديمقراطي من خصائصه الانتفاع والمشاركة، أي أن تكون المعلومات متاحة لكل فرد من أفراد المجتمـع، وأن لا يقتصـر دور المحكومين على مجرد تلقي الرسائل السياسية، وإنما يمتد إلى المشاركة الإيجابية في التخطيط والتنفيذ. وفتح باب المشاركة لجميع الأطراف أمر يسلم به الجميع، غير أن مـا يؤكد عليه الباحثون هو نسبة أو عدد هذه الأطراف، فإذا أدت هذه التعددية إلـى بـروز تيارات واتجاهات كثيرة تفوق التمثيل الحقيقي للمجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلـى صعوبة في الإتصال نتيجة لعدم انسجام المطالب وتشتتها و تنافرها.[1]

لقد بات من المسلم أن ممارسة العلاقة بين الحاكم والمحكومين هي عملية اتصـال في جوهرها، ولعلنا نجد تأكيدا لهذا الحكم في الربط الذي أقامه الباحث "**جورج بيـردو**" (Georges BURDEAU) بين الإتصال والديمقراطية، حيث لم يعد الإتصـال أو تبـادل المعلومات مجرد عامل ضروري للاستجابة لمتطلبات النظرية الديموقراطية فقط، وإنمـا لعمل جميع المؤسسات الديمقراطية:

«إن تماثل المحكومين مع الحاكمين كهدف أمثل للديمقراطية هـو الوسـيلة التطبيقية للتقريب بينهما، وتأمين الترابط - بقدر الإمكان- بين نظرات الأولين وعمل الآخرين، ذلك أنه من الطبيعي أن هذا التناسب غير مقبول إذا لم يوجد بينهما تبادل للمعلومات. لكن هذا التبادل ليس ضروريا فقط للإجابـة علـى متطلبات النظريـة الديموقراطيـة، ولكنـه ضـروري لعمـل مؤسسـات الديموقراطية، فالإتصال يؤمن نوعا ما من التأكيد اليومي لشرعية السلطة... وهو يشكل اليوم نوعا من الشرط المسبق الذي ترتبط به فاعلية القرار».[2]

إذا سلمنا بأن الإتصال بين الحاكم والمحكوم على قدر كبير من الخطورة في النظام الديموقراطي، فإن أهميته تتضح أكثر إذا فكرنا في المجتمع كهرم مقسم أفقيا إلى قطاعات حسب الشكل التالي:

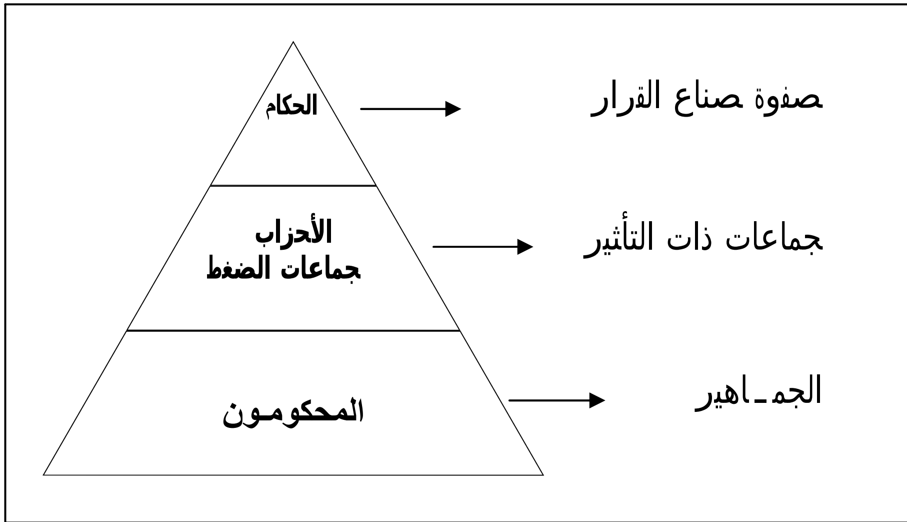
---

(1) Ibid, p. 55.

(2) إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص. 84.

الشكل رقم (03):

نموذج تصويري للاتصال السياسي عند "لاسويل"



ويتضح من هذا النموذج الذي وضعه "**هارولد لاسـويل**" (Harold LASSWELL) أن المجتمع يمكن تقسيمه إلى ثلاث (03) فئات: حيث يحتل صناع القرار السياسي القمـة ويفرضون من خلالها قراراتهم بغض النظر عن شرعية موقعهم وعن طبيعـة فرضـهم للقرار، ثم يأتي بعد ذلك قطاع أو قطاعات من الجماعات التي تمارس تأثيرا مباشرا على صناع القرار وتساعدهم على تنفيذ قراراتهم، مثل وسائل الإعلام، الأحزاب، الجماعـات الضاغطة وغيرها، أما في قاعدة الهرم الإجتماعي فنجد هناك الجماهير الـذين يتـأثرون بالقرارات التي توضع في مكان أخر.

يعتبر **د. "أحمد بدر"** هذا النموذج تمثيلا بسيطا للغاية لعملية الإتصال بالنسبة لاتخاذ القرارات والقطاعات الاجتماعية التي تشارك فيها، حيث يمكن أن نرى مجتمعات من عدة أهرامات مندمجة ببعضها، ذلك أن أعضاء الصفوة والنخبة يمكن أن لا يكـون لهـم أي صوت شأنهم في ذلك شأن الجمهور، وربما تقوم بعض التنظيمات والجماعات واللوبيات وما شابهها بدور الجماعات المؤثرة على القرارات بل وحتى الصانعة لها.

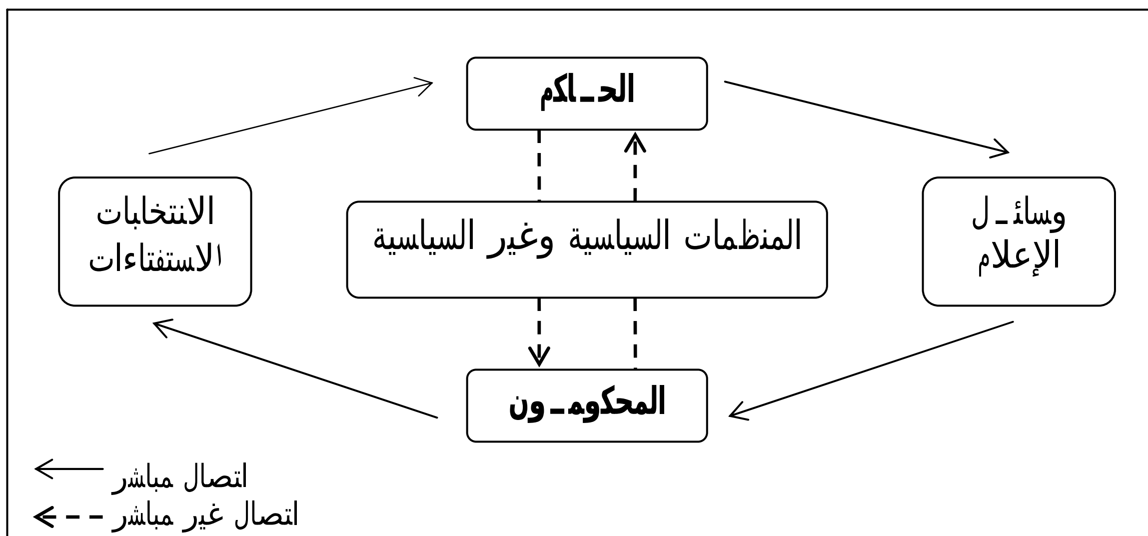
كما يمكن أن نرى داخل هذا التركيب الهرمي عمليات اتصال تتحرك في مختلـف الإتجاهات، من الصفوة إلى الجماعات المحيطة بها إلى الجماهير، حيث تتحرك القـوانين

والتعليمات، وهناك حركة إتصالية أخرى من الجماهير والجماعات المحيطة إلى الصـفوة الحاكمة، حيث يتم التعبير عن الإحتياجات والرغبات والأفضليات والمظالم.(1)

غير أن النموذج الذي وضعه "**لاسويل**" قد لا يكفي لتحليل عملية الإتصال السياسي وتحديد أطرافها، ولذلك يبدو لنا المخطط الذي قدمه "**كوتري**" أقرب إلى الشمولية:

الشكل رقم (04):

مخطط يوضح العلاقات الموجودة بين الحكام والمحكومين



Source: Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, p.65.

لا شك أن "**كوتري**" يسجل فيما يخص هذا الشكل أن الإتصـال السياسـي يشـكل مجموعة من التدفقات بين الحاكم والمحكوم في شكل مدخلات ومخرجات، يخضع فيهـا هذا التدفق إلى عدة قواعد، كما تختلف طبيعته حيث يمكن أن يكون مرنا أو غير مـرن، ثنائيا أو متعدد الأطراف، مباشرا أو غير مباشر، أنيا أو عاجلا، أفقيـا أو عموديـا.(2) ويمر هذا الإتصال عبر قنوات ودعائم مهيكلة تحتل فيها الأحزاب السياسية مكانة معتبرة تتوسط فيها الحاكم والمحكوم، وتضمن إقامة اتصال عمودي وغير مباشر بينهما، ويشكل الدور الذي تضطلع به الأحزاب في عملية الإتصال موضوع هذه الدراسة.

---

(1) أحمد بدر، **الإتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية**، الطبعة الأولى، الكويت، وكالة المطبوعات، 1982، ص ص.23- 24.

(2) Jean-Marie COTTERET, **Gouvernants et gouvernés**, op.cit, p.65.

2. واقع الإتصال السياسي في الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 تطورات مهمة في طبيعة النظام السياسي والإداري والإعلامي، وأخذ النظام ابتداء من ذلك العهد طابع الحكم الشمولي السلطوي إلى غاية أكتوبر 1988، معتمدا على مبدأ مركزية السلطة الممثلة آنذاك في حزب واحد يستمد مشروعيته من التاريخ والنضال السياسي وثورة نوفمبر 1954، وهذا ما جعل النظام ينغلق على نفسه ويرفض المشاركة السياسية لمختلف الجماعات التي تشكل محيطه الخارجي، وأصبح عمله يدور في إطار حلقة مغلقة بين مدخلاته ومخرجاته وفق منظور عام لمفهوم الدولة والإيديولوجية الإشتراكية.

استمر هذا الوضع إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988، وما تلاها من تحركات ونشاطات كثيرة أدخلت الجزائر في مرحلة جديدة شملت المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتوجت بدستور جديد في فيفري 1989 الذي أقر الحرية الإعلامية وإمكانية تشكيل الجمعيات السياسية.

كما اعتبرت هذه الأحداث نقطة التحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، لأنها شكلت حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الحزبية والإعلامية، ومنبرا لتعبير مختلف الأطراف عن رغبتها في تفعيل مسار الديمقراطية، خاصة بعد ظهور الأحزاب السياسية وتكاثر الصحف التي كان لها دور كبير في بلورة وإقامة اتصال سياسي دائم بين القمة والقاعدة.

للإحاطة أكثر بواقع عملية الإتصال السياسي في الجزائر، لا بد التطرق إلى هذه العملية من خلال المراحل التي ميزت تطور الجزائر السياسي منذ الاستقلال وهما مرحلة الأحادية ومرحلة التعددية السياسية.

1.2. طبيعة الإتصال في مرحلة ما قبل التعددية:

لقد كان النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال منغلقا على نفسه، يعمل في إطار من السرية وما تنص عليه التعليمات الإشتراكية التي لا تؤمن بالعمل السياسي الشفاف، ولا في مشاركة القوى الخارجة عن حلقة هذا النظام. ونتيجة لذلك لا يمكننا الحديث عن وجود اتصال سياسي في الجزائر، باعتبار هذا الإتصال - في أبسط معانيه- يعني تبادل المعلومات بين الحاكم والمحكوم ومختلف القوى السياسية في المجتمع.

يدل ذلك أن النظام السياسي الجزائري - على الأقل خلال 30 سنة التي تلت استقلاله- لم يشرك أي طرف خارج عن نسقه في عملية الإتصال السياسي، بل كان اتصاله يتم على شكل قرارات ونصوص وتوجيهات أحادية الإتجاه من القمة إلى القاعدة. أما المحكوم وباقي الفعاليات السياسية، فإنها لم تكن لتشارك في عملية التوجيه العام للسياسية الجزائرية، ما دام أن هياكل التمثيل الديموقراطي لم تكن موجودة، ونقصد بها البرلمان في شكله المفتوح والأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى.(1)

ما يمكن أن نلخص به سياسة الإتصال السياسي في مرحلة ما قبل التعددية، هو سيادة الإتصال ذو الاتجاه الواحد (الإتصال النازل) الذي كان يغلب على كافة قنوات الإتصال، وكثيرا ما كان الهدف منه هو تحقيق التعبئة الجماهيرية بالاعتماد على قنوات الإتصال التقليدية، ولكن أيضا على المنظمات الجماهيرية التي كانت جزء لا يتجزأ من الحزب الواحد والسلطة،(2) وهذا ما نلمسه في جميع الدساتير والمواثيق التي ظهرت في تلك الفترة على النحو الذي سنوجزه من خلال هذه المراحل الثلاثة:

---

(1) يوسف تمار، **نظرية Agenda setting: دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري**، (أطروحة دكتوراه دولة)، الجزائر، جامعة الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2005/2004، ص.125.

(2) فريد شيبوط، **الإتصال الجواري: أداة حديثة للتنمية - مقاربة نقدية لواقع الإتصال في الجزائر-**، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، جامعة الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2002/2001، ص.85.

1.1.2. المرحلة الأولى (1962- 1965):

لا يمكن قياس عملية الإتصال السياسي في هذه المرحلة التي تميزت بحكم الرئيس "**أحمد بن بلـة**" بمعزل عن جميع المواثيق والدساتير التي صدرت فيها، ومنهـا دسـتور الجزائر المستقلة الصادر في 10 سبتمبر 1963 الذي أقر وجود الحزب الواحد ودعم فكرة الإتصال الرسمي في اتجاه واحد، تطبيقا لعوامل فرضتها ظروف صعبة كانـت تعيشـها البلاد، وللتذكير فإن هذا الدستور لم يمر على سريانه سوى ثلاثة عشر (13) يوما فقـط حتى تم تجميده.

فضلا عن ذلك فقد جسد "ميثاق الجزائر" الذي صدر فـي أفريـل 1964 فكـرة الإتصال الثقافي، من خلال تمرير التعبئة الإجتماعية خدمة للفلسفة الاشتراكية، وهو مـا عكسته النصوص الرسمية التي تأثرت بهذا الفكر الإيديولوجي، وعملت حكومة الـرئيس "**بن بلة**" على تنفيذه ميدانيا، وذلك من خلال إصدار مراسيم تمنع وجود الأحزاب السياسية في شكلها التعددي، ما يعني أن جبهة التحرير الوطني كمؤسسة كانت تسيطر على جميع النواحي داخليا وخارجيا.

على هذا الأساس لم يكن للديمقراطية أي مفهوم واضح، حيث كان الإتصـال يـتم على نفس المستوى وهو انتظار المراسيم الواردة إلى الحزب الواحد باعتبـاره محركـا للجماهير، كما نسجل عدم وجود الاتصال التفاهمي إلا ما كان يرضي السلطة، وهذا مـا يؤكده صدور القرار الذي يمنع كل التنظيمات والجمعيات من النشاط والتجمهر.[1]

في جانب أخر كان على الجزائر في هذه المرحلة بالذات أن تعمل على إيجاد نمط إعلامي يتوافق مع سياسية النظام الأحادي، وقد تجسدت أولى خطواته في تأميم وسـائل الإعلام، وتصفية الميراث الاستعماري وتأسيس جرائد وطنية جديدة، وظفتها الدولة أساسا من أجل التجنيد والتوعية والتعبئة ونشر أفكار الثورة استنادا على مركزية التسيير من قبل الحزب الواحد.

---

[1] محمد حمام، **الإتصال الجواري وإشكالية علاقة الإدارة بالمواطن**، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، جامعة الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2003/2002، ص.58.

2.1.2. المرحلة الثانية (1965- 1978):

لقد كانت هذه المرحلة فترة بناء دولة تعتمد على وحدة الشعب والنظام والإنظباط، قادها مجلس الثورة بقيادة الرئيس السابق "**هواري بومدين**"، الذي احتكر جميع السلطات والوظائف بعد عزله لـ "**أحمد بن بلة**" على إثر الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس يوم 19 جوان 1965، أو كما يعرف بـعملية "التصحيح الثوري"، وظلت هذه السمة الغالبة حتى ظهور الميثاق الوطني في 1976، بوجهة إيديولوجية أرجعت مفهوم الإتصال الهابط إلى سابق عهده.

إن النظام الاشتراكي القائم سعى إلى تحقيق إعلام اشتراكي يكون في خدمة الثورة الاشتراكية والوحدة الوطنية، ويجعل من وسائل الإعلام وسيلة لتحقيق ذلك، كما أصبح الإتصال الحكومي الرسمي يجسد سلطة الحزب في الدولة من خلال إسناد الوظائف لسياسيين، واستعمال الإتصال النازل من القيادة أساسا لأغراض التعبئة ونشر الأفكار والمفاهيم الاشتراكية. ومن جهة أخرى لا يمكن القول أنه قد تم تغييب الإتصال المتبادل تماما في هذه الفترة، بل أنشأت وسائط وقنوات إتصالية كالمنظمات الجماهيرية والشعبية، ولكن عملها كان مكبلا بعوائق الإتصال الرسمي الذي يتلقى التوجيهات من فوق.

من المهم بمكان الإشارة هنا إلى أن وضعية الإتصال هذه قد طغت على المجتمع الجزائري تقريبا طوال مرحلة ما قبل التعددية، باستثناء بعض الفترات الظرفية مثل تلك الفترة التي تزامنت مع مناقشة الميثاق الوطني في 1976، حيث بلغ الإتصال أسمى قيمة لم تعرف لها حدود، كما فتحت وسائل الإعلام مصراعيها للمواطنين من مختلف الفئات والشرائح، وسط تجنيد رسمي وشعبي لم يسبق له مثيل، لجمع أكبر قدر ممكن من الآراء والاقتراحات والمعلومات والمناقشات سواء كانت مساندة أو معارضة، ذلك أن الأمر كان يتعلق بوضع أرضية وخلق إرادة شعبية ومصدر أساسي لسيادة الأمة، وباستثناء هذه الفترة فإن الإتصال لم يتعدى دور المنبر الرسمي من فوق إلى تحت.[1]

---

(1) فريد شيبوط، مرجع سبق ذكره، ص.85.

3.1.2. المرحلة الثالثة (1979- 1988):

لعل ما يميز هذه الفترة هو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في جانفي 1979 عقب وفاة الرئيس "**بومدين**"، وقد تم خلال هذا المؤتمر اقتراح السيد "**الشاذلي بن جديـد**" للاضطلاع بمهام الأمين العام للحزب، ثم رشح بعد ذلـك لرئاسـة الجمهوريـة وانتخب رئيسا لها في فيفري 1979.

لقد شهدت هذه الفترة تحولات هامة خاصة في المجال الإعلامي، حيث صـدرت "لائحة الإعلام للمؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني" التي أكدت على الملكية الجماعيـة لوسائل الإعلام، كما صدر "قانون الإعلام" في 1982 الذي جعل من الإعلام وسيلة تعبئة يكون هدفها تجنيد وتنظيم كل القطاعات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وفي بالمقابل لم يعطي هذا القانون ضمانات أكيدة لحرية الإعلام بل أخضع القطاع إلى توجيهات الحـزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي ظل يحتكر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة.[1]

في حقيقة الأمر لم تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة لأن ثقافـة الحـزب الواحد ظلت هي السائدة، وعلى الرغم من الإصلاحات التي حدثت على مستوى الحـزب بإدراج استعمالات الديمقراطية في الحياة الإدارية والحزبيـة، إلا أن وسـائط وقنـوات الإتصال لم تتغير، بل أصبحت كلها تحت سيطرة الحزب، وبات مـن الطبيعـي توجيـه التوصيات واللوائح التي تصدر عنه مباشرة في شكل تعليمات تنزل للتطبيق في الوسـط الاجتماعي.[2]

بعد هذا العرض لأهم المراحل والفترات التي مر بها النظام الجزائري قبل أحداث أكتوبر 1988، يمكننا وصف عملية الإتصال السياسي آنذاك بأنها كانت تتوجه أساسا في حلقة ضيقة، حيث يصدر النظام السياسي مخرجات ليست ناتجة عن المطالب التي تتقـدم بها مختلف الجماعات الإجتماعية، وإنما كانت نابعة من مطالب تم تمفصلها وصـياغتها على مستوى جماعات مهيكلة سلفا في إطار المنظور الشامل للدولة.

---

(1) صالح بن بوزة، **السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسات (1979- 1990)**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد: 14، الجزائر، 1990، ص.19.

(2) محمد حمام، مرجع سبق ذكره، ص.60.

يعني هذا أن المدخلات والمخرجات كلها كانت تتم في إطار الأجهـزة والهياكـل السياسية التي تشكل النظام السياسي عملا بمبدأ الحزب الواحد، وعليه فإن العلاقة بينهـا كانت تخضع لعملية تجاذب أطراف القوى عبر مختلف المنظمات الجماهيريـة والسـلطة التنفيذية خاصة، كما أنها كانت تخضع للمساومات والضغوط التي كانت جارية في الإطار الضيق لصراع الأجهزة.

لقد أثرت هذه الوضعية الاتصالية على علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث أصبح الحاكم يمرر رسائل متواصلة ومتسلسلة إلى المواطن قصد التبرير والتعبئـة عبـر الخطابـات السياسية ووسائل الإعلام ومختلف وسائل التبليغ، في حين كان المواطن دائما في حالـة تعرض لهذه الرسائل، ودوره كان سلبيا بحكم أنه يشارك في العملية بموقع المتلقي فقـط، وهو الأمر الذي أحدث هوة كبيرة بينه وبين الحاكم.

لا شك أن سبب هذه الهوة يعود بالأساس إلى طريقة بناء النظام السياسي الذي لـم يسمح للمواطن بالمشاركة السياسية والقيام بوظيفة التعبير عن المصالح على وجه التحديد، إضافة إلى غياب الجماعات والأحزاب التي تقوم بهيكلة هذا التعبيـر وتجميـع وتكتيـل مختلف المطالب والمصالح. وهكذا بقيت مخرجات الحاكم رهينة المدخلات الداخلية التـي تصدر من صلب السلطة ومن الأجهزة السياسية، ولذا فهي لم تعبر عن أمـال وتطلعـات المواطن ولم تكن حتى استجابة لمطالبه بقدر ما كانت استجابة لضرورات السلطة نفسـها مثلما يؤكده الأستاذ "**إسماعيل مرازقة**":

> *«... إن عملية الإتصال السياسي كانت تتميز بخطـاب مغلـوق أو لغـة مغلوقة، حيث بقي المواطن في اغتراب سياسي لتهميشه عن الحياة السياسية، ولعدم وجود نقاش عام و مفتوح حول مختلف مجـالات الحيـاة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، إلى درجة أن وجد المواطن آخرين يقررون بدلـه القضايا التي هو معني بها قبل غيره. وقد كانت القرارات تتخذ فـي سـرية تامة، ولم تعرض على المواطن ليناقشها، الأمر الذي جعل هـذا المـواطن المعني بالأمر لا يعرف عن هذه القرارات وخلفياتها إلا القليل وبعـد فـوات الأوان...»* [1]

---

[1] إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص.153.

في جانب أخر اتسمت البيئة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسـة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية، من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامهـا بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، كما سيطرت على وسائل الإعـلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، وكان التصور السائد للمشاركة فـي هـذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة، حيث كانت العلاقة بين الرئيس والشـعب من أقوى وسائل الإتصال والتوجه الجماهيري من ناحية وأهم أدوات التعبئة مـن ناحيـة أخرى.[1]

على هذا الأساس انحصرت المناقشة في حلقة النخبة في جهازي الحزب والسـلطة السياسية التنفيذية فقط، وبالمقابل فقد عجز النظام السياسـي عـن اسـتقبال التطـورات الإجتماعية الحاصلة داخل المجتمع وامتصاصها والتعبير عنها، وهو ما يعني عدم وجود المساواة أمام الإتصال، ففي وسائل الإعلام كان خطاب السلطة هو المهيمن، في حين لـم يسمح بحق مناقشة أو انتقاد سياسة الحكومة أو الحزب الواحد عبر هذه الوسائل. وكنتيجة لهذه الوضعية الاتصالية، بقي عمل المحكومين كبنية وجهاز مطالبة غير كاف، ولم يستفد من المساندة التي كان من الممكن أن يمنحها وجود المؤسسات المكملة التي تمنح إطـارا للتعبير، وتتمتع بفعالية نسبية في ترقية مطالب المحكومين.[2]

لقد انعكس هذا الوضع سلبا على عملية الاتصال القائمة بين الحـاكم والمحكـوم، وبقي مضمون هذه العملية دعاية لشخص الحاكم والنظام الذي يمثله أكثر من معلومـات تقدم للرأي العام لتنيره، وتجعله مشاركا في عملية التنمية بمفهومها العام. وقد دام الوضع على هذا الشكل حتى انفجر في شكل أحداث ومظاهرات عبرت عن الرفض التام للشعب، واستيائه من الحالة التي وصلت إليها الدولة ومؤسساتها، وكان من نتائج الأحداث أن قرر النظام السياسي إعادة النظر في علاقاته مع الشركاء السياسيين والمؤسسات التي يديرونها بل وحتى في الفلسفة المتبعة لذلك.[3]

---

(1) سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمـة الجزائريـة: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص.48.

(2) إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص.155.

(3) نفس المرجع، ص.156.

2.2. طبيعة الإتصال في مرحلة التعددية السياسية:

لقد شهدت المرحلة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 ميلادا حقيقيا لاتصال سياسي جد متطور بسبل وقنوات جديدة، بعد أن استخلصت الدروس من المراحل الســابقة التــي لوحظ فيها فقدان الدولة لقنوات حقيقية للاتصال مع المجتمع، وتعميق فجوة التباعــد بــين القمة والقاعدة، أضف إلى ذلك عجز الحزب الواحد عن أداء وظائفه.

على ضوء ذلك سارعت السلطة السياسية إلى إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية واجتماعية كبيرة، تمثلت بالأساس في إقرار دستور 1989 الذي اعتــرف بحريــات لــم تتناولها المواثيق السابقة كإنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات، كما أحدث مبادئ جديــدة للديمقراطية الليبرالية كفصل السلطات والتعددية.

لقد كان الهدف من هذه الإصلاحات هو إعادة مشروعية السلطة وربمــا تصــور إمكانية قيام اتصال بين الحاكمين والمحكومين، وبالرغم من الأمور الإيجابية التي حملهــا دستور 1989 بعثت الحياة الاجتماعية من جديد، إلا أن الشيء الذي يؤخذ عليه أن قواعده فرضت من فوق على شكل رسائل وقرارات رسمية لم يتم استشارة الشعب فيها، ورغــم توفيره لقنوات جديدة لممارسة الاتصال إلا أن ممارسات السلطة ظلت بعيدة عن ذلك.

إن المكاسب التي تحققت بعد أكتوبر 1988 في حقيقة الأمر قد تم التراجــع عنهــا بشكل ملفت للإنتباه بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992، ذلك أن الحرب التي أعلنتها السلطة السياسية على ظاهرة الإرهاب، كانت فرصة لكي تسترجع كل مؤسسات الإتصال، وتعود بها إلى فرض نظام المركزية والسياسة الأحادية - ولو في واجهة تعددية-

هكذا جعلت السلطة من مكافحتها ومقاومتها للجماعات المسلحة مبررا لغلق منافــذ الديمقراطية، والتضييق على الحريات، حتى أصبح النشاط الحزبي مشلولا ويقتصر فقــط على المواعيد الانتخابية، وهو ما يعني بالضرورة وجود جهة واحدة فقط تخاطب الشعب بشكل منتظم وهي السلطة.[1]

---

[1] مقابلة مع السيد: إسماعيل مرازقة، أستاذ بقسم علــوم الإعــلام والاتصــال "جامعــة الجزائــر"، أجريــت يــوم: 2007/02/24، بملحقة بني مسوس، على الساعة: 11:00.

انطلاقا من هذا الطرح فإنه لا بد علينا أن نشرح طبيعة الإتصال وواقعه في هـذه المرحلة، وسيكون ذلك من خلال القيام بتحليل ودراسة القنوات الجديدة التي يتوفر عليها.

1.2.2. بحوث الـرأي:

لقد ظلت بحوث الرأي العام غائبة أو نادرة بالرغم من دورها الإتصالي الكبيـر، خاصة من حيث إمدادها صناع القرار بتركيب يشرح رجع الصدى، وصـحيح أن إقامـة مثل هذه البحوث يعتبر عملية مكلفة، وتتطلب وسائل تكنولوجية معقدة وعددا كبيرا مـن الباحثين المتخصصين ذوي الخبرة والقدرة العالية على التحليل، غير أن العامل الرئيسـي في عدم تطورها يكمن أساسا في غياب الإرادة السياسية لدى الحاكم، الناتجة بدورها عن غياب الثقافة الديمقراطية، وبالرغم مما سبق فقد ظهرت بعض المراكـز لبحـوث سـبر الأراء ذي الطابع الخاص بعضها باء بالفشل والبعض الأخر مازال متواجدا على غـرار مركز "عباسة".

في هذا الجانب دائما لم نلاحظ أية مبادرة من الحاكم في اتجاه القيام بسـبر الآراء، ولهذا فقد صانع القرار أداة هامة من الأدوات التي تسمح له معرفة المطالب المرفوعـة، وبالتالي اتخاذ القرار الأفضل بشأنها، ففي ظل غياب سبر الآراء لم يعرف الحاكم ما هي متطلبات المحكوم وما هي أرائه ومواقفه، فيما تعذر على هذا الأخير فهم قـرارات الأول ومدى أهميتها، واستحال عليه استيعاب خطابه والاقتناع به.[1]

2.2.2. الإنتخابـات:

لقد رأينا سابقا أن الانتخابات تضفي طابع الشرعية على السـلطة أو الجماعـات الإجتماعية وغيرها، وعليه فإن النظام السياسي الجزائري بعد إقراره للتعددية السياسـية استغل هذه الانتخابات كمصدر هام من مصادر شرعيته، ومع أنه تم توظيف الإنتخابـات لإضفاء نوع من الشرعية والمصداقية على المؤسسات السياسية القائمة، إلا أن الإجراءات السياسية والقانونية التي صاحبتها كانت باتجاه تدعيم السلطة والركائز التي تقوم عليها.

---

(1) إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص.158.

وبناء على ما سبق فقد أسيئ إلى الإنتخابات كقناة شرعية للإتصال السياسي، ولـم يعترف بها كوسيلة من القاعدة تعكس اتجاهات المحكومين ومواقفهم وأرائهم، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني أساليب أكثر عنفا في التعبير سيما في السنوات الأولى من التعدديـة، وظهر ذلك جليا من خلال سلسلة الإضرابات والمظاهرات التي انتشرت بسرعة، وعلـى إثرها أعلنت السلطة السياسية حالة الطوارئ في البلاد وتوقيف المسار الانتخابي، ثم إتباع العمل المسلح كوسيلة تعبير أخيرة أدخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية حادة.[1]

لما كانت الانتخابات عملية اتصالية تصاعدية تساعد على تحقيق التوازن الاتصالي وتدفق المعلومات بين الحاكم والمحكوم، وتمكين المواطنين من التعبير عن أرائهم واتخاذ المواقف في أهم القضايا، إلا أن توقيف المسار الانتخابي وحرمان المحكوم من هذا الحق المسموح به دستوريا أديا إلى اختلال هذا التوازن لصالح الحاكم، وذلك بشكل جعل تدفق المعلومات وانسيابها يجري في اتجاه واحد فقط من السلطة السياسية إلى القاعـدة عبـر إصدار القرارات والإجراءات.

بعد الرجوع إلى المسار الانتخابي في 1995 عرفت الجزائر إجراء العديـد مـن الاستحقاقات الانتخابية من استفتاءات وانتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، ساهمت كلهـا ولو بنسب ضئيلة في إعادة الإعتبار لمتطلبات المحكومين، وإشراك المواطن في القرارات الحاسمة والمصيرية التي ترسم توجهات الدولة، مثلما هو الحال بالنسبة للاستفتاء حـول الوئام المدني أو على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

بالنظر إلى ما تقدم يجب التنويه إلى أن دراسة موضوع الانتخابات في الجزائر يعد أمرا هاما وصعبا في نفس الوقت، كون النظام السياسي الجزائري مر بمراحـل مختلفـة وأزمات حادة، كما أن الحديث عن الانتخابات هو أيضا حديث عن الشعب وعن إرادتـه في التعبير. وفي الواقع نجد أن الناخب الجزائري لا يذهب دائما للتصويت وهو يعتقد بأنه سيقرر أو على الأقل سيؤثر على القرارات الكبرى، بقدر ما يفعـل ذلـك قصـد إبقـاء الإتصال بينه وبين السلطة القائمة، أي أنه يعبر عن وجوده داخل النسق السياسي.

---

[1] المرجع السابق، ص.159.

3.2.2. الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية بداية من 1989 سعت بكل الطرق لفرض نفسها في جو سياسي كان يوحي بأن العملية السياسية في الجزائر هي ذات أبعاد متعددة وذات رهانات عديدة، خاصة وأننا نعلم أن التعدد الحزبي كان يعكس في الحقيقة تعدد المجتمع واختلافه وتنوع مطالبه. ومن هذا المنطلق كان ينتظر أن تكون هذه الأحزاب السياسية المعبر الفعلي عن مطالب مختلف الفئات الإجتماعية، غير أن الأحزاب التي ظهرت تباعا لم تكن تملك درجة عالية من الوعي السياسي يمكنها من إثبات وجودها سياسيا وصياغة برامج علمية وموضوعية.

على عكس الأحزاب القليلة الفاعلة(*) التي استطاعت أن تفرض وجودها في الساحة السياسية والإعلامية في أن واحد، لم يعرف عن باقي الأحزاب الكثيرة الأخرى سواء في تشكيلتها القيادية أو البنيوية أنها مارست من قبل نشاطات فكرية وسياسية، أو كان لها جذور إيديولوجية تستوحي منها المبادئ والبرامج، فهي من هذا الجانب لا تملك القدرة على القيام بوظيفة سياسية واجتماعية عميقة، وبالتالي فإنها لا تساعد على صناعة القرار واتخاذه.

إن كثرة الأحزاب السياسية يقلص من فاعلية النظام السياسي في استجاباته للمطالب وإلى صعوبة قبول القرارات المقترحة، حيث تتحول الأحزاب في هذه الحالة إلى هيكل يقوم بصياغة المطالب مثلها مثل الجماعات الضاغطة وليس تجميعها وتكتيلها، خاصة وأن كل حزب صغير يعسكر في موقف ضيق ويعبر عن مصالح فئة صغيرة، وعن مطالب متناثرة وغير منسجمة مع مطالب باقي الأحزاب.

يظهر لنا جليا من خلال دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر أنها لم تكن وليدة التطور السياسي والاجتماعي الطبيعي للمجتمع، بل برزت نتيجة مبادرات فردية لجماعات من الأشخاص لها مصالح مشتركة، وهو الأمر الذي صعب إيجاد الحدود والفوارق بينها.

(*) أنظر المحور السابق الخاص بخارطة الأحزاب الفاعلة في الجزائر، ص.55.

كما تزداد خطورة هذا الأمر عندما نعلم أن التعددية الحزبية لم يصاحبها مبدأ التداول على السلطة، حيث تبقى وجوه نظام الحزب الواحد هي نفسها التي تسير مرحلة التعددية.[1] وبذلك لم يكن بوسع جميع الأحزاب القيام بدور فعال في عملية الإتصال السياسي، ولعب دور الوسيط بين الشعب والنظام الحاكم طالما أنها كانت محرومة من حقها في اعتلاء المناصب العليا في الحكومة وتنفيذ البرامج التي أعلنت عنها، باستثناء أحزاب "جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم" التي شكلت منذ 1997 تحالفا سياسيا تمخض عنه المشاركة في حكومة ائتلافية .

على العموم توجد هناك عوامل كثيرة ساعدت السلطة القائمة على تدعيم وتعزيز احتكارها للسلطة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كثرة الأحزاب السياسية الضعيفة والصغيرة وعدم تمكن الغالبية منها على فرض وجودها في الساحة السياسية، مما جعلها قوة تابعة وليست قوة فاعلة وقادرة على العمل باستقلال عن السلطة.

- غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب وهيمنة شخص أو مجموعة ضيقة على قراراتها، حيث نجد أن معظم الأحزاب في الجزائر هي أحزاب كاريزماتية ترتبط بشخصية القائد أو الزعيم وليست أحزاب برامج، مما ساهم في نشوب الصراعات الداخلية والانشقاقات في صفوفها.

- افتقار الأحزاب لبرامج سياسية حقيقية وإن وجدت فهي متشابهة مع بعضها إلى حد كبير ومتأثرة بتوجهات قادتها، وتتعرض لأوضاع البلاد على جميع الأصعدة بصورة سطحية بعيدة عن التحليل المعمق، ودون تقديم البدائل والحلول اللازمة.

- ضعف التكوين السياسي لمعظم الأحزاب السياسية نتيجة لحداثتها وقلة تجربتها في الميدان السياسي، وهذا ما يضع الظاهرة الحزبية الجزائرية في مرحلة تكوينية، وهو ما يفسر أيضا العدد الهائل من الأحزاب المتواجدة.

---

[1] المرجع السابق، ص.171.

إن هذا الضعف السياسي المسجل على الأحزاب أنتج بالطبيعة ضعفها الاتصـالي، وقد أثبتت الممارسة عدم قدرتها على الإعلام الحزبي المستمر بهدف التعبئة والتجنيد، وما زاد في ضعف الإتصال لديها أنها لم تكن قادرة على فرض وجودها في الساحة السياسية. وفي هذا الصدد يشير الأستاذ "**إسماعيل مرازقة**" إلى أن تغيب الأحزاب أو تغييبها قد مس كل الجوانب، فمن الناحية السياسية مثلا ليس لها نشاط واضح بل تشـهد ركـودا تامـا وتستيقظ في الأوقات الانتخابية فقط التي تظهر فيها للعب دور المساعد لمرشح السـلطة، وليس من أجل تحقيق أهدافها السياسية والصعود إلى الحكم، وبالنظر إلى هـذا الركـود والفشل السياسي فإنها تفتقد دوما لبرنامج تقدمه للناخبين، ويقتصر خطابها علـى دعـوة الناخبين إلى الاقتراع والتصويت.[1]

هناك ملاحظة أخرى تتمثل في أن الأحزاب السياسية لا تعبر أصلا عـن حقيقـة إجتماعية وسياسية وإيديولوجية، بقدر ما تعبر عن مصالح حزبية ضيقة تضمن للسـلطة السياسية "الواجهة الديمقراطية" وتوفر لها غطاء المصداقية أمام المجتمع الدولي، مقابـل الحصول على امتيازات سياسية كالمشاركة في الحكومة.

كما يوضح الأستاذ "**مرازقـة**" أن بعض هذه الأحزاب قد أوقفت نشاطاتها بمجـرد حصولها على مقاعد في الحكومة، وتغير خطابها من ناقد للوضع السياسي والاجتمـاعي والاقتصادي والثقافي إلى مبرر لسياسة السلطة ومساند لمشروعها، مثلما حدث مع "حركة مجتمع السلم" التي انضوت تحت ما يعرف بـ "التحالف الرئاسي حول برنـامج رئـيس الجمهورية" رفقة "حزب جبهة التحرير الوطني" و"التجمع الوطني الديمقراطي".

زيادة على ذلك شهدت أحزاب أخرى تغيرات هيكلية وعضوية بمجرد مشـاركتها في العملية السياسية، حيث لم يعد لـ "حزب التجديد الجزائري" أي وجود فـي السـاحة السياسية منذ تولي رئيسه السابق "**نور الدين بوكروح**" وزارة التجارة في عام 1997، في حين عرفت "حركة النهضة" انقسامات داخلية دفعت برئيسها السيد "**عبد ا جاب ا**" إلى تأسيس حزب أخر هو "حركة الإصلاح الوطني" الذي ورث وعائها الانتخابي والسياسي.

---

[1] مقابلة مع السيد: إسماعيل مرازقة، سبق ذكرها.

تعكس لنا هذه الأمثلة أمرا مهما وهو أن الكثير من الأحزاب والشخصيات السياسية همها الوحيد هو الحصول على منصب في السلطة بكل ما يحمله من امتيـازات وفوائـد، ويكون ذلك على حساب المصلحة العامة للشعب. أما المعارضة السياسـية البنـاءة فـلا تتحقق إلا عندما تخرج هذه الشخصيات من دائرة المصالح الشخصية الضيقة.

كما يجدر التنويه إلى جانب أخر ذو أهمية بالغة يتمثل في أن أغلب الأحـزاب لا تملك وسائل اتصال لتقنع بها الرأي العام، فالتجربة الثرية التي أعقبت إقرار التعددية بين سنتي 1989 و1992 أين كانت الأحزاب تتوفر على جرائد وصحف قد زالت، ولم يعـد اليوم أي حزب قادرا على إصدار جريدة تعبر عن مواقفه وأرائه، وتبعا لذلك تجد هـذه الأحزاب نفسها مجبرة لأن تعتمد على وسائل إعلام الدولة لتمرير خطاباتها، وكذلك على الصحف الخاصة التي وإن كانت تعكس في جوانب منها بعض الاستقلالية والتوازن فـي تعاملها مع مختلف القوى السياسية، إلا أن الضغوط والإغراءات التي تتعرض لها يجعلها تخدم أطرافا في السلطة لتحقيق مصالحها ولاستمرار وجودها.[(1)]

4.2.2. جماعات الضغـط:

إن دمقرطة المجتمع وممارسة الديموقراطية على المسـتوى الاجتمـاعي ونمـو المجتمع المدني تعد من ركائز التحول الديموقراطي التي لم تتم في ظل الإقـرار بمبـدأ التعددية، وإنما العكس هو الذي حدث بالضبط حيث جـرت محاولـة دمقرطـة النظـام السياسي بمعزل عن دمقرطة المجتمع، الأمر الذي حصر الضغط في الجماعات الموجودة داخل النظام السياسي فقط.

سبق أن قلنا أن جماعات الضغط جاءت لتربط بين مختلف الجماعـات والحكـام، بعدما أصبحت قناة بديلة للأحزاب السياسية التي فقدت وظائفها، وأنها تقوم بإعلام الحكام والرأي العام والأحزاب السياسية نفسها والضغط في هذه الاتجاهات الثلاثة، إلا أن طبيعة نشاط جماعات الضغط في الجزائر يعكس حقيقة مغايرة تمامـا، باعتبـار أن الضـاغط الحقيقي هو الذي يملك هامش كبير في تحديد ملامح السلطة ذاتها.

[(1)] مقابلة مع السيد: إسماعيل مرازقة، سبق ذكرها.

يعني هذا الأمر أن الجماعات المهيمنة التي تضغط من داخل النظام تتكون أساسا من المؤسسة العسكرية كأكبر قوة فعلية في البلاد، والتي لم تأت لتربط بين مختلف الجماعات الإجتماعية والحكام بقدر ما كانت تعبر عن مصالح شخصية في إطار صراع الأجهزة. والنظام السياسي بهذا الشكل لم ترفع إليه مطالب وحاجات، بقدر ما كان يتغذى بمطالب داخلية معزولة عن سياقها الاجتماعي استجابة لضرورات وحاجيات السلطة ذاتها، كما أن أسلوب العمل كان يعتمد دائما على إعلام الحكام فقط دون الحاجة إلى إعلام الرأي العام والأحزاب، أما من حيث الضغط فقد بات واضحا أن اتجاهه منصب على السلطة السياسية باعتبارها تحتكر الممارسة السياسية دون الرأي العام أو الأحزاب.[1]

أما النوع الثاني الذي يسعى للضغط على السلطة السياسية من خارج النظام فقد ظهرت ملامحه في فترة التعددية السياسية وهو ما يسمى عادة بـ "المجتمع المدني"،[*] وعلى عكس النوع الأول الذي احتكر وظيفتي صياغة وتجميع وتكتيل المطالب التي لا تعبرعن الواقع الاجتماعي، فإن النوع الثاني من الجماعات الضاغطة لا يزال في طور التكوين والتطور باستثناء "الإتحاد العام للعمال الجزائريين"، ولهذا يصعب علينا تحديد معالم هذه الجماعات أو تصنيفها.

كنتيجة لحداثة عهد المجتمع المدني فإن مختلف الجمعيات والاتحادات تنقصها الثقافة اللازمة والنضج الكافي للقيام بالعملية الاتصالية، ذلك أنها عوض أن تعبر عن انشغالات الأفراد الذين تمثلهم، وأن تضع لنفسها أهدافا محدودة حسب طبيعة نشاطها وطبيعة المجال الذي تنشط فيه، نجدها بالمقابل توسع عملها واهتماماتها بشكل يجعلها تصعب من اتصال الحاكم والمحكوم، إلى درجة أن أصبحت هذه الجماعات تسعى أساسا للضغط السياسي على السلطة وتعويض الحزب في العملية السياسية.

---

(1) إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص.180.

(*) يشير مصطلح المجتمع المدني إلى جملة المنظمات والمؤسسات المدنية الطوعية التي تشكل المجتمع الفاعل وتفهم بالتعارض مع بنى الدولة التي تسندها القوة بصرف النظر عن نظام الدولة السياسي، ومن الشائع أن يضم المجتمع المدني مزيجا من الفضاءات والفاعلين والأشكال المؤسساتية، تختلف في درجة رسميتها واستقلالها وسلطتها، وغالبا ما تكون المجتمعات المدنية مؤلفة من منظمات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الخاصة، ومنظمات النساء، والمنظمات القائمة على أساس العقيدة، والروابط المهنية، والنقابات، وجماعات التضامن، والحركات الاجتماعية، وجمعيات الأعمال، والاتحادات.

كما يعني هذا الأمر أنه قد جرى تغييب دور الأحزاب السياسية من خلال تسـييس الميدان الاجتماعي والمطالب الاجتماعية، ولا يمكن لتوسيع مجال هذه المطالـب ليشـمل المجال السياسي إلا أن يؤدي إلى صعوبات أكثر في عملية الإتصال السياسي، حيـث لا تجد السلطة نفسها أمام أحزاب تقوم بوظيفة تجميع وتكتيل المطالب وتسييسها، وإنما أمام مطالب سياسية مضاعفة تضاف إلى مطالب الأحزاب.[1]

5.2.2. وسائل الإعلام:

إن أهمية وسائل الإعلام لا تخفى على أحد، ذلك أن الإعلام وفي مقدمته الصحافة له دور كبير وفعال في مختلف المجالات، نذكر منها على الخصوص دورها في توعيـة الناس وتوجيههم، والمساهمة في فضح الممارسات الخاطئة للحكام، وتسليط الأضواء على مواطن الخطأ والغلط في تصرفاتهم، مما يسبب انتباه الجمهور إليها والعمل على تقويمها.

غير أن هذا الوضع يختلف تماما عما هو حاصل في الجزائر، فبعدما كانت وسائل الإعلام خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال مجرد أداة لخدمـة التوجهـات الإيديولوجيـة والسياسية والاقتصادية والثقافية للسلطة السياسية، حيث كانت تسـتهدف إخبـار وإبـلاغ المواطنين بما اتخذته السلطة السياسية من قرارات في جميع المجالات، كما كانت تقـوم بدور أساسي في شحن الخطاب الرسمي وشرحه وتبريريه، مما أفقدها دورها في توعيـة المواطنين وعجزها عن كشف الحقيقة، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب ثقة المواطن فـي الحاكم.

لكن بعد دخول الجزائر عهد التعددية السياسية التي أحدثها دستور 1989، بـدأت تبرز معالم التعددية الإعلامية خاصة بعد صدور "قانون الإعلام" في 03 أفريـل 1990، حيث برزت العديد من العناوين سواء منها الحزبية أو الخاصة، وعرفت الصحافة تنوعـا في الاتجاهات والأنواع والعناوين، فظهرت الصحف الصـباحية والمسـائية، اليوميـات والأسبوعيات والمجلات، منها ما اختفى ومنها ما توقف ثم عاد للصدور. ولقد سمح هـذا التطور الهائل في قطاع الإعلام والاتصال بوضع حد تدريجي لاحتكار الدولة للصحـافة

---

(1) المرجع السابق، ص.184.

على وجه التحديد، كما سمح ببروز خطابات إعلامية جديدة رأت في حرية التعبير التـي أفرزها دستور 1989 فرصة لمحاولة إقامة إتصال سياسي جديد بقنوات جديدة.

إذا تحدثنا عن دور وسائل الإعلام في الإتصال السياسي فإن التلفزيون الجزائـري بقي منغلقا على المجتمع ولا زال محتكرا من طرف السلطة، التي تعتمد عليـه لإبـراز سياستها البروتوكولية وإنتاج الأخبار الحكومية، وإلى حد اليوم فـإن هـذا التلفزيـون لا يتطرق إلى المشاكل السياسية ويتجاهل الجوانب الأمنية، كما لا يفتح أبوابه أمام الأحزاب والتيارات السياسية إلا في الانتخابات أين يمنح لها أوقاتا للتعبير المباشر أثناء الحمـلات. ومن جهة أخرى نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة وتحديـدا منـذ 1997 بـدأ التلفزيـون الجزائري في نقل نقاشات المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على المباشـر، وذلـك حتى يتسنى للمواطنين متابعة تطور الحياة السياسية للبلاد.

أما الإذاعة الوطنية فقد لعبت بدرجة أكبر من التلفزيون دورا في عمليـة التعبيـر عن الواقع السياسي والاجتماعي، لا سيما بعد توسيع مجال وحجم بثها وإنشاء 32 محطة محلية وجهوية عبر كامل التراب الوطني، حيث تعمل هذه الإذاعات المحلية التي أصـبح مجال بثها يغطي في غالب الأحيان مجموعة من الولايات بدور التعبئة الاجتماعية ودعم الانسجام المدني، وتشجيع البرامج التنموية المحلية، وتبيان تأثيرها على المواطن.

كما تعتبر هذه القنوات الإذاعية بمثابة قنوات اتصال وفضاءات تفاعلية بين السلطة المحلية ومختلف شرائح المجتمع، خاصة إذا تعلق الأمر بنقل انشغالات المواطنين وشرح الحلول المقترحة، ويمكن القول أن التفتح على الحساسيات السياسية والحزبية والجمعويـة كان أكثر بروزا في الإذاعة من التلفزيون، وهذا من خلال الحصص والبرامج المباشـرة التي سمحت ببروز التعبير التعددي.

بناء على ذلك أصبحت عملية الإتصال السياسي ميدانا شاغرا للصحافة الخاصـة، التي اضطرت لتنشط وتعطي دفعا لقطاع الصحافة المكتوبة، ولكنها اصطدمت بعراقيـل كثيرة حالت دون قيامها بدورها. ولقد حاولت السلطة الضغط على هذه الصحف بواسطة الإشهار الذي تتحكم فيه للحصول على التزكية لبرامجها، كما أصبحت الصحف الخاصة رهينة لشركات الطباعة والتوزيع، ونتيجة الضغوط المختلفة التي مورست على الصحافة

الخاصة أصبحت بعض العناوين الصحفية منفصلة حـول بعـض المصـالح السياسـية والسلطوية، في حين أصبح البعض الأخر قابلا للتوافق مع خطاب السلطة.

على هذا النحو تلعب الصحافة الخاصة دورا ذو وجهين في عملية الإتصال وجـه يقوم بفضح العيوب والفضائح، حتى وإن كانت هذه الملفات تسرب من بعض الأطـراف في السلطة ذاتها التي تريد توريط أطراف أخرى في إطار صراع المراكز والقوى بـين أجنحة السلطة، مستخدمة العناوين التي تلهث وراء السبق الصحفي دون أن تنتبه إلى أنها أصبحت أداة للصراعات السياسية السلطوية ووسيلة بيد من في السلطة للتهديد والإكراه، عوض أن تكون أداة للرأي العام والمجتمع المدني وعينا للشعب على الحكـام وجهـازا لمراقبة للأداء الحكومي.

أما الوجه الثاني فيكمن في أن كثيرا من الصحف وجدت نفسها أمام مجموعة مـن الضغوط كالمتابعات القضائية ومشاكل الطبع والإشهار والتوزيـع والضـرائب، وهـذه العوامل جعلتها تتردد في التعامل مع السلطة كقوة سياسية صانعة للقرار السياسي، حتـى وإن كان بعضها في الوقت الحالي غير خاضع تماما لقرار السـلطة، ونخـص بالـذكر صحيفتي "الخبر" و"الوطن" اللتان أنشئتا مطبعة وشركة توزيع خاصة بهما.(1)

في الأخير يمكن الإقرار أن وسائل الإعلام والاتصال قد انقسمت إلى قسمين: قسم تشكله الوسائل الثقيلة التي بالرغم من قوتها في التأثير إلا أنها لم تكن مستغلة كما ينبغـي حتى لا نقول عنها مجمدة بسبب انحيازها الكلي للسلطة، وقسم أخـر تشـكله الصـحافة المكتوبة التي تنقسم بدورها إلى صحف عمومية تتناول الأخبار دون تعليـق، وصـحف خاصة رغم كثرتها إلا أنها لم تتمكن من تحصين نفسها فشملها تيار الصراع في السـلطة لتصبح جزء منه، وهذا أيضا قد يكون نتيجة لغياب إستراتيجية للاتصال علـى مسـتوى مهنيو الإعلام أنفسهم.

---

(1) مقابلة مع السيد: إسماعيل مرازقة، سبق ذكرها

III. دور الأحزاب في عملية الإتصال السياسي

III. دور الأحزاب في عملية الإتصال السياسي

ترتبط دراسة الأحزاب السياسية كقناة فعالة مـن قنـوات المشـاركة والاتصـال السياسي بالوظائف والمهام التي تؤديها على المستوى السياسي، و لكي تكـون الصـورة جلية ينبغي علينا الوقوف على حقيقة الدور الاتصالي الذي تقوم به هذه الأحزاب، سـيما وأن الإتصال السياسي يعتبر الخطوة الأولى التي يقوم بها الحزب للوصول إلـى عقـول الجماهير والحصول على العهود الانتخابية.

إن كل ما قلناه في السابق يستدعي بالضرورة وجود الثقة بين الأحزاب السياسـية والمجتمع، هذه الثقة تنمو في الوهلة الأولى عن طريق ما يتلقاه المواطنون من مضـمون الخطابات السياسية سواء أثناء الحملة الانتخابية أو بعد تولي الحكم، وتنمـو أكثـر هـذه العلاقة عند الاستجابة والإصغاء لمشاكله واحتياجاته، وعلى هذا النحو يصـبح الحـزب وسيطا بين السلطة والرأي العام و يكون أحد عوامل استقرار النظام السياسي ككل.

بالنظر إلى ما تقدم تجد الأحزاب نفسها مجبرة على إتباع سياسة اتصـالية ناجعـة لتقريب الأفراد إليها وإقناعهم ببرامجها السياسية، كما تساعدها على توطيد نفوذها داخـل الحياة السياسية، ولن يتحقق هذا الأمر إلا بامتلاكها القدرة الكافية للتواصل مـع مختلـف الجماعات والمنظمات أو حتى مع الأفراد والمواطنين فرادى، خاصة وأن مشكل الإتصال عند الأحزاب السياسية يطرح اليوم في كيفية إيصال الأفكار والرسائل إلـى الجمهـور، وكذلك في تحديد الوسائل التي تساعدها على تحقيق ذلك، وللإحاطة أكثر بهذا الموضـوع سيتم في هذا المحور التطرق إلى:

1. طبيعة الإتصال السياسي داخل الأحزاب.
2. تحديد الوسائل والأساليب التي توظفها الأحزاب من أجل الإتصال.

1. طبيعة الإتصال السياسي داخل الأحزاب السياسية

إن الإتصال السياسي هو وسيلة الحزب الإيجابية التي يقوم عن طريقها أعضـاءه بالحوار المفتوح مع الجماهير، بهدف ترسيخ عقيدة الحزب لديهم وكسب الـدعم الشـعبي لسياسته وبرامجه، حيث يستمع أعضاء الحزب ومناضليه لملاحظات الجماهير تجاه بعض الأوضاع والقضايا ورصد انطباعاتهم حولها، ثم يقومون ثانية بمناقشة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خلال اجتماعاتهم الحزبية، وتتدرج مقترحات الأعضاء حتـى تصـل إلـى مستوى القيادة وتنصهر في برامج الحزب المختلفة. وهكذا يضمن هذا الحزب نوعا مـن التفاعل مع الإرادة الشعبية المحيطة به وتحقيق قدر كبير من التوافق مع الـرأي العـام، وهذا الأمر يعود على الحزب بالفائدة الكبيرة خاصة في أوقات الانتخابات، عندما تجد فيه الجماهير المحقق لطموحاتها و تطلعاتها.

على ضوء ما سبق نرى من الأهمية بمكان عند توظيفنا لمفهوم الإتصال السياسي أن نفرق بين طبيعة اتصال الأحزاب في الفترات العادية (التسيير الحكومي والبرلمـاني) وبين طبيعته في الأوقات الانتخابية، وضمن هذا الطرح نجد أنفسنا أمام مرحلتين مختلفتين من الإتصال الحزبي تكمل الواحدة منها الأخرى، كما يأخذ هذا الإتصـال عـدة أشـكال بحسب اختلاف هذه الفترات والمراحل التي تميز حياة ونشاط الأحزاب ذاتها وهي مرحلة السعي إلى السلطة ومرحلة ممارسة السلطة أو معارضتها.

1.1. الإتصال أثناء مرحلة السعي للسلطة:

إن البقاء في الحكم أو الوصول إليه يظل الهدف الرئيسي الذي يسعى الحزب إلى تحقيقه، ولا ينال مراده هذا إلا إذا تمكن من إقناع أغلبية الناخبين بالتصويت لصالحه، ومن أجل تحقيق الحزب لأهدافه لا بد أن تكون لديه إستراتيجية للاتصال السياسي التي لا يمكن وضعها عن طريق الحدس أو الإنطباعات الذاتية، وإنما يتم تصورها بالاعتماد على الدراسات والاستطلاعات المنجزة من طرف أخصائيين في مختلف الفروع المعرفية.

لا شك أن توظيف الإتصال في مرحلة السعي إلى السلطة أو الإحتفاظ بها هو ما يعرف غالبا بـ "الإتصال أو التسويق الانتخابي" الذي يعتبر نشاطا يقوم به الحزب أساسا لتعديل سلوك الناخبين والحصول على أكبر قدر من أصواتهم، وذلك باستعمال جميع وسائل الإتصال المتاحة أمامه.

1.1.1. الفرق بين التسويق السياسي والتسويق الانتخابي:

يعد الإتصال السياسي أوسع مجالا من الإتصال الإنتخابي أو التسويق الإنتخابي، ولكن هذا الأخير اتخذ أهمية كبرى ومجالا واسعا وتطور تطورا تقنيا كبيرا حتى أصبح التسويق الإنتخابي مرادفا للتسويق السياسي. وفي هذا الإطار ارتأينا أن نفرق بين هذين المفهومين لإزالة أي غموض بينهما، خاصة وأن الكثير من المهتمين والدارسين يخلطون كثيرا بين ما هو تسويق سياسي وما هو تسويق انتخابي.

- **التسويق السياسي:** لقد سمي هذا الأسلوب في الإتصال السياسي تسويقا لأنه استعار من التسويق التجاري أحدث مبادئه وأساليبه وتقنياته وطوعها في خدمة الإتصال، ويعني هذا أن التسويق السياسي هو ذلك:

> *«... العمل الذي يهدف إلى تحسين وضع حزب ما على مستوى عدد أعضائه وتحسين المساهمات المالية والانتماءات العائدة لحزب معين أو برنامج سياسي أو مرشح سياسي، وفي هذا السبيل يستخدم التسويق السياسي جميع الوسائل الضرورية والتقنيات الممكنة للوصول إلى هدف محدد مسبقا، وذلك بالارتباط مع تطلعات الرأي العام ومتطلبات المواطنين الحقيقية أو المفترضة»*[1]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، **الموسوعة السياسية**، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص.378.

تأكيدا لما سبق فإن التسويق السياسي عبارة عن تخطيط وتنفيذ والتحكم في البرامج السياسية والانتخابية، التي تضمن بناء العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين كيان سياسي ما أو حزب معين والمواطنين(الناخبين)، أي أن التسويق يركـز علـى إشـباع احتياجـات ورغبات المواطنين التي يجب أن تكون معروفة لدى الأحزاب السياسـية، ويكـون هـذا الإشباع على درجة كبيرة من الأهمية، كما يعد مطلبا أساسيا لنجاح هذه الأحـزاب فـي البيئة السياسية التنافسية.

 **التسويق الانتخابي:** هو أحد روافد التسويق السياسي ويهدف إلى حمل أكبر عـدد من الناخبين للإدلاء بأصواتهم لحزب أو مرشح معين، وتتخذ الحملة الإنتخابيـة الشـكل التنفيذي لهذا التسويق، حيث يزاول الحزب أو المرشح السياسي حملته الإنتخابيـة بـين مجموعة من الناخبين الذين يتواجدون على رقعة جغرافية تعرف بـ "الدائرة الانتخابية"، وعلى العموم يمكننا تعريف التسويق الانتخابي انطلاقا من التعريف الذي وضعه "**ميشال بونقرو**" (Michel BONGRAND) للتسويق السياسي:

> « *Le marketing politique est un ensemble de techniques ayant pour objectif de favoriser l'adéquation d'un candidat à son électorat potentiel, de le faire connaître par le plus grand nombre d'électeur et par chacun d'entre eux, de crées la différance avec les concurrents -et les adversaires- et avec un minimum de moyens, d'optimiser le nombre de suffrages qu'il importe de gagner au cours de la campagne* »[1][*]

بعد هذا العرض يكون من المفيد القول أن التسويق السياسي والانتخابي يشـتركان في الهدف، من حيث العمل على تقديم صورة ذهنية جديدة لدى الناخبين عن الحـزب أو مرشحيه وإقناعهم بالتصويت لصالحهم، كما يشتركان في المتطلبات والوسائل المتمثلة في تخطيط الحملة، دراسة السوق الإنتخابي، التعرف على طموحات الناخبين، إعداد البرنامج الإنتخابي واختيار الوسائل الملائمة للاتصال.

---

(1) Michel BONGRAND, **Le marketing politique**, Paris, Puf, 1986, p13.

(*) **ترجمة المقولة**: *« التسويق السياسي هو مجموع التقنيات التي تهدف إلى تقريب مرشح مـا بناخبيـه المحتملـين، والعمل على تعريفه لأكبر عدد من الناخبين، وخلق الفارق بينه وبين منافسيه -خصومه- باستعمال وسـائل محـدودة، وذلك سعيا للحصول على أكبر عدد من الأصوات التي تسمح لهم بالفوز في الانتخابات.»*

أما من حيث الاختلاف فيظهر جليا أن التسويق السياسي أكثر شمولا واستمرارية من التسويق الانتخابي، حيث أنه بمجرد نجاح المرشح/الحزب في حالة التسويق الإنتخابي قد تنقطع صلته بجمهور الناخبين، لأن هدفه يكون محصورا فقط باجتذاب الأصوات الانتخابية. بينما في حالة التسويق السياسي، فإن الأمر يتطلب استمرارية الإتصال حتى بعد كسب الانتخابات، خاصة وأن دوره يكمن في تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الحفاظ على عدد مناضلي الحزب والنسبة التي تحصل عليها في أخر انتخاب.
- محاولة كسب أنصار جدد ليصوتوا لصالح الحزب في الإنتخابات المقبلة.
- استهداف عينة محددة من جمهور الناخبين.
- مواجهة المشاكل الناتجة عن التضليل وتشويه السمعة من طرف الخصوم.
- تحسين وتطوير صورة الحزب المبتغاة التي يريد أن يرسمها في أذهان جمهور الناخبين.[1]

بناء على سبق يمكن النظر للتسويق السياسي باعتباره نظاما متكاملا تتفاعل داخله مجموعة من الأنظمة بهدف تحقيق أهداف الحزب أو الجماعة السياسية، كما يعد الركيزة الأساسية لمختلف خطوات الإتصال داخل الأحزاب التي تسعى لامتلاك الوسائل والقنوات الموضحة لبرامجها السياسية والساعية لمخاطبة جماهيرها.

2.1.1. الحملات الإنتخابية الحزبية:

تعتبر الحملات الانتخابية التي يتم إطلاقها من جانب الأحزاب السياسية داخل الحكم أو في صفوف المعارضة ذروة للاتصال السياسي، حيث تجعل من"السياسة" ومن المنافسة على كسب أصوات الناخبين محور النقاش في مختلف الفضاءات العمومية والإعلامية، وتكمن قوة الأحزاب في هذه المرحلة الهامة من حياتها في مساهمة مناضليها بشكل فعال سيما أثناء سير الحملة، وقبل استعراض مقومات الحملة الانتخابية يجدر بنا أولا التوقف عند هذا المفهوم.

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **التسويق السياسي: فن البيع والتفاوض**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص ص.16-17.

يعرف الفقه الدستوري الحملة الانتخابية على أنها تلك الفترة الزمنية التي يحـددها المشرع بغية تقديم البرامج الحزبية في الانتخابات للمواطنين، بحيث يتضمن برنامج كـل حزب مشارك تشخيصا دقيقا للمشاكل والإكراهات التي يمر بها البلـد، ولا يعنـي ذلـك الإشارة فقط بل بات من الواجب الحديث عن الحلول الطموحة والواقعية لها.

إن الحملة الانتخابية ليست وليدة اليـوم إلا أنهـا ازدهـرت وتطـورت بفضـل تكنولوجيات الإتصال الجديدة، وأصبحت إطارا دعائيا شاملا يتكون من عناصر متصـلة ومتناسقة من وسائل وأساليب الإتصال الانتخابية التي من شأنها استمالة الناخبين ومقاومة دعاية الأحزاب المنافسة، وعلى هذا الأساس يعرف "**كوليار**" (J.C.COLLIARD) الحملة الانتخابية على أنها:

> « *On entend par "campagne électorale" l'ensemble des moyens de communication qui sont utilisé dans une période donnée, par les candidats, les partis et organisations qui les soutiennent afin de convaincre les électeurs, pris individuement, de leur apporter leur suffrage pour le post qu'ils briguent*».[(1)] [(*)]

كما تتميز الحملة بأنها نشاط اتصالي سياسي وعادة ما تكون أهدافها مرتبطة إلـى حد كبير بأهداف المنظمة السياسية، حيث تحاول تركيز عقول الناس ونظرهم على جوانب القوة في برامج كل حزب مقابل إخفاء مناطق الضعف في أدائه أو برامجه، وتسعى فـي النهاية إلى تحقيق نسبة الفوز المطلوبة حسبما تقتضيه الدساتير والقوانين. إلا أن الهدف قد يكون من جانب أخر دعائيا فقط يتمثل في محاولة التأثير في الجماهير والتحكم بسلوكهم، أو نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر في الأفكار والسلوكات أو في كليهما معا.[(2)]

بالنظر لما سبق عرضه يمكننا تعريف الحملة الانتخابية على أنها تلـك الأنشـطة السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم، يمارسها مرشح أو حـزب مـا يكون بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية محددة تسبق موعد الانتخابات المحددة

---

(1) Lucien SFEZ (dir.), op.cit, p.1349.

(*) **ترجمة المقولة**: *« يقصد بالحملة الانتخابية مجموع وسائل الإتصال التي يستعملها المرشحون، الأحزاب والمنظمات في فترة معينة بهدف إقناع الناخبين بصورة فردية على منح أصواتهم قصد التمكن من شغل المنصب المتنافس عليه. »*

(2) زكريا بن الصغير، **الحملات الانتخابية: مفهومها وسائلها وأساليبها**، الجزائر، دار الخلدونيـة للنشـر والتوزيـع، 2004، ص ص.15- 16.

رسميا، ويهدف فيها تحقيق الفوز والحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية عبر استخدام وسائل اتصال مختلفة، وأساليب استمالة مؤثرة تستهدف جمهور الناخبين.

من المهم بمكان الإشارة هنا إلى أن التسويق السياسي يميز بين نوعين أساسـيين من الحملات السياسية هي:

 **الحملات الانتخابية العمودية**: تعرف بـ"الحملات المفتوحة" وتشمل انتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات البرلمانية والمحلية، وترتكز هذه الحملات أساسا علـى أسـاليب وتقنيات التسويق السياسي الموجهة للناخبين المعتمدة بشكل خاص على وسائل الإعـلام، كما يكون هدفها الوصول إلى جمهور الناخبين، عن طريق عرض البـرامج والأهـداف المسطرة من طرف الحزب للفوز في الانتخابات.

 **الحملات الانتخابية الأفقية**: تعرف بـ"الانتخابات المغلقة" لأنها تدور داخل الأحزاب السياسية أو المنظمات أو الجمعيات، وتقتصر المشاركة فيها على الأعضاء والمناضـلين فقط، وتوظف هذه الحملات في الانتخابات الحزبية أو النقابية من أجل انتخاب القيـادات والهياكل أو اختيار المرشحين لمختلف الانتخابات، وتعتمد بشكل أساسي على العلاقـات الشخصية والعلاقات العامة وعلى الإعلام الداخلي.[1]

3.1.1. مراحل إنجاز حملة انتخابية:

يخطئ البعض عندما يتصورون أن الإعداد للحملات الانتخابية يبدأ فقط من وقـت الإعلان عن الترشح، ذلك أن تكثيف الحملة الانتخابية والإنفاق السخي لا يضمنان وحدهما الوصول إلى المقعد المرغوب فيه، لأنه ثمة عوامل شخصية تكون راسخة مسـبقا فـي أذهان الناخبين عن الأحزاب وعن مرشحيها، وقد تكون هي العوامل الحاسمة والمـؤثرة في عملية الاقتراع، فتاريخ الحزب مثلا والجو العام الذي يكتنفه يكون مؤشرا في بدايـة الحملة، خاصة إذا ما كان قد مارس السلطة، وهكذا تصبح الصورة الذهنية هي الفاصـل الرئيسي في عمليات الإتصال الانتخابي، ويصبح المحك الأساسي أمام الحزب هو التعرف على كيفية إدراك المواطنين والناخبين لمرشحيه وبرامجه ولكل ما له علاقة به.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.382.

تقوم الأحزاب السياسية كخطوة أولى لتحضير الانتخابات باختيار مرشحيها وفقـا للقوانين الداخلية بكل حزب، ثم تضع تحت تصرفهم جميع أجهزتها وإمكانياتها البشـرية والمادية التي تسمح لهم بإعداد حملة انتخابية وتسييرها باحترافية من خلال جميع الأنشطة الاتصالية والدعائية المعدة لهذا الغرض. وفيما يلي نستعرض أهم المراحـل والخطـوات التي قد تمر بها الحملة الانتخابية:[1]

1.3.1.1. دراسة بيئة الإتصال:

قبل الدخول في معترك الانتخابات تقوم الأحزاب بدراسة المجتمع دراسـة وافيـة، حيث تكتسي عملية البحث وجمع المعلومات أهمية خاصة للعديد من الأسباب نذكر منها:

- إن عملية التأثير في الجمهور وكسب أنصار جدد تتطلب فهما أساسيا بالاتجاهات والآراء التي يعلنها هؤلاء، لأن الخطوة الأولى لبناء رأي عام مؤيد هي أن يعرف الحزب شيئا عن أراء الجمهور.
- إدراك الاختلافات في الخصائص والسمات بين الجماهير، وهو مـا يؤخـذ فـي الحسبان في عملية الإتصال.
- الإحاطة بأحوال المجتمع والبيئة المحيطة بها بما تشمل عليه من نظـام سياسـي وجماعات وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية.

كما يجب أن تغطي عملية البحث وجمع المعلومات الجوانب التالية:

- **دراسة مشكلات المجتمع واهتماماته:** يؤكد أغلب الخبراء في الإتصال والتسـويق السياسي على ضرورة دراسة مشاكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الإلمام بالتشريعات المعمول بها وبنظم الضرائب وقواعدها والعوامل المؤثرة على تكاليف الإنتاج، كما تتضمن الدراسة أيضا تحديد المشاكل العاجلة التي يعـاني منهـا المجتمـع واحتياجاته الملحة، حتى تتمكن الأحزاب من مخاطبتهم برسائل معينة تتناسب مع مواقفهم ومع طبيعة اهتماماتهم.

---

[1] الحزب الديمقراطي الوطني المصري، **دور أمانة الحزب في الإعلام**، الموقع الإلكتروني:[http://www.ndp.org/amanat_activity/media_report-06082005-asp?amana_id=5-89k]، تاريخ التحميل: 2006/03/27.

- **التعرف على قادة الرأي:** قادة الرأي هم أولئك الأشخاص الذين يلجأ إليهم أفراد أخرون في المجتمع لطلب المعلومات أو النصائح، ويمارس هؤلاء القادة تأثيرهم على الآخرين إما بحكم وظائفهم الرسمية أو نتيجة لثقة الناس بهم وتمتعهم بمصداقية عالية.

- **معرفة جماعات المصالح والضغط:** وتشمل هذه المعرفة ليس فقط التعرف على أسمائها وهوية أعضائها بل رصد خلفياتها ودوافع دخولها الحياة السياسية، واهتماماتها وأساليبها في ممارسة نشاطاتها، وسبل الضغط التي يمكن أن تزاولها إلى جانب دراسة إمكانية استقطابها.

- **معرفة الأحزاب السياسية الأخرى:** تتضمن دراسة إيديولوجيات الأحزاب وبرامجها الإنتخابية، وتحديد أهم أنصارها ومعاقلها، وكذلك الإطلاع على إنجازاتها وعلى مدى شعبيتها وانتشارها.

- **دراسة الضوابط والقواعد المنظمة للعملية الاتصالية:** بما أن المناصب السياسية قدسية وتتعلق بمستقبل وحياة الآخرين داخل المجتمع، فإن عمليات الترشيح داخل الأحزاب يجب أن تسري وفق أسس ومعايير تضمن مراعاة هذا الجانب، كما يجب على الأحزاب ومرشحيها التعرف على هذه الضوابط والقواعد، والعمل على إقناع الناخبين بها، فهي ليست قيودا بقدر ما هي أخذ ضمانات لاختيار الشخص المناسب.

- **معرفة وسائل الإتصال المتاحة في المجتمع:** التي يمكن استخدامها أثناء سير الحملة الانتخابية، وتمتد من الإتصال المباشر إلى الإتصال الجماهيري إلى توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

2.3.1.1. إعداد البرنامج الإنتخابي:

لا تخوض الأحزاب السياسية الإنتخابات رغبة في الفوز بها فقط بل يفترض أن يكون لكل حزب برنامج جاد وواقعي، يتضمن كيفية مواجهة المشاكل التي يعاني منها المجتمع، وكذلك سبل تلبية كافة الإحتياجات الملمة به، وهنا قد يلعب هذا البرنامج دورا حاسما في الانتخاب لأن عملية الإتصال لا تستطيع أن تظهر الأشياء العادية في صورة برامج متكاملة يمكن أن يبني الناس آمالهم عليها.

يجدر بنا التنويه أن الأحزاب السياسية يجب أن تسعى إلى إحداث نوع من الانسجام والتوافق بين برامجها ومواقفها مع مطالب واهتمامات المواطنين، وضرورة الابتعاد عـن الوعود الانتخابية المبالغ فيها والتي لا يمكن تحقيقها في أي حال من الأحوال، وذلك مـن أجل تفادي حدوث اختلال وتباعد بين المواقف الرسمية للحزب وبين السياسة التي يتبعها في حالة وصوله إلى السلطة.

3.3.1.1. تحديد أهداف الحملة الإنتخابية:

إن الإتصال المسخر لخدمة مرشحي الحزب السياسي أثناء سير الانتخابات ينبغـي أن تكون له أهدافا واضحة، تساعد الحزب على كسب تأييد الجماهير وتصويتها لصالحه، وعلى العموم يمكننا إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:

- **تكوين صورة إيجابية للحزب في أذهان الناخبين:** يكون ذلك بعرض الإسـهامات السابقة للحزب ولمناضليه وأهم الإنجازات التي حققها.
- **كسب تأييد قادة الرأي:** إن التجاوب بشكل جيد مع قادة الرأي هو أحد مفاتيح إقناع تابعيهم، ومن ثمة يكون من المفيد إطلاع القادة على البرنامج الانتخابي أولا وإقناعهم به.
- **شرح البرنامج الانتخابي وإقناع الجماهير به:** ويتحقق هذا الأمر من خلال إعلام الجماهير أن هذا البرنامج قد تم وضعه وصياغته على ضوء استطلاع أراء قادة الـرأي والخبراء، وأنه انبثق من دراسات علمية أخذت في الإعتبار مشاكل المجتمع وقضاياه.
- **تقديم الشعار الانتخابي إلى الجماهير:** الشعار عبارة مختصرة سهلة التذكر تعبر عن فكرة ثابتة أو قيمة تلخص أهداف الدعاية الانتخابية، ويجب تكرار الشعار في جميع الوسائل وبكل الطرق المستخدمة حتى يصبح أداة مميزة للحزب.
- **التصدي للشائعات التي تروجها الدعاية المضادة:** طالمـا أن الشـائعات تنتشـر وتزداد في غياب الإعلام والبيانات الموثوق فيها فإن السبيل الوحيد للقضاء عليها يكمـن في تقديم المعلومات والحقائق وغيرها.
- **حث المواطنين على المشاركة في الإنتخابات:** يتضمن ذلك الدعوة للتقيد بالتسجيل في القوائم الإنتخابية، والمشاركة بالرأي والتصويت واختيار الحزب الجدير بالثقة.

4.3.1.1. إعداد وصياغة الرسائل:

يتم في هذه الخطوة تحديد أساليب الإتصال الدعائية المناسبة، واختيـار الرمـوز والشعارات الانتخابية المؤثرة في الهيئة الناخبة، إلى جانب صياغة الرسائل التي تتوافـق مع الإطار الدلالي للبيئة الإنتخابية. ودلالة ذلك أن تحقيق الحزب السياسي أقصى قدر من التأثير المنشود على الناخبين يتطلب أن تكون رسالته الاتصالية الموجهة إليهم معدة بشكل محكم، بحيث تعكس الخصائص والسمات التي سنشير إليها هنا مع تبيان كيفية استخدامها وتطويعها خدمة لأهداف الحزب:

- **مراعاة مصالح الناخبين:** لما كان الغرض من الإتصال هو التأثير في الرأي العام، فإن الأسلوب الأسهل للتأثير في رأي الفرد هو اللجوء إلى مصلحته الذاتية وإظهار اهتمام الحزب بحاجاته الملحة، فالناس مثلا يستمعون بإصغاء أكبر إلى من يحدثهم عـن أشـياء تجعل حياتهم أكثر يسرا وتقدما.

- **جذب انتباه الناخبين:** يتعرض الفرد للعديد من الرسائل في اليـوم الواحـد، ومـن الطبيعي أن عددا محدودا منها سوف يجذب انتباهه، وعددا أقل سوف يستأثر بهذا الإنتباه لفترة كافية تسمح بحدوث التأثير، ومن المهم أن يدرك الحزب أو القائمين على حملته أن الناس يختلفون بدرجة أو بأخرى في نظرتهم للأمور واقتناعهم بالأقوال، ومن ثم وجـب التحدث مع كل فئة باللغة التي تفهمها، وبالحجج والمبررات التي تقتنع بها وتصغي إليها.

- **اشتمال الرسالة على نوع الإستجابة المطلوبة:** إن عملية الإتصال يمكن أن تـؤدي إلى إحداث النتائج المرجوة منها إذا كانت الرسالة واضحة الهدف، ولم تحمـل الجمهـور جهود البحث عن الهدف أو تخمينه، لذا من الضروري أن يحرص الحزب علـى تحديـد أهداف رسائله الاتصالية حتى لا يجعل المتلقي يغوص في أعماقها للتعرف على قصده.

5.3.1.1. تحديد وسائل وقنوات الإتصال:

إن اختيار وسائل وقنوات الإتصال تحكمه العديد من الاعتبارات، ولعل أهمها هـو التكامل الدعائي لهذه الوسائل والقنوات ومدى تناسبها مع طبيعة البنية الانتخابية، ويمكـن استعراض هذه الوسائل انطلاقا من تناول أنماط الإتصال على النحو التالي:

♦ **الإتصال الشخصي:** هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والاتجاهات بين الأشخاص بطريقة مباشرة وجها لوجه وفي اتجاهين دون الحاجة لقنوات وسيطة، وهذا ما يسمح بحدوث التفاعل التام بين المرسل (الحزب) والمستقبل (الناخبين) أين تـتم عمليـة الأخذ والعطاء المتبادلة بصفة مستمرة، وبمعنى أخر يصبح سلوك المرسل مثيرا يستدعي استجابة من المستقبل مما يؤدي إلى المشاركة باعتبارها محصلة عملية التفاعل.[1]

كما يسمح هذا النوع من الاتصال بوصول الرسالة الاتصالية والحصول على ردود الأفعال مباشرة، وتتيح للحزب فرصة التغلب على عدم فهم الرسالة وإدخـال تعـديلات سريعة وفورية عليها طبقا لرد فعل الجمهور، ويعود استخدام الإتصال الشخصـي يعـود بالفائدة على الحزب نظرا لتمتعه بالعديد من المزايا منها:

- انخفاض تكلفه الاتصال بالقياس إلى الوسائل الأخرى.
- إمكانية توجيه الرسالة إلى الجمهور المستهدف مباشرة دون وسيط.
- سهولة تقدير حجم التعرض للرسالة.
- تلقائية الاتصال التي تظهر بوضوح في المحادثات غير الرسمية واللقاءات العابرة.

♦ **الإتصال الجمعي:** هو ذلك النوع من الاتصال المواجهي الذي يقوم فيـه المرسـل بمخاطبة عدد غير محدود من الجمهور الماثل أمامه، في مكان معين وفي وقـت محـدد، ويستطيع أن يقدر بشكل تقريبي مدى تفاعلهم مع ما يقول وتأثيرهم بما يقال، وقـد يأخـذ الاتصال الجمعي عدة أشكال منها الخطب، الندوات، المحاضرات أو المؤتمرات.

♦ **الإتصال الجماهيري:** هو العملية التي يتم بمقتضـاها نقـل المعلومـات والأفكـار والاتجاهات إلى عدد كبير نسبيا من الأفراد، باستخدام وسيلة أو أكثر من وسائل الإتصال الجماهيرية من إذاعة، تلفزيون، صحافة أو ملصقات. ويتم هذا الإتصال بطريقـة غيـر مباشرة حيث يكون المستقبلين في مكان غير محدود وغالبا ما يكون في اتجاه واحد، وفي حالة وجود استجابة فإنها لا تظهر مباشرة أثناء الإتصال ولكن تظهر بعدها بفترة.

---

[1] عبد الحميد عطية ومحمد محمود مهدلي، **الإتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية**، الإسـكندرية، المكتـب الجامعي الحديث، 2004، ص.39.

كما يتميز الإتصال الجماهيري بقدرة وسائله على التوصيل السريع والسهل للأفكار والمعلومات الخاصة بالحزب، خاصة ونحن نعيش في عالم ينمو بسرعة رهيبة ويتغير ماديا ومعنويا، مما يتطلب ضرورة التكيف المستمر مع كل ما هو جديد.[1]

♦ **الإتصال غير اللفظي (الرمزي):** يقصد به ذلك النوع من الاتصال الذي تستخدم فيه التصرفات والإشارات وتعبيرات الوجه والصور وكلها رموز لمعان معينة، وكثيرا ما تؤدي الإشارة دورا في نقل الفكرة أو توصيل الإحساس وقد تدعم التعبير الشفهي، والإشارة لغة منظورة أو لفتة متحركة، فإذا اقترنت الإشارة باللفظ في موضعها الملائم أثرت تأثيرا كبيرا، والإشارة كذلك هي أي حركة لأي جزء من أجزاء الجسم قد تتكون من إيماءات أو علامات مرئية أو منظورة تتم بالأيدي والذراعين والرأس كما تتم عن طريق الوجه والعينين، وفي هذا السياق يمكن لمرشحي الأحزاب استخدام بعض أشكال الإتصال غير اللفظي كما يلي:

- **نقل المعنى عن طريق الوجه:** فالوجه الباسم من شأنه أن يبعث في الإنسان الراحة والسرور.
- **نقل المعنى عن طريق الأذن:** تستخدم الأذن بشكل يوحي للجمهور مدى اهتمام المرشح أو قائد الحزب لما يقول من خلال الإصغاء للمتحدث حتى يفرغ من حديثه.
- **نقل المعنى عن طريق اليد:** يتم استخدام اليد بطريقة تشعر الناس بالود والحب والتقدير فيبدأ مثلا بالسلام ويصافح من يلقاه.
- **استخدام الرمز الانتخابي:** حيث تحاول الأحزاب السياسية أن تربط رمزها وشعارها الانتخابي بالعديد من المعاني الإيجابية كالسلام، القوة، الخير أو غيرها.

بالنظر إلى كل ما تقدم يظهر جليا أن نجاح الحملة الانتخابية يتوقف بشكل رئيسي حول طبيعة الإتصال السياسي الذي تقوم به الأحزاب في علاقتها مع الناخبين، فالتسويق الانتخابي ليس ترفا ماديا تظهره الأحزاب في حملاتها الانتخابية، بل أصبح مطلبا ملحا لا بديل عنه لخلق تواصل فاعل يرمي بالأساس إلى إقناع المواطنين بالبرامج الحزبية عن

---

[1] نفس المرجع، ص.40.

طريق وسائط الإتصال المتعددة، إلا أن فاعلية الحملة الانتخابية الحديثة تجد نجاعتها أكثر بالاعتماد على آليات التسويق السياسي للبرامج الحزبية. فلا يكفي أن يصاغ البرنامج الملائم وأن يختار المرشح المناسب، وإنما يتوقف الأمر أيضا على قدرة إيصال المضمون السياسي إلى الناس بشكل جيد، وعلى قدرة اتصال المرشحين بأكبر عدد من الناخبين بطريقة ناجعة ومدروسة.

إن مبادئ الديمقراطية التمثيلية تفرض على الأحزاب القيام بشرح طبيعة العهدة والمنصب الذي يسعون إليه، وذلك عبر وضع دعاية وإستراتيجية اتصالية فاعلة لتوضيح قدراتهم وإمكاناتهم في أداء الوظائف المرغوب فيها، وكذا تبرير مختلف النشاطات التي سيقومون بها في حالة الوصول إلى الحكم وتجنيد الأفكار والسياسيات التي سيدافعون عنها، كما تعمل الأحزاب أثناء سير الانتخابات على نشر إيديولوجيتها وأهدافها والمبادئ التي تسعى لتحقيقها وإقناع الجماهير بكافة الطرق والوسائل.(1)

لذلك تركز الأحزاب السياسية القوية في إنجاز حملاتها الانتخابية على مكاتب الخبرة المتخصصة والمراكز العلمية الخاصة باستطلاعات الرأي، ودراسة كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج الحزبي بشكل يجعله أكثر عقلانية وسهولة في لفت انتباه الناخب وتغطية جميع انشغالاته، وهكذا تظهر الأحزاب السياسية كأفضل وسيط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فمن خلال برامجها وحملاتها الانتخابية تقوم بجمع المصالح المتعارضة داخل المجتمع وتسجيلها ضمن جدول أعمالها، والسعي لممارسة الوظائف الحكومية باسم الجماعات التي فوضتها لتحقيق مطالبها بناء على المصلحة العامة وأصبح الانتخاب بذلك وسيلة لتأمين استمرار الأحزاب ووجودها.(2)

---

(1) طارق فتح الله خضر، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي**، دون بلد نشر، دار نافع للطباعة والنشر، 1986، ص.312.

(2) Daniel-Louis SEILER, **Les partis politiques en occident**, Paris, Ellipses, 2003, p.27.

2.1. الإتصال أثناء مرحلة ممارسة السلطة أو معارضتها:

إن الإتصال عند الأحزاب السياسية لا يظهر فقط أثناء الإنتخابات، بل يتوجب عليها أن تتحمل مسؤولية التمثيل الدائم للمواطنين في مختلف الأنشطة البرلمانية والحكومية، فلا يمكن اعتبارها واجهة للانتخاب وجمع الأصوات فحسب، وإنما يجب إعارة الاهتمام أيضا لدورها في بث الأفكار والإيديولوجيات.

لقد رأينا سابقا أن الحملات الانتخابية تعتبر فترات قوية في الحياة السياسية للأحزاب خاصة وأن تأثيرها يمكن أن يمتد خارج هذه الفترة، لكن المهم هو أن لا تستحوذ هذه الانتخابات وعملية التحضير لها على جميع نشاطات الحزب الإتصالية، وإنما ينبغي إتباع سياسة اتصالية دائمة ترمي إلى تحليل وتقييم مستمر لمساعي الحزب سواء على مستوى قياداته أو على المستوى الميداني لمناضليه ومنتخبيه، لاسيما وأن عملية الإتصال تعد أداة مهمة لربط كافة المكونات الداخلية للحزب مع بعضها وفي تدعيم الحزب بالبيئة المحيطة به.

1.2.1. أشكال الإتصال الحزبي:

يلعب الإتصال دورا مهما في تنفيذ إستراتيجية الحزب السياسي وتحسين أدائه وزيادة جمهوره، وقد أصبح الإتصال يفرض نفسه على جميع الأحزاب التي تعمل على التحكم في تقنيات الإتصال الداخلي والخارجي، ويظهر هذا الأمر من خلال وضع سياسة اتصالية داخلية تساهم في تعزيز العلاقات والروابط مع هياكل ومستويات الحزب الداخلية. إضافة إلى إتباع سياسة اتصالية خارجية تساعد على ربط الحزب بالمكونات الأخرى للساحة السياسية لاعتباره نظاما مفتوحا على البيئة، وهذا ما يسمح بتحديد مواقف الحزب مقارنة بالسلطة القائمة وجعل المواطنين يتعرفون عليه ويساندونه.

1.1.2.1. الإتصال الداخلي:

لا يمكن تصور أي تنظيم سياسي دون وجود اتصال داخلي يحدث في نطاق هرمه الداخلي، ينظم العلاقة بين جميع الأعضاء وكافة الأقسام والفروع، ويجعل عملها متكاملا ومنسجما من حيث الأدوار والأهداف التي تخدم نشاط الحزب. وبالرغم من أهمية

الإتصال واعتباره أحد عوامل نجاح وتفوق الحزب، لكنه قد يكون في كثير من الأحيـان السبب الرئيسي في فشله من حيث عدم قدرته على معالجة المشاكل التي تعرقل نشـاطه. وعليه تكون الأحزاب السياسية في أمس الحاجة إلى تطوير سياستها الاتصالية الداخليـة المعتمد عليها لتوضيح معطيات النشاط الحزبي، وشرح مختلف الأهداف والسياسات التي تتبعها لمجموع أعضائها، والسماح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتحديـد توجهـات الحزب الكبرى، وبهذا النحو تنجح في تعزيز الديمقراطية داخل الحزب وتشـجع التبـادل واتخاذ المواقف الجماعية.

في هذا السياق يمكن القول أن الإتصال الداخلي يساعد جميع مكونات الحزب على المساهمة بفاعلية في الحياة السياسية للحزب وفي جميع أنشطته وقراراته، ويتم ذلك عـن طريق مناقشة برنامج الحزب وإبداء الرأي والأفكار والاقتراحات بخصوصه، وتؤدي هذه الممارسة إلى منح الثقة لممثلي الحزب ومسؤوليه، وكذا إلى تنوع الأفكـار واختلافهـا، وبالتالي اختيار الأفضل والأقرب منها إلى الصواب.

تأكيدا لما سبق نرى أن الأحزاب تكون مجبرة على فتح نقاشات داخليـة بالشـكل الذي يسمح بصعود أراء ومطالب القاعدة، وضمن هذا الإطار تعتبر المؤتمرات الدوريـة واجتماعات الأحزاب وهيئاتها التحضيرية مناسبة الإتصال المفضـلة بـين المسـؤولين والمناضلين، خاصة عندما يعترف بدور الأعضاء والمناضلين ويتم إشراكهم في مختلـف توجهات الحزب.[1]

في الأخير نستخلص أن هذا الإتصال هو الوحيد الذي يؤدي في حقيقة الأمر إلـى إنضاج الفكر السياسي للحزب، وتطوير برنامجه على وجه أقرب مـن معالجـة جميـع المطالب المجتمعية، وبذلك يفرض هذا الشكل من الإتصال وجود مواجهة داخليـة بـين جميع الآراء وضرورة فتح نقاش داخلي حولها، ويتحول النشاط الحزبي بذلك إلى نشـر مختلف الحملات الدعائية لمبادئ الحزب وأرائه، كما يعد أداة فعالة لمواجهة أي شـائعات أو معوقات تواجه الحزب سواء بين أفراده ومناضليه أو كانت تتصل بالمجتمع المحيط به.

---

(1) Lucien SFEZ (dir.), op.cit, p.1392.

2.1.2.1. الإتصال الخارجي:

لقد بات من المسلم به أن الأحزاب السياسية تتسابق دائما لتشكيل الإرادة العامة للمواطنين والتأثير على الرأي العام، بهدف التمكن من ممارسة الوظائف الحكومية أو تمثيل المواطنين في المجالس التشريعية، غير أن هذا الأمر لا يتحقق إلا بإيلاء الأهمية الكافية لأساليب وتقنيات الإتصال الخارجي التي تساعد على التواصل مع جمهور المواطنين، وبناء جسور الحوار والتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني والهيئات السياسية الأخرى، والتعرف على المشاكل المطروحة ومناقشة سبل حلها، هذا دون أن ننسى تواصلها مع أجهزة الإعلام المختلفة وتزويدها بأخبار الحزب وبياناته ومواقفه وأنشطته.

كما لا بد من الإشارة إلى أن النقاشات التي تثيرها هذه الأحزاب في سبيل إيصال المعلومات أو الأفكار أو المبادئ المعينة، والتي يمكن أن تكون داخلية كالتي تثار داخل المؤتمرات الحزبية بالشكل الذي يسمح فيه للقاعدة النضالية بالبروز، أو تكون خارجية مثل النقاشات التي تثار في المجالس البرلمانية بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة، كما يمكن أن تنقل الأحزاب هذه النقاشات إلى الساحة الإعلامية.

تقوم الأحزاب السياسية أثناء إثارتها لهذه الانشغالات بشرح برامجها للمواطنين قصد استمالتهم وتجنيد المزيد من المناضلين وبالتالي التفوق على غيرها، وحتى يستمر وجودها تعمل الأحزاب على وضع منهجية خاصة بالاتصال تعتمد على البساطة والاهتمام بإعطاء حلول إيجابية لكل القضايا التي تشغل اهتمام المواطنين لتي تكون معبرة عن مشاعرهم وتطلعاتهم، مما يعزز قواعدها ويضمن بقائها ويدعم نجاحها ويطور إيديولوجيتها بما يتماشى مع مختلف المطالب المثارة داخل المجتمع.[1]

لقد أصبح الدور الإتصالي الذي تقوم به الأحزاب السياسية أكثر من ضروري خاصة مع تعقد المجتمعات الحديثة، واستحالة متابعة المواطن البسيط لجميع النقاشات والقضايا التي تدور في السلطة، ولهذا تهدف الأحزاب من خلال تدخلاتها المختلفة إلى تبسيط هذه النقاشات واختزالها وتقديم تحليلاتها الدائمة لأوضاع البلاد، ومحاولة تطوير

---

[1] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر، الطبعة السابعة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.127.

هذا التحليل وفقا لمرجعيتها والمبادئ التي تنادي بها واقتراح الحلول المناسبة ورؤيتها الخاصة، كما تهدف من وراء نشاطاتها الاتصالية إلى إعلام الرأي العام، وتوعيته حول السياسة المتبعة من طرف الحكام وإبراز مواقفها منها، وكذا المشاركة في عملية البحث عن الوسائل الناجعة لجعل المواطن يهتم بالشؤون العمومية.[1]

كما تسعى الأحزاب عند قيامها بهذه العملية إلى توطيد نفوذها، إما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارستها للسلطة وإما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة، وبذلك تصبح هي المعبرة للرأي والناقلة له ووسيطا بين السلطة السياسية والرأي العام بما أنها تسعى لرفع مطالب المواطنين إلى أعلى هيئة حاكمة، وهذا ما يؤكده "التحليل النسقي الإيستوني" عبر المطالب التي تعالج داخل العلبة السوداء، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة، وبهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد، ومن ثم يكون قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصورة منظمة.

بالنظر لما تقدم تعد عملية إعلام وتعريف المواطن بقرارات السلطة السياسية من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأحزاب داخل الأنظمة الديمقراطية التعددية، ويتحقق هذا الأمر بطريقتين مختلفتين مقارنة بموقعها في السلطة على النحو التالي:

❖ يمكن أن ينقل الحزب المعلومات بهدف إقناع مناضليه والمواطنين بصفة عامة بايجابية القرارات التي تصدرها السلطات العمومية ويكون ذلك أثناء ممارسته للسلطة، ويعتبر الحزب في هذه الحالة الوسيلة المفضلة لبث الأخبار والمعلومات عن نشاطات الحكومة وإقناع الناس بالسياسات المنتهجة.

❖ يمكن أن ينقل الحزب في حالة أخرى المعلومات المضادة والمناقضة أساسا لتلك التي تبثها السلطة القائمة عبر قنواتها المختلفة، وتعد هذه العملية إحدى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المعارضة داخل الأنظمة الديموقراطية التعددية، بما أنها تقوم باقتراح تصوراتها ومواقفها للسياسة المتبعة من طرف الحكام.

[1] Charles DEBBASCH et Jean PONTIER, op.cit, pp.241.242.

المهم هنا أن دور الأحزاب السياسية يختلف بحسب موقعها في السـلطة، فعنـدما تكون هي الحاكمة تظهر بأنها تعمل على تحقيق المصالح الإجتماعية للجماهير، وبقدر ما تحققه من إنجازات وتلبية رغباتهم بقدر ما تتمكن من البقاء في السلطة كما تقوم الأحزاب التي تتولى الحكم بالتأييد لمشاريع الحكومة ومنع سقوطها وتلعب دورا مكملا لنشـاطها، فنجد الحزب يقوم بالتوعية أو التعبئة لإنجاح برنامج الحكومة الذي هو في نفـس الوقـت برنامج الحزب، والعمل على إضفاء الشرعية على أعمالها وجلب التأييـد الشـعبي لهـا وللحزب معا.

أما الأحزاب التي لا تمارس الحكم فينصب دورها على المعارضة ومراقبة أعمال الأحزاب أو الحزب الذي يتولى الحكم، وكشف أخطائه وأخطاء حكومته أمام الرأي العام، فتنتقد تصرفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى لمحاسبتها وإحراجهـا فـي البرلمان ومساءلتها سياسيا، بالإضافة إلى تشجيع الأفـراد علـى الممارسـة السياسـية والانضمام إليها، وتأييد رأيها لكسب أنصار ومؤيدين جدد كي تصل بأصواتهم إلى السلطة أو المشاركة فيها. (1)

2.2.1. دور المنتخبين في عملية الإتصال السياسي:

تعتبر المجالس التشريعية في الديمقراطيات البرلمانية مكانا هاما للاتصال السياسي، سواء أكان ذلك أثناء المناقشات العامة للقوانين والمشاريع، أو خلال النشاطات المتعلقـة بالعمل التشريعي، أو حتى في النقاشات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب سيما أثناء ممارستها للرقابة البرلمانية على أعمال الهيئة التنفيذية.

هكذا يتبين لنا أن النشاط التشريعي مثله مثل كل النقاشات التي تثار داخل الفضـاء السياسي يمثل مناسبة حقيقية لتفعيل عملية الإتصال بين الحاكم والمحكوم، حيـث يسـمح بظهور الأفكار والبرامج بصورة علنية ، كما يعبر البرلمانيون من جانب أخر عن أرائهم ومواقفهم، ويوضحون تعهداتهم السياسية والبرامج التي يدافعون عنها.

---

(1) على زغدود، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.20.

على هذا الأساس يعبر النقاش والحوار البرلماني بين النواب والحكومة عن التمثيل السياسي، بمعنى أن النواب مجبرون على تمثيل ناخبيهم وأحزابهم في النقاشات المختلفة للقوانين، والتدخل للدفاع عن مطالب وطموحات الأفراد والجماعات سواء أكانوا ينتمون إلى الأحزاب الحاكمة أو الموجودة خارج الحكومة، وبما أن تطور التمثيل السياسي يتجه بصورة أساسية إلى إقامة اتصال دائم بين النائب ومنتخبيه، فإنه من الضروري أن يذهب النواب والمنتخبون بصورة دورية إلى دوائرهم للإتصال بناخبيهم والاستماع إلى شكاويهم، ثم ليعرضوا عليهم عملهم السياسي وعمل الحكومة أو المعارضة.[1]

تأكيدا لما سبق يقوم عضو البرلمان بنوعين من الأدوار النيابية، الأول هو تمثيل الشعب في مجموعه خلال عمله البرلماني في أمور التشريع ومراقبة أعمال الحكومة، ويتمثل الدور الثاني في تمثيل مصالح الناخبين في دائرتهم المحلية والعمل على تلبية مطالبهم، أي أن أعضاء البرلمان يقومون بدور الوساطة بين دوائرهم الانتخابية من ناحية والحكومة والأجهزة الإدارية والرسمية من ناحية أخرى. بهذا المعنى الأخير يعتبر النائب وسيطا بين الناخبين وبين الحكومة، فهو يتدخل لدى الإدارة والحكومة والوزراء ليلفت نظرهم إلى بعض القرارات غير الملائمة التي يعود أثرها بالضرر على المواطنين، كما يطالب بتحقيق بعض المطالب الخاصة لأبناء دائرته.

هناك جدل كبير ومستمر حول هذا النوع من تمثيل المصالح المحلية التي تأخذ معنى الوساطة بين المواطنين وأجهزة الدولة، فالبعض يرى أن النائب قد ينشغل بهذا الدور للحصول على تأييد ورضاء ناخبيه المحليين، ولو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية العامة، أو على حساب مناطق أخرى في المجتمع، ربما لا يكون لها نواب على نفس القدر من المهارة في الحصول على الخدمات لدوائرهم.

لكن البعض الآخر يرى أن عمل الحكومة في الوقت الراهن قد أصبح معقدا للغاية، وأن قدرة المواطن العادي على التأثير في أجهزة الدولة وخصوصا الأجهزة الخدمية كالمرافق والخدمات الأساسية، الأمر الذي يفرض على عضو البرلمان القيام بإيصال

---

(1) Bernard LAMIZET, C**ommunication politique**, Institut d'études politique de Lyon, Année universitaire (2002/2003),URL :[http://doc-icp-univ-lyon2-fr-/ressources/documents/enseignements/cours/copolitique/.], consulté le : 17/ 09/2005.

مطالب المواطنين إلى أجهزة صنع القرار، لما له من قدرة على ذلك، وفرصة في الاتصال بهم.

لا شك أن الأحزاب تقوم من جهتها بدور أساسي في عملية التمثيل السياسي، ويتجلى ذلك من خلال توسطها بين الناخبين والمنتخبين بواسطة مناضليها والوسائل التي تتوفر عليها، حيث تحيط النواب علما بكل ما يجري داخل الدائرة الانتخابية، كما تقوم بتعزيز هذه العلاقة بإخطار الناخبين بنشاطاتهم، وكلما كانت العلاقة بين الحزب والنائب متينة كلما كان ذلك في صالحهما حفاظا على سمعة الحزب وتأكيد حسن اختياره. وبهدف تعزيز الثقة وتدعيمها أكثر فقد ظهرت المجموعات البرلمانية التي توزع أعضائها على لجان البرلمان لمعرفة كل ما يجري داخله.[1]

إن الدور البرلماني المنوط بالأحزاب السياسية قد تم تأسيسه عن طريق النظام الداخلي للمجالس التشريعية، بإحداث ما يعرف بـ "المجموعة أو الكتلة البرلمانية"، التي يمكنها التدخل في أشغال الأحزاب التي تنتمي إليها وفي أشغال المجالس، وتقوم هذه المجموعة بالتأثير على مواقف النواب حتى لا تكون انعكاسا للتعبير الفرداني. إضافة إلى ذلك تعتبر المجموعة البرلمانية مكانا للنقاشات المهمة وعادة المتعارضة بين توجهات وحساسيات الحزب المختلفة، وتعمل إدارة الأحزاب لأن تكون في اتصال دائم مع مجموعتها البرلمانية من أجل التحاور والاتفاق على الإستراتيجية المعتمدة في مناقشة أي نص أو قضية تعرض أمامهم داخل البرلمان، وذلك تجسيدا لفعالية الحزب، وجعل مواقف نوابه منسجمة ومتطابقة مع برنامجه.[2]

في هذا الجانب لا ينبغي أن ننسى أن البرلمان يجب أو يفترض أن يكون المكان الذي تلتقي فيه وجهات النظر والمنبر الذي يتم فيه التعبير، فالنائب موجود أصلا لمعرفة أراء وتطلعات ناخبيه ثم عكسها بالطريقة الملائمة والدفاع عن اهتماماتهم، كما يكون عليه واجب الإتصال معهم وشرح كيفية اتخاذ القرارات على مستوى الغرفة، وهنا ندرك بسهولة أن محتوى هذا الشرح يختلف بحسب ما إذا كان نابعا من الأغلبية أو المعارضة.

---

[1] سعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره، ص.127.

[2] Dominique DAVID (et all.), **Le marketing politique**, Paris, Puf, 1978, p.63.

مهما كان الأمر يمكن أن تساعد حسن العلاقة الجوهرية بين النواب والمـواطنين هؤلاء على إدراك الطريق الذي قطع بين التعبير عن إراداتهم والقانون المصادق عليـه، ويكون هذا الإدراك ضروريا لتفادي خلق انقطاع بينهم وبين الرأي العام. وفـي حقيقـة الأمر يجسد لجوء المواطنين إلى نوابهم ثقتهم في ممثليهم وفي أحزابهم، ويمكن أن يـدعم عمل ما يقوم به النواب في هذا المجال مصداقية الأحزاب نفسها، ويسـاهم فـي تقريـب الناخبين بالمنتخبين ويعزز مكانتهم أمام الشعب.[1]

في نهاية هذا العرض يجدر بنا التذكير أن في مرحلة السعي إلى السلطة - المرحلة الانتخابية- يكون اتصال الأحزاب موجها فقط إلى مجموع الناخبين، وهو مـا يعنـي أن العملية تنحصر فقط ما بين "الحزب" الذي يركز نشاطه للحصول على أكبـر عـدد مـن الأصوات التي تمكنه من تحقيق الفوز، وبين "الناخبين" الذين يستغلون هذه الفترة بالـذات لإعادة طرح مطالبهم الرئيسية. أما في مرحلة ممارسة السلطة أو معارضتها فإن الإتصال الحزبي يحمل شقين متلازمين: الأول باتجاه المواطنين والثاني موجه إلى السلطة القائمة، ويشكل بذلك المرحلة الفعلية التي يتم فيها تمثيل المواطنين ومعالجة انشغالاتهم.

لما كان الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الأحزاب السياسية هو تولي الحكم وتنفيـذ برامجها فإن الاختلاف الأساسي بينها يكمن في طبيعة عملها ونشاطها، بين التي تستحوذ على السلطة أو تشارك فيها، وبين التي تعارض سياسـتها وتهـدف لأخـذ السـلطة أو استرجاعها، ويكون دائما لعملية التموقع هذه بين السلطة والمعارضة أثـرا هامـا علـى إستراتيجية اتصالها.

---

[1] بيار كورنيون،« **تعزيز العلاقة بين البرلمانيين والعهدات البرلمانية: الموكل والمجتمع البرلماني**»، مجلـة الفكـر البرلماني،(مجلة يصدرها مجلس الأمة)، الجزائر، 2003، العدد: 10، ص.211.

2. وسائل الإتصال ودورها في الحياة الحزبية:

تعد عملية الإتصال الفعال أحد الدعائم الأساسية للحياة الحزبية، وتمثل الميكـانيزم الأساسي لعملية التفاعل بأبعاده المختلفة، ويعتمد الإتصال على تبادل الآراء والمعلومـات والأفكار من خلال قنوات معينة لخدمة أهداف الحزب السياسي التي تحدد في ظل ظروف وعناصر متغيرة باستمرار.

لا شك أن الأحزاب السياسية تكون دائما في حاجة ماسـة إلـى وسـائل اتصـال تساعدها على أداء أدوارها ووظائفها، والقيام بأنشطتها اليومية المتنوعة التي قد تقـل أو تزداد من فترة إلى أخرى، وفي تحقيق أهدافها ومبادئها المقررة في برامجها السياسـية. وعادة ما نجد تفاوتا بين إمكانيات الأحزاب وقدرتها على الإتصال، ويرجع هذا الاختلاف بالأساس إلى طبيعة الوسائل المستعملة، الموارد المالية وكذا موقعها مقارنـة بالسـلطة، فالأحزاب الموجودة في السلطة تعتمد بصفة خاصة على وسائل الإعلام العموميـة التـي تعود ملكيتها للدولة مقابل تعتيم أنشطة أحزاب المعارضة.

بالرغم مما سبق نجد أن أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية يجبرها على توظيف جميع وسائل الإتصال المتاحة أمامها واستغلالها بالطريقة المناسبة، وسنحاول فيما يلي التمييز بين الوسائل التي تتوفر عليها الأحزاب، وإمكانيتها في الوصول والتغلغل إلى وسائل الإعلام الأخرى.

1.2. وسائل الأحزاب وأساليبها الذاتية:

إذا كان للأحزاب السياسية هذا الدور المؤثر في عملية الإتصال السياسي فلا شك أن لها أساليبها ووسائلها الخاصة التي تستخدمها لتحقيق ذلك، حيث تضطلع بمباشرة أنشطتها عن طريق ما تعقده من اجتماعات ومؤتمرات وندوات وما تنظمه من مسيرات، أو عن طريق صحافتها الحزبية التي تقوم بنشر التحقيقات والمقالات ومختلف المواد الصحفية عما تراه يشكل قضية عامة من القضايا التي تهم المواطنين وتؤثر على حياتهم سلبا أو إيجابا.

وفقا لما سبق يتم إبراز هوية الأحزاب ودورها في المجال السياسي من خلال نشاطات اتصالية يكون أهمها: إظهار حضور المناضلين الدائم داخل الفضاء العمومي، وتنظيم النقاشات والاجتماعات العمومية والمظاهرات والمسيرات، إلى جانب إعداد ونشر الصحافة الموجهة للاستعمال الخارجي، وتضمينها النصوص المهمة وتصريحات المسؤولين ومواقف الحزب.

كما تتضح أهمية الإتصال داخل الأحزاب السياسية من خلال وجود المكلف بالاتصال والناطق باسم الحزب، الذي يعمل على تطوير علاقات الحزب مع المحيط الخارجي والداخلي، ويعمل على إبراز حضوره المستمر بفضل إستراتيجية الإتصال المتبعة التي تعطي حقيقة رمزية للنشاط الحزبي بفضل جميع البلاغات والخطابات والمعلومات التي ينشرها.

فيما يلي سنتطرق لشرح أهم هذه الوسائل والأساليب التي تتوفر عليها الأحزاب السياسية للقيام بعملية الإتصال:

1.1.2. العمل النضالي:

إن الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها الحزب - وهي وسيلة مسلم بها- تتشكل أساسا من طرف المناضلين والمنخرطين الذين يساهمون في نشاطات الحزب اليومية، حيث يشاركون أساسا في تنظيم الاجتماعات واللقاءات المحلية على مستوى مقاطعاتهم، وتوزيع المناشير والصحف الحزبية، ووضع الملصقات السياسية في الأماكن والساحات العمومية.

ولقد فسر بعض الباحثين هذه الظاهرة الإتصالية بازدواجية الأدوار، فالمعلومـات التـي تجمعها الأحزاب السياسية بفضل مناضليها سيتم بثها أيضا من طرف نفس هذه الأحزاب بعد تجميعها وتضمينها في خطابها بالاعتماد على قاعدتها النضالية.

كما يتبين أن الأنشطة التي يقوم بها المناضلون يمكن أن تشـجع علـى انخـراط الجمهور وزيادة عدد أعضاء الحزب، ويمكنها أن تمنح شهرة للأحزاب داخـل الفضـاء العمومي وإمكانية الانتشار والتوسع إلى أبعد من مناضليها ومنخرطيها، إلى جانب منحها وجودا رمزيا معترفا به في وسائل الإعلام ولدى الجمهور العام الذي يجد نفسـه مـدعوا لمساندة نشاط هذه الأحزاب أو المشاركة فيها.[1]

2.1.2. الاجتماعات والمظاهرات العامة:

من الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية لممارسة أنشطتها في علانية نجـد الاجتماعات، الندوات، الزيارات والمؤتمرات الحزبية وغيرها من أشكال التجمع البشري، والتي عن طريقها تخاطب المواطنين مباشرة "وجها لوجه" سواء في أوقات الإنتخابات أو في غير ذلك من الأوقات.

♦ **الاجتماعات السياسية:** تعد الاجتماعات من أشد الوسائل تأثيرا على الجمهور، فهي وسيلة فاعلة في الإتصال، كما أنها عنصر أساسي في الحملات الانتخابية بـالنظر إلـى ليونة استعمالها، وتدعو الحاجة لعقد الاجتماعات بهدف تبادل الآراء وتوصيل معلومات أو حقائق أو أفكار لتحقيق المشاركة المرغوب فيها، كما تتطلـب الاجتماعـات الحضـور الشخصي لقادة الحزب والتوجه بالكلام مباشرة إلى الجمهور قصد تبادل الأفكار وإيصال القناعات السياسية. ويتم هذا الأمر في إطار تنشيط الإجتماعات الخاصة أو العامـة فـي مهرجان كبير، يعرف عادة بـ"التجمع الشعبي" الذي يتم في مكان مفتوح لعموم الناس، أو القيام بزيارات ميدانية إلى الأماكن العمومية.[2] وتساهم التجمعات العمومية التي تنظمهـا الأحزاب السياسية على تحقيق جملة من الأهداف:

---

(1) Lucien SFEZ (dir.), op.cit, p.1393.
(2) Ibid, p.1388.

- توسيع عملية تجنيد المناضلين وجذب اهتمام المواطنين.
- شرح وتوضيح البرنامج الحزبي.
- الرد بطريقة غير مباشرة عن تهجمات وحملات الأطراف الأخرى.
- فرض قوة الحزب وخلق حدث سياسي يكون متابعا من طرف وسائل الإعلام.

على هذا الأساس تعد الاجتماعات وسيلة اتصالية مهمة يجب أن تواظب الأحزاب على تنظيمها، فهي ضرورية لأنها تتيح الفرصة للالتقاء بكافة المواطنين من أجل دراسة أرائهم واتجاهاتهم ومعرفة مشاكلهم وتطلعاتهم.

♦ **المظاهرات والمسيرات الحزبية:** إذا كانت الأحزاب السياسية لا تستطيع الاستغناء عن الإجتماعات كما أسلفنا، فإن المظاهرات والمسيرات هي كذلك وسائل جوهرية تعطي لها القدرة على التعبير عن أرائها والاحتكاك المباشر بالشارع السياسي، وتعتبر هذه المظاهرات والمسيرات الشعبية بمثابة تجمعات ومواكب من الأشخاص تتم في ظروف معينة، وتعبر عن إرادة جماعية أو مشاعر مشتركة أو عن رغبات ملحة لمجموعة من الأفراد، ودوافعها قد تكون البحث عن إحياء مبدأ أو تخليد ذكرى أو إظهار ولاء أو إبداء استياء واحتجاج أو تنديد.

♦ **الندوات العامة:** هي عبارة عن مناقشة متكاملة بين مجموعة من أعضاء الحزب المتخصصين في موضوع معين وجمهور معين في جوانب مختلفة من هذا الموضوع، ويتناول المتخصصون هذا الموضوع من جوانبه المتعددة كل منهم يتبادله من زاوية أو جانب معين، ولذلك تعد الندوات من وسائل الإتصال التي تتيح التفاعل بين المرسل (أعضاء الحزب) وبين المستقبل (المواطنين)، كما أن لهذه الوسيلة مميزات أخرى أهمها إتاحتها الفرصة للجمهور ليستمع لأراء أكثر من خبير ومتخصص، وكلما تنوعت هذه الآراء وتعدد المتحدثين كلما زاد انتباه واهتمام الجمهور بموضوع الندوة، كما تتيح كذلك الفرصة للمناقشة بين الخبراء والجمهور وهذا ما يجعل الإتصال يسير في اتجاهين.[2]

---

[1] حسن البدراوي، مرجع سبق ذكره، ص.312.
[2] عبد الحميد عطية ومحمد محمد مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص.229.

 **الاستقبالات والزيارات الميدانية:** هي طريقة اتصال مباشرة تستخدمها الأحزاب في عملية الإتصال والتواصل مع جماهيرها الداخلية أو الخارجية، وهذا من خـلال اسـتقبال الجمهور العام والمواطنين والأعضاء في مقرهـا الاجتمـاعي أو تتنقـل إلـى الأحيـاء والمداشر، كما تزيد هذه العملية من التقارب بين مختلف الجماهير وولائهم وتأييدهم لها.

 **المؤتمرات الحزبية:** تعتبر المؤتمرات الحزبية بمثابة الأجهزة المركزيـة الحقيقيـة التي تقوم بتحديد توجهات وأهداف الحزب الكبرى على المدى الطويل إلى غايـة انعقـاد المؤتمر الجديد، كما أنها أداة فعالة للنقاش والتبادل حول موضوع أو مشكلة أو قضية تهم الحزب وتخدم مصالحه.

 **الجامعات الصيفية:** عبارة عن أيام دراسية وتكوينية تشـبه المـؤتمرات الحزبيـة المصغرة التي تمهد للنشاط السياسي للسنة المقبلة، وتؤطر هذه الجامعات النخبة الحزبيـة من خلال سلسلة المحاضرات واللقاءات والنشاطات التي تهدف إلى تدريب المناضـلين، وتكوينهم على الحوار والنقاش ومخاطبة الجماهير، كما تلجأ الأحزاب إلى تنظيم مثل هذه الجامعات سنويا من أجل خلق التجانس السياسي بين الأعضاء وتطوير أساليبها ووسائلها.

3.1.2. الصحافة الحزبية:

إن الصحافة الحزبية هي كل صحيفة تابعه لحزب معين تصدر لأن تكون وسـيلة تربطه بالجمهور وتعمل على توضيح سياسته وأهدافه، وكذا لنشر أفكاره وتعليم الجمهور روحه، وهي الصحافة التي تصدر عن الحزب السياسي بإشراف هيئته المركزية، والتـي تلتزم بأهدافه وتكون صادرة عنه تخطيطاً وتحريراً وإخراجا وتوزيعاً.

ضمن هذا الأساس تعبر الصحافة الحزبية عن فكر سياسي معين أو اتجاه أو مذهب إيديولوجي خاص، وتتحدد وظيفتها في الإعلام عن فكر الحزب والـدفاع عـن مواقفـه وسياساته ويغلب عليها طابع صحافة الرأي.[1] وهناك ثلاثة أوجه يمكن أن تظهر بها هذه

---

(1) فالح العمره، **طبيعة الصحافة الحزبيـة وتطورها**، تاريـخ الصدور: 2005/04/01، الموقع الإلكترونـي: [http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=2182]، تاريخ التحميل:2006/05/23.

الصحافة، فقد تكون الصحيفة الحزبية عبارة عن صحيفة خبر،(*) كما يمكنها أن تكون أداة رأي وتثقيف،(**) ويمكن كذلك أن تتخذ شكل النشرة الداخلية، وقد تظهر متخذة الأشكال السابقة مرة واحدة.

لقد اتخذت الأحزاب والجمعيات السياسية من الصحافة ألسنة حال لها، تعبر عن آرائها وتدافع عن أفكارها ومبادئها وتنشر المجادلات والقرارات والمناقشات، وغالبا ما تلجأ الأحزاب إلى الدعاية عن نفسها من خلال صحافتها بسبب الدور الذي تلعبه في العملية الدعائية. فالحزب يستخدم هنا الصحيفة محاولة منه لإقناع الجماهير وتعبئتهم حول ما يدعو إليه من أفكار ومبادئ، وما يسعى لتحقيقه من أهداف تخدم استمراريته على أرض الواقع سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، في نفس الوقت التي يسعى فيه إلى تفنيد سياسة الأحزاب المعارضة له وصد مختلف التيارات الدعائية التي تحاول تشويه صورة الحزب وإحباط أهدافه والتقليل من شانها.

فضلا عن ذلك تعد الصحافة الحزبية وسيلة ارتباط بين الأحزاب وجماهيرها من جهة، وبينها وبين أعضاء الحزب أنفسهم من جهة أخرى، ويعني ذلك أنها رغم كونها أداة دعاية للحزب وأفكاره ومبادئه تكون أيضا أداة تنظيمية تسعى إلى ترتيب العلاقات الحزبية الداخلية بين الأدنى والأعلى، وتوزيع العمل والأدوار فيما بينهم، وكسب أكبر عدد ممكن من الأنصار من خلال توعيتهم بالثقافة الحزبية.(2)

لقد بات من المسلم به أن الصحافة الحزبية أمست حقا تشكل أهمية كبرى بالنسبة لأي حزب سياسي، فهي لسانه المعبر وأداته لمباشرة وظائفه وأنشطته، وعن طريقها يخاطب المواطنين ويبثهم دعايته خاصة في أوقات الانتخابات. ومن البديهي أن أي حزب سياسي لا يستطيع الاستغناء عن صحيفة أو مجلة ناطقة باسمه وتكون واسطة الإتصال

(*) يقصد بالصحافة الخبرية أو الصحف الإخبارية الصحف التي تعنى بنشر الأخبار العالمية والمحلية بدون تعليق أو رأي أو هي التي تقوم بتسلية الجماهير وشغل أوقات الفراغ ولا شيء أكثر من ذلك.

(**) صحف الرأي هي صحف دعائية أكثر من أي شيء آخر، هدفها الترويج لفكرة أو مبدأ إما لحساب جهة معينة أو حزب من الأحزاب، لذا تكون صحف الرأي أو المقال صحف دعاية لأن الدعاية ليست أخباراً بقدر ما تكون مقالات، كما تعرف بأنها: "الصحف التي تدافع عن قضية ما وتدعوا لأفكار معينة وتوجه القراء وجهة معينة، بيد أنها تنتمي إلى مذاهب مختلفة وعدد قرائها أقل من عدد قراء صحف الخبر، وتعكس غالباً آراء الحزب أو الجماعة التي تنتمي إليها".

(2) نفس المرجع.

بينه وبين جماهيره الحزبية وغيرها، حيث تشرح برامج الحزب وأنشطته ومواقفه وأشكال تفاعله مع الأحداث الداخلية والخارجية، كما أنها الوسيلة الأكثر نجاعة لتسـجيل وتقـديم أخبار الحزب وتحركات أعضائه وإسهاماته المجتمعية، وكذا أخبار المؤتمرات التي يعقدها على كافة المستويات التنظيمية والأنشطة التي يمارسها داخل المقاطعـات والمحافظـات والخلايا أو الفروع.[1]

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصحافة الحزبية في حياة الحزب ومسيرته السياسية فإن ضعفها أو توقفها من شأنه أن يقلل حضوره لدى الرأي العام، وذلك لأن وسائله سوف تقتصر آنذاك على أشكال الإتصال الأخرى التي تتصف بمحدودية تأثيرها على الجمهور، مثلما يؤكده "**برنارد لاميزات**" (Bernard LAMIZET) عندما قال:

> « *…Les journaux de partis sont les organes qui assurent la permanence de leur présence dans l'espace public, et en même temps l'existence d'un réseau de communication entre leur adhérent…* »[2]*

ولما كان للصحافة الحزبية هذه الأهمية بالنسبة للأحزاب السياسية، فـإن أهميتهـا تزداد أكثر بالنسبة للجمهور، فعن طريق ما تطرحه على الرأي العام، يمكن للمـواطن أن يكون على دراية بمشاكل مجتمعه وببرامج ووسائل حلها. وبوجه عام، يمكننا الإقرار بأن الصحافة الحزبية كانت ولا زالت بمثابة المرأة الحقيقية التي تعكس وجه الحزب، وهـي أيضا المنبر الإعلامي الأول والأخير الذي يمكن من خلاله إبراز مبادئه ومواقفه.

---

(1) تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص.79.

(2) Bernard LAMIZET, op.cit.

(*) **ترجمة المقولة**: *«إن صحف الأحزاب هي الأجهزة التي تضمن استمرار ودوام حضور الأحزاب داخـل الفضـاء العمومي، وفي نفس الوقت تساعد على خلق شبكة الإتصال بين مجموع المنتمين إليها.»*

2.2. استعمال الأحزاب لوسائل الإعلام والاتصال:

لقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة العلاقات الموجودة بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، خاصة ما تعلق منها بتوظيف هذه الوسائل كمنبر لبث الأفكار والمواقف، والتأثير على الجماهير والتواصل معها، ويمكن أن تظهر علاقة الأحزاب بوسائل الإعلام من خلال هذين المستويين:

 **المستوى الخارجي:** إن الأحزاب السياسية وقادتها لا يتوانون لحظة في استدعاء وسائل الإعلام لتغطية نشاطاتهم المختلفة، والقيام بعملية الإشهار السياسي وتحسين صورة الحزب أمام الرأي العام والتأثير بشكل فعال داخل المجتمع، ويحدث هذا عندما يكون الحزب هو المتحمس للظهور والتواجد في مضامين هذه الوسائل الإعلامية. أما في حالة ما إذا كانت وسائل الإعلام هي التي تهتم بشؤون الأحزاب وتسعى إليها، وتقوم باستدعائها للمشاركة في الحصص والمقالات ومناقشة القضايا والمواضيع معها، فإن الأحزاب تقوم هنا باستغلال جميع الفرص المتاحة أمامها للتعبير عن مواقفها، والدفاع عن وجهات نظرها بخصوص القضايا المطروحة.(1)

 **المستوى الداخلي:** يمكن أن تلعب وسائل الإعلام فضلا عما سبق دورا هاما في إيصال ونقل المعلومات في محيط الحزب الداخلي، حيث غالبا ما يتم إعلام المناضلين والأعضاء عن كل القرارات المتخذة من طرف القيادة عبر أجهزة الصحافة، وهذا ما يجعل أعضاء الحزب يتعرفون على هذه التغيرات والقرارات الجديدة في الوقت ذاته مع الجمهور العام.(2)

على هذا النحو تتعدد وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال التي تستعملها الأحزاب السياسية باختلاف أنماط الإتصال، ولكن يبقى المهم هو القدرة على التحكم في طريقة توظيفها وتمرير مختلف الرسائل بفاعلية أكبر، وسنشرح هذه الوسائل فيما يلي:

---

(1) Yves MENY, **Idéologie, partis politiques et groupes sociaux**, 2ème éd, Paris, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1991, p.279

(2) Ibid, p.280.

1.2.2. الصحافة المكتوبة:

تعتبر الصحافة المكتوبة إحدى أكثر الوسائل استعمالا في تقنيات الإتصال، وقد أصبحت أداة مهمة في تكوين الرأي العام وبلورة مواقفه الفكرية والسياسية، حيث لم تعد وظيفتها تقتصر على الدعاية لمروجيها فحسب، وإنما استخدمتها الأحزاب والهيئات والجمعيات السياسية كأداة تنظيمية لكسب وتعبئة الأنصار، لما لها من تأثير قوي على الجماهير من خلال إعطائها أكبر قدر ممكن من المعلومات عنها.

تلجأ الأحزاب السياسية مع الضعف الذي يسجل على صحافتها النضالية والحزبية إلى استمالة الصحافة العمومية والخاصة، وتقوية علاقاتها مع أجهزة الصحافة المختلفة، التي تمنحها إمكانية مخاطبة الرأي العام مباشرة وعرض سياستها ومواقفها وجهات نظرها في القضايا العامة، كما تقوم بواسطتها بتثقيف وإعلام المواطنين تكوينا لرأي عام مستنير، من خلال الكلمة المكتوبة التي تصل لعدد أكبر من أولئك الذين يتسنى لهم حضور الإجتماعات الحزبية. وتبرز أهمية الصحافة المكتوبة من خلال الفترات والمراحل التي يمر بها الحزب السياسي على هذا النحو:

- **الفترات العادية:** تلعب الصحافة المكتوبة في الفترات غير الانتخابية دور الوسيط بين الحزب السياسي وقراء هذه الصحف من خلال تعريف هؤلاء بنشاطاته وتحركاته، كما تساعد الحزب في عملية إفراز وتجميع أراء المواطنين وتوجهاتهم الرئيسية، ومعرفة القضايا التي يتحدث عنها الرأي العام أول بأول، وإبداء مواقف بخصوص المواضيع المطروحة للنقاش.
- **الفترات الاستثنائية:** تقوم الصحافة المكتوبة بدور كبير في الانتخابات خاصة أثناء سير الحملة الانتخابية، حيث يسعى الحزب جاهدا للحصول على أحسن تغطية لحملته، والدعاية المباشرة لمرشحيه وبرامجه، ودعوة الجمهور لحضور اللقاءات والاجتماعات التي ينظمها الحزب قصد إحداث التأثير المرغوب على الناخبين.

بعد هذا العرض تجدر الإشارة إلى أن اهتمام الأحزاب السياسية بالصحافة المكتوبة يعود أساسا إلى تمتعها بالعديد من الخصائص والمزايا الإعلامية كإمكانية السيطرة على ظروف التعرض والتلقي والقدرة على عرض التفاصيل الدقيقة والموضوعات المطولة،

وتتزايد هذه الأهمية أكثر عندما يتعلق الأمر بالصحف الجهوية أو المحلية، وذلك لتحقيقها عامل المرونة الجغرافية وسرعة الانتشار.

2.2.2. الوسائل السمعية والبصرية:

إذا كان للصحافة المكتوبة على نحو ما أسلفنا أهميتها الكبيرة بالنسـبة للأحـزاب السياسية، وذلك باعتبارها أداة إتصال بينها وبين الجماهير، فإن هنـاك وسـائل أخـرى سمعية وبصرية لا تقل أهمية عنها، وهذا بالنظر إلى تأثيرها الكبير على عقول ووجـدان المواطنين، وتسهيلها قيام الأحزاب بوظائفها وعرض برامجها، وما ينتج عنه من تـدعيم لحريات المواطنين وترسيخ الممارسة الديموقراطية داخل المجتمع.

♦ **التلفزيون**: لقد أصبح التلفزيون أهم الأسلحة التي تلجأ إليها الأحزاب خاصـة فـي الانتخابات لكسب ثقة الناخبين والحصول على أصواتهم، كما أصبح الوسيلة الأساسية في عملية الإشهار السياسي للحزب خاصة وأنه يسمح بتشكيل وبث الصورة، ويظهر تـأثيره الكمي والكيفي أساسا في طريقة ترسيخ الرسائل والصور السياسية في الأذهان.

♦ **الإذاعـة**: تعتبر الإذاعة المسموعة حاملا إضافيا للرسائل السياسية التي تعرضـها الأحزاب بصورة مستمرة، حيث يتحول اهتمام الجمهور المستمع عندما تغيـب الصـورة مباشرة إلى محتوى الرسائل الشفوية، وهذا ما يسمح بعرض المشاكل والقضايا والتطرق لها بصورة أنية وعميقة أكثر من التلفزيون أو الصحافة المكتوبة.[1]

لما كانت الصحافة المكتوبة في أغلبها صحافة خاصة فإننا نجدها لا تقوم بـاحترام مبدأ التساوي بين الأحزاب السياسية في معالجتها الإعلامية، وينطبق هذا الأمر أيضا على المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، التي تعلن ميولها صراحة لأحد الأطراف، كمـا تتناول البعض الأخر بصورة تعاطفية أو سيئة بسبب الانحراف التجاري الذي يؤثر علـى مواقف هذه المحطات والقنوات.

في المقابل تأخذ القنوات الإذاعية والتلفزيونية العمومية التي تعود ملكيتهـا إلـى الدولة على عاتقها إلزامية توفير التكافئ في فضاء البث المخصص لكل حزب على حدى،

---
[1] Dominique DAVID (et al), op.cit, p.93.

وإتاحة الفرص المتساوية للاستفادة من الوقت والفضاء المخصص للدعاية بها في الأوقات الانتخابية، خاصة وأن المبادئ الديمقراطية تفرض الحياد بين الأحزاب.(1)

3.2.2. التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:

بما أننا نعيش اليوم عصر تكنولوجيا الإتصال والمعلومات فـإن تطبيقاتـه باتـت ضرورة حتمية على جميع الأحزاب والمؤسسات السياسية، حيث يتم التـرويج للأفكـار السياسية باستعمال مفرزات هذه التكنولوجيا المتمثلة أساسا في شبكة الانترنيـت.(*) التـي يمكن من خلالها القيام بعمليات التسويق والاتصال السياسي باستعمال العديد من خـدماتها مثل البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، قوائم البريد ومجموعات النقاش، كما تسـمح ببث الرسائل الاتصالية على كافة الأشكال من أفكار وصور ثابتة ومتحركة، وكذلك يـتم استقبال الاستفسارات والشكاوى وطلبات الجماهير.

بالنظر إلى كل ما سبق فقد بدأت الأحزاب السياسية تهتم أكثـر فـأكثر بالوسـائل والتقنيات التي أفرزها هذا التطور التكنولوجي، وأصبحت شبكة الانترنت تلعب دورا مهما كوسيلة إعلامية جديدة يستفيد منها المرشحون والأحزاب أثناء الحملات الانتخابية، وكلما توسع عدد المشتركين في هذه الشبكة كلما تعاظمت أهميتها واشتد الرهان عليهـا، بحكـم أنها توفر فرصا كبيرة للاتصال، وتوظف فيها كل الإمكانات بالصوت والصورة والكتابة من خلال الإشهار والدعاية والافتتاحيات والمقالات واستطلاع الرأي والحوارات التفاعلية مع الزائرين للمواقع الإلكترونية.

لقد رأينا أن الانترنت مجال حيوي ومفتوح لتقديم صورة عن الحزب والتعريف به وببرامجه السياسية، وتبقى ميزة هذا المجال أنه البوابة المثلى لمخاطبة شرائح مهمة مـن المواطنين يصعب في العادة دفعهم من أجل المشاركة السياسية، وإقناعهم بالـذهاب إلـى

---

(1) Lucien SFEŽ (dir.), op.cit, p.1394.

(*) الانترنيت هي شبكة تقوم على ربط عدة شبكات معلوماتية فيما بينها لتسمح للمشتركين فيها فـي كـل أراء العـالم بالتحاور فيما بينهم، وتبادل المعلومات بين بعضهم البعض، وهي بذلك تمكنهم من النفاذ إلى مختلف بنوك المعلومـات العالمية، وتعتبر بذلك أحدث وسيلة اتصال تختزل الوقت والمسافات، وتساهم في رفع مختلف الحواجز التي تحول دون المرور الحر للمعلومات إرسالا واستقبالا سواء على مستوى الأفراد أم المؤسسات أم الهيئات.
للمزيد من التفاصيل أنظر في: محمود ابراقن، **المبرق: قاموس موسوعي للإعلام والاتصال (فرنسي-عربي)**، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2004، ص.375.

صناديق الاقتراع - أعني شريحة الشباب- وإقامة جسور التبادل والتفاعل معهم عبر البريد الإلكتروني دون رقابة أو انتقاء.[1] كما أصبح الانترنت منبرا اتصاليا يتيح للأحزاب فرصة إقامة العلاقات المباشرة فيما بينها أو مع السلطات أو الجمهور العام بصورة آنية تفاعلية عن طريق المواقع الإلكترونية ومجموعات النقاش وعبر مختلف أنماط الإتصال الأخرى المتاحة في الشبكة والمخصصة لتبادل المعلومات والآراء بينهم.

إن أغلب الأحزاب السياسية تملك اليوم عدة مواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية، تقدم من خلالها جميع المعلومات والأخبار الخاصة بها، كما تزود الموقع بتصريحات وبيانات الحزب وبلاغاته الصحفية حين صدورها في وقتها الحقيقي، وتقديم جدول أعمال المسؤولين، ونسخ أعداد الكترونية من الصحف الحزبية، إضافة إلى إدراج المقابلات التي يجريها الأعضاء أو النواب في وسائل الإعلام الأخرى، وبفضل هذه المواقع الحزبية توسعت وسائل البث الخاصة بالأحزاب وأصبحت بذلك آلات حقيقية للاتصال.

لا شك أن الاعتماد الكبير على الانترنت كشكل من أشكال الإتصال التفاعلي يعود إلى المزايا العديدة التي يوفرها بالنسبة للأحزاب السياسية صغيرة كانت أو كبيرة، فهو على عكس وسائل الإعلام التقليدية لا يطرح مسألة التساوي والتكافؤ بينها، بما أن الأحزاب التي لا تملك موارد مالية كافية وتعاني من التعتيم الإعلامي يكون بإمكانها أن تنافس الأحزاب الكبيرة من خلال الواقع الافتراضي.

كما أصبح للأحزاب بفضل الانترنيت قناة جديدة للاتصال السياسي تساعدها في عملية الاقتراب من الناخبين ومن الأفراد المولعين بالسياسة، سيما وأنها لا تتطلب إلا بعض التطبيقات التفاعلية،[*] وتتميز بسرعة الوصول إليها وبسهولتها تقنيا، حيث تحتاج فقط لجهاز كومبيوتر وتصميم موقع خاص يمكن تشغيله من طرف شخص واحد، وهكذا فإنها تمنح فضاءات واسعة للتعبير عن الآراء والمواقف بكل حرية.

---

[1] عبد الإله بوحمالة، «**الحملة الانتخابية: فعل ديمقراطي بأدوات تواصلية**»، الحوار المتمدن، العدد: 1769، تاريخ الصدور: 2006/12/19، الموقع الإلكتروني: [http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83742]، تاريخ التحميل: 2007/01/15.

[*] يتطلب الربط بشبكة الانترنيت المستلزمات الآتية: جهاز الحاسوب، الخط الهاتفي والمودبم الذي يوضع بين الحاسوب والخط الهاتفي. للمزيد أنظر: محمود ابراقن، مرجع سبق ذكره، ص.382.

بالرغم من أن الحكام يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثـل الإنترنت خوفا من انفلات الأمور من قبضتهم، إلا أن هذا الإعلام الإلكتروني بدأ يضايق إعلام الورق "الصحف" وإعلام الصورة "التلفزيون" بسبب الخصائص العديدة التي يمتـاز بها على الإعلام التقليدي، ومن هذه الميزات يمكن ذكر:[1]

- تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصـادرها المباشـرة، فبمجرد نقرة على شاشة الكمبيوتر ينتقل القارئ من موقع إلى موقع أينما أراد على وجـه الأرض، ويقرأ عن أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم دون مصادرة أو قيود.

- تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام أو رجال المال الذين يحتكرون ملكية وسائل الإعلام لأن توفير المعلومات يعتبر أول خطوات التغيير، وقد كان احتكار أهل السلطة والثروة للمعلومات في الماضي من أهم الوسائل التي يحتمون بها.

- التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده الحزب، دون تدخل موجه من رجال الإعلام الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم على حساب المرسل الأصلي ورسالته، بل قد يقـدمون الرسـالة بصورة تخدم نقيض ما أراد مرسلها.

- رخص ثمن الاتصالات بل ومجانيتها في أغلب الأحوال، مما يجعلها متاحة للجميع ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات أو الشركات الاحتكارية.

- تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع على التحديات في سرعة قياسية، فلم يعد الأمر يحتاج إلى سيارات تحمل أبواقا وتجول في المدن لدعوة الناس إلى مسيرة أو إنفاق مبالغ طائلة لترويج حدث سياسي في وسائل الإعلام التجارية، بل أصـبح الأمر مجرد تحرير رسالة تعبئة واستنفار وإرسالها إلى العناوين الإلكترونية لآلاف الناس في لحظة واحدة، أو نشرها على مواقع معينة في الشبكة الإلكترونية ليطلع عليها الآلاف.

---

[1] محمد بـن المختـار الشـنقيطي، **الإنترنـت... ثـورة الفقـراء فـي عصـر التواصـل**، الموقـع الإلكترونـي: [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/08806D71-3787-40EC-AE02-139CBA977E1A.htm] ، تاريخ التحميل: 2006/50/23.

في الأخير يمكن القول أن ثورة الاتصالات والمعلومات تساهم بشكل أو بأخر في تعزيز وتدعيم دور الأحزاب السياسية، فضلا عن إتاحتها المزيد من وسائل وأساليب الإتصال والإعلام الجديدة من أجل نشر أفكارها وبرامجها السياسية والتعريف بأنشطتها وتقديم الإطارات السياسية والقيادية بها، بل واستقطاب أعضاء جدد في صفوفها، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن قوى المعارضة المحظورة داخل بعض الدول التي تمارس دورها من الخارج قد استفادت بدورها من الأساليب الحديثة في التواصل مع المواطنين والجماهير داخل أوطانها.

كما توفر شبكة الانترنيت في الحقيقة اتصالا مباشرا بين المواطنين والسياسيين، وتسمح للطرفين بتجاهل وسائل الإتصال الوسيطة، وهنا تبرز قدرة الشبكة على التغيير حيث يمكنها أن تقدم لبيئة الإتصال السياسي قواعدا وقيما تختلف عن السائد اليوم، وربما تدفع وسائل الإعلام التقليدية للبحث عن ما يقبل عليه الجمهور، وبعد انتشار هذه الوسائل التكنولوجية الجديدة فإن علاقات السياسيين والجمهور ووسائل الإعلام القديمة لن تصبح كذي قبل.



الباب الثاني

دور حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال في عملية الإتصال السياسي



I. التعريف بحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال

I. التعريف بحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال(*)

لقد فضلنا قبل البدء في تحليل واقع الإتصال السياسي داخل "حزب جبهة التحريـر الوطني" (FLN) و"حزب العمال" (PT) أن نتوقف أولا عند دراسـة ماهيـة الحـزبين والتعريف بهما، وذلك من خلال البحث عن مسار تطورهما، والمراحـل التـي ميـزت نشاطهم السياسي، ثم ننتقل في مرحلة ثانية إلى شرح طبيعة البناء التنظيمي لما يشكله هذا من أهمية كبيرة لفهم الدور الاتصالي الذي يقوم به الحزب، وفي الأخير نستهدف أيضـا من خلال هذا المحور البحث عن طبيعة الموارد المالية التي يعتمد عليها النشاط الحزبي.

سنعتمد في تحليل هذا المحور بشكل أساسي على مصادر الأحزاب، وهي القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية ومجموع اللوائح الحزبية التي توضح وتحدد كيفيـة توزيـع الاختصاصات التنظيمية المختلفة، وعلى أساس ما سبق سنقسم المحور التالي إلى ثلاثـة عناصر رئيسية نتناول فيها:

1. تطور حزب جبهة التحرير الوطني وتنظيمه الداخلي
2. تطور حزب العمال وتنظيمه الداخلي
3. المقارنة بين تطور الحزبين

(*) نستعمل طوال هذا الباب الاختصارات التالية لتفادي التكرار ولترابطها بالمحتوى معنى ومبنى:
- (FLN) للإشارة إلى "حزب جبهة التحرير الوطني" Front de libération national
- (PT) للإشارة إلى "حزب العمال" Parti des travailleurs

1. تطور حزب جبهة التحرير الوطني وتنظيمه الداخلي:

بالنظر إلى ما سبق شرحه سنخصص هذا المحور لدراسة حزب جبهـة التحريـر الوطني (FLN) من خلال التعريف بالحزب وتتبع مراحل تطوره، كما سـنتطرق إلـى نشاطه التنظيمي وتحديد أهم هياكله وهيئاته القاعدية منها والوطنية، وللإحاطة أكثر بهـذا الموضوع سنركز في العنصر الأخير على إبراز مصادر تمويل الحزب وطرق صرفها.

1.1. مراحل تطور حزب جبهة التحرير الوطني:

لا يمكن البدء بالحديث عن تطور حزب (FLN) والمراحل التي مـر بهـا منـذ ظهوره إلى غاية اليوم دون أن نعطي تعريفا واضحا للحزب ونحدد أهم توجهاته، وفـي هذا الإطار نلاحظ أن القانون الأساسي للحزب قد عرفه على أنه:

> *« حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي، مبني علـى أسس ومبادئ أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة،... ويستمد منطلقاته مـن الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومن نصوصها الأساسية.»*[1]

ترجع نشأة هذا الحزب إلى تاريخ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر1954، في الوقت الذي فشلت فيه التيارات الأخرى في توحيد رؤيتها للقيام بالعمل الثوري، وقـد تم الاتفاق على تحويل الجبهة إلى حزب سياسي حاكم بعد انعقاد المجلس الوطني للثـورة الجزائرية في 25 ماي 1962 بمدينة طرابلس الليبية (يعرف كذلك بمؤتمر طـرابلس)، الذي أوصى كذلك بأن تتحول الجبهة إلى حزب جماهيري قوي، وأن يكـون ذلـك فـي مؤتمر وطني يعقد في الأراضي الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال الوطني.[2]

فيما يلي سنحاول تتبع أهم المراحل التي عرفها حزب (FLN)، ونحاول خلالها أن نبرز التطورات والتغيرات التي طرأت على الحزب سواء على مستوى التنظيم أو الأداء.

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد فـي الجزائـر العاصمة أيام 31/30جانفي و1 فيفري 2005)، المادة الأولى، ص.05.

(2) Rachid BENYOUB, op.cit, p.63.

1.1.1. الحزب في عهد الأحادية الحزبية:

على ضوء ما تقدم يعد حزب (FLN) الحزب الوحيد الذي حكم البلاد منذ حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 إلى أن جاء التحول نحو التعددية الحزبية، وقد شهدت فترة حكمه (1963-1988) عدة تطورات سياسية وتنظيمية أثرت في سير النظام السياسي الجزائري ككل.

إن فترة الثورة التحريرية لم تكن كافية بالقدر الذي يمكن لقادة الثورة من الاهتمـام بالحزب وبهياكله وتنظيمه، وهذا ما أنتج الخلافات والانقسامات السياسية والإيديولوجيـة التي طرأت عقب الاستقلال مباشرة، وشملت هذه الخلافات عدة قضايا منها التركيبة التي يجب أن يكون عليها الحزب، وشروط انعقاد المؤتمر، وعلاقة الحزب بالدولة وبالمنظمات الجماهيرية، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الأعضاء والشخصـيات المؤسسـة لتـرك الحزب وتأسيس أحزاب معارضة كما حدث مع السيد "**حسين أيت أحمد**". وقد اسـتمرت هذه الخلافات إلى غاية عقد المؤتمر السادس في شهر نوفمبر 1988 الـذي أقـر فكـرة تواجد الحساسيات السياسية ضمن إطار الحزب تمهيدا للتعددية السياسية والحزبية.(1)

إذا ما تحدثنا عن تطور حزب (FLN) في هذه الفترة فإنه لا بد علينا أن نتطـرق إلى هذه المراحل التي رسمت تطور الحزب:

- ❖ **المرحلة الأولى (1954- 1962):** تمثل مرحلة ثورة التحرير التي عرفت مـيلاد الجبهة التي جاءت لمواجهة الاستعمار وقادت الشعب لتحقيق الاستقلال الـوطني، وقـد تضمن بيان أول نوفمبر 1954 ماهية الجبهة وأهدافها، وبعد انعقاد "مؤتمر طرابلس" في 1963 تقرر تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي يجمع داخله كل الطبقـات الاجتماعية للشعب الجزائري.

- ❖ **المرحلة الثانية (1962- 1965):** هي فترة حكم الرئيس "**أحمد بن بلة**" التي بدأت بإعلان الاستقلال في 5 جويلية 1962 واستمرت لغاية 19 جوان 1965، ولقد تميـزت هذه المرحلة بإصدار المرسوم الرئاسي في 14 أوت 1963 الذي يقضي بمنـع جميـع

(1) Ibid, p.63.

التنظيمات أو الجمعيات ذات الطابع السياسي عبر التراب الوطني، كما عرفت صدور أول دستور للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1963 الذي أكد بدوره على ضرورة قيام حزب واحد يكون له دور أولي بارز في إعداد ومراقبة سياسة الأمة ويقود الجماهير الشعبية ويعبئها.[1]

كما شهدت هذه المرحلة سيطرة رئيس الدولة على أجهزة الحزب بشكل كبير، وتجسد ذلك خلال عقد المؤتمر الثالث[*] للحزب في 21/16 أفريل 1964 الذي صادق على مجموعة من النصوص صدرت في وثيقة عرفت بـ "ميثاق الجزائر"، وقد تضمن هذا الميثاق القانون الأساسي للحزب الذي اعتبره منظمة طلائعية للشعب الجزائري.

❖ **المرحلة الثالثة (1965- 1978):** تبدأ المرحلة بتغيير الحكم في 19 جوان 1965 وتمتد إلى غاية انعقاد مؤتمر الحزب الرابع في1979، وقد حاول العقيد "**هواري بومدين**" بعد سيطرته على الحكم تصحيح الأوضاع داخل الحزب، حيث لم يعد خلال هذه الفترة سوى جهازا سياسيا مساعدا يمارس بعض الصلاحيات السياسية والإعلامية، ويكون تحت إشراف مجلس الثورة الذي احتكر جميع السلطات وهيمن على أجهزة الدولة بما فيها الحزب، واستمرت هذه الوضعية حتى عام 1976 عندما تم تنظيم الحزب من خلال الميثاق الوطني، ثم تأكيد هذا التنظيم في الدستور، وذلك في إطار العمل على تدعيم الدور الحزبي وإقامة هياكله الأساسية.

ضمن هذا الإطار خصص الميثاق الوطني حيزا مهما لجبهة التحرير الوطني، إذ وضح أن التنظيم الدستوري في الجزائر يقوم على حزب واحد، وهذا الحزب هو (FLN) الذي يعتبر القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه، ويمثل أداة رئيسة للثورة الاشتراكية في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط، كما يمارس الحزب وظيفة إيديولوجية تتمثل في عملية الإتصال عن طريق التعبئة الدائمة للشعب وتعزيز الوعي الاشتراكي.[2]

---

[1] Ibid, p.63.

[*] يعتبر مؤتمر الجزائر بمثابة المؤتمر الثالث لحزب جبهة التحرير الوطني وذلك إذا اعتبرنا مؤتمر الصومام هو مؤتمره الأول، ومؤتمر طرابلس هو الثاني.

[2] عمر صدوق، **مدخل إلى القانون الدستوري الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.06.

في السياق ذاته نص دستور 1976 على أن الميثاق هو المصدر الإيديولوجي والسياسي الذي تعتمده مؤسسات الحزب، كما أكد على مبدأ الحزب الواحد وأسند الرقابة السياسية إلى الأجهزة القيادية في الحزب. وفي عام 1978 شرع في التحضير لعقد مؤتمر الحزب وإقامة هياكله الأساسية، ولكن مرض الرئيس "**بومدين**" ثم وفاته بعد ذلك، أخر عقد هذا المؤتمر إلى غاية 1979 أين عرف الحزب مرحلة تطورية جديدة.(1)

 **المرحلة الرابعة (1979- 1988):** عرفت هذه المرحلة بفترة حكم الرئيس "**الشاذلي بن جديد**" وفيها تم إعادة الاعتبار لحزب (FLN)، وبالرغم من ذلك فقد عرف هذا الحزب بعض مظاهر القصور التي أثرت سلبيا على فاعليته، كما أثرت أيضا على الساحة السياسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد بشكل عام، مما أدى إلى حدوث مظاهرات أكتوبر 1988 وإقرار التعددية السياسية والحزبية بعدها.

على العموم فقد تم خلال هذه المرحلة عقد أربعة (4) مؤتمرات للحزب نلخصها فيما يلي:

 **المؤتمر الرابع**: انعقد في جانفي 1979 بصورة مستعجلة نتيجة شغور منصب رئاسة الجمهورية بعد موت الرئيس "**هواري بومدين**"، وتم في هذا المؤتمر تعيين العقيد "**الشاذلي بن جديد**" مرشحا لمنصب الرئاسة، كما انتخبت اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأقيمت هياكل حزبية أخر بصورة دائمة، وفي الأخير صادق المؤتمر على القانون الأساسي للحزب.

 **المؤتمر الاستثنائي**: انعقد في جوان 1890 لمناقشة المخطط الخماسي الأول والمصادقة عليه، كما أجريت بعض التعديلات على القانون الأساسي للحزب الذي صادق عليه المؤتمر الرابع، وبالنسبة للمبادئ فقد أكد هذا المؤتمر على ما تضمنه الميثاق الوطني والدستور بخصوص الحزب بكونه الوحيد في البلاد، أما العمل والتسيير الحزبي فإنه يقوم على مبدأ الجماعية في المداولة ووحدة القيادة والمركزية الديمقراطية.(2)

---

(1) المرجع السابق، ص.07.

(2) نفس المرجع، ص.10.

• **المؤتمر الخامس:** انعقد في الفترة الممتدة بين 19 و22 ديسمبر 1983، وهـو أول مؤتمر يعقد في ظروف عادية تتسم بالاستقرار العام وسبقته تحضيرات كثيرة وهامة مست جميع المستويات، حيث ناقشت القاعدة الحزبية كل الملفات المقدمة في هذا المؤتمر تطبيقا لمبدأ المركزية الديمقراطية.[1][*]

• **المؤتمر السادس:** يعد أخر مؤتمر يعقد في مرحلة الأحادية الحزبية، وكان ذلك في نوفمبر 1988 عقب أحداث أكتوبر مباشرة. وقد أقر المؤتمر لأول مرة فكرة تواجـد الحساسيات السياسية المختلفة ضمن إطار الحزب وذلك تمهيدا للتعددية الحزبية.

2.1.1. الحزب أثناء مرحلة التعددية الحزبية:

بعد تبني الجزائر خيار التعددية والديمقراطية تأثر حزب (FLN) بهذه التغيـرات، ودخل بدوره مرحلة جديدة، وكان في مقدمة التشكيلات والقوى السياسية التـي وضـعت الخطة لتهيئة المناخ السياسي من أجل إنجاح التعددية السياسية، ولم يخضع هذا الحـزب إلى أي إجراء تأسيسي بعد إقرار التعددية نظرا لتمتعه بالشرعية التاريخية.[2]

لقد عرف الحزب أثناء هذه الفترة العديد من التغيرات التنظيمية والسياسية يمكـن حوصلتها في ثلاث (3) مراحل أساسية هي:

❖ **المرحلة الأولى (1989- 1996):** لقد شهد الحزب بعد أحداث أكتـوبر تـدهورا كبيرا، حيث استقال أمينه العام "**محمد الشريف مساعدية**"، وتبعتها استقالة الرئيس "**بـن جديد**" من رئاسة الحزب، إلى جانب الخروج الجماعي لكبار مسؤولي الجيش من اللجنـة المركزية، وانسحاب العديد من الأعضاء البارزين الذين توجهوا إلى خلق أحزاب جديدة.

كما بدأت بوادر تراجع علاقة الحزب مع أجهزة الدولة بعد فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية والتشريعية التي أجريت عامي 1990 و1991 والتي تـم

---

[1] المرجع السابق، ص.11.
[*] تعتمد المركزية الديمقراطية على مبادئ عديدة أهمها: ضرورة انتخاب الهيئات الحزبية من القاعدة إلى القمـة، وأن تكون مسؤولية الهيئات المنتخبة أمام الناخب، وبالمقابل يجب أن تلتزم الهيئات القاعدية بتنفيذ قرارات الهيئات القيادية.
[2] رابح زنبيع، مرجع سبق ذكره، ص.45.

إلغائها في وقت لاحق، ومعها بدأت جبهة التحرير الوطني تبتعد قليلا عن السلطة مع الرغبة في الانسحاب الكلي منها، واختار الحزب أن يلتحق بالمعارضة في ظل رئاسة الأمين العام "**عبد الحميد مهري**" التي امتدت من 1988 إلى غاية 1996.

لقد كانت بداية حزب (FLN) الحقيقية في معارضة السلطة والحكومة الانتقالية في عام 1994، عندما شارك مع أحزاب أخرى في العاصمة الإيطالية على توقيع عقد روما الذي يعرف بـ أرضية "**سانت ايجيديو**" (Saint Egidio)،(*) بهدف دعوة السلطة إلى ضرورة الحوار مع الإسلاميين، والتفاوض على مسار مرحلي مع جميع الأطراف من أجل الخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها البلاد، ثم تدعمت معارضة الحزب للسلطة أكثر بمقاطعته الانتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر 1995، وظل الحزب في صفوف المعارضة إلى غاية إبعاد "**مهري**" من الحزب سنة 1996.(1)

❖ **المرحلة الثانية (1997- 2002):** بما أن الحياة السياسية داخل حزب (FLN) كانت تقام أساسا على صراع التيارات فقد تم الإطاحة بـ "**عبد الحميد مهري**" من طرف جماعة "**بوعلام بن حمودة**" الذي تصالح مع السلطة، وتأكد هذا الأمر أكثر بعد مشاركة الحزب في الحكومة الائتلافية التي قادها "التجمع الوطني الديمقراطي" (RND) بعد فوزه بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1997، وتحصل حزب (FLN) حينها على 62 مقعدا فقط من أصل 380 مقعد.(2)

بعد عقد المؤتمر السابع للحزب أيام 3/2/1 مارس 1998 عين "**بن حمودة**" أمينا عاما لحزب (FLN) إلى غاية سنة 2001، أين تم انتخاب السيد "**علي بن فليس**" بعد

(*) أرضية روما هي وثيقة تمخضت عن اجتماع مجموعة من الأحزاب المعارضة وذات الاتجاهات المتباينة والمتناقضة مثل: جبهة التحرير الوطني (FLN)، جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، حزب العمال (PT)، الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) للرئيس السابق "**أحمد بن بلة**"، كما شاركت في هذا اللقاء الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد تم ذلك في روما تحت رعاية المجموعة الكاثوليكية "Saint Egidio" يومي 22/21 نوفمبر 1994 من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة التي تعرفها البلاد، والخروج من الانسداد السياسي وظاهرة العنف المسلح، ودعوة السلطة إلى ضرورة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي، وقد اعتبرت هذه الأرضية إطارا للتفاوض من أجل العودة إلى السلم والشرعية والسيادة الشعبية.

(1) Rachid BENYOUB, op.cit, p.102.

(2) Ibid, p.102.

توليه رئاسة الحكومة أمينا عاما جديدا للحزب، وقد قاده لتحقيق فوز كاسح في انتخابـات 2002 والهيمنة على أغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني بحصول الحزب علـى 199 مقعدا من أصل 389 مقعد، كما حقق نصرا جديدا في انتخابات المجالس البلدية والولائية بحصوله على 668 مجلسا شعبيا ولائيا من أصل 1541، وكذا على 43 مجلسـا شـعبيا ولائيا من أصل 48 مجلس، مما جعله يصبح الحزب الأول في البلاد.(1)

❖ **المرحلة الثانية (2003 إلى اليوم):** تبدأ هذه المرحلة بعقد المؤتمر الثامن للحزب في شهر مارس 2003، الذي جدد الثقة في السيد "**علي بن فليس**" كأمين عام للحزب، مع وضع قانون أساسي جديد أعطيت فيه صلاحيات واسعة للأمين العام سيما ما تعلق منهـا بتعيين المسؤولين في الحزب، كما شهد الحزب في هذا المؤتمر انتصار أفكار وطروحات "**بن فليس**" المؤكدة لاستقلالية الحزب وابتعاده عن الخط السياسي للرئيس "**عبد العزيـز بوتفليقة**" الذي تولى رئاسة الجمهورية في أفريل1999.

لقد أفرز هذا المؤتمر أزمة داخلية كبيرة داخل الحزب، ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في سنة 2004 والتي كانت سببا مباشرا لهذه الأزمة، وشهدت تصاعدا تدريجيا قاد في بعض الأحيان إلى اسـتعمال العنـف المـادي بـين الأطـراف المتصارعة على زعامة الحزب.

كما وصلت هذه الأزمة إلى قمة مؤسسات الدولة، ونتج عنها إبعاد "**علي بن فليس**" وإقالته من رئاسة الحكومة في شهر ماي 2003، ثم تسارعت التطورات بدء بسحب التيار الرئيسي المساند لـ "**بن فليس**" وزرائه السبعة (7) من الائتلاف الحكـومي، إلـى عقـد المؤتمر الاستثنائي للحزب في أكتوبر 2003 الذي أقر ترشيح "**علي بن فليس**" للانتخابات الرئاسية بالرغم من إصدار القضاء قرارا يمنع هذا الانعقاد.

يجدر التنويه إلى أن الأزمة المعلنة داخل حزب (FLN) قد بدأت بتأسيس الحركة التصحيحية من طرف مجموعة من إطارات ورموز الحزب الذين رفضوا نتائج المؤتمر،

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: "نموذج الجزائـر"**، الموقـع الإلكترونـي: [http://www.pogar.org/arabic/contries/civil-asp?cid=5#top]، تاريخ التحميل: 2006/11/18.

وعلى رأسهم السيد "**عبد العزيز بلخادم**" وزير الخارجية آنذاك والسيد "**عبد القادر حجار**" سفير الجزائر بمصر.

لقد بدأ الصراع داخل الحزب برفع التصحيحيين لدعوى قضائية تطعن في شرعية المؤتمر الثامن وفي مقرراته، ونتيجة لهذه الدعوى قررت الغرفة الإدارية لمحكمة الجزائر بطلان مؤتمر حزب (FLN) في شهر جانفي 2004، وقامت بتجميد نشاطاته وأرصـدته وودائعه، وكذا منع السيد "**علي بن فليس**" من استعمال أختام الحزب إلا بعد إعادة المؤتمر الجامع، مما فتح الباب للصراع بين الجبهتين أنصار "**بن فليس**" من جهة وأنصار الحركة التصحيحية في الجهة المقابلة، إلى أن تقلصت حدة هذا الصراع تدريجيا بعد الانتخابـات الرئاسية التي فاز بها الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" بعهدة ثانية.[1]

هكذا انتهت الأزمة بصورة شبه نهائية داخل الحزب مع إعادة عقد المؤتمر الثامن الجامع أيام 31/30 جانفي و01 فيفري 2005، وشارك فيه مندوبي الجناحين مـن أجـل توحيد صفوف جميع الأعضاء تحت قيادة واحدة وتصحيح الخط السياسي، وبعد ثلاثة أيام من العمل والمناقشة والصراع انتخب المؤتمرون السيد "**عبد العزيز بلخادم**" أمينـا عامـا للحزب وهيئة تنفيذية مكونة من 144 عضوا، ومجلس وطني مكون من 445 عضوا، كما تم أثناء المؤتمر تزكية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" لشغل منصب رئيس الحزب الذي تـم استحداثه، ولكن الرئيس اعتذر وقبل بالرئاسة الشرفية فقط.[2]

بما أن حزب (FLN) هو صاحب الأغلبية داخل غرفتي البرلمان، فإن ذلك حفزه على إعادة النظر في علاقات القوى السياسية التي تشكل التحالف الرئاسي،[*] وهو الأمر الذي ولد لديه الرغبة في ترأس الحكومة من جديد، وقد تم تعيين السيد"**عبد العزيز بلخادم**" رئيسا للحكومة في 25 ماي 2006 وورث حكومة بكامل وزرائها.

---

(1) المرجع السابق.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، **اللائحة النظامية والتنظيمية،**(الصادرة عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

(*) لقد جاء التحالف الرئاسي بعد الانتخابات الرئاسية لمساندة وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وتوحيد وجهات النظـر والجهد السياسي بين الأحزاب الثلاثة المكونة له: حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، التجمع الـوطني الـديمقراطي (RND) وحركة مجتمع السلم (HMS)، ويعتبر تتويجا للائتلاف الحكومي الذي ظهر في عام 1999.

2.1. التنظيم الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني:

من المعلوم أن أي حزب سياسي يحكمه تنظيم داخلي يتكون من أدوات قانونية وتنظيمية، تحكم الحزب أثناء أداء نشاطه وتحدد حقوق وواجبات أعضائه وطرق تولي المسؤولية داخل أجهزته المختلفة، وكذا طبيعة توزيع السلطة وممارستها في هذه الهياكل والمستويات، كما تتحدد بمقتضاها العلاقات والتفاعلات فيما بينهم.

على هذا الأساس سنقوم في المحور الموالي بشرح طبيعة التنظيم الداخلي لحزب (FLN) والتعرف على سير العمل داخل هياكله.

بداية يجب الإشارة إلى أن سير العمل داخل حزب (FLN) يخضع لمبادئ المركزية الديمقراطية والجماعية في السلطة والقيادة، وتقوم المركزية الديمقراطية على ممارسة الديمقراطية المرتبطة بضرورة وحدة القيادة والسلطة السلمية، وتستلزم انتخاب جميع الهيئات وجميع المسؤولين في الحزب في جميع المستويات، وقيام الهيئات التنفيذية والقيادية بتنفيذ قراراتها.[1] وفيما يلي سنتطرق إلى الهيئات والهياكل التي يتشكل منها الحزب مع الإشارة إلى دور كل هيئة على حدى.

1.2.1. الهيئات والهياكل القاعدية للحزب:

يبدأ التنظيم الحزبي في المستوى القاعدي بالتدرج من مكان العمل والحي إلى القرية والبلدية والدائرة إلى أن يصل إلى الولاية، وتندرج هذه الهيئات المختلفة في إطار تصاعدي كالتالي:

 **الخلية:** تعتبر الخلية حسب المادة 50 من النظام الداخلي بمثابة التنظيم القاعدي والأساسي لحزب (FLN)، والنواة الأولى في بنائه والمركز المفضل لإشعاع العمل السياسي، والخلية هي المسؤولة كذلك على حيوية الحزب ومدى نشاطه وفعاليته وقدرته على العمل والتعبئة والتأثير في المحيط الاجتماعي والحقل السياسي والجماهيري.[2]

---

(1) العيفا أويحي، **النظام الدستوري الجزائري**، الطبعة الأولى، الجزائر، دون ناشر، 2002، ص.173.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005)، المادة:50، ص.25.

تنشأ الخلية على مستوى الأحياء والقرى والمداشر والتجمعات السكانية، وتتكـون جمعيتها العامة من 10 إلى 25 عضوا، وفي حالة عدم توفر عدد المناضلين المقرر قانونا لإنشاء الخلية يمكن تنظيم المناضلين في نواة وربطها بأقرب خلية لها، وتنتخب الخلية من بين أعضائها مكتبا لها يتكون من ثلاثة مناضلين بما فيهم أمين الخلية لمدة ثلاث سنوات، وتجتمع كل شهرين وكلما دعت الضرورة.(1)

من المفروض أن الخلية تحرص على تثمين صلتها بمؤيدي الحـزب وأنصـاره، وتوسيع دائرة العلاقات معهم لتشمل كل الأوساط والفئات واستقطاب العناصر المؤهلة من المواطنين للنضال في صفوف الحزب، كما تسهر على تنفيذ تعليمات وتوجيهات الهيئـات العليا، واحترام الديمقراطية وإشاعة روح الحوار وحرية النقاش بين المناضلين إلى جانب إسهامها في تأطير الحياة العامة للمواطن وتحسس انشغالاته وتطلعاته.(2)

❖ **القسمة:** تمثل هيكل الحزب على مستوى البلدية أو الدائرة الحضرية فـي المـدن الكبرى، وتتشكل من مجموع الخلايا الموجودة بإقليم البلدية أو الدائرة الحضرية، وتعتبر الجمعية العامة للقسمة بمثابة هيئة مداولة للحزب على المستوى البلدي التي تتكون مـن مجموع المناضلين المهيكلين بها، وتجتمع مرة واحدة كل ستة (6) أشهر، وتقوم بانتخاب أمين القسمة ومكتبها التنفيذي لمدة خمس (5) سنوات.

يتولى مكتب القسمة باعتباره هيئة تنفيذية دراسة القضايا المطروحة على مسـتوى البلدية، واقتراح ما هو مناسب لمعالجتها، ومتابعة المشاريع التنموية، كما يقوم بتفعيل دور الحزب في مختلف الأوساط، وتشجيع العمل الجواري والاحتكاك المباشر مـع الحركـة الجمعوية والتنظيمات الشعبية، إلى جانب اتخاذ المبادرات التي تضمن وجود الحزب فـي كل القطاعات وفي الأنشطة المتصلة بمختلف فئات المجتمع، وكذا العمل على التحسـس الدائم لانشغالات المناضلين واهتماماتهم والتعبير عنها ونقلها إلى الهيئات العليا.(3)

---

(1) المرجع السابق، المواد:51-52، ص.25.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، المادة:74، ص.26.

(3) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المواد:57-60-69، ص ص.27-28-30.

❖ **المحافظة:** تعتبر المحافظة الهيئة العليا للحزب على مستوى الولاية، وتتشكل جمعيتها العامة من أمين وأعضاء مكتب المحافظة ومن أعضاء المجلس الوطني للحزب المقيمين بالولاية، أعضاء البرلمان للدائرة الانتخابية، أعضاء المجلس الشعبي الولائي، ومن أمناء مكاتبها ورؤساء البلديات التابعة للحزب في تراب الولاية.

تجتمع الجمعية العامة للمحافظة مرة واحدة (1) في السنة في دورة عادية وفي دورة طارئة كلما دعت الضرورة لذلك، باستدعاء من أمين المحافظة ومكتبها أو بطلب من الأغلبية المطلقة أو بقرار من الأمين العام، كما تنتخب مكتب المحافظة وأمينها لمدة خمس(5) سنوات قابلة للتجديد.[1] ويعمل هذا على تطبيق قرارات الهيئة التنفيذية وتعليمات الأمين العام والجمعية العامة للمحافظة وتبليغها للقسمات، ومتابعة نشاط المناضلين والمنتخبين في المجالس المحلية، ومساعدتهم على أداء المهام الموكلة إليهم، وتوثيق صلتهم بناخبيهم، والحرص على تفعيل عملية الانخراط في صفوف الحزب، إلى جانب تنشيط الحياة السياسية والنظامية للحزب وتفعيل دوره في المجتمع.[2]

بالنظر إلى ما سبق ذكره نلاحظ أن هيئات المستوى القاعدي توجد حسب المحيط الجغرافي في إطار ترتيب تصاعدي، حيث تقع الخلية على مستوى الأحياء والمداشر والتجمعات السكانية، والتي يمكن أن تتخذ شكل النواة في حالة عدم كفاية عدد المناضلين قانونا لتشكيل الخلية، في حين توجد القسمة عل مستوى البلدية أو الدوائر الحضرية في المدن الكبرى كالعاصمة مثلا، أما المحافظة فإنها تقع على مستوى الولاية.

كما نسجل من جانب أخر اختلاف في طبيعة المهام والاختصاصات المنوطة بهذه الهيئات، والتي تتمحور أساسا حول النشاطات التنظيمية المتعلقة بالتعبئة، واتخاذ بعض القرارات الحزبية التي تخص المستوى القاعدي، وتنفيذ قرارات الهيئات العليا، ووضع البرامج السنوية على مستوى اختصاصها وتواجدها.

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، المواد:54-55، ص.20.
(2) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المادة:94، ص.38.

2.2.1. الهيئات والأجهزة الوطنية للحزب:

يظهر التنظيم الحزبي على المستوى الوطني على هذا النحو:

 **المؤتمر الوطني:** يعد المؤتمر الهيئة العليا لحزب (FLN)، ينعقد كل خمـس (5) سنوات في دورة عادية، كما يمكن أن ينعقد في دورات استثنائية باستدعاء مـن رئـيس الحزب أو من طرف المجلس الوطني، بناء على لائحة مبررة تقدم من طرف الأغلبيـة المطلقة لأعضائه أو بطلب من ثلثي أعضاء الهيئة التنفيذية. ويشارك في المؤتمر الوطني أعضاء المجلس الوطني للحزب، المندوبون والمندوبات المنتخبون من القاعدة، وممثلـو الجالية في المهجر، إضافة إلى أمناء المحافظات، ونواب الحزب في البرلمان بغرفتيـه، وأعضاء الحكومة التابعون للحزب.

يتكفل المؤتمر ضبط الخطوط العامة للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتمـاعي والثقافي للحزب والمصادقة عليه، وتحديد التوجهات العامة للتعامل مع مؤسسات الدولـة والمحيط السياسي والاجتماعي، كما يقوم هذا المؤتمر بانتخاب المجلس الوطني ورئـيس الحزب الذي يمكنه استدعاء المؤتمر العادي أو الاستثنائي للحزب، ويمكنه أيضا تـرأس دورات المجلس الوطني أو أشغال المؤتمر الاستثنائي.[1]

 **المجلس الوطني:** يعد هذا المجلس الهيئة الوطنية للحزب المسؤولة بين مؤتمرين، يجتمع في دورات عادية مرة واحدة (1) في السنة، ويمكن أن يجتمع في دورة اسـتثنائية عند الاقتضاء بطلب من الأمين العام بعد استشارة رئيس الحزب أو من ثلثـي أعضـاء الهيئة التنفيذية، ويتكون المجلس الوطني من 450 إلى 550 عضوا ينتخبهم المؤتمر فـي دورة عادية.

يضطلع هذا المجلس الوطني بمهام عديدة ضمنها القانون الأساسي للحـزب منهـا إعداد النظام الداخلي للحزب والمصادقة عليه، السهر على تطبيق برامج الحزب وقرارات المؤتمر، إضافة إلى انتخاب الهيئة التنفيذية للحزب ومناقشة تقاريرها السنوية في دوراتها

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، المواد: 30-31-32، ص.15.

العادية أو الاستثنائية، انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ووضع معـايير محـددة مسبقا تخص الترشح للمجالس المنتخبة، كما يتولى تحديد إستراتيجية الانتخابات والبرامج الانتخابية.[1]

 **الهيئة التنفيذية:** هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه، تتكـون هذه الهيئة من 95 إلى 121 عضوا ينتخبهم المجلس الوطني من بين أعضائه، وتجتمـع في دورة عادية مرتين (2) في السنة وجوبا، كما يمكنها أن تجتمع فـي دورة اسـتثنائية بطلب من الأمين العام أو بطلب من ثلثي أعضاءها.

تتولى هذه الهيئة انتخاب الأمين العام وتزكية أمانة الهيئة التي يقترحهـا، تطبيـق قرارات المؤتمر والمجلس الوطني، والسهر على تنفيذ برنامج الحزب، ومتابعة تطبيقـه من طرف الحكومة إذا كان الحزب في الأغلبية أو تقديم البدائل إن كان في المعارضـة، كما تعمل على تجسيد سياسية الحزب في ميدان العمل المشترك مع باقي الأحزاب والبث في التحالف معها.[2]

في جانب أخر تقوم الهيئة التنفيذية بانتخاب خمس (5) لجـان دائمـة مـن بـين أعضائها، ويمكن توسيع العضوية فيها إلى أعضاء المجلس الوطني تتمثـل فـي: لجنـة المالية، لجنة الانضباط، لجنة الرقابة والتقييم، لجنة المنتخبين ولجنة التكـوين السياسـي، وتحرص هذه اللجان على:

- إعداد مشروع ميزانية الحزب ومراقبة تنفيذها وأوجه صرفها.
- تطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب والتقيد بخطه السياسي.
- متابعة ومراقبة نشاطات الهيئات القاعدية وترقية الأداء النضالي.
- متابعة نشاطات المنتخبين والحرص على التزامهم ببرنامج الحزب.
- وضع سياسة في مجال التكوين والتثقيف السياسي التي تزيـد مـن قـدرات المناضلين الفكرية والمعرفية.[3]

---

[1] المرجع السابق، المواد: 34-35-36-37، ص.16.

[2] نفس المرجع، المواد: 38-39-40، ص.38.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المواد:145-146-147-148-149، ص ص.51- 52.

كما تتكون الهيئة التنفيذية مثلما أشرنا إليه في السابق من أمين عام وأمانة وهيئة تنسيق، نحاول فيما يلي التطرق إليها:

 **الأمين العام للهيئة التنفيذية:** الأمين العام هو الناطق الرسمي للحزب يسهر على التسيير اليومي لأجهزة الهيئة التنفيذية وتطبيق لوائحها وتوصياتها وقراراتها، وتمثيل الحزب لدى مؤسسات الدولة وفي المحيط العام، كما يتولى توجيه وتنسيق أعمال أمانة الهيئة التنفيذية واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية وأعضاء الحكومة المنتمين إلى الحزب، إلى جانب توزيع المهام بين أعضاء الأمانة، ورئاسة اجتماعاتها ودورات الهيئة التنفيذية ورئاسة هيئة التنسيق الوطنية.[1]

 **أمانة الهيئة التنفيذية:** تتشكل هذه الأمانة من 7 إلى 9 أعضاء تزكيهم الهيئة التنفيذية باقتراح من الأمين العام، ويكون هؤلاء الأعضاء مسؤولين أمامه بصفة فردية وأمام الهيئة التنفيذية بصفة جماعية، وتتولى الأمانة على وجه الخصوص تطبيق القرارات واللوائح الصادرة عن الهيئة التنفيذية ومتابعة النشاط الحزبي والسياسي اليومي.[2]

كما يتكفل أعضاء هذه الأمانة بتسيير القطاعات التالية: التنظيم العام للحزب، الإعلام والاتصال والثقافة، المالية والإدارة، العلاقات الخارجية، العلاقة مع المنتخبين، العلاقة مع الأحزاب والجمعيات، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدراسات والتحاليل والاستشراف، والحريات والتشريع وحقوق الإنسان.[3]

 **هيئة التنسيق:** تنشأ لدى الهيئة التنفيذية هيئة تنسيق استشارية تعتبر بمثابة المنتدى السنوي للحزب، وتجتمع في دورة عادية مرة واحدة في السنة برئاسة الأمين العام، من أجل دراسة الوضع العام للحزب في مختلف المجالات، وإعداد تقرير في هذا الشأن يقدم للمجلس الوطني.[4]

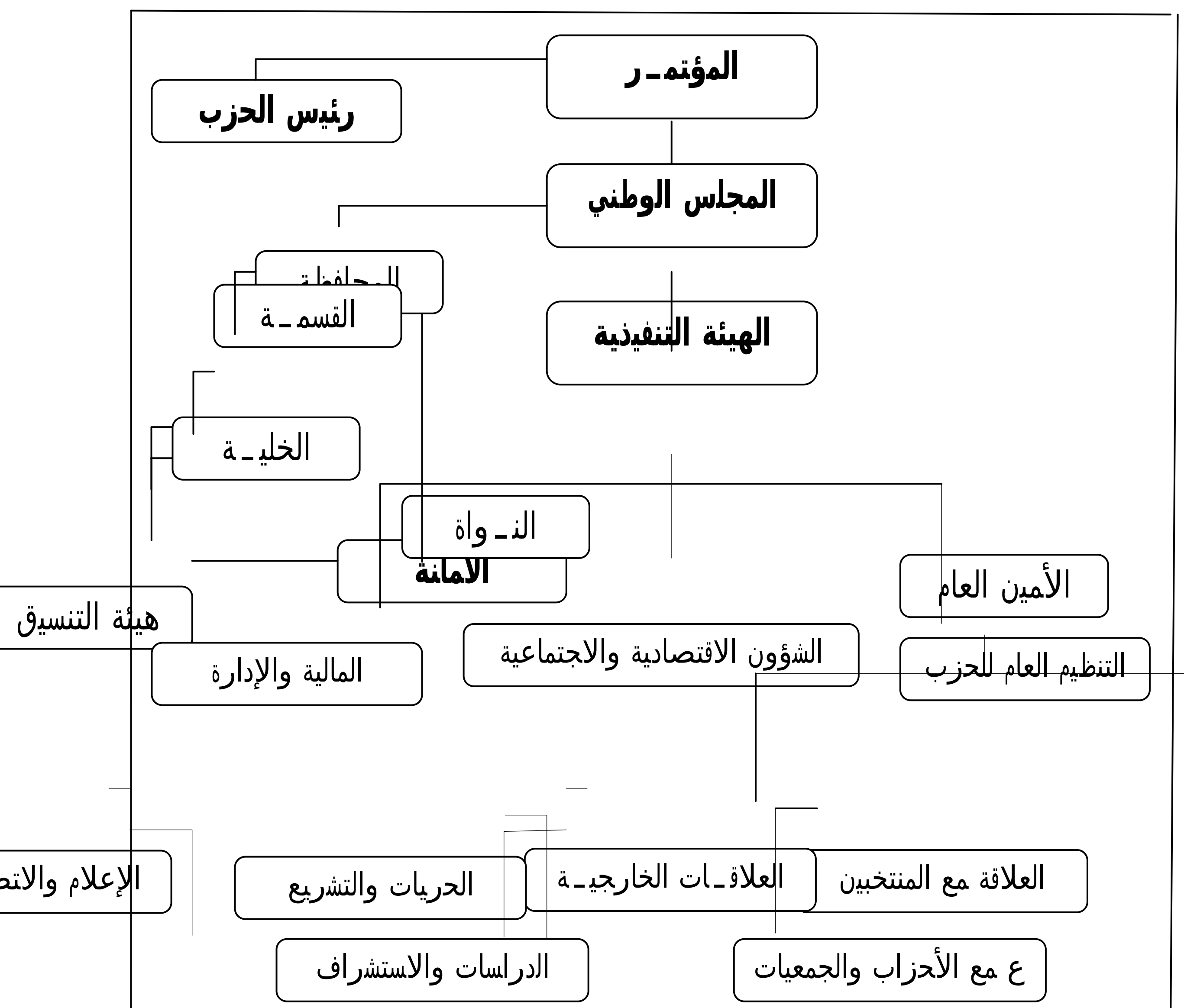
---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، المواد: 45-46، ص.19.
(2) نفس المرجع، المواد: 47-48، ص.19.
(3) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المواد:153، ص.55.
(4) حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي للحزب**، المواد: 50-51، ص.20.

في الأخير وبالنظر إلى نمط التنظيم السابق في الحزب قبل المؤتمر الثامن نلاحظ أن بعض الهيئات على المستوى الوطني قد تم استحداثها، مثل منصب الـرئيس وهيئـة التنسيق، مقابل إلغاء بعضها الأخر كاللجنة المركزية والمكتب السياسي الذي لازم الحزب منذ نشأته وتعويضها بالمجلس الوطني والهيئة التنفيذية، وقد جاء هذا رغبة فـي إعـادة هيكلة الحزب تماشيا مع التنظيمات الحزبية المعاصرة في الـدول الديمقراطيـة. وعلـى العموم يمكننا إظهار تدرج هذه الهيئات من خلال هذا الشكل التوضيحي:[*]

الشكل رقم (05):

يوضح الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني



(*) هذا الشكل التوضيحي هو من تصميم الباحثة.

3.1. مصادر تمويل حزب جبهة التحرير الوطني:

يعتبر حزب (FLN) أغنى الأحزاب السياسية في الجزائر، ويرجع السيد "**السعيد بوحجة**" هذا الثراء إلى العدد الهائل من المناضلين الذين يعملون بإرادة لمصلحة الحزب، إذ تتكون موارده الأساسية من اشتراكات أعضائه ومن العائدات المرتبطة بنشاطه، وكذلك المساعدات التي تقدمها الدولة احتمالا أثناء الانتخابات وعن كل مقعد في البرلمان.

من جهة أخرى نسجل من خلال النظام الداخلي أن الحزب لا يقبل أية مساعدة أو مساهمة أو هبة أو وصية تكون مربوطة بشروط ترهن أو تعيق استقلالية قرار الحزب، أو تؤدي إلى أهداف ونتائج خارجة عن نصوص الحزب أو خطه السياسي أو تنافي أخلاقياته وسمعته.[1]

ضمن هذا الإطار كشف السيد "**بوحجة**" أن حزب (FLN) يضم حوالي400 ألف منخرط يدفع كل منهم ثمن اشتراك يقدر سنويا بـ 400 دج، فيما يدفع الطلبة والبطالون ما قيمته 200 دج في السنة الواحدة، أما الوزراء والنواب والسفراء وباقي الإطارات الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة فإنهم يساهمون بدفع حوالي 50 ألف دج سنويا، ما يعني أن مجموع اشتراكات الحزب السنوية تصل إلى 14 مليار سنتيم.

إلى جانب موارد الحزب الذاتية المتمثلة كما أسلفنا في واجبات الانخراط، مردودية العقارات والمؤسسات التابعة له، إضافة إلى الهبات والمساعدات التي يغدق بها رجال الأعمال الذين يقدرون بحوالي 1600 شخص يتواجدون بشكل حيوي في صفوف الحزب، إلا أنه يعتمد أيضا على دعم الدولة ويعتبره مصدرا لا غنى عنه، ويستفيد من 20 مليون سنتيم التي تقدمها الدولة سنويا عن كل نائب له في المجلس الشعبي الوطني والبالغ عددهم 199 نائبا، ما يعني أن الحزب يتحصل سنويا على مبلغ 4 ملايير سنتيم، أي 20 مليار خلال الخمس سنوات التي مرت من عمر هذه العهدة الانتخابية (2002-2007).[2]

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي للحزب**، المادة:163، ص.57.

(2) Amel BLIDI, « **Financement des campagnes électorales: D'où vient l'argent des partis politiques** », El Watan Economie (supplément hebdomadaire), n° 99, 9 au 15/04/2007, p.09

2. تطور حزب العمال وتنظيمه الداخلي:

على غرار ما قمنا به في السابق سنحاول في هذا المحور بناء خلفية نظرية عـن حزب (PT) ويكون ذلك بإتباع نفس الخطوات السابقة، ما يعني أننا سوف نبدأ في البداية بتعريف الحزب وإبراز أهم التطورات التي عرفها، ثم ننتقل بعدها إلـى دراسـة بنائـه التنظيمي والإشارة إلى هياكله ودورها في حياة الحزب، وفي الأخير سنتطرق إلى موارد الحزب وإمكانياته المادية.

1.2. ظهور حزب العمال وتطوره:

يعد حزب (PT) أحد أبرز الأحزاب السياسية المعارضة في الجزائر التي ظهرت بعد الإنتفتاح السياسي وإقرار التعددية الحزبية في 1989، ومن المهـم بمكـان هنـا أن نحاول وضع تعريف واضح للحزب ونبرز هويته السياسية على الرغم من ندرة المراجع والأدبيات التي تناولت دراسة هذا الحزب.

على العموم فقد عرف لنا السيد "**جلول جودي**" الأمين الوطني المكلف بالاتصـال الحزب على أنه حزب عمالي مستقل عن كل مؤسسة وطنية أو أجنبية، وعن كل مجموعة ضغط وعن كل جمعية أو نقابة مهما كانت صفتها أو طبيعتها، ويسجل نضاله في سيرورة الحركة الوطنية وبرنامج نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري.[1]

كما يمكننا تعريف الحزب استنادا إلى قانونه الأساسي على أنه:

> « الحزب عبارة عن جمعية طوعية لمناضلين من الشرائح الشعبية، أجـراء، *بطالين، طلبة، حرفيين، تجار صغار، أي نساء ورجال يعيشون مـن نتـاج عملهم الفكري أو البدوي، ومجتمعين على أساس البرنامج السياسـي الـذي تتمثل محاوره الأساسية في الديمقراطية والاشتراكية التي يتطلـب تحقيقهـا السلم.*»[2]

[1] مقابلة مع السيد: جلول جودي، الأمين الوطني المكلف بالاتصال ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال، مقابلة أجريت يوم:2006/06/03، بمقر حزب العمال، على الساعة: 09:50.
[2] حزب العمال، **القانون الأساسي للحزب**، ص.01.

يظهر جليا أن حزب (PT) وإن كان يسمى كذلك إلا أنه على غرار باقي الأحزاب في العالم التي تحمل نفس التسمية، إلا أنه حزب يضم ويتبنى العمال والبطالين على السواء طالما أن البطال يبحث دائما عن عمل، كما نلاحظ من جانب أخر أن الحزب يتذرع دائما بالاشتراكية أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج والثروات الوطنية التي تستلزم بدورها وجود الديمقراطية الحقيقية، وهذا حتى يتمكن الشعب من ممارسة سيادته.[1]

1.1.2. بوادر الحزب في عهد الأحادية:

إذا أردنا التحدث عن تطور حزب العمال (PT) فإنه لا بد علينا أن نتطرق أولا إلى بوادر وظروف تأسيسه، ودلالة ذلك أن هذا الحزب هو امتداد طبيعي لنشاط بعض المناضلين الذين كانوا ينشطون داخل الحركة الوطنية أثناء ثورة التحرير، والذين فكروا بعد الاستقلال في إنشاء تنظيم سياسي يحاولون من خلاله التعبير عن مبادئهم وأفكارهم، التي تخص كيفية بناء الدولة وقيام النظام الاشتراكي وبناء العدالة الاجتماعية والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية.[2]

على هذا الأساس تعود بوادر الحزب الأولى إلى الحركة السرية التي بدأت تنشط تحت راية " **لجنة العمال الجزائريين**" (CTA) التي ظهرت في16 أكتوبر 1973، وقد تحولت عاما بعد ذلك إلى"**لجنة اتصال العمال الجزائريين**" (CLTA)، ثم ما لبثت أن انقسمت هذه الأخيرة على نفسها في سنوات الثمانينات إلى حركتين: "**مجموعة الشيوعيين الثوريين**" (GCR) و"**المنظمة الاشتراكية للعمال**" (OST). وقد فضل مناضلو الحزب الأوائل الانضمام إلى "**المنظمة الاشتراكية للعمال**" التي واصلت نشاطها بطريقة سرية، وأعقب ذلك النشاط اعتقال العديد من أعضائها من بينهم السيدة "**لويزة حنون**" في سنوات 1988/1984/1983، وذلك بتهم عديدة كان أخطرها المساس بالأمن العام والانتماء إلى تنظيم من المفسدين.[3]

---

(1) مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.
(2) نفس المقابلة.
(3) Youcef ZIREM, op.cit, p.94.

2.1.2. تطور الحزب أثناء التعددية الحزبية:

لقد أثمرت أحداث أكتوبر 1988 بالإعلان عن التعددية الحزبية لأول مـرة فـي تاريخ الجزائر المستقلة، وجاء ذلك الإعلان بعد السماح بإنشاء الجمعيـات ذات الطـابع السياسي في 1989، ولم تمر على ذلك الأمر إلا سنة واحدة حتى قرر المناضلون الأوائل وعلى رأسهم السيدة "**لويزة حنون**"(*) الظهور إلى العلن وتأسيس حزب جديد، وقـد تـم وضع ملف اعتماده في 30 ديسمبر 1989، محتفظا بالتسمية السابقة "**المنظمة الاشتراكية للعمال**"، وبعدها تحصل الحزب على الاعتماد الرسمي في 21 مـارس 1990، واسـتمر ينشط بهذا الاسم إلى غاية انعقاد المؤتمر التأسيسي يومي 29/28 جويليـة 1990 أيـن أصبح الحزب يعرف بـ "حزب العمال"، كما تم انتخاب السيدة "**لـويزة حنـون**" لقيـادة الحزب، ومنذ ذلك التاريخ وهي تتزعمه وتنطق باسمه إلى يومنا هذا.[1]

---

(1) Ibid, p.64.

(*) "**لويزة حنون**" هي زعيمة حزب العمال وسيدة السياسة الأولى بالجزائر، ولا أحد ينكر أنها مناضـلة مـن الطـراز الأول، لكن ما وصلت إليه لم يأت بمحض الصدفة وإنما بعد نضال طويل وصعب دخلت خلاله السجن بعـد اعتقالهـا ثلاث مرات في عهد حكم الحزب الواحد بالجزائر.

ولقد ولدت لويزة بتاريخ 07 أفريل من العام 1954 في منطقة جبلية بولاية جيجل وسط عائلة عمالية متواضعة بعد أشهر من اندلاع ثورة التحرير، إظطرت ظروف الحرب عائلتها للنزوح من ولاية جيجل نحو عنابة أيـن ترعرعـت وكبرت ودخلت المدرسة، نالت شهادة البكالوريا خلال عام 1975 وواصلت دراستها الجامعية بجامعة عنابه، وحصلت على شهادة ليسانس في الحقوق. ولأنها كانت امرأة عملية معتمدة على نفسها فقد قررت العمل قبل حتى إنهاء دراسـتها الجامعية، فعملت موظفة بسيطة بمطار عنابه لكن ما كان ذلك العمل ليرضي طموحاتها اللامحدودة.

ولجت "**لويزة حنون**" عالم السياسة عام 1979 في الوقت الذي كان الحديث عن المرأة في السياسة حـديثا نـادرا، وقد نشطت في مجال حقوق المرأة لكن خارج إطار الحزب الواحد الحاكم آنذاك، وهو الأمر الذي سبب لها الكثير مـن المشاكل خاصة وأنها امرأة متمردة تفيض بالحيوية والنشاط وتبحث وتتحين فرصة إيجاد قناة مناسبة لتفجـر طاقاتهـا وتجسد أفكارها، ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة لتنظم حينها إلى "المنظمة الاشتراكية للعمـال" سـنة 1982، لتعتقلهـا الشرطة السياسية في عام 1983 ويطلق سراحها دون محاكمة في ماي 1984. ولكن دخولها السجن لم يوقف التمـرد داخلها حيث انضمت خلال العام 1984 إلى "منظمة المساواة بين الرجال والنساء" التي كانت ترأسـها آنـذاك وزيـرة الثقافة الحالية السيدة "**خليدة تومي**"، بعدها انضمت "**لويزة حنون**" إلى اللجنة المسيرة لـ "**رابطة حقوق الإنسان**" رفقـة المحامي "**عمر منور**" الحقوقي المعروف في الجزائر. وفي أحداث أكتوبر 1988 كانت من بين المتظاهرين فألقت قوات الأمن القبض عليها، لكن نزولها بالسجن هذه المرة لم يطل حيث بقيت به لمدة ثلاث أيام لتنال بعدها حريتها، ثـم بعـد إقرار التعددية الحزبية أعلنت عن تأسيس حزب سياسي وخرجت من عالم السرية من خلال حزب "العمال".

وقد تمكنت من دخول البرلمان في عامي 1997 و2002، واتخذت منه منبرا لطرح ملفـات المفقـودين وضـحايا المأساة الوطنية، وفي رئاسيات 1999 لم تتمكن "**حنون**" من جمع توقيعات الترشح، إلا أنها أعادت الكرة في رئاسـيات أفريل 2004 بعدما استوفت كل الشروط القانونية لتكون المرأة الجزائرية الأولى التي تسـعى إلـى الرئاسـة، ومنـذ التسعينات احتلت "**لويزة حنون**" وبشكل ملفت للانتباه المشهد السياسي والإعلامي بدفاعها عن الحل السياسـي للأزمـة الجزائرية، ويحسب للمرأة مواقفها الشجاعة الكثيرة خاصة مواجهتها الجريئة للطاقم الحكومي الجزائري من دون أدنـى خوف، ومعارضتها الشرسة لخوصصة المؤسسات السيادية في الجزائر.

لقد أجريت أولى الانتخابات التعددية في بعد سنة واحدة من تأسيس حـزب (PT)، ولكنه رفض المشاركة في الانتخابات المحلية في 1990 التي فازت بها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (FIS) بالأغلبية المطلقة، كما تمسك الحزب بهذا الموقـف وقـاطع الانتخابـات التشريعية التي كرست فوز نفس الجبهة بنتائج الدور الأول في ديسمبر 1991. وبعـدما قررت السلطة إلغاء نتائج الانتخابات، كان لحزب (PT) موقفا غريبا في البدايـة حيـث أعلن معارضته لقرار وقف المسار الانتخابي، كما عارض بشدة مبدأ إلغاء الدور الثـاني من هذه الانتخابات الذي كان من المقرر إجراؤه خلال شهر جانفي 1992، وبالرغم مـن حملهم السلاح وبدء عمليات القتل والتفجيرات وتزايد الأعمال الإرهابية إلا أن الحزب لم يتراجع في دفاعه عن قادة الحزب المحظور.

على هذا الأساس ساهم حزب (PT) في كل اللقاءات والتجمعات التي دعت إلـى حل سياسي تفاوضي للأزمة الأمنية التي تعرفها الجزائر، كما دعا لوضـع حـد لعنـف الجماعات الإسلامية المسلحة وحل الأزمة بالطرق السياسية عبر إيجـاد حـل تفاوضـي يشمل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحظورة منذ عام 1992، وقد كان الحزب من الموقعين البارزين على عقد روما في 1994 الذي سعى لإيجاد مخرج للأزمة التي عرفتها الجزائر بعد وقف المسار الانتخابي، والخروج من الانسداد السياسي والعودة إلى السلم.(1)

بعد استئناف المسار الانتخابي سنة 1995 شارك الحزب فـي عـدة اسـتحقاقات انتخابية كان أولها الانتخابات التشريعية لعام 1997 وفاز خلالها بأربع (04) مقاعد فقـط في أول مجلس شعبي وطني في مرحلة التعددية السياسية، وما كان ليرضى بهـذا العـدد الضئيل من المقاعد ولكنه رضي به كبداية لحين الحصول على المزيد، وفي هذا الإطـار قرر الحزب الدخول من جديد في الانتخابات التشريعية التي نظمت عام 2002 وارتفـع حصاد الحزب هذه المرة حيث وصل إلى 21 مقعدا، واحتل بذلك المرتبة الخامسـة فـي ترتيب الكتل البرلمانية، مما جعله يصبح قوة اقتراح داخل هذا المجلس، كما ارتفـع هـذا العدد إلى26 مقعدا في انتخابات ماي 2007 .

(1) Youcef ZIREM, op.cit, p.94.

كما تجدر الإشارة أن الحزب لطالما رفض المشاركة في الانتخابات البلدية التـي أجريت خلال عامي 1997 و2002 مفضلا في الوقت ذاته الدخول في انتخابات المجالس الولائية، وذلك لاعتقاده أن المنتخب المحلي لا يملك الصلاحيات الكافية التي تؤهله لتسيير شؤون بلديته.[1]

أما فيما يتعلق بمشاركة الحزب في الانتخابات الرئاسية نجد أنـه بعـد أن قـاطع رئاسيات عام 1995، أراد الحزب دخول انتخابات 1999 من خلال ترشيح السيدة "**لويزة حنون**"، ولكنه أخفق في جمع تواقيع 75 ألف ناخب وهو كان أحد الشـروط الضـرورية التي ينص عليها قانون الانتخابات حتى يستطيع إيداع ملفّ ترشّحها للرئاسة.

مع اقتراب موعد انتخابات 2004 لم يضيع الحزب الفرصة هذه المرة خاصة وأنه كان له ما يكفي من الوقت للاستعداد والعمل الميداني، حيث تمكن فعلا من ترشيح أمينته العامة للرئاسيات بعد تمكنه من الحصول على 75 ألف توقيع، وهو ما شكل حدثا كبيـرا في الجزائر لكون السيدة "**حنون**" أول امرأة جزائرية تترشح لمنصب رئيس الجمهورية بل وفي كل الدول العربية، وعلى الرغم من أنها لم تنل من الأصوات سوى 101630 أي ما يمثل 01 % من مجموع الأصوات المعبر عنها، إلا أن مشاركتها نفسها لم تكـن بالشـئ الهين أو العادي وإنما كان حدثا تاريخيا كبيرا في حد ذاته.[2]

إن المتتبع لتطور المسار الانتخابي لحزب (PT) يلاحظ هذا الصعود المتواصـل الذي يحققه الحزب من استحقاق انتخابي إلى أخر سواء من حيث الانتشار أو التواجد في الساحة السياسية، وقد عرف الحزب تقدما كبيرا على صعيد توسـيع قاعدتـه النضـالية وأصبح يضم أغلبية قطاعات النشاط، كما أصبح يتواجد فـي جميـع الولايـات ويملـك مناضلين وفروع في أغلب البلديات التي وصل عددها إلى 645 فرعا في أفريل 2006، وسطر لنفسه هدف هيكلة الحزب في جميع البلديات 1541 قبل نهاية نفس السنة.

---

(1) مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.

(2) برنامج إدارة الحكـم في الدول العربية، **التقرير السنوي 2004: "الانتخابات الرئاسـية"**، الموقـع الإلكترونـي: [http://www.pogar.org/arabic/govnews/2004]، تاريخ التحميل: 2006/05/14.

(3) حزب العمال، **لائحة اللجنة المركزية لتحويل الندوة الوطنية إلى مؤتمر استثنائي**، (وثـائق المـؤتمر الاسـتثنائي لحزب العمال المنعقد بزرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.14.

كما يمكن إرجاع هذا التطور الذي يميز الحزب عن غيره من الأحزاب السياسية إلى الالتزام الدائم بالمضمون السياسي الذي يدافع عنه، حيث لم تتغير مواقفه ومطالبه ولم تخرج عن الخط السياسي الذي يرسمه المؤتمر منذ 1990، والتي تتمحور حول الدفاع عن وحدة الأمة الجزائرية، والدفاع عن المكتسبات الوطنية وعن الحقوق العمالية، وبناء الديمقراطية الحقة التي تكرس الطابع الجمهوري الديمقراطي للدولة بمضمونه السياسي والاجتماعي.

باعتبار الحزب طرفا في الوفاق الدولي للعمال والشعوب فإنه يعارض دوما كل السياسات الإمبريالية المجسدة اليوم في مخططات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، وزيادة على ذلك يحارب الحزب بشدة مخططات المؤسسات المالية الدولية التي تهدف إلى إدماج النقابات وحلها في ما يسمى منظمات "المجتمع المدني" أو"المنتديات الاجتماعية" عن طريق ما يعرف بـ "الديمقراطية المشاركتية".[1]

بعد هذا العرض الموجز يمكننا التأكيد أن حزب (PT) يعد من الأحزاب القليلة في الجزائر التي عرفت استقرارا سياسيا،سواء أكان ذلك على مستوى تنظيم شؤون الحزب الداخلية أو من حيث تواجده السياسي والإعلامي الدائم، مما جعله يصبح قوة سياسية معارضة يحسب لها ألف حساب، خاصة وأنه تقوده واحدة من أبرز النساء الجزائريات التي أثبتت جدارتها السياسية في قيادة حزبها لتحقيق انتصارات عديدة.

2.2. التنظيم الداخلي لحزب العمال:

بما أن البناء التنظيمي يشكل متغيرا مهما لفهم طبيعة الإتصال السياسي داخل الأحزاب السياسية، سنقوم هنا بدراسة أنماط الهياكل التنظيمية في حزب (PT) وتحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تحدث بينها.

1.2.2. الهيئات القاعدية للحزب:

ويظهر التنظيم الحزبي على المستوى القاعدي على هذا الشكل التصاعدي:

---

(1) مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.

 **الفرع:** هو التنظيم القاعدي لحزب (PT) والأداة التي تجسد قـرارات المـؤتمر واللجنة المركزية، يتكون من مناضلي الحزب على مستوى الحي أو البلدية أو المدينة أو المؤسسة، ويجتمع مرتين (02) في الشهر على الأقل من أجل تقييم الوضـع السياسـي، وتنظيم حملات الحزب التحسيسية والمالية، ودراسة الإنخراطات الجديدة، كما تدرج فـي جدول أعماله مسألة التدخل الجماعي والفردي لكل أعضائه.

تعتبر الفروع هياكل سياسية رئيسية تحظى بسلطة القرار واتخاذ المواقف حـول الاتجاه السياسي الحالي في كل ميادين نشاط الحزب، دون أن تعرقل تطبيق السياسة التي يقررها المؤتمر والقيادة الوطنية، وباعتبارها تجسد وحدة العمـل والتفكيـر والمناقشـة والتدخل السياسي فإنها تجمع وتراقب نشاطات المناضلين المنجزة فرديا وجماعيا.

كما يمكن القول أن الفرع في حزب (PT) هو الهيئة السيدة فيما يخـص مجالـه، وتتجسد هذه السيادة في كون الفروع تعين بصفة مباشرة أو غير مباشرة منـدوبيها فـي المؤتمر الذين يشاركون في المصادقة على الوثائق واللوائح المعروضة.[1]

 **المكتب البلدي:** يتكون المكتب البلدي من مكاتب الفروع الموجـودة فـي نفـس البلدية، وتتمثل مهامه في تنظيم المناضلين في فروع ودفع النشاط السياسي على مستوى البلدية، كما يقوم المكتب البلدي بانتخاب أمانة من بين أعضائه تتكون من مسؤول سياسي ومسؤول عن المالية ومسؤول عن توزيع منشورات الحزب.

 **المكتب الولائي:** يتكون بدوره من مسؤولي مكاتب البلديات أو مكاتـب الفـروع بالنسبة للبلديات التي لا يوجد فيها أكثر من فرع، ويتـولى المكتـب الـولائي حوصـلة نشاطات الفروع ومساعدتها على أخذ المبادرات وينسق نشاطاتها، كما يرسل هذا المكتب تقريره الشهري والتركيز السياسي إلى الأمانة السياسية. وعلى غرار المكتـب البلـدي ينتخب المكتب الولائي من بين أعضائه وتحت إشراف عضو اللجنة المركزية المكلـف بالولاية أمانة مكونة من ثلاث مسؤولين يتولون نفس المسؤوليات السابقة.[2]

---

(1) حزب العمال، **النظام الداخلي**، ص.01.
(2) نفس المرجع، ص.02.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المكتب البلدي والولائي هما بمثابة هياكل تنسيقية فحسب تدعم وتحرك نشاطات الفروع بالتنسيق مع اللجنة المركزية والأمانة السياسية، وذلك انطلاقا من حاجيات الحزب لضمان التركيز وتحسين الإتصال بين القاعدة والقيادة الوطنية، ويعني هذا أن أجهزة التنسيق هذه لا تملك السيادة بل هي خطوط وصل بين الفروع والقيادة الوطنية، ولا تستطيع في أي حال من الأحوال أن تحل محل الفرع وإنما يمكنها في حدود صلاحيتها الجغرافية أن تأخذ كل مبادرة سياسية وتنظيمية في إطار تجسيد توجيهات الحزب.

2.2.2. الهيئات الوطنية للحزب:

أما على المستوى الوطني فإن تنظيم حزب (PT) يظهر على النحو التالي:

 **المؤتمر:** يمثل المؤتمر الهيئة العليا للحزب يتكون من مندوبين مفوضين للتصويت ومنتخبين من طرف فروعهم في إطار الجمعية العامة الولائية، إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجنة المراقبة المنسحبتين، ويستدعى المؤتمر مرة واحدة كل ثلاث سنوات (03) ما عدا في حالة وجود مانع تبرره لائحة تصادق عليها اللجنة المركزية التي تقوم باستدعاء المؤتمر وتحديد تاريخه ثلاثة أشهر على الأقل قبل موعد انعقاده، كما تملك اللجنة المركزية الصلاحية لاستدعاء مؤتمر طارئ بالأغلبية البسيطة، ومن حق أي مناضل أو فرع أن يطلب استدعاء مؤتمر طارئ في حالة ما إذا صوت على الطلب ثلثي الفروع المكونة للحزب.

يقرر المؤتمر بكل سيادة وحرية جدول أعماله وتنظيم الأشغال، وتقترح اللجنة المركزية التي تحل عند افتتاح الأشغال من جانبها جدول أعمال المؤتمر أو أي اقتراح أخر تراه ضروريا، كما يملك المؤتمر السيادة لتحديد الخط السياسي للحزب، والمصادقة على الوثائق السياسية من لوائح وعرائض وتوصيات وغيرها، وفي الأخير يقوم هذا المؤتمر بانتخاب اللجنة المركزية الجديدة ولجنة المراقبة ويقرر بكل سيادة طرق الانتخاب والشروط المطلوبة للترشح.[1]

---

[1] حزب العمال، **القانون الأساسي**، ص.02.

 **اللجنة المركزية:** تمثل اللجنة المركزية الجهاز التداولي لحزب (PT)، وتتمتع في إطار قرارات المؤتمر الذي ينتخبها بكل الصلاحيات والسلطات، وتكلف هذه اللجنة فـي الفترة بين المؤتمرين بتطبيق الاتجاه العام للحزب الذي يحـدده المـؤتمر، وتأخـذ كـل القرارات السياسية والتنظيمية التي تراها ضرورية والعمل على تطبيقها من طرف كـل أعضاء الحزب، وتمثل هذه القرارات التجسيد المادي المركزي لاتجاه المؤتمر.

تملك اللجنة المركزية السلطة في استدعاء الندوة الوطنية وتحديد جدول أعمالهـا بموافقة الأغلبية الساحقة لأعضائها، وينتخب المندوبون للندوة على أساس نفس القواعـد التي ينتخب فيها مندوبو المؤتمر ولكنها لا يحق لها انتخاب أو إعادة النظر فـي القيـادة المنتخبة من طرف المؤتمر، كما يمكن أن تتحول الندوة إلى مؤتمر باقتراح من القيـادة الوطنية وبموافقة بسيطة من المندوبين.

تجتمع اللجنة المركزية مرة واحدة (01) كل شهرين (02)، وتملك الحريـة فـي تنظيم نشاطاتها كما تشاء، وبإمكانها إنشاء التنظيمات التي تراهـا ضـرورية لتطبيـق السياسة التي تقررها لتلبية حاجات سير الحزب مثل الهياكل الجهوية أو المحلية، اللجـان الدائمة أو المؤقتة والمجلس الوطني، وتخضع هذه التنظيمات لمراقبة اللجنة المركزيـة، التي تراقب كذلك المطبوعات الخارجية والداخلية للحزب، وتضع لجان تحريرها تحـت مسؤولية أحد أعضائها، وكذا الأمر بالنسبة لمشاركة المناضلين في أي مطبوعة كانت.[1]

 **لجنة المراقبة:** إلى جانب اللجنة المركزية ينتخب المؤتمر كما أسلفنا لجنة للمراقبة تكون مسؤولة أمامه أين تحاسب على نشاطاتها، كما تضمن تطبيق النهج الديمقراطي من طرف كل الهياكل بما في ذلك اللجنة المركزية التي تشارك فـي اجتماعاتهـا بصـوت استشاري فقط، وفيما يخص الحالات التي تطرح على هذه اللجنة فإنها تأخذ موقفها على أساس الوقائع المادية واحترام التركيز الديمقراطي وحقوق المناضلين، ويكون لكل عضو الحق في طلب تدخل اللجنة في حالة عدم تطبيق التركيز الديمقراطي من طرف مناضل أو تنظيم أو للطعن في عقوبة ما.

---

(1) المرجع السابق، ص.03.

إن لجنة المراقبة ليست محكمة في الحزب لأن سلطاتها فيما يخص التحقيق غير محدودة، ومن واجب كل مناضل الاستجابة إلى استدعاءاتها، ولكنها بالمقابل لا تملك سلطة اتخاذ القرارات حيث تقوم فقط بطرح استنتاجاتها على اللجنة المركزية، ولا يمكن لهذه الاستنتاجات أن توقف العقوبات أو تلغي القرارات الصادرة عن اللجنة المركزية، وفي حالة ما إذا تناقضت استنتاجات لجنة المراقبة مع استنتاجات اللجنة المركزية فإن المؤتمر هو الذي سيفصل في القضية استنادا إلى تقرير كل لجنة.[1]

 **الأمانة السياسية:** تحول اللجنة المركزية سلطاتها في الفترة التي تتوسط انعقاد دورتيها إلى تنظيم تنفيذي واحد تعينه داخلها يتمثل في الأمانة السياسية، وتعتبر هذه الأمانة الهيئة التنفيذية لحزب (PT) تتكون من الأمين العام للحزب ومن أمناء وطنيون يملكون مسؤولية محدودة ويشرف كل واحد منهم على قطاع معين، كما تؤسس اللجنة المركزية لجانا وطنية توضع كل واحدة منها تحت مسؤولية أحد أعضاء الأمانة السياسية التي تحدد برنامج ورزنامة اجتماعاتها، وتقوم هذه اللجان بتقديم عروض للجنة المركزية حول أشغالها في كل دورة.

 **المجلس الوطني:** هو عبارة عن جهاز استشاري للحزب فقط يتكون من أمناء المكاتب الولائية ويكون تحت إشراف اللجنة المركزية، ويجتمع هذا المجلس كل أربعة (04) أشهر في دورة عادية، وتستطيع اللجنة المركزية أن تعقد دورات استثنائية إذا اقتضت الحاجة، ويساهم المجلس الوطني في التكوين وفي تقييم تقدم الحزب على المستوى الوطني، وعلى ضوء حصيلة النشاط يتم تجديد أعضاء هذا المجلس كل سنة ابتداء من تاريخ الانتخاب ويتم إبلاغ الأمانة السياسية مباشرة بعد ذلك.[2]

في الأخير يمكن القول أن الهيئات الوطنية لحزب (PT) تقع في المستوى الأعلى، أين يشكل المؤتمر أول هيئة في الحزب، تليه مباشرة اللجنة المركزية التي تعد بمثابة هيئة تشريعية سيدة، وتتفرع عن هذه اللجنة الأمانة السياسية للحزب.

---

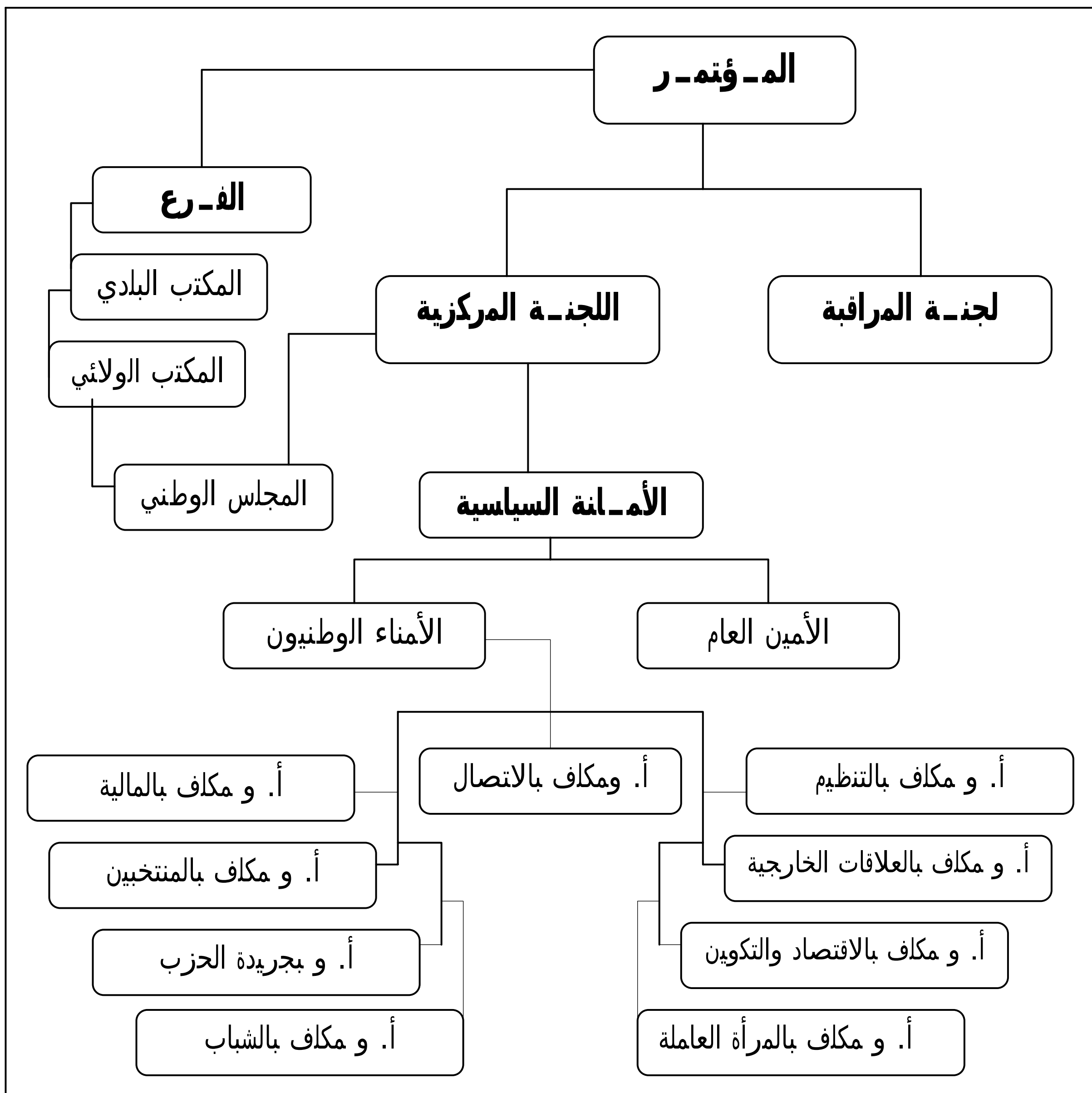
(1) المرجع السابق، ص.05.

(2) حزب العمال، **النظام الداخلي**، ص.02.

بالنظر إلى ذلك يملك حزب (PT) هيئتين للسيادة هما: الفرع واللجنة المركزيـة، تمثل الأولى القاعدة الحزبية وتتمتع بالسيادة فيما يخصها فقط، كما تقوم المكاتب البلديـة والولائية بتنسيق العمل في الفروع داخل البلدية الواحدة أو الولاية، أما الهيئة الثانية فتكون مسؤولة على تطبيق التوجه السياسي المحدد في المؤتمر والسهر على سير العمل داخـل الحزب، ويظهر تنظيم حزب (PT) أكثر من خلال هذا الشكل التوضيحي:[(*)]

الشكل رقم (06):

يوضح الهيكل التنظيمي لحزب العمال



(*) هذا الشكل التوضيحي هو من تصميم الباحثة.

3.2. مصادر تمويل حزب العمال:

يعتبر حزب (PT) الحزب الأفقر في الجزائر وذلك لكوم مداخيله المادية محـدودة جدا، ويرفض تلقي أية مساعدة من الدولة، حفاظا على استقلالية قراره ومواقفه السياسية، وبالنظر إلى قانونه الأساسي ومبادئه التأسيسية التي تقر بأنه "حزب مستقل ماليا وسياسيا" فإنه يؤمن بعدم وجود أحزاب تتمتع بالاستقلالية دون استقلالية مصادر تمويلها.

في هذا الإطار تتكون أموال حزب (PT) تتكون أساسا من اشـتراكات أعضـائه، ومن هبات مناضليه ومحبيه والمواطنين بصفة عامة، وكذا من نشاطاته في حدود القوانين السارية، ويحاول الحزب تكريس الممارسة الاشتراكية في تعزيز موارده المالية، حيـث يقوم المناضلون بحملات جمع الأموال لصالح الحزب بشكل دوري.[1]

يعني هذا أن نشاطات الحزب المختلفة يتكفل بها من أمواله الخاصة التي تصـدر عن النشاط النضالي والحملات المالية إلى جانب مبيعات الجريدة الحزبيـة، وقـد جعـل الحزب دفع حقوق الاشتراك من بين شروط اكتساب عضوية المناضل في الحزب وحقـه في المشاركة في المؤتمر، حيث يفقد صفة المناضل من لا يدفع اشتراكه لمدة ثلاثة (03) أشهر متتالية، ويكون جدول الاشتراك في حزب (PT) كالتالي:

- 10 دج بالنسبة للبطالين.
- 20 دج بالنسبة للطلبة.
- 1 % من الدخل الشهري بالنسبة للأجراء.[2]

فضلا عن اشتراكات المناضلين يعتمد الحزب على المساهمات التي يقدمها النواب والمنتخبون في مختلف المجالس التمثيلية، ويعد الحزب الوحيد في الجزائر الـذي يلـزم نوابه بصب منحهم وأجورهم النيابية مباشرة في الحساب الجاري للحزب، والـذي يقـوم بعدها بتوزيع الرواتب عليهم كمداومين تساوي أقصى مرتب في سلم الأجور يضاف إليها منح الإطعام والسكن، وهذا ما أكدته اللائحة الخاصة بالمنتخبين:

---

(1) حزب العمال، **القانون الأساسي**، ص.02.
(2) حزب العمال، **النظام الداخلي**، ص.04.

«... إن منتخبي الحزب في المجلس الشعبي الـوطني هـم مـداومون فـي الحزب، يتحصلون على نفس الأجرة مدفوعة من طـرف الحـزب، ولهـذا سيسددون كل تعويضاتهم للحزب الذي يعيد بدوره تسـديدها لهـم بصـفتهم مداومين في الحزب.»[1]

وحسب ما أفصحت عنه السيدة "**لويزة حنون**" الأمينة العامة للحزب في حوار لهـا مع جريدة "**الشروق اليومي**"، يقدر الراتب الذي حدده الحزب لمنتخبيه في البرلمان بأزيد من 50 ألف دج ويضاف إليها منح الإطعام والإسكان ليساوي 100 ألف دج، وهـو مـا تعتبره السيدة "**حنون**" راتبا كافيا ومريحا خاصة بالنسبة لشخص كان يتقاضى 20 ألف دج قبل فوزه بالعهدة الانتخابية، أما ما فاق ذلك من منح البرلمانيين فإنه يكون مـن نصـيب الحزب لأن الشعب انتخب على برنامج الحزب وليس على الأشخاص.[2]

يجدر بنا التنويه أن حزب (PT) وتكريسا لاستقلاليته المالية فضل عـدم اسـتلام الأموال المتعلقة بمستحقات النواب التي تدفعها الدولة والمقدرة بـ 20 مليون سنتيم عـن كل نائب منذ ستة (06) سنوات، أي منذ العهدة التشريعية السابقة (1997-2002)، قبـل أن يقرر بعد المؤتمر الخامس المنعقد في 2003 أن يستلمها ويضعها في صندوق مساعدة عمالية دولية توجه على الخصوص للتضامن مع العمال الفلسطينيين والتعبير عن تضامن الحزب مع القضية الفلسطينية.[3] كما نشير إلى أن الحزب قرر لأول مرة الاستفادة مـن مساعدة الدولة المتعلقة بالمترشحين للانتخابات الرئاسية في أفريل 2004، والتي قـدرت بـ 1.5 مليار سنتيم لتغطية تكاليف ومصاريف الحملة الانتخابية.[4]

---

[1] حزب العمال، **اللائحة حول منتخبي الحزب**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد بزرالدة أيـام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.17.

[2] غنية قمراوي، « **حنون تصر على صب أجور البرلمانيين في حساب الحزب**»، الشروق اليـومي، العـدد: 1995، 2007/05/17، ص.07.

[3] حزب العمال، **لائحة صندوق المساعدة**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد بزرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.18.

[4] عثمان لحياني، « **تمويل الأحزاب السياسية: مناضلون يدفعون وقياديون يبتلعون**»، الشروق اليومي، العدد: 1776، 2006/08/30، ص.05.

3. مقارنة تطور وتنظيم الحزبين:

بعد هذا العرض الموجز عن تطور حزب (FLN) وحزب (PT) يمكننا هنـا أن نحصر العلاقات الوثيقة بين هذين الحزبين، وذلك من خـلال اسـتجلاء أوجـه التشـابه والاختلاف بينهما على هذا النحو:

1.3 . أوجه التشابه:

❖ **من حيث الظهور والتطور:**

1. ينادي الحزبان بالتعددية السياسية وبضرورة تطبيق المبادئ الديمقراطيـة فـي تسيير شؤون الدولة بشكل عام وشؤون الحزب في مستوياته المختلفة بشكل عام.

2. لقد كان الحزبان من الداعين إلى استرجاع السلم والأمن والبحث عن حل للأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد منذ توقيف المسار الانتخابي في سنة 1992، ولهـذا الأمر فقد كانا من الموقعين الرئيسيين على عقد روما في سنة 1994.

❖ **من حيث التنظيم الداخلي:**

1. يتحدد الهيكل التنظيمي لحزبي (FLN) و(PT) من خلال قانونهمـا الأساسـي ونظامهما الداخلي في صورة هرم إداري متدرج تتوزع فيه السلطة حسب الاختصاصات، وذلك بما يتوافق مع تنظيم الأحزاب الجماهيرية التي تعطي أهمية كبيرة في بناء هيكلتهـا التنظيمية من القاعدة إلى المستويات العليا، على النحو الذي تكون فيه أكثر انفتاحا علـى بيئتها السياسية والاجتماعية من خلال العمل على جمع أكبر قدر ممكن من الأعضاء.

❖ **من حيث التمويل:**

1. لقد كيف الحزبان مصادر مواردهما المالية مثلما نص عليه قانون الأحزاب فـي المادة 27 منه[1] التي وضحت موارد وإيرادات الأحزاب على سبيل الحصر فيما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، « **أمر رقم 09/97 المؤرخ في17 من شوال عام1417 الموافق لـ 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**»، الجريدة الرسـمية، العـدد: 12، السـنة: 34. المادة: 27.

- **اشتراكات الأعضاء**: وهم كل شخص طبيعي منخرط في الحزب ســواء كــان مــن الأعضاء المؤسسين أو المسيرين أو المنخرطين فقط.

- **الهبات والوصايا والتبرعات:** عبارة عن مصادر يستطيع الحزب من خلالها تلقــي الأموال سواء كانت نقدية أو منقولة أو عقارية، مع ضرورة توفر الشــروط المنصــوص عليها في هذا القانون.

- **العائدات المرتبطة بنشاطات الأحزاب:** ويعتبر من هذا القبيــل عائــدات الصــحف والمجلات والنشريات ودور النشر التابعة للحزب، إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب وأهدافه بشرط أن لا يكون هذا النشاط هدفه الربح أو النشاط التجاري.

- **المصادر العامــة:** فالدولة تعتبر مصدرا لتمويل الأحزاب السياسية، وذلــك بتــوفير شروط اشترطها هذا القانون وهي على الخصوص أن يكون الحزب معتمدا قانونيا، ويقدر المبلغ الممنوح من الدولة للحزب وفق عدد المقاعد المحصل عليها فــي البرلمــان مــع ضرورة تقييد مبلغ الإعانات في ميزانية الدولة، إلى جانب مساعدة الأحزاب بالطرق غير المباشرة كاستعمال الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المكتوبة العمومية لشرح البــرامج الانتخابية.

2.3. أوجه الاختلاف:

❖ من حيث الظهور والتطور:

1. إن حزب (FLN) هو حزب عتيد ارتبط تطوره بتطور الدولة الجزائرية ويملك تجربة ثرية في مجال التسيير والحكم وهو الحزب الوحيد الذي عايش مرحلة الأحادية الحزبية، بينما يعد حزب (PT) حزبا جديدا وحديث العهد في الساحة السياسية وقد ظهر بعد إقرار التعددية.

2. يصنف حزب (FLN) من حيث التوجه والانتماء السياسي على أنه حزب وطني يعتمد على الوسطية والاعتدال، بينما يعد حزب (PT) من أحزاب اليسار المعروفة بتشدد أفكارها وتوجهاتها السياسية.

3. إن حزب (FLN) هو حزب متواجد في السلطة ومشارك في الحكومة منذ 1997 وهو الذي يقود الأغلبية البرلمانية في الوقت الحالي ويترأس الحكومة، بينما نجد أن حزب (PT) ما يزال في صفوف المعارضة ويرفض باستمرار المشاركة في حكومة ائتلافية طالما أنه لا يملك الأغلبية البرلمانية التي تسمح له بفرض قراراته ومواقفه.

4. لقد عرف حزب (PT) في هذه المرحلة استقرارا سياسيا وتنظيميا، ويظهر ذلك من خلال تمكنه من عقد مؤتمرين للحزب في ظرف ثلاث (03) سنوات وتجديد الثقة باستمرار في قيادته الوطنية، الأمر الذي أدى إلى التفاف المواطنين حوله وتوسيع قواعده النضالية، على عكس حزب (FLN) الذي شهد في نفس المرحلة أزمة سياسية خانقة كادت أن تعصف بكيان الحزب ووجوده والتي أثرت بشكل سلبي على أداء الحزب طيلة هذه الفترة.

5. يتوفر حزب (FLN) على أكبر عدد من المنتخبين في جميع المجالس الشعبية (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني، المجالس الولائية والبلدية) مما أهله ليكون القوة السياسية الأولى في البلاد، بينما اقتصر تواجد حزب (PT) على المجالس الولائية والمجلس الشعبي الوطني أين يملك عددا محدودا من المنتخبين.

6. بالنظر إلى النتائج الانتخابية التي يحققها الحزبان في الانتخابات التشريعية يمكننا الإقرار بأن حزب (PT) لطالما يحقق صعودا تدريجيا في عدد المقاعد، فمن أربعة مقاعد في عام 1997 ارتفعت الحصيلة إلى 21 مقعدا في 2002، ليحقق في انتخابـات 2007 زيادة بـ 5 مقاعد أي 26 مقعدا. أما بالنسبة لنتائج حزب (FLN) فإنها تبدو متذبذبة بين صعود وهبوط، حيث تحصل في انتخابات 1997 على 64 مقعدا، ثم يرتفع هذا العدد إلى 199 مقعدا في 2002، ليعود وينخفض إلى 139 مقعدا في انتخابات 2007.

❖ **من حيث التنظيم الداخلي:**

1. تتكون الركيزة الأساسية للقاعدة النضالية لحزب (FLN) بشكل رئيسـي مـن المجاهدين ومن العائلة الثورية، في حين تشكل الطبقة العمالية وخاصة النقـابيين مـنهم التركيبة البشرية الغالبة لمناضلي حزب (PT).

2. بالرغم من تشابه المستويات التنظيمية في كلا الحزبين وتوزعها على شكل هرم متدرج من القمة إلى المستويات القاعدية، إلا أن هذا لم يمنع من وجود تبـاين واخـتلاف بين هذه المستويات التنظيمية، ويمكن تسجيل هذا الاختلاف بشكل خـاص فـي تقـارب وتباعد فترات اجتماعها على النحو الذي نبرزه فيما يلي:

- يكون مؤتمر حزب (FLN) مرة واحدة كل خمس (05) سنوات، بينما يعقد حـزب (PT) مؤتمره العادي كل ثلاث (03) سنوات.

- يجتمع المجلس الوطني لحزب (FLN) المسؤول على تطبيق اتجاهات الحزب بـين فترتي انعقاد المؤتمرين مرة واحدة في السنة، في حين تجتمع اللجنة المركزية التي تقابل هذا المجلس في حزب (PT) مرة واحدة كل شهرين، ما يعني أنها تجتمـع سـتة (06) مرات في السنة الواحدة.

- تجتمع الهيئة التنفيذية لحزب (FLN) مرتين في السنة، أما حزب (PT) فإنه لم يضع فترات محددة لاجتماع أمانته السياسية بل أبقى ذلك مفتوحا كلما كان ضروريا.

- يكون اجتماع هيئة التنسيق لحزب (FLN) مرة واحدة في السنة لدراسة الوضع العام للحزب في مختلف المجالات وذلك باعتبارها هيئة استشارية، أما الجهاز الاستشاري لحزب (PT) فيمثله المجلس الوطني الذي يجتمع كل أربعة أشهر في دورات عادية.

- تجتمع الخلية التي تعتبر التنظيم القاعدي لحزب (FLN) مرة واحدة كل شهرين، ويقابلها الفرع لدى حزب (PT) الذي يجتمع مرتين في الشهر.

بهذا يمكننا الإقرار أنه كلما كانت فترات الاجتماع متقاربة كلما كان اتصال الأعضاء أفضل ويتم بصورة مكثفة، مما يسمح بانسياب المعلومات من القمة إلى القاعدة والعكس. وهذا ما نلمسه في حزب (PT) حيث أصبحت قواعده وهياكله أكثر استقرارا من هياكل حزب (FLN).

3. يكمن الاختلاف الأخر بين الحزبين في درجة الانتظام في عقد المؤتمرات العامة للحزب، فحزب (FLN) عقد ثمانية (08) مؤتمرات منذ نشأته إلى اليوم، أربعة (04) منها فقط خلال فترة التعددية الحزبية، وأظهرت النتائج أن معظم هذه المؤتمرات جاءت بعد أزمات عرفها الحزب، وتميزت هذه المؤتمرات بتغيير جملة من القواعد السياسية والأجهزة التنظيمية وعلى رأسها هيئات القيادة، وخير دليل عل ذلك هي الظروف الخاصة التي عقد على إثرها أخر مؤتمر للحزب في 2005 بعد أن تم رفض مثيله الذي عقد في 2003 من قبل العدالة بسبب الخلافات الداخلية.

يختلف هذا الوضع تماما بالنسبة لحزب (PT) الذي عرف انتظاما في عقد المؤتمرات، حيث استطاع الحزب أن يعقد إلى حد اليوم خمسة (05) مؤتمرات عادية ومؤتمرين (02) استثنائيين، ويمكن إرجاع هذا الانتظام والاستقرار إلى نمط السلطة المركزة في يد قيادته التي تمكنت من فرض منطقها في نمط التسيير واتخاذ القرارات، وهذا ما أهله لأن ينظم المؤتمر الخامس في 2003 والمؤتمر الاستثنائي في 2006 في مدة لم تتجاوز ثلاث (03) سنوات.

 **من حيث التمويل:**

1. من خلال تحليلنا لمصادر التمويل لاحظنا وجود فرق شاسع في الإمكانيات المادية بين الحزبين، فحزب (FLN) يملك أموال طائلة بحكم توفره على عدد كبير من المناضلين والنواب والوزراء، بينما يعتبر حزب (PT) حزبا فقيرا مقارنة بالحزب السابق، وذلك لاعتماده فقط على التمويل الذاتي في ظل الرفض المستمر للمساعدات التي تقدمها الدولة حسبما يقتضيه القانون.

2. لقد فضل حزب (FLN) تحديد سقف معين لمساهمات النواب والوزراء والإطارات العليا قدرها بـ 50 ألف دج في السنة، بينما لجأ حزب (PT) إلى إجبار نوابه على ضخ رواتبهم في حساب الحزب والحصول بعدها على أجرتهم باعتبارهم مداومين فيه، ويعتبر الحزب هذا الأمر تقليدا معمولا به لدى جميع أحزاب العمال في العالم.

II. واقع الإتصال داخل جبهة التحرير الوطني وحزب العمال

II. واقع الإتصال داخل جبهة التحرير الوطني وحزب العمال

لقد خصصنا هذا المحور لدراسة واقع الإتصال السياسي داخل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال، وذلك بعد أن قمنا في السابق بإعطاء وصـف تـاريخي لتطـور الحزبين وتنظيمهما الإداري، ومن المنطقي البحث هنا عن الدور الذي يمكـن أن يلعبـه هذان الحزبان في سبيل بناء جسور التواصل بين الحكام والمحكومين، وتمكين هؤلاء من المشاركة في الحياة السياسية للبلاد.

لكن ليس من السهولة بمكان حصر وتقييم حجم التواصل الذي يمكن أن تقـوم بـه هذه الأحزاب من دون أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى طبيعة الإستراتيجية الاتصـالية المعتمدة، لا لغرض معرفة آليات فعلها وخواص فكرها بل لنسلط الضوء أكثر على حقيقة اتصال الأحزاب السياسية وعلى درجة ونوعية ارتباطها بالمجتمع. وسيتم ذلك عبر تحليل وظائفها الاتصالية وقراءة أهم مطالبها وأفكارها، والبحث عن أساليب وطرق تواصلها مع محيطها الداخلي والخارجي، بحيث تعطينا في الأخير نظرة عن طبيعة العلاقة الموجـودة بين الحكام والمحكومين في الجزائر، كما نحاول من خلال ذلك إبـراز خصـائص هـذه المرحلة التي يعيشها المواطن بمشاكلها وايجابياتها وسلبياتها.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نقسم هذا المحور كما هو الحال في المحور السابق إلى ثلاثة عناصر رئيسية، نتناول فيها الإستراتيجية الاتصالية للحزبين مـع مقارنـة النتـائج المتوصل إليها على هذا النحو:

1. الإستراتيجية الاتصالية لحزب جبهة التحرير الوطني.
2. الإستراتيجية الاتصالية لحزب العمال.
3. مقارنة واقع الإتصال داخل الحزبين.

1. الإستراتيجية الاتصالية لحزب جبهة التحرير الوطني:

نحاول من خلال هذا المحور التعرف على طبيعة الإستراتيجية التي يتبعها حـزب (FLN) ودورها في تعزيز مكانة الحزب في الساحة السياسية، وسنتناول ذلك من خـلال شرح طبيعة الإتصال المتبع وخواصه والجمهور المستهدف به، مع التطرق إلى طبيعـة الخطاب الحزبي ودور المطالب المجتمعية في تشكيله، كما سنعمل لاحقـا علـى إبـراز القنوات والوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف.

1.1. طبيعة الإتصال السياسي:

يعتمد حزب (FLN) من أجل الاحتكاك مع المجتمع وإعادة أواصر التقارب معـه على سياسة تقوم على إعطاء الإتصال السياسي الأهمية التي يستحق، ويحاول خلالها فتح قنوات اتصالية وإعلامية جديدة من شأنها إزالة العوائق التي تعترضه في سـبيل تعزيـز مكانة الحزب في الساحة السياسية، ليبقى القوة السياسية الأولى المتميزة بالوسطية والقادرة على الحفاظ على قيم ومبادئ ثورة نوفمبر.

في هذا الجانب يظهر اتصال الحزب من خلال هذين المستويين من الإتصال:

- **الإتصال الداخلي**: الذي يرمي إلى خلق جو مفعم بالثقة والحصول على مشـاركة أفضل بواسطة إعلام المناضلين واطلاعهم على كل ما يجري داخل حزبهم.
- **الإتصال الخارجي**: الذي يهدف إلى نشر المعلومات الموجهة للتعريـف بمواقـف الحزب، وطبيعة أعماله ونشاطاته الرامية إلى خدمة المجتمع والحفاظ على صورة الحزب ومكانته ضمن الأحزاب الفاعلة في البلاد.

سنحاول فيما يلي توضيح طبيعة الإتصال داخل حزب (FLN)، وسيتم ذلك مـن خلال إبراز أهمية الإتصال في حياة الحزب وموقعه في البناء التنظيمي والهيكلـي، كمـا نحاول من جانب أخر التعرف على طبيعة الإتصال المعتمد عليه أثناء الفترات الانتخابية، وشرح الدور الذي يمكن أن يلعبه النواب والمنتخبون في سبيل إنجاح اتصـال الحـزب بصفة عامة.

1.1.1. أهمية الإتصال داخل الحزب:

لقد خصص حزب (FLN) لموضوع الإتصال قطاعا كاملا على مستوى تنظيمه الداخلي، يتمثل في "الأمانة التنفيذية للإعلام والاتصال والثقافة" التي تعمل على تعريف الجماهير بمبادئ الحزب وتوضيح سياساته ومواقفه، وهي المؤهلة كذلك للأخذ بالمبادرة والإجابة على تساؤلات وسائل الإعلام، كما تعكس النضال العام للحزب ومختلف الأنشطة التي يقوم بها على مستوى القسمات أو المحافظات أو على المستوى الوطني. وهكذا يتبين لنا أن هذا القطاع قد أريد له أن يكون المرجع الأساسي لاستقاء أخبار الحزب ومعرفة مواقفه ومعالجة القضايا والأحداث التي ترتبط بمجال الإعلام والاتصال.

يظهر اهتمام حزب (FLN) بأمانة الإتصال خاصة بعد المؤتمر الثامن للحزب الذي أوصى بتطويرها وإعادة هيكلتها بما يتماشى وتطور مجالات الإتصال الذي يحتاج إلى الخبرة والتجربة باستمرار، وضمن هذا الإطار يؤكد السيد "**السعيد بوحجة**" الأمين الوطني للهيئة التنفيذية المكلف بالاتصال والإعلام والثقافة أنه وبالنظر للدور المتعاظم للاتصال في توطيد الصلة بين الحزب والشعب، فقد كان لازما على الحزب أن ينظم ويهيكل هذا القطاع بالشكل الذي يضمن حضور الحزب المعنوي، والمشاركة في جميع أنشطة الدولة سواء أكانت ثقافية أو سياسية أو إعلامية.

بوجه عام تتولى أمانة الإعلام والاتصال المهام التالية:

- تحضير وتنظيم المؤتمرات الصحفية.
- معالجة ومتابعة وبث الأخبار التي تهم الحزب لفائدة المواطنين والمناضلين.
- تجسيد كل عمل من شأنه أن يساهم في التعريف بنشاطات الحزب وتحسين صورته لدى الجمهور على النحو الذي يشجع نمو العضوية ويعمق الانتماء الحزبي.
- تنسيق أعمال الإتصال التي تخص القسمات والمحافظات.
- إعداد وإنجاز وتوزيع المنشورات والوثائق الموجهة للاتصال الداخلي والخارجي.
- الإشراف على كافة صحف ومجلات وإصدارات الحزب.
- المبادرة بإقامة علاقات وثيقة ودائمة مع الأجهزة الإعلامية الوطنية.
- تحسين علاقات الحزب مع رجال الإعلام والصحافة ومع فعاليات المجتمع المدني.

- توطيد علاقة الحزب بغيره من المؤسسات والأحزاب ومع المجتمع ككل.[1]

بعد هذا العرض الموجز لمكانة الإتصال داخل حزب (FLN) يجدر بنا التنويه أن اهتمام الحزب في هذه المرحلة كان منصبا على إعادة بناء الحزب مـن منطلـق تجمـع شعبي، يتم انطلاقا من القضايا والانشغالات المشتركة للأوساط الشعبية الواسـعة، وهـو الأمر الذي يشترط أيضا أسلوبا جديدا في التفكير وفي العمل السياسي، ويأخذ من الإتصال ركيزته الأساسية.

على هذا الأساس فقد تبنى الحزب خطة عمل لتطوير الجبهة حتى تستمر في كونها القوة السياسية الأهم والغالبة تأثيرا، والتي تضمن الاستقرار المستقبلي للبلاد مـن خـلال وضع تنظيم متطور يمكنه من ترسيخ القواعد الشعبية على كل المستويات وزيادة فاعليتها في الشارع السياسي، لاسيما بعد الفوضى التنظيمية التي سبقت الانتخابات الرئاسية فـي 2004، وأعاقت الحزب في إنجاز مهامه على مدار سنة كاملة مـن الصـراعات داخـل هياكله وأجهزته المختلفة.

لقد جاءت صيغة تطوير الحزب بعد إعادة عقد المؤتمر الثامن في أيـام 31/30/ جـانفي و01 فيفري 2005 مستهدفة التركيز على ترتيب بيت الحزب وتحديث هيكله التنظيمـي، والعمل على ضخ دماء جديدة في شرايين الحزب بإدراج العناصـر الشـابة المتميـزة، وتصعيد الكفاءات للمناصب القيادية بشكل تدريجي. وكان الدافع الأساسـي وراء عمليـة التطوير هذه إلى جانب الأزمة السياسية التي لحقت بأداء الحزب خلال سنة 2004 التطلع إلى مواكبة التطورات والواقع الجديد في الجزائر، وكذا إعداد الحزب لمواجهة المنافسـة التي تتصاعد قوتها من جانب الأحزاب الأخرى، كما يأمل الحزب مـن عمليـة تجديـد الهياكل إعادة بعث وتعزيز النشاط وتثمين دوره على المستوى الوطني، ويتم ذلـك مـن خلال بناء قاعدة نضالية قوية تسمح بمجابهة التحديات في ظل الأوضاع السـائدة التـي تشهدها الساحة السياسية وكذا التفاعلات الاجتماعية.

---

[1] مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، أمين الهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الـوطني مكلـف بـالإعلام والاتصـال والثقافة، مقابلة أجريت يوم: 2006/06/10، بمقر الحزب، على الساعة: 10:30.

في هذا الإطار قام أعضاء الهيئة التنفيذية أثناء هذه الفتـرة (2002-2006) بعقـد سلسلة من اللقاءات التحسيسية بالمحافظات كخطوة تحضيرية لعمليـة تجديـد الهياكـل، وكانت هذه الاجتماعات واللقاءات فرصة لتعزيز عملية الإتصال والتشاور بصفة جماعية، كما دعمت التشاور بين المناضلين والإطارات بصفة انفرادية.

بالنظر إلى ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج بأن اتصال حزب (FLN) مع مكونـات المجتمع في هذه المرحلة لم يرق إلى المستوى المطلوب، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلـى الأزمة السياسية التي عرفها الحزب. وبعد عودة الاستقرار فقد ركز الحزب اتصاله على إعادة تنظيم صفوفه وتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، وذلك بالرغم من وضعه لسياسـة اتصالية متكاملة تؤهله للاحتكاك والتواصل مع قـوى ومؤسسـات المجتمـع وشـرائحه المختلفة بواسطة القنوات والآليات المختلفة للاتصال والإعلام والتبليغ التي يتوفر عليها .

2.1.1. اتصال الحزب أثناء الانتخابات:

يولي حزب (FLN) أهمية كبرى للانتخابات باعتبارها مجـالا حيويـا للتنـافس والصراع، وفرصة مواتية لمخاطبة الناخبين والتواصل الجيد معهم، ويعتبر الحزب الحملة الانتخابية مناسبة حقيقية للارتقاء بالأداء السياسي والانتخابي والتنـافس بـين البـرامج المعروضة على الناخبين.

في هذا الخصوص يتم تحضير الانتخابات بدء بفرز وانتقاء المرشـحين، وتكـون عملية الترشح في القاعدة الحزبية لتحول بعدها كل الملفات إلى المقر المركزي للحـزب، أين تقوم اللجنة الوطنية للترشيحات بدراستها والسهر على إعداد القوائم النهائية التي تعتمد إداريا. وعلى صعيد أخر تقوم القيادة الحزبية بتنصيب لجان تحضير الحملة الانتخابيـة، التي تحدد الأدوات الفعالة والإستراتيجية التي تتحكم في مختلف جوانب الحملة الإعلامية والدعائية من حيث وضع الشعارات والخطاب الانتخابي، تحديد الشخصيات التـي تقـود الحملة عبر وسائل الإعلام الثقيلة، وتجنيد وتعبئة الجماهير من خلال العمـل الجـواري المنظم من أجل كسب أغلبية الأصوات في جميع الدوائر الانتخابية، وفي هذا السياق يؤكد السيد "**السعيد بوحجة**":

« ... إن الهدف من مشاركة الجبهة في الانتخابات ليس مجرد الدخول في السباق فقط، بل هدفها يكمن في كسب الرهان وإعطاء المزيد من الانتشار للحزب من خلال اختيار المرشحين الأكفاء، وهنا تظهر القوة الحقيقية للحزب والتي ستبقيه دوما القوة السياسية الأولى في البلاد...» [1]

أما بالنسبة للانتخابات التي شارك فيها الحزب أثناء هذه الفترة والنتائج التي حققها فيها، يمكن الإقرار أن الحزب قد سجل حضوره الدائم في جميع الاستحقاقات الانتخابية واسترجع خلالها مكانته كأول قوة سياسية في البلاد، حيث حصل الحزب على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 وذلك بفوزه بـ 199 مقعدا نيابيا من مجموع 389 مقعدا. وحقق الحزب فوزا كاسحا في الانتخابات المحلية التي جرت في 28 سبتمبر 2002 بحصوله على 4878 مقعدا بلديا من أصل 13981 مقعد، وساعده هذا الفوز على ترأس 730 بلدية من أصل 1541. أما في انتخابات المجالس الولائية فقد حصل على 798 مقعدا من أصل 1960 مقعدا ولائيا، مما أتاح له أن يترأس 44 مجلسا ولائيا. كما شارك في الانتخابات الجزئية للمجالس البلدية والولائية في ولايتي بجاية وتيزي وزو وبعض البلديات من ولايات أخرى في 24 نوفمبر 2005.

كما يجدر التنويه أن حزب (FLN) وتزامنا مع إعادة بنائه الداخلي كان حاضرا في كل المواعيد السياسية الوطنية وعلى الأخص التي كانت تعنى المجتمع برمته، حيث قاد الحزب الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (29 سبتمبر 2005)، وكان مناضلوه في طليعة الداعين إليه والشارحين لفصوله ومبادئه.

3.1.1. دور المنتخبين في عملية اتصال الحزب:

يعتبر المنتخب في حزب (FLN) سواء على المستوى الوطني" البرلمان بغرفتيه" أو على المستوى المحلي "المجالس الولائية والبلدية" بمثابة القنوات الحقيقية التي لها القدرة الكافية للقيام بالمهام التي تستجيب لحاجات الفئات الاجتماعية، كما يشكل المساعد الرئيسي لتبليغ مشاغلهم، مثلما يؤكده السيد "**دعدوعة العياشي**" رئيس المجموعة البرلمانية للحزب:

---

[1] مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها.

«... إن للمنتخب دور حاسم في تثبيت موقع الحزب في المشـهد السياسـي وتبليغ رسالته وتحقيق برنامجه، كما يلعب دورا في تحسـين العلاقـة بـين الحاكم والمحكوم، وذلك بمراقبة الأول في مدى قدرته على أداء ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات، وتوجيه الثاني وتحسيسه بواجبه الوطني والمحلي فـي دعم التنمية وترقية الضمير المجتمعي، وجعله يشعر بمسؤوليته في تطـوير البلاد والنهوض بثقافة المواطن...» [1]

باعتبار المجموعة البرلمانية لحزب (FLN) تتمتع بالأغلبية المطلقة داخل المجلس الشعبي الوطني (199 نائبا) فإنها تسعى بجميع أعضائها لترجمة إرادة المـواطنين فـي نصوص تشريعية، وذلك تبعا للقضايا المطروحة وفق تنوعها وحجم الرهانات والتحديات التي تشملها، كما تشارك في تفعيل إسهامات النواب الفردية والجماعية، وتدعيم الممارسة الديمقراطية وتطوير المنظومة القانونية والتكفل بالحاجات الاجتماعية المختلفة.[2]

لقد اكتسب الحزب عبر مشاركة وإسهامات منتخبيه في مختلف المجالس الشـعبية التجربة الثرية والرؤية الواسعة والمتفتحة للعمل البناء مع الآخرين خدمة للصالح العـام، وفي هذا الخصوص سعى قسم المنتخبين بالأمانة التنفيذية للحزب إلـى وضـع برنـامج وطني تنشيطي لفائدة كل المنتخبين، وقد تمت تطبيقاته الأولى عبر إقامة لقـاءات محليـة وجهوية ووطنية كانت تحت إشراف أعضاء أمانة الهيئة التنفيذية وبتأطير أساتذة مختصين في مجالات التسييـر وإعـداد الموازنات وعلاقـة المنتخب بالإدارة وبالمواطن، كما تم فيها تبادل وجهات النظر وطرح المشاكل التي يعاني منها المنتخب. وهكذا تكونت لـدى الحزب قناعة بضرورة تحسين ظروف المنتخب وإعادة النظر في الدور الذي يجـب أن يضطلع به، وهنا جاءت اقتراحاته بضرورة تغيير قانوني الولاية والبلدية.

في سياق أخر نظمت المجموعة البرلمانية على مستوى التكوين العديد من الأيام البرلمانية لوحدها أو بالتنسيق مع هيئة التنسيق للمجموعات البرلمانية لأحزاب التحالف الرئاسـي، وتناولت خلالها مواضيع وطنية وجهوية لها من الأهمية بمكان في تعزيز أداء النـواب داخل هذا المجلس، وتتمثل هذه الأيام في:

---

[1] مقابلة مع السيد: العياشي دعدوعة، رئيس لجنة المنتخبين ورئيس المجموعة البرلمانيـة لحـزب (FLN)، مقابلـة أجريت يوم: 2006/06/25، بمقر المجلس الشعبي الوطني، على الساعة: 11:15.
[2] نفس المقابلة.

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوربية (02 مارس 2005).
- تجربة المرأة الجزائرية في البرلمان (06 مارس 2006).
- التنمية البشرية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (13 جوان 2006).
- اليوم البرلماني التضامني مع نواب الشعب اللبناني (13 سبتمبر 2006).

إذن وكخلاصة لهذا المحور يمكننا القول أن قطاع الإعلام والاتصال يعتبر من أولى القطاعات التي عمل الحزب من أجل تطويرها بالقدر الذي يجعله يواكب تحديات المحيط الوطني والدولي، حيث لاحظنا أن أول ما استهل به الحزب هذا المجال بعد المؤتمر الثامن هو التأكيد على تعزيز قدرات الحزب الاتصالية، وتوفير كل الشروط والإمكانات لعصرنة الممارسة النضالية والتوغل في عمق الجماهير، وإحداث تأثيره في مختلف المجالات وفي كل الفضاءات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وما يميز حزب (FLN) عن غيره من الأحزاب هو اعتماده على منهجية مرنة ووسطية يتخذ منها سبيلا للحوار وبينه وبين محيطه، وعلى أساسها يسعى الحزب إلى إقامة وخلق علاقات متميزة مع غيره من الأحزاب التي تجمعه بها قواسم مشتركة أو تبادله نفس الرؤى في القضايا السياسية الوطنية، كما يعمل على تفعيل تواجده في نشاط المجتمع المدني من خلال المنظمات والجمعيات التي تعبر عن أفكاره وتوجهاته.(1)

2.1. مضمون خطاب حزب جبهة التحرير الوطني:

يقوم الخطاب السياسي لحزب (FLN) على أساس قيم نوفمبر والمكونات الأساسية لهوية الجزائر، كما يقوم برنامجه العام بتحديد التوجهات العامة للحزب ويصوغها بالشكل الذي ينير فكر المناضلين والمحيط الواسع، كما يطمح إلى التكفل بانشغالات المواطنين وبما ينتظرونه في حياتهم اليومية ومستقبل وطنهم، ويشكل هذا البرنامج المرتكزات المحورية والإطار المرن الذي يصبح معه الانتقال عند الاقتضاء إلى تسطير برنامج حكومي للحزب - إذا كان يتمتع بالأغلبية- أمرا سهلا.

---

(1) مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها.

للإحاطة أكثر بطبيعة خطاب الحزب في هذه المرحلة سنحاول فيما يلي إبراز أهم محاور هذا البرنامج الذي يناضل لتحقيقه في الواقع، كما سنحدد المواضيع التي استأثرت باهتمام الحزب سيما تلك التي تشكل انشغالا رئيسيا للمواطن.

1.2.1. الجانب السياسي والأمني:

لقد أكد المؤتمر الثامن لحزب (FLN) أن الحزب قد تحمل مسؤولياته في المراحل السابقة كقوة سياسية وحيدة في الساحة الوطنية، وهذا ما يجعله اليوم يحرص للمساهمة بفعالية في إنجاح التعددية السياسية وضمان الحريات انسجاما مع القوانين وتطوير المجالس الشعبية وتنظيمها.[1]

كما يؤمن حزب (FLN) إيمانا راسخا بأن الممارسة السياسية في جوهرها لا بد أن تقوم على أسس ديمقراطية وقناعات مبدئية ومرجعيات واقعية، وأن تجعل هدفها الأسمى خدمة الصالح العام، ومن هنا وجب اعتماد آليات عمل إجرائية تهدف إلى دراسة أوضاع المجتمع وأحوال الاقتصاد والثقافة والإعلام، ثم تقديم البدائل الحقيقية واقتراح الحلول الناجعة لما يواجه المجتمع من معوقات في مختلف المجالات.

على هذا الأساس يسعى الحزب إلى بناء دولة قادرة على القيام بدورها الكامل في خدمة المواطن والتكفل بمشاكله واحتياجاته، وقائمة على أساس قضاء مستقل وعلى الشفافية في التسيير، وحسب السيد "**السعيد بوحجة**" فإن الحزب وانطلاقا من الفعالية الميدانية التي تقود ممارسته المعبرة عن شعاراته وبرامجه، هو الأكثر مبادرة عمليا من أي حزب أخر حتى الآن، إن لم يعد التشكيل الوحيد الذي قدم ويتقدم باقتراحات حول القضايا الوطنية والمحلية التي تشغل بال الرأي العام الوطني التي ترتبط بتطور المجتمع وتفتحه على محيطه، ولا أدل على هذا التوجه من تلك الاقتراحات المقدمة بشأن تعديل الدستور والمبادرة الخاصة بتعديل نصوص تشريعية أخرى كقوانين البلدية والولاية.[2]

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، **لائحة السياسة العامة**، (الصادرة عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).
[2] مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها.

يسعى حزب (FLN) من خلال المشاريع والتعديلات التي يقدمها إلى بناء دولة حديثة، تقوم على أساس الحوار وتدعيم حق الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان وإرساء قواعد الثقة أكثر فأكثر بين المواطنين. وللإشارة فإن هذه التعديلات تدور أساسا حول توضيح طبيعة نظام الحكم وتوحيد السلطة التنفيذية، وتحديد العلاقة بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة مع إسناد بعض الصلاحيات لهذا الأخير، وكذلك الرقابة باعتبارها العامل الأساسي لتحسين وضمان سير مؤسسات الدولة، إضافة إلى تمكين المواطن من معرفة ما يدور في دواليب السلطة.

في موضوع أخر يشدد الحزب على أنه من الواجب المنافسة ببرامج تتطرق إلى تطلعات المواطنين الذين يبقى همهم الوحيد هو تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة، ويعتقد السيد "**بوحجة**" أن الحزب قد ساهم إلى حد بعيد في استرجاع الأمن والسلم بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر، كما أكد بأن محاولات الحزب الدائمة للتحسس لانشغالات الشعب كان قد طغى عليها تحقيق السلم والمصالحة بين الجزائريين وتكريس الأمن والاستقرار الذي تتحقق به التنمية الشاملة.

لقد أولى الحزب اهتماما متواصلا بتجسيد المصالحة الوطنية التي اعتبرها عقدا وطنيا يجمع بين كل الجزائريين، أنهى مرحلة ورسم معالم مرحلة جديدة ترسخ لثقافة التسامح وتنبذ كل أشكال العنف والمواجهة، كما يهدف الحزب إلى إعطاء هذه المصالحة محتواها الملموس، حيث عمل في هذا الظرف القصير من أجل تنفيذ الإجراءات الخاصة بميثاق السلم والمصالحة الوطنية وتطبيق بنودها، ويعتقد الحزب في هذا الإطار أن تجسيد المصالحة يتم كذلك عبر معالجة القضايا التي تثير النقاش الدائم مثل ملف المفقودين والتكفل بضحايا المأساة الوطنية وتسهيل الاندماج الاجتماعي.(1)

2.2.1. الجانب الاجتماعي:

يقوم الخطاب الاجتماعي لحزب (FLN) على تحقيق خمسة محاور أساسية يراها ضرورية لتلبية المطالب والانشغالات المطروحة في هذا المجال التي ترتكز أساسا على:

---

(1) مقابلة مع السيد: العياشي دعدوعة، سبق ذكرها.

- ضرورة تطوير الأسرة واعتماد سياسة أسرية في إطار القيم الوطنية واستهداف بناء روابط المجتمع وتمتينها.

- مكافحة البطالة والتصدي لها مما يدعم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- ضرورة إصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بها من حيث التنظيم والتسيير والأداء مع استمرار الخدمة العمومية الصحية.

- توفير الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني التي يعتبرها الحزب أداة لتمكين المواطنين من الاستعانة من خيرات البلاد عن طريق توزيع جزء من مداخيل الدولة حسب صيغ تأخذ أشكالا مباشرة أو غير مباشرة.

- محاربة الآفات الاجتماعية وانجاز الدراسات الاجتماعية المتعددة الجوانب لتحديد أسباب ظهورها تحديدا دقيقا، مما يسهل عملية إيجاد الآليات والوسائل لاحتوائها.[2]

بالنظر إلى ما تقدم نلاحظ أن تحقيق العدالة الاجتماعية تبقى ثابتة أساسية للمشروع الاجتماعي التي يعمل الحزب على ترقيتها من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب وتوفير شروط تماسكه وديمومته، كما يعتبر الحزب التنمية البشرية بمقاييسها العلمية والعالمية ركيزة أساسية لكل تطور اجتماعي واقتصادي حقيقي، يمكن للمجتمع من خلالها أن يضمن جودة موارده البشرية وتلبية حاجات الشرائح المحرومة.

إذا ما تحدثنا عن مدى تفاعل الحزب مع المطالب الاجتماعية باعتباره حزبا حاكما ويقود الحكومة في هذه المرحلة، فيمكن الإقرار أنه تمكن من معالجة أهم القضايا التي ظلت تشغل الرأي العام عموما والطبقة العاملة على وجه التحديد، ودلالة ذلك أنه بعد أن تولى قيادة الجهاز التنفيذي (رئاسة السيد "**بلخادم**" للحكومة في شهر ماي 2006) استطاع الحزب في ظرف قصير أن يحقق العديد من الإنجازات، حيث عرفت الجبهة الاجتماعية نوعا من الاستقرار النسبي بعد قرار رفع الأجور والمصادقة على العقد الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، **البرنامج العام للحزب**، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

لقد كانت هذه الزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى القاعدي استجابة لمطالب الشرائح العريضة من المجتمع، وقد تطلب الأمر إرادة سياسية عكست مصداقية خطـاب الحزب وانسجامه مع الفعل والسلوك، والذي سينعكس بشكل إيجابي مع تحسـين القـدرة الشرائية للمواطن، وفي هذا الإطار يؤكد السيد "**بوحجـة**" أن الحزب يكون دائما مسـتعدا لفتح ملف الأجور للمراجعة ومواصلة إصلاح الجبهة الاجتماعيـة بمـا يخـدم ظـروف واهتمامات وانشغالات مختلف شرائح المجتمع والالتزام والتكفل أكثر بالفئات المحرومة.

كما كان إبرام العقد الاجتماعي والاقتصادي مع الشركاء الثلاث (الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) أكبر حدث ميز رئاسة الحزب للحكومة في هـذه المرحلة، لأنه يعد بمثابة الرد المناسب للتحديات التي تواجه البلاد، وهو الاتفـاق الـذي يسمح كذلك برفع أجور عمال القطاع الاقتصادي وتوفير الشروط التـي تضـمن السـلم الاجتماعي والتسيير الأفضل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.[1]

3.2.1. الجانب الاقتصادي:

لقد اكتسب حزب (FLN) خبرة ثمينة في تصميم برامج التنمية الاقتصادية، بالنظر إلى تاريخه الطويل من جهة، وإلى التحولات التي شهدتها الجزائر في هذا المجـال مـن جهة ثانية. ويعتبر الحزب السياسة التنموية كمجموعة مترابطة من المهام والأهداف التي تتعلق بميادين مختلفة، ولا يمكن تصور أية تنمية اقتصادية للبلاد خارج التنمية الشـمولية المهيمنة للعالم ولا في اتجاه معاكس لعولمة الموارد والإنتاج والأسواق.[2]

تأكيدا لما سبق يدعو الحزب إلى تنظيم الاقتصاد الوطني بشكل يتلائم ومتطلبـات العصر الحالية، وذلك بالتوفيق بين سياسة تراكم الرأسمال بمقتضيات العدالة الاجتماعية، أين تجد محدودية وظيفة إعادة التوزيع لاقتصاد السوق حلولهـا عبـر الأدوات الجبائيـة والتحويلات الاجتماعية التي تسخرها الدولة، كما يرى الحزب أن النهج الاقتصادي الذي يجب إتباعه يكمن في اقتصاد السوق الذي بدأ يتعمم ويتجذر في العالم، وعلى هذا الأساس

---

[1] مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها.
[2] حزب جبهة التحرير الوطني، **البرنامج العام للحزب**، ص.12.

فإن مستقبل الجزائر سيبنى بالاتصال الوثيق مع التكتلات الجهوية الكبرى مثل "الإتحـاد المغاربي"، "السوق العربية المشتركة"، "الإتحاد الإفريقي"، "الإتحاد الأوربي"، و"المنظمـة العالمية للتجارة".

تجدر الإشارة إلى أن حزب (FLN) خلال تواجده في الحكومة والبرلمـان عمـل جاهدا من أجل تعميق الحوار المتوسطي بصفته إطارا للتعـاون الاقتصـادي والتشـاور السياسي، كما سهر على التطبيق الجيد لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي والسهر علـى استكمال مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بالنظر إلى ما تقدم عمل الحزب في هذه المرحلة على ترقية الخوصصة والشراكة التي فتحت للرأسمال الوطني والأجنبي، والتي تؤدي حسب الحزب إلى تحديث وعصرنة الآلة الإنتاجية، وتعزيز القدرة على المنافسة وخلق الثروات والحفاظ على مناصب الشغل. وفي الجانب الأخر يصر على مواصلة القطاع العمومي لنشاطه عن طريق الاسـتثمارات العمومية إلى أن يحل محله القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

أما فيما يخص قطاع المحروقات يؤكد حزب (FLN) علـى ضـرورة ممارسـة الدولة لوحدها دون سواها السيادة بشأن استغلال الثروات الطبيعية ولا يحق لها بأي حال من الأحوال التنازل عن هذه السيادة، وإنما يجب أن تقتصر أدوات استغلال هذه الثروات على السعي إلى تراكمها بصفتها مؤسسات اقتصادية وطنية أو أجنبية الرأسمال أو مختلطة في شراكة تأخذ الصيغ المختلفة.[1] وللإشارة فقد كان الحزب أبرز الأحزاب التي صادقت على قانون المحروقات الجديد في سنة 2005 قبل أن يتم التراجع عنه في جويلية 2006.

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا المحور نتوصل إلـى أن حـزب (FLN) يؤمن بأن الممارسة السياسية في جوهرها لا بد أن تقوم على أسس ديمقراطية ومرجعيات واقعية وأن تجعل هدفها خدمة الصالح العام، ومن هنا وجب اعتماد آليات عمل إجرائيـة تهدف إلى دراسة أوضاع المجتمع وأحوال الاقتصاد، ثم تقديم البدائل الحقيقيـة والحلـول الناجعة لما يواجه المجتمع من معوقات في مختلف المجالات لا سيما ما يخص تجسيد

[1] المرجع السابق، ص.35.

الاستقرار واستتباب الأمن، تحقيق العدالة الاجتماعية، محاربة الآفات الاجتماعية ووضع الإستراتيجيات الكفيلة بترقية الاستثمار في كافة المجالات، وهذا ما جعل الحـزب يـؤمن بارتقاء المهمة السياسية إلى تبني انشغالات المواطنين والتعبير عن تطلعاتهم والإسهام في تغلبهم على ما يواجههم من تحديات.

3.1. تحديد وسائل اتصال حزب جبهة التحرير الوطني:

لقد حتم اعتماد الإتصال السياسي كإستراتيجية إيجاد وخلق قنوات متعـددة تـربط الحزب بالمواطنين وتقربه من فعاليات المجتمع، وهو الأمر الذي أوحى بالأهميـة التـي يوليها حزب (FLN) لهذا القطاع، حيث شدد المؤتمر الثامن من خلال "اللائحة النظاميـة والتنظيمية" إلى دعوة الهيئات الوطنية للحزب من أجل تحسين العلاقة مع المحيط العـام، ويكون ذلك بإتباع آليات عديدة منها:

- العمل على استقطاب الحركة والجمعوية والعمل على تموقع المناضلين فيها.
- توظيف الطاقات الحية من المناضلين من أجل التفاعل مـع مقتضـيات السـاحة الوطنية، والاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه البلاد.
- تنشط الحوار مع المحيط السياسي في إطار برنامج الحزب وتثمين صلته بمختلف فئاته وشرائحه وتفعيل دوره في المجتمع.
- اتخاذ المبادرات التي تضمن توسيع وتكثيف وجود الحزب فـي كـل القطاعـات وخاصة الجامعات والمراكز ذات الأنشطة المتصلة بمختلف فئات المجتمع.
- إعطاء العناية اللازمة للخلية باعتبارها الأداة الأساسية التي يقوم عليهـا النشـاط الجواري في مجال الإتصال والإصغاء والتبليغ ونشر أفكار الحزب في المجتمع.(1)

كما أكد المؤتمر كذلك في هذا الجانب على ضـرورة تطـوير مجـال الإعـلام والاتصال، وتنويع الوسائل التي يمكن استغلالها لتبليغ رسالة الحزب، وتحقيـق أهدافـه والتصدي لكل ما يشوه مبادئه ومواقفه، حيث دعى من أجل التحكم بهذا المجال إلى:

---

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، **اللائحة النظامية والتنظيمية**، (الصادرة عن المؤتمر الثـامن للحـزب المنعقـد فـي الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

- إعادة النظر في تنظيم صحافة الحزب بما يضمن تحسين أدائها.

- تفعيل موقع الانترنيت ومراجعة طريقة تزويده بالمعلومات.

- بعث مشروع الانترانيت الداخلية التي تسهل الإتصال بكل هياكل الحزب وهيئاته.

تعزيز وتقوية وسائل الإتصال داخل هياكل الحزب وبين الحزب ومحيطه.[1]

انطلاقا مما سبق قام الحزب بتحديد وسائل الإتصال الناجعة التي يمكن الاعتماد عليها لتبليغ مواقفه ومطالبه، حيث تم تنصيب خلية الإعلام والاتصال أوكل لها القيام بعدة وظائف تهتم بجوانب العملية الإعلامية والاتصالية نعالجها بالتفصيل فيما يلي:

 **تكثيف العمل الجواري والنضالي:**

إن النجاح في العمل الحزبي يعتمد إلى حد كبير على نجاح اتصاله مع مختلف مكونات المجتمع، وتكسير حاجز البعد المكاني وتجاوزه عبر التجنيد الواسع والمتواصل للمناضلين في القواعد الحزبية، وتكثيف العمل الجواري والاحتكاك بالأوساط الشعبية، وهي الوسائل التي تضمن وجود الحزب وتفعيل دوره بشكل كبير في المجتمع.

- انطلاقا من اعتبار الخلية التي يقوم عليها النشاط الجواري للحزب المسؤولة على حيويته وقدرته على التعبئة والتأثير على المحيط والحقل السياسي والاجتماعي،[2]فإنها تحرص على تثمين صلتها بمؤيدي الحزب وأنصاره، وتوسيع دائرة العلاقات معهم لتشمل كل الأوساط والفئات وعلى هذا النحو تضطلع الخلية بأداء المهام والأدوار التالية:

- تبليغ ونشر وشرح مبادئ الحزب وشعاراته وتوجيهاته.

- تعزيز صلة الحزب بالجماهير وكسب ثقتهم وتأييدهم.

- تنشيط العمل الجواري وتوسيع دائرته.

- تجنيد وتعبئة المواطنين للمشاركة في مختلف النشاطات الثقافية والرياضية والفكرية والاجتماعية وتنشيطها في حدود ما يسمح به القانون.

---

[1] المرجع السابق.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني، **النظام الداخلي**، المادة:50، ص.25.

- الإصغاء الدائم لاهتمامات المواطنين وتبني قضاياهم وانشغالاتهم ورفعهـا إلـى الهيئة الحزبية المعنية.

- تشجيع كل المبادرات التي ترمي إلى توعية الجماهير ورفع مسـتواهم الفكـري والسياسي.

- العمل على كسب محبين ومؤيدين جدد واستقطاب الكفاءات والمـؤهلات العلميـة والفكرية وإقناعهم بالانضمام إلى صفوف الحزب.

- توزيع صحافة الحزب والترويج لها والحث على الاشتراك فيها.[1]

❖ إصدار النشرة الداخلية:

إن النشرة الإخبارية لحزب (FLN) هي المعبر عن الآراء والمواقـف الرسـمية للحزب، وتقوم بدور إعلامي وتثقيفي للمناضلين، كما تجسد قناة الإتصال الداخليـة التـي تعتمد عليها الإستراتيجية الاتصالية للحزب، فضلا عن ذلك فإن هذه النشرة تتضمن جميع الأنشطة النوعية التي يقوم بها مناضلو الحزب في جميع المستويات الوطنية والقاعديـة، وهذا من أجل خلق التنافس بين القسمات والمحافظات. ومن جانب أخر وسعيا من الحزب لتعريف الجمهور العام بمضمون ومحتوى هذه الأنشطة ومغزاها، فإنـه يحـرص علـى إدراج النشرة الداخلية بصورة مستمرة داخل موقعه الإلكتروني.[2]

❖ متابعة الصحافة الحزبية وتطويرها:

بالنظر إلى أهمية الصحافة في العملية الدعائية لأي تنظيم سياسي فقد كلف حـزب (FLN) فوج عمل للإشراف على الصحف التابعة له، والعمل على جعل جميع افتتاحياتها ومضامينها تعبر عن مواقف وسياسة الحزب وتنطق باسمه، وكذا الحرص علـى التـزام هذه الصحف بفتح صفحاتها لعرض وجهات النظر وأفكار التيارات والحساسيات الموجودة داخل الحزب، مع إحداث الآليات الضامنة التي تسمح باستغلال هذه الصحف من طـرف

---

(1) المرجع السابق، المادة:53، ص.26.

(2) مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها

جميع المناضلين. وعلى العموم يتوفر حزب (FLN) علـى جريـدتين واحـدة يوميـة والأخرى أسبوعية تتمثلان في:

♦ "**صوت الأحرار**": هي يومية إخبارية وطنية تعبر في افتتاحياتهـا علـى سياسـة ومواقف الحزب، وقد أسسها حزب في 24 فيفري 1998 بمناسبة ذكرى استرجاع السيادة على قطاع المحروقات، وتصدر هذه اليومية في شكل طابلويد بـ 24 صـفحة، وتملـك خمسة مكاتب جهوية تتوزع على ولايات سطيف، قسنطينة، وهران، باتنة، والبيض.

أما فيما يخص معدل السحب اليومي لهذه الجريـدة فقـد قدرتـه مصـالح وزارة الإتصال بـ 9500 نسخة في عام 2006[1] بعد أن كان هذا المعـدل لا يتجـاوز 8450 نسخة في سنة 1999[1] وهذا ما يجعلنا نقر بأن تأثير هذه اليومية في الفضاء الإعلامـي السياسي جد محدود ولا يتماشى مع القاعدة النضالية الكبيرة التي يمتلكها الحزب.

♦ "**المجاهد الأسبوعي**": هي مجلة أسبوعية وطنية، تعتبر اللسان المركزي لحـزب (FLN)، وكانت قد أسستها جبهة التحرير الوطني في 1956 أثناء الثـورة التحريريـة، وتعمل هذه المجلة على استقطاب رجال العلم والثقافة.

❖ **إنشاء نوادي الصحافة الجهوية للحزب:**

نادي الصحافة هي مبادرة أولى من نوعها وسابقة في الممارسة الحزبية والسياسية في الجزائر يجمع رجال الإعلام من مختلف العناوين الصحفية المهتمـة بتغطيـة نشـاط الحزب والتعرف على شؤونه الداخلية، وتعد هذه المبادرة إعلانا عن مرحلة جديـدة فـي مسار تطوير العلاقة التي تربط حزب (FLN) بوسائل الإعلام الوطنية، وقد جـاء ذلـك تجسيدا لما جاء في نصوص المؤتمر الثامن والتي دعت كما ذكرنا سابقا إلـى ضـرورة انفتاح الحزب على المحيط الخارجي، سيما وأن وسائل الإعلام تعتبر أهم وسيلة لتحقيـق هذا الانفتاح.[2]

---

[1] تقرير وزارة الإتصال حول تطور المشهد الإعلامي الجزائري.

[2] سميرة بن عودة، « **الأفالان يعلن عن إنشاء نواد للصحافة**»، صـوت الأحـرار، العـدد:2182، 2005/05/04، ص.03.

تأكيدا لما سبق قام الحزب بتنصيب نادي الصحافة في الجزائر العاصمة في 3 ماي 2006 في انتظار فتح نوادي وهران وقسنطينة، ويضم هذا النادي حسب السيد "**بوحجـة**" مجموعة من صحفي القطاع العام والخاص (حوالي 280 صحفي انضموا فقط بعد مرور شهر واحد من إنشاء هذا النادي)، إضافة إلى أساتذة وطلبة معهد علوم الإعلام والاتصال، ويضاف إليهم جميع ملحقي الصحافة والإعلام الذين ينتمون إلى صفوف الحزب ويعملون في مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة والبرلمان بغرفتيه.

لا شك أن هدف الحزب من إنشاء مثل هذه النوادي يبقى توسيع نطاق الاحتكـاك والتواصل مع شرائح المجتمع والاعتماد على أصحاب الاختصاص في هذا المجال، وتبقى الإستراتيجية الكبيرة التي يسعى الحزب إلى تحقيقها تتمثل في إنشاء مجلس وطني للإعلام والاتصال في أقرب وقت، ليضم الخلية المركزية الإعلام والاتصال ونـوادي الصـحافة الجهوية، إلى جانب ملحقي الصحافة والإعلام المتواجدين في مؤسسـات الدولـة، وكـذا مسؤولي الإتصال في منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

بهذه الصيغة الأخيرة سيتم توحيد الفكر والتوجيه ويترتب عنها مباشرة توحيد العمل على مستوى القواعد، بحيث تستقي التنظيمات الشعبية الموالية للحزب على سبيل المثـال التوجيهات مباشرة من أمانة الهيئة التنفيذية، مما يجعل الحـزب لصـيقا بجميـع فئـات المجتمع، ويمد جسور التواصل والعلاقات بين المواطنين وهياكله.[1]

 **تحديث الموقع الإلكتروني:**

انطلاقا من تصاعد أهمية الانترنيت كوسيلة للاتصال والدعاية السياسية والانتخابية في العديد من دول العالم، عمل حزب (FLN) على تطوير موقعه الإلكترونـي السـابق وتحديثه [www.pfln.org.dz] الذي كان يقتصر فقط على نشر نتائج المؤتمر الثـامن. وعليه أعاد الحزب إطلاق موقعه الإلكتروني الجديد في أواخر سنة 2006 ويحمل عنوانا جديدا هو [www.pfln.dz]، وقد حاول خلاله تجنب أخطاء ونقائص الموقع السابق.

---

(1) مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، سبق ذكرها

نلاحظ أثناء تصفح هذا الموقع أنه يتضمن العديد من البوابات بعضها تحوي علـى بيانات هامة مثل: الأسس، سير الحزب والمنتخبون. أما البعض الأخر فإنه يزال دائما قيد الإنجاز مثل البوابات الخاصة بالأحداث ونشاطات الحزب. وفي جانب أخر يسـهل هـذا الموقع الارتباط مباشرة مع إصدارات الحزب على غرار يومية صوت الأحرار والمجاهد الأسبوعي، كما يفتح مجالا مهما لإبداء الرأي والمشاركة من خلال نافذة "إليكم الخط".

بعد هذا الاستعراض لأهم الوسائل الاتصالية التي يعتمد عليهـا الحـزب لتنفيـذ إستراتيجيته الاتصالية، نستنتج من خلال التحليل السابق أن قطاع الإعلام والاتصال يعتبر من القطاعات الأولى التي يعمل حزب (FLN) على تطويرها بالقدر الذي يجعله يواكـب باستمرار تحديات المحيط الوطني والخارجي. ولهذا السبب لاحظنا أن أول ما استهل بـه الحزب هذا المجال بعد المؤتمر الثامن هو التأكيد على ضرورة تعزيز قـدرات الحـزب الاتصالية، وتوفير الشروط والإمكانيات لعصرنة الممارسة النضـالية، والتكثيـف مـن الحضور الإعلامي لإبلاغ رسالة الحزب ونشر مبادئه وأفكاره.

على هذا الأساس يمكننا أن نستشف أن الحزب يبذل جهـودا معتبـرة للاحتكـاك والتواصل مع مؤسسات وقوى المجتمع، بواسطة وسائل وآليات مختلفة للاتصال والإعلام والتفاعل مع المواطنين والرأي العام، وكانت هذه هي الإستراتيجية الاتصالية والدعائيـة الغالبة في حزب (FLN)، ولكن بالمقابل نسجل انعدام وجـود رؤيـة واضـحة لعمليـة التحسس للتطلعات والمطالب والتكفل بها سيما وأن الحزب موجود في الحكومة.

كما يعني هذا أننا لم نستطع أن نفرز بوضوح طبيعة الوسـائل التـي يسـتخدمها الحزب لتجميع المطالب واستقبالها، ولا عن طبيعة وسائل إيصالها إلى السلطات المعنية، ما عدا الدور الذي تقوم به الخلايا الجوارية في القواعد الحزبية.

2. الإستراتيجية الاتصالية لحزب العمال:

نحاول في هذا المحور التعرف على طبيعة الإستراتيجية الاتصالية التـي يتبعهـا حزب (PT) ودورها في تعزيز مكانة الحزب في الساحة السياسية، وسيتم التطرق إلـى ذلك من خلال شرح طبيعة الإتصال المتبع وخواصه، مع التطرق إلى طبيعـة الخطـاب الحزبي، وتحديد القنوات المستعملة لتحقيق هذه الأهداف.

1.2. طبيعة الإتصال السياسي:

يعتمد النجاح في العمل الحزبي إلى حد كبير على نجاح الإتصـال مـع المحـيط الداخلي والخارجي ونشر أفكاره وبرامجه وأهدافه، ويحاول حزب (PT) تحقيق هذا الأمر من أجل التقرب بالمواطنين وتكسير حاجز البعد المكاني، وتجاوزه عبر وضع إستراتيجية للاتصال تكون واضحة مع مختلف مكونات المجتمع.

كما يعتبر الحزب الإتصال قضية جوهرية، ومـن ضـرورات العمـل السياسـي الناجح، حيث ليس باستطاعة أي مبادرة سياسية أو مواطنية مهما علا شـأنها أن تحقـق أهدافها المرجوة دون تحقيق انتصارات إعلامية وتواصلية تمهـد لانتصـارات سياسـية لاحقة. وفي هذا الجانب تهدف الإستراتيجية الإعلامية لحزب (PT) إلى تحقيق جملة من الأهداف يتم تحديدها في إطار تنظيم الحزب الداخلي، ونشاط لجانه الدائمة التـي تجتمـع يوميا لتحديد الأولويات التي يجب تحقيقه ومن أهمها:

- تحسين صورة الحزب لدى الرأي العام وإظهاره كحزب قريب من اهتماماتهم.
- القيام بعملية التعبئة والشحن لكسب التأييد خاصة في أوساط الشباب.
- تمرير الرسائل التي تعارض السياسات الهادفة للتخلي عن ملكية المجموعة الوطنية.

لتوضيح طبيعة الإتصال السياسي داخل حزب (PT) يجب علينا أولا التطرق إلى أهمية الإتصال في حياة الحزب، وموقعه في البناء التنظيمي والعمـل النضـالي والـذي يفترض أن تقوم به القيادة والمنتخبون والمناضلون في القواعد الحزبية، وسـنحاول مـن جانب شرح طبيعة هذا الإتصال في الأوقات الانتخابية، كما سنعمد إلى تحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه المنتخبون في إنجاح هذه العملية.

1.1.2. أهمية الإتصال داخل الحزب:

تظهر أهمية الإتصال داخل حزب (PT) من خلال تنظيمه الـداخلي فـي وجـود الناطق باسم الحزب الذي يكلف بالاتصال ويحاول الإلمام بكل جوانب هذه العملية، ونقـل مواقف الحزب والتعريف بها للجمهور العام، إلى جانب قيامه بتنظيم علاقة الحزب مـع وسائل الإعلام المختلفة، وضمن هذا الإطار يؤكد السيد "**جلول جودي**":

> *«... إن دور المكلف بالإعلام على مستوى الحزب ليس مجرد تبليغ البيانات والتصريحات التي تصدر عن الأمانـة السياسـية أو اللجنـة المركزيـة أو المجلس الوطني في اجتماعاتهم الدورية، وإنما يتعـدى إلـى الـرد علـى التساؤلات والانشغالات التي تطرحها وسائل الإعلام، وتلبية جميع الـدعوات والمقابلات الصحفية، كما يعني الإتصال كذلك الانتظام في وضع معـرض الصحافة والتعرف على أهم الأحداث والقضايا الوطنية والدولية، حتى يتمكن الحزب من إبداء المواقف والآراء فيها، ثم العمل على إيصالها إلـى الـرأي العام خلال النشاط اليومي».* [1]

لا يختصر الإتصال فقط في الدور الذي يقوم به المكلف بالإعلام الذي يتولى عملية الإتصال الرسمي، وإنما يعني كذلك تنظيم علاقات الحزب الخارجية مع السلطة السياسية أو مع الأحزاب والجمعيات والنقابات، وهذا ما نلمسه في تنظيم الحزب الداخلي من خلال وجود أمين وطني مكلف بالعلاقات الخارجية.

على العموم يعرف عن حزب (PT) أنه من بين الأحزاب القليلة التي لا تنشط فقط عند اقتراب الانتخابات، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التجمعات الوطنية التي تنشطها الأمينة العامة السيدة "**لويزة حنون**" في مختلف جهات الوطن، والتي كانت تصب في إطار حملات الحزب المختلفة[*] وتهدف إلى جمع توقيع المواطنين، وتجنيدهم من أجل القضـايا العادلة، وتحسيسهم بمخاطر السياسات الاقتصادية المتبعة ودفع المسؤولين للتراجع عنها.

---

[1] مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.

[*] لقد نظم الحزب في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 خمسة(05) حملات تحسيسية هي:

- الحملة الخاصة بإيجاد حل لأزمة منطقة القبائل سنة 2002.
- الرسالة الموجهة لرئيس الجمهورية بعد رئاسيات سنة 2004.
- حملة الدفاع عن المؤسسات العمومية سنة 2004.
- حملة عهد 24 فيفري 2005.
- الحملة الخاصة بضرورة إجراء استفتاء شعبي حول قانون المحروقات سنة 2006.

من المهم بمكان الإشارة إلى أن حزب (PT) يعتبر الحزب الوحيد الذي اسـتطاع أن يعقد مؤتمرين (02) للحزب في ظرف ثلاثة (03) سنوات، في الوقت الذي ظلت فيه أحزاب أخرى شبه غائبة عن النشاط السياسي:

 **المؤتمر الخامس:** انعقد في شهر أكتوبر 2003 وقد خصصه الحـزب لدراسـة الأزمة السياسية التي تفاقمت آنذاك سيما ما تعلق بـ "أزمة منطقة القبائل"، والبحث عـن الحلول الوطنية للمشاكل انطلاقا من الهدف الذي سطره الحزب لهذه المرحلـة: "لـتعش الجمهورية موحدة وغير قابلة للتقسيم"، كما يعد المؤتمر نقطة تحول في نشاط الحـزب، حيث انطلق بعده في إتباع أسلوب جديد للعمل تمثل في "الحملات التحسيسية والتعبوية".(*)

 **المؤتمر الاستثنائي:** عقد بين 06 و08 أفريل 2006 بغـرض إدراج تعـديلات جديدة على القانون الأساسي، ومطابقته مع التطور الذي تعرفـه القاعـدة النضـالية(**) وللمهام التي يتطلبها ذلك، وبما أن المؤتمر هو وحده الذي له الحق في تعديل القانون، فقد قررت اللجنة المركزية تحويل الندوة الوطنية المزمع إجرائها إلى مؤتمر استثنائي خاصة وأن القانون الأساسي ينص على تطبيق نفس المقاييس لتعيين المندوبين للندوة الوطنية.(1)

لقد سمح هذا المؤتمر بتقديم حصيلة النشاطات السياسية والمالية والتنظيمية للحزب منذ المؤتمر الخامس، كما صادق على لوائح هامة فيما يخـص التـدخل فـي قطاعـات الشباب، النشاط النقابي، الانتخابات والمنتخبين، المسألة الفلاحية وجريدة الحزب، وحسب السيد "**جلول جودي**" فإن المؤتمر قد أكد مسؤولية الحزب في الدفاع عن الأمة ضد النهب الأجنبي، كما سطر أهدافا سياسية وتنظيمية أهمها هيكلة الحزب فـي جميـع البلـديات، والوصول إلى جمع مليون توقيع حول العريضة الموجهة إلى رئيس الجمهورية من أجـل إجراء استفتاء يمكن الشعب من إرجاع السيادة على ثرواته.

(*) إن الحملات التحسيسية تحمل مضامين وشعارات تعبوية يتم إطلاقها سواء من الحكومات أو الأحزاب داخل الحكم أو في صفوف المعارضة، ويتم تصميم رسائلها الإعلامية بطريقة يومية ومتكررة، وتستخدم فيها كافة الوسائل الاتصـالية تبشيرا بفكرة أو بخطة أو بدعوة جديدة أو ردا على حملة مضادة، وناشرة من التصورات والأفكار ما يسـاعد الجهـة المنظمة على تحقيق أهدافها في زمن قياسي. للمزيد أنظر: تيسير أبو عرجة، مرجع سبق ذكره، ص.282.

(**) لقد ارتفع عدد المناضلين في حزب العمال حسب تصريحات السيدة "**لويزة حنون**" من 1500 مناضل في 1990 إلى 100 ألف مناضل في 2006.

(1) حزب العمال، **لائحة اللجنة المركزية لتحويل الندوة الوطنية إلى مؤتمر استثنائي**، (وثائق المـؤتمر الاسـتثنائي لحزب العمال المنعقد زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

انطلاقا من هذا يتضح أن التحدي القائم أمام الحزب من ناحيـة الإتصـال ودورة المعلومات، يتمثل في ضرورة الانتشار شكلا على المستوى المحلي عبر كافة المستويات بدء من الفروع والنواة، وانتهاء بالمستوى الوطني مرورا بالمكاتب البلدية والولائية، أمـا من حيث المضمون فإن الإتصال يعني أمرين:

- الإتصال بين كيانات الحزب الجغرافية خاصة فيما يتعلـق بتنظـيم اجتماعاتهـا والعضوية فيها ورئاستها واتخاذ القرار فيها.

- الإتصال بين هذه الكيانات مع بعضها البعض.

بالنظر إلى ما سبق ذكره نستنتج أن الحزب قد بنى سياسـته الاتصـالية أساسـا لمواجهة الدعاية المغرضة التي تهدف إلى تكريس حرية السوق والمنافسة الحرة والتخلي عن الممتلكات العمومية، ويظهر ذلك من خلال مبادراته وحملاته المتعددة التي سمحت له بخلق مكان في الساحة السياسية والإعلامية، بالرغم من عدم تحديده لإستراتيجية اتصالية تكون واضحة وجلية في الإطار التنظيمي العام.

2.1.2. اتصال الحزب أثناء الانتخابات:

تمثل الانتخابات أهمية خاصة لأي حزب سياسي ويدور حولها قسـم كبيـر مـن أنشطته ومهامه، فالحزب دائما أو - هكذا هو المفترض- إما يخوض انتخابات أو يسـتعد لخوض انتخابات، فما أن تنتهي الانتخابات وبغض النظر عن فوزه فيها أو هزيمته حتـى يبدأ في الاستعداد للاستحقاقات المقبلة، ونستهدف في هذا الإطار توضيح طبيعة اتصـال حزب (PT) أثناء الفترات الانتخابية.

إن مشاركة حزب (PT) أو عدمها في الانتخابات طبقا لقانونه الأساسـي ليسـت مسألة مبدأ ولكنها تدخل في إطار تكتيك تفصل فيه القيادة الوطنية بعد المناقشة انطلاقا من الوضع السياسي العام للبلاد ومصالح الحزب،[1]وفي هذا الجانب نسجل بأن الحـزب قـد شارك في جميع الانتخابات التي نظمت في فترة الدراسة (2002- 2006) كما يلي:

---

(1) حزب العمال، **القانون الأساسي**، ص.04.

- شارك الحزب في الانتخابات التشريعية (30 ماي 2002) بشعار "تعيش الأمة الجزائرية موحدة غير قابلة للتقسيم" واستطاع خلالها أن يحصل على 21 مقعدا نيابيا.

- سجل الحزب مشاركته في الإنتخابات الولائية (28 سبتمبر2002)، ورفض الدخول في انتخابات المجالس البلدية بسبب عدم امتلاكها للصلاحيات والإمكانيات التي تساعدها في أداء مهامها.

- شارك في الانتخابات الرئاسية لأول مرة منذ تأسيسه في (08 أفريل 2004)، بعد أن استطاع أن يجمع عدد التوقيعات اللازمة لترشيح أمينته العامة التي خاضت الحملة الانتخابية تحت شعار "الجزائر أمانة يجب أن تعيش بمكونتيها اللغوية".

- ساهم في إنجاح استفتاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (29 سبتمبر2005).

- كما شارك في الانتخابات الجزئية للمجالس البلدية والولائية في ولايتي بجاية وتيزي وزو وبعض البلديات من ولايات أخرى (24 نوفمبر2005)، وذلك من أجل "جزائر موحدة، حرة وسيدة".

بوجه عام فقد سمحت هذه الحملات الانتخابية التي خاضها الحزب في تأكيد التفاف المواطنين حول مواقف الحزب واقتراحاته، ويظهر ذلك من خلال الحضور الحاشد للمواطنين في التجمعات والإنخراطات العديدة المسجلة في صفوف الحزب مثلما يؤكده السيد "**رمضان تعزيبت**" الأمين الوطني المكلف بالجريدة، وهذا ما نلاحظه أيضا على تحسن نتائج الحزب من حيث عدد الأصوات المحصل عليها من انتخاب لأخر.

أما فيما يتعلق بإستراتيجية الاتصال التي يتبعها الحزب أثناء الانتخابات فهي تركز على عدم تقديم الوعود الانتخابية المبالغ فيها والالتزام فقط باحترام العهدة المحلية أو الوطنية من خلال الانضباط وتطبيق برنامج الحزب. ولهذا الغرض يقوم الحزب بإنشاء لجنة تنظيم الحملة الانتخابية تضع مجموعة من الاقتراحات حول سير الحملة الانتخابية، ترفع إلى الجنة المركزية التي تبث في طبيعة البرنامج الانتخابي وفي الحملات الجوارية والملصقات والتجمعات المقامة.[1]

---

[1] مقابلة مع السيد: رمضان تعزيبت، الأمين الوطني المكلف بجريدة حزب العمال، مقابلة أجريت يوم: 2006/05/23، بمقر حزب العمال، على الساعة:10:30.

3.1.2. دور المنتخبين في عملية اتصال الحزب:

إن دخول حزب (PT) إلى قبة المجلس الشعبي الوطني وكذا إلى المجالس الولائية أدى إلى فتح قناة جديدة لترويج الخطاب السياسي للحزب، وتدعيم شرعيته كوسيط يمثـل المواطنين ويعبر عن انشغالاتهم طبقا للعهدة الانتخابية التي تحصل عليها فـي انتخابـات 2002. ويمثل المجال البرلماني بصفة خاصة والمجالس المنتخبة بصفة عامة نقاط ارتكاز أساسية لخدمة سياسة الحزب في إطار احترام التعددية السياسية، ويتم ذلك من خلال سعي المجموعة البرلمانية ومجموعات المنتخبين المحليين إلى تحقيق التعاون والتواصـل مـع المجموعات الأخرى، وإقناعها بخصوص المسائل التي تخدم مصالح المواطنين والتي من شأنها أن تساعد على استرجاع السلم وتكريس السيادة والديمقراطية.[1]

لقد أوصلت المشاركة البرلمانية لحزب(PT) العديد من الرؤى والأفكار إلى الساحة الإعلامية وبسطتها أمام المواطن، وتحولت ساحة هذه المجالس المنتخبة إلـى فضـاءات إعلامية يدافع نواب الحزب عن طروحاتهم السياسية، سواء تعلقت بالاهتمامات التي تمس المواطن بشكل مباشر أو بالقضايا ذات الاهتمام العام. وفي هذا الإطار يقيم السيد "**جلـول جودي**" رئيس المجموعة البرلمانية للحزب حصيلة النواب منذ 2002 بأنها كانت إيجابية، وتصرفوا وفقا للعهدة الانتخابية وعلى أساس البرنامج السياسي للحزب، كما ناضل النواب أثناء مناقشة القوانين لتحسين معيشة المواطنين والحفاظ على الأسس الاقتصادية للبلاد.

في سياق أخر يجب التذكير أن الحزب قد نظم من خلال مجموعته البرلمانية أثناء هذه الفترة التشريعية ثلاثة (03) أيام برلمانية، حضرها العديد من المسؤولين النقابيين من عدة دول افريقية وعربية، وخصصها للدفاع عن القضايا العادلة في العالم متمثلة في:

- أسباب الإنزلاقات الدامية في القارة الإفريقية (15/14 ماي 2005).
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم (12 سبتمبر2005).
- مساندة المرأة الفلسطينية (14 ديسمبر2006).

---

[1] حزب العمال، **لائحة حول علاقة الحزب بالمنتخبين**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

في الأخير يمكن القول أن الإتصال السياسي لدى حزب (PT) لا يقتصر فقط على التواجد الدائم في الفضاء العمومي أو السياسي وتوظيف وسائل الإعلام، وإنما يظهر أكثر من خلال تفاعله الإيجابي مع المواطنين وربط العلاقات المباشرة مع قوى ومؤسسات المجتمع وشرائحه المختلفة (النقابات بالخصوص)، وكذا لعب دور مهم في تشكيل مواقف المواطن وتحريكه للاهتمام بقضاياه الهامة، ودفعه للمشاركة في رسم الحياة السياسية.

لقد رأينا أن هذا الإتصال تمحور أساسا حول أهمية الانتخابات والتجنيد والتعبئة والمؤسسات التمثيلية، التي تسمح له بمراقبة ومتابعة نشاط مؤسسات الدولة وأجهزتها عن قرب، وتساعده من جهة ثانية على تنفيذ واحترام العهدات الانتخابية التي يتحصل عليها أعضائه في المجالس الشعبية الوطنية والولائية أو في النقابة.

كما استطاع الحزب بفضل هذه الإستراتيجية أن يوسع قاعدته الحزبية خاصة من خلال الحملات التي نظمها، حيث استغل ما في الشباب من نقمة وغضب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحاول التقرب منهم واستمالتهم إلى صفوفه، وهذا ما أكدته السيدة "**لويزة حنون**" في تصريحها لجريدة "الشروق اليومي":

> *«...إن قاعدة الحزب توسعت بثلاث مرات على ما كانت عليه في تشريعيات 2002، وذلك بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي وجده الحزب من المواطنين بمناسبة الحملات التي نظمها... وأن شعبيته في زيادة مستمرة بما أنه تمكن أن يجمع مليوني توقيع من أجل الحفاظ على ثروات البلاد في وقت كانت أحزاب أخرى نائمة»*[1]

2.2. مضمون خطاب حزب العمال:

لقد فضل حزب (PT) التوجه إلى المواطنين بخطاب يطالب فيه بضرورة الحفاظ على المكتسبات الوطنية التي تحققت منذ الاستقلال والتمسك بوحدة الوطن وسيادته، وهذا الانشغال بالحفاظ على خيرات الأمة وسيادتها هو الذي يقود مداخلة الحزب منذ ظهوره في عام 1990، وسعيه للبحث عن الحلول السياسية الوطنية لمعالجة المشاكل والصراعات والاضطرابات التي تحدث من حين لأخر.

---

[1] غنية قمراوي، « **حزب العمال سيكون من الثلاثة الأوائل في البرلمان**»، الشروق اليومي، العدد:1995، 2007/05/17، ص.07.

سنحاول من خلال تحليلنا لمضمون الخطاب السياسي للحزب إبراز أهم المواضيع والقضايا التي استأثرت باهتمام الحزب الكبير في هذه المرحلة (2002-2006)، والتعرف على دور المطالب المطروحة داخل المجتمع في تشكيل هذا الخطاب.

1.2.2. الجانب السياسي والأمني:

إن خطاب حزب (PT) يعطي الأولوية لاستعادة السلم عبر إفراز مخرج سياسـي يكون من صنع الجزائريين لا غير، ويكون حلا يسكت لغـة السـلاح والعنـف ويعيـد الديمقراطية الحقة وينقي الجو السياسي، عن طريق تسوية جميع الملفات والمسائل التـي كانت سببا للأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ جـوان 1991 أو غـذتها، على اعتبار أنه لا يمكن لأية أمة أن تحقق تقدما في المجالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية في غياب السلم والطمأنينة.

على هذا النحو تدور فكرة استرجاع السلم والعفو الشامل في نظر الحـزب حـول التكريس الحقيقي لمبادئ الديمقراطية والممارسة السياسية، بـاحترام الحريـات الفرديـة وحقوق الإنسان وتجسيد معاني السلام وحرية التعبير، ويرى الحزب أن استرجاع السـلم الحقيقي يكون بـ:

- الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإيجاد حل نهائي لملف المفقودين.
- الحق في التنظيم السياسي للجميع واحترام التعددية الحزبية.
- استرجاع جميع الحريات الديمقراطية من خلال رفـع حالـة الطـوارئ وكـل الإجراءات الاستثنائية.
- المساواة في الحقوق بين النساء والرجال الأمر الذي يستلزم إلغاء قانون الأسرة، والمصادقة على قوانين مدنية تكرس المواطنة الكلية للنساء.
- الاعتراف الأمازيغية كلغة رسمية وتعميم تدريسها في المدرسة العمومية علـى المستوى الوطني بصفة إجبارية، واستعمالها في مؤسسات الدولة.
- الفصل بين السياسة والدين.[1]

---

(1) حزب العمال، **ميثاق الحزب**، ص.03.

أما فيما يتعلق بـ "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، فإن حزب (PT) لم يعارض هذا المشروع اعتبارا منه أن كل خطوة تهدف إلى استرجاع السلم لا بـد مـن دعمهـا، ورجوع السلم في نظره يعني العمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الجزائري. ويظهر جليا أن نضال الحزب ومواقفه الثابتة قد دعته إلى تكريس المصالحة دون شرط أو قيد مسبق، ودعوة المواطنين لترسيمها في الاستفتاء الذي نظم في 29 سبتمبر2005، لأن الأمر تعلق ولا زال بالنسبة له في تأكيد السـيادة الوطنيـة عـن طريق حل جزائري، يفتح الأفاق أمام حلول حقيقية لتحقيق السلم على مسار تدريجي.

لهذا الغرض نظم الحزب حملة مستقلة سياسيا وماليا عن الحملة الوطنية الرسمية، وربطها بالحملة حول "عهد 24 فيفري"، وذلك لشرح بنود الميثاق وفـتح أفـاق حقيقيـة للشعب الجزائري ليسترجع من خلالها الثروات الوطنية، التي يجب أن تخصصها الحكومة ضمن مخطط وطني لإعادة إعمار البلاد عن طريق الاستثمارات العموميـة، وتحسـين القدرة الشرائية وتحقيق رفاهية المجتمع.(1)

2.2.2. الجانب الاجتماعي:

يركز الخطاب السياسي لحزب (PT) في جانبه الاجتماعي على الاهتمام والتكفـل بالمشاكل والانشغالات التي يعاني منها المواطنون بصفة عامة والطبقة العمالية على وجه التحديد، وفي هذا الإطار يناضل الحزب على المستوى الاجتماعي من أجل:

- الحق في التشغيل الدائم لكل مواطن.
- السلم المتحرك للرواتب ولمنح التقاعد وربطها بالقدرة الشرائية.
- منع كل راتب يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- الحفاظ على الطابع الدائم والموحد لمناصب الشغل في قطاع الوظيف العمومي.
- الحق في التفاوض في إبرام الاتفاقيات الجماعية.
- الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد.

---

(1) حزب العمال، **التقرير التمهيدي للمؤتمر الاستثنائي**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد فـي زرالـدة أيام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.04.

- الحفاظ على منحة البطالة للعمال المسرحين إلى غاية إعادة تشغيلهم.
- ضرورة المصادقة على اتفاقيات المنظمة العالمية للشغل(OIT)، التـي تكـرس المكاسب العمالية.[1]

لقد رأينا أن مناهضة الحزب لكل أشكال الخوصصة وغلق المؤسسـات ورفضـه لعقود التشغيل المؤقتة والمساس بمنظومة الحماية الاجتماعية، يمليه تواجد العمال كطبقـة اجتماعية منظمة في الإطار النقابي، وعلى هذا النحو فإن دفاع الحزب عن "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" (UGTA) كإطار تمثيلي وطني للعمال هو مسألة مبدئية بالنسبة لـه، لأنه يجسد وحدة العمال في مختلف القطاعات على المستوى الوطني، كما لا يتردد الحزب في تدعيم قيادة المركزية النقابية كلما اتخذت موقفا مدافعا عن مصالح العمال ووحدتهم.

بالرغم من دفاع الحزب عن "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" كمنظمة نقابيـة، إلا أن هذا لا يعني عدم اهتمامه بمصالح العمال المنتمين إلى النقابات المستقلة، وعن حقوقهم المشروعة في الإضراب والتفاوض. وفي هذا الخصوص قام الحزب أثناء أشغال المؤتمر الاستثنائي باستحداث لجنة النقابات أوكل لها مهمة الدفاع عن النقابات وتوحيد الصـفوف والنضال من أجل العمال والوقوف في وجه النظام الرأسمالي المتوحش.[2]

ضمن هذا الإطار نسجل تضامن الحزب الدائم مع العمال الذين شـنوا إضـرابات متواصلة طيلة هذه الفترة في قطاعات مختلفة، وأقر بمطالبهم المشـروعة وحقهـم فـي الإضراب، وفي المقابل يستغرب الحزب دائما رفض الحكومة تلبية المطالب الحيوية فـي كل القطاعات لا سيما منها رفع الأجور، والإجابة عنها بانتهاك الحـق فـي الإضـراب والتذرع بضعف النمو الصناعي خارج قطاع المحروقات، في الوقت الذي تقوم فيه بغلق المؤسسات العمومية والتهديد بالتسريح الجماعي للعمال.[3]

---

[1] حزب العمال، **ميثاق الحزب**، ص.03.
[2] حزب العمال، **اللائحة حول المسألة النقابية**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد فـي زرالـدة أيـام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.18.
[3] مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.

بالنظر إلى ما كل تقدم نلاحظ أن حزب (PT) قد جدد تساؤلاته بخصوص المفارقة التي تعيشها الجزائر، والمتمثلة فيما تدره الدولة من ملايير الدولارات وبـين اسـتمرار تدهور الوضع المعيشي للجزائريين. وفي السياق ذاته يرجع الحزب ما تشهده الولايـات من حين لأخر من موجات غضب عارمة وانتفاضات شعبية إلى فشل السلطات في التكفل بانشغالات المواطنين الأساسية، مما ساعد على ظهور ظواهر اجتماعية خطيـرة داخـل المجتمع (الانتحار الإجرام، الإرهاب وغيرها).

3.2.2. الجانب الاقتصادي:

لم يختلف خطاب حزب (PT) في هذه المرحلة عن السابق في انتقـاد السياسـات الاقتصادية الجارية تطبيقها، إذ نجده يندد باستمرار بخوصصة القطاعات الإسـتراتيجية، وبالآثار السلبية للنظام العالمي الجديد على المجتمع الجزائري عامـة وشـريحة العمـال بصفة خاصة، جراء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي بعد إبرامه اتفاقا مع الجزائر في سنة 1993 لجدولة ديونها الخارجية، وكـذا تطبيـق اتفـاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 200

بناء على هذا الأمر أثار الحزب ضجة إعلامية كبيرة وشن حملـة شرسـة ضـد مشروع خوصصة الشركات الوطنية، سيما التي تمثل العمود الفقري لاقتصـاد الجزائـر (سونطراك، البنوك، الموانئ، الفنادق الكبرى وغيرها)، ويشدد في خطابه على ضـرورة بقاء هذه المؤسسات في القطاع العمومي. كما اعتبر الحزب أن مصادقة البرلمـان علـى قانون المحروقات في 20 مارس 2005 يعد أمرا بالغ الخطورة، خاصة وأن الهيئة التـي من المفروض أنها تمثل السيادة الشعبية "المجلس الشعبي الوطني" هي التي وافقت علـى تجريد الأمة من مواردها، على الرغم من استماتة نواب الحزب في الدفاع عـن رمـوز الاقتصاد الوطني أثناء مناقشة هذا القانون، والذي إن تم تطبيقه فإنه سيؤدي- حسب اعتقاد الحزب- إلى اختلاس 75% من الثروات الوطنية.

انطلاقا من هذا قدم النواب على قلتهم 84 تعديلا أملا في الحد من الخسائر، مـن خلال إرجاع دور الدولة وملكية المجموعة الوطنية للثـروات، ولكـن نـواب الأغلبيـة

البرلمانية رفضوا جميع التعديلات وصادقوا على القانون. ولم يستسلم الحزب عند هذا الحد بل شن مباشرة عقب ذلك حملة كبيرة لسحب هذا القانون، وإعادة النظر في محتواه من خلال الرسالة المفتوحة التي وجهها لرئيس الجمهورية، داعيا إياه إلى تنظيم استفتاء شعبي من منطلق أن الشعب وحده هو المؤهل لتقرير مصيره.(1)

بعد المجهودات التي بذلها الحزب حيث عارض واحتج واتهم أحيانا أخرى وزراء في الحكومة بأنهم يتلقون الأوامر من جهات أجنبية، استطاع في الأخير أن يحقق انتصارا كبيرا في معركة المحروقات بعد التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء في 11 جويلية 2006 على هذا القانون، والتي اعتبرها الحزب قرارا سياسيا جوهريا لاسترجاع السيادة على ثروات البلاد.

إن بحث الحزب عن الحلول الوطنية للمشاكل في كل الظروف دفعه أيضا إلى تدعيم مخطط الإنعاش الاقتصادي، لأن الأمر يتعلق باستثمارات عمومية هامة يمكنها أن تحسن ظروف معيشة المواطنين وخلق مناصب الشغل، وعلى هذا الأساس لا يمكن للحزب أن يمتنع أو يعارض على الرغم من استنكاره اللجوء إلى أمرية رئاسية فيما يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2006 الذي يتضمن هذا المخطط.

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا المحور نتوصل في الأخير إلى التأكيد على أن التحديات التي واجهها حزب (PT) في هذه المرحلة (2002-2006) تمثلت بشكل أساسي في التراجع المسجل على المكتسبات الوطنية، حيث سطر لنفسه هدف محاربة كل القوانين والسياسات التي تحمل في طياتها إشكال الخوصصة. كما يظهر جليا أن التزام الحزب بمواقفه وتمسكه ببرامجه ومضمونه السياسي دفع بالعديد من المواطنين يلتحقون بصفوفه، وهذا الأمر كذلك جعل الحزب يكبر ويتطور حجمه وتواجده في الساحة السياسية.

---

(1) مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها.

3.2. تحديد وسائل اتصال حزب العمال:

إن الاستقلالية السياسية لحزب (PT) تنطلق أساسا من استقلاليته المالية ومن التبعية لوسائل الإعلام، حيث يملك الحزب سياسة اتصالية وإخبارية مستقلة يعتمد في تحقيقها وانجازها على إمكانياته الذاتية وقدراته النضالية، كما يعتمد الحزب على النقاش الحر ومناظرة الأفكار والبرامج كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافه، فضلا عن استعمال جميع الوسائل الشرعية والسلمية التي يقرها القانون من أجل نشر أفكاره ومبادئه كالاجتماعات والمظاهرات والمنشورات والعرائض.

بالإضافة إلى الوسائل الإعلامية والتبليغية العادية للتعريف بالحزب وأعماله بصورة مستمرة، وزيادة على جهود الإتصال والتواصل التي يقوم بها المناضلون على مستوى الهيئات المحلية في مختلف المناسبات، والنشاط المتواصل والمتنوع الذي تضطلع به شخصية الأمينة العامة للحزب، فإن هناك العديد من الأساليب التي يسخرها الحزب لتحقيق أهدافه، والتعبير عن سياسته والتكفل بالانشغالات المطروحة داخل المجتمع نعالجها بالتفصيل فيما يلي:

- **النشرة الداخلية:**

تصدرها اللجنة المركزية بهدف ضمان الظروف لكل المناضلين للتعبير السياسي الشامل على مستوى الحزب، حيث جاء في القانون الأساسي للحزب أنه يحق لكل من اللجنة المركزية والفروع والمناضلين بصفة عامة التعبير في هذه النشرة الداخلية.[(1)] غير أن ما يجب التنويه إليه أن هذه اللجنة تخضع لمراقبة اللجنة المركزية للحزب، حيث تضع لجان تحريرها تحت مسؤولية أحد أعضائها، وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة أي عضو من أعضاء الحزب في أي مطبوعة كانت، وبناء عليه نلاحظ أن حرية المناضلين ومشاركتهم تكون مقيدة من طرف الحزب بما يخدم أهدافه ومبادئه.

- **جريدة الحزب:**

بالرغم من المشاكل التي عرفها قطاع الصحافة الحزبية في الجزائر إلا أن حزب (PT) قام بمجهودات عديدة للحفاظ على استمرار صدور جهازه الإعلامي، خاصة وأن

مواقفه وأفكاره لا تعالج في غالب الأحيان بصورة صادقة وموضوعية من طرف الوسائل الإعلامية الأخرى. وعلى هذا الأساس يتوفر الحزب على لسان حال مستقل يتمثـل فـي جريدته الحزبية "**أخـوة**" (Fraternité) الناطقة باللغتين العربية والفرنسية والتي كانـت تعرف في السابق باسم "**المنبر العمالي**"، وقد شهدت هذه الجريدة تقـدما ملحوظـا بعـد المؤتمر الخامس للحزب وشمل ذلك طريقة الإعداد ونوعية مشاركة المناضـلين، ويبقـى أهم المكاسب التي تم تعزيزها هو انتظام صدورها شهريا، ثم أصبحت تصدر مرتين فـي الشهر(02)بعد المؤتمر الاستثنائي استجابة للاحتياجات السياسية للمناضلين وللمدافعين عن تحرر العمال بشكل عام.[2]

تشارك هذه الجريدة الحزبية في عملية التكوين السياسي للمناضلين، وفي إحـداث التجانس السياسي داخل الحزب ككل، وذلك بالتطرق الدائم للمواضيع والقضايا السياسـية الراهنة والنضالات العمالية. وزيادة على ذلك تقدم الجريدة في إطار ديمقراطيـة العهـدة التي يلتزم بها الحزب تقارير مفصلة عن نشاط المنتخبين في المجالس التـي يتواجـدون فيها، كما تفتح أركانها وصفحاتها للعمال والشباب الذين يناضلون من أجل انتزاع حقوقهم. وعليه يمكن القول أن الحزب يعتمد أساسا في عملية اتصاله على الجريدة التي يصدرها، والتي تحمل في طياتها جميع نشاطات ومواقف الحزب الذي يعتبرها وسيلة سياسية يسعى من خلالها شرح مبادئه وتجنيد مناضليه.[3]

كما تجدر الإشارة إلى أن حزب (PT) يفضل توزيع الجريدة والترويج لها مباشرة من القواعد النضالية، بالرغم من امتلاكه الاعتماد الرسمي والقانوني واتصال العديد مـن مؤسسات التوزيع لتقديم خدماتها، ويرجع الحزب هذا الأمر إلى اعتبار توزيع المنشورات الحزبية نشاطا نضاليا ومن الواجبات الأساسية التي يجب أن يقوم بها كل مناضل. وفـي السياق ذاته،يؤكد السيد "**رمضان تعزيبت**" الأمين الوطني المكلف بالجريدة:

---

[1] حزب العمال، **القانون الأساسي**، ص.04.

[2] حزب العمال، **اللائحة حول جريدة الحزب**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيـام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.15.

[3] مقابلة مع السيد: جلول جودي، سبق ذكرها

«... إن غياب جريدة "أخوة" في الأكشاك لا يعتبره حزب العمـال مشـكلا وإنما هو عبارة عن اختيار سياسي، لأن الحزب لا ينظر لجريدته من زاوية كونها وسيلة إعلامية فقط، بل يراها وسيلة لخلق الحوار والتفاعل السياسـي بين المناضلين وقراء الجريدة مباشرة حول المواضيع المقترحة...»[1]

❖ وسائل الإعلام:

يعتمد حزب (PT) على غرار جميع الأحزاب السياسية على المنحـى الإعلامـي للترويج والإشهار لمختلف أعماله ونشاطاته، وإبقاء روابط الإتصال قائمة ومفتوحة مـع رجال الصحافة والإعلام، ويحاول الحزب من خلال ذلك نقل كل النشاطات إلى السـاحة الإعلامية ونشر التقارير الإعلامية والتصريحات والبيانات التي تصدرها الأمانة السياسية أو اللجنة المركزية إلى جميع وسائل الإعلام المعتمدة.

كما يحرص الحزب من جهة أخرى على فرض وجوده فـي مضـامين وسـائل الإعلام المختلفة، ويكون ذلك بتنظيم التجمعات الشعبية واللقاءات أو النـدوات الصـحفية التي تنشطها أمينته العامة أو التي يؤطرها الأعضاء القياديون في الأمانة السياسية. وفـي هذه الحالة يحرص الحزب على دعوة جميع الوسائل لتغطية النشاطات المنظمة، وتعريف الرأي العام بمواقفه بخصوص مستجدات الحياة السياسية، وحسب السيد "**تعزيبت**" فإن هذه الأنشطة هي وسيلة لكسب المتعاطفين الجدد ومحاولة استدراجهم للانخراط في الحزب.[2]

بالنظر إلى ما سبق ذكره نلاحظ أن حزب (PT) يحاول توظيف وسائل الإعـلام بأحسن شكل، ويرى أن الصحافة الخاصة تكون حرة في معالجتها الإعلامية بما يتوافـق مع خطها السياسي وتمسكها بأخلاقيات المهنة، بينما يجب أن تضمن الوسائل التي تعـود ملكيتها للدولة أداء الخدمة العمومية، وأن تفتح أبوابها لكل الفعاليات السياسـية لا سـيما الوسائل الثقيلة من قنوات إذاعية وتلفزيونية، وذلك نظرا لدورها الكبير في تغيير وتوجيه اتجاهات ومواقف الجمهور، وفي هذا الجانب تقول السيدة "**لويزة حنون**":

---

(1) مقابلة مع السيد: رمضان تعزيبت، سبق ذكرها.
(2) نفس المقابلة.

«...إن التلفزيون كمرفق عمومي يجب أن يسهم في خلق التفاعل السياسـي، بأن يفتح أبوابه لكل الآراء. وهذا ما لا يحدث حاليا، وتحول الجهاز الخطير حكرا على الرئيس والحكومة... فهو يقدم لنا الرسائل المتبادلة بين الـرئيس ونظرائه، ويجعلنا نتابع الوفود الرسمية التي تزور البلاد لدراسـة التعـاون الاقتصادي، ولا يقدم تفاصيل عن طبيعة المفاوضات ولا عـن أهـدافها، أو توقيت انطلاقها... ثم نسمع عجبا على لسان رئيس التلفزيون حين يقول بأن الأحزاب التي يضمها الائتلاف الحكومي من حقهـا أن تحظـى بالتغطيـة والمتابعة، أما غيرها فلا بد أن يكون نصيبها أقل من الاهتمام...»[1]


الموقع الإلكتروني:

على الرغم من تزايد أهمية التكنولوجيات الجديدة سيما الانترنيت في تدعيم العمل الحزبي وتطويره إلا أن حزب (PT) لا يولي اهتماما بهـذه الوسـائط الجديـدة، وذلـك لاعتبارت محضة تتعلق بمواقف الحزب الثابتة في مناهضة سياسـات العولمـة ويعتبـر الانترنيت من مظاهرها الرئيسية.

لقد جاء فتح الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب متأخرا نوعا ما مقارنة مع مواقع الأحزاب السياسية الأخرى، وكان ذلك بعد الطلب المتزايد من المناضـلين والمـواطنين وإصرارهم على إطلاق هذا الموقع حتى يكون واسطة الربط فيما بينهم. وبالفعل فقد تـم إطلاق هذا الموقع الإلكتروني [www.ptalgerie.com] في شهر سبتمبر2006 باللغـة الفرنسية، ويتوفر على معلومات قليلة فقط تخص نشاطات الحزب ونصوصـه الأساسـية وبعض البلاغات والبيانات والتصريحات. كما نسجل من جانب أخر عدم استغلال الحزب لهذا الموقع أو متابعته عن كثب وتزويده بالمعلومات والأخبار الجديدة عن الحزب، حيث نلاحظ من خلال تصفح الموقع أن أغلب البوابات ما تزال دائما قيد الإنجـاز ولا تتـوفر على أية بيانات تذكر، بينما تحوي باقي البوابات على معلومات وأخبار قديمة.


تنظيم الحملات التحسيسية والتعبوية:

لقد لجأ حزب (PT) بعد المؤتمر الخامس إلى إتباع مبادرة تواصلية جديدة تمثلـت في إطلاق الحملات التحسيسية، نظم من خلالها العديد من التجمعات الشعبية في مختلـف

---

[1] نصر القفاص، **الدائرة المغلقة: حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية**، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2004، ص.16.

جهات الوطن، وسمحت له بالإطلاع على قضايا المواطنين ومشاكلهم ذات البعد الوطني، وأحيانا أخرى على الاهتمامات ذات البعد المحلي أو الشخصي. وضمن هذا الإطار كذلك نظم الحزب خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 خمسة (05) حملات، استطاع أن يجمع على إثرها توقيع مليوني جزائري على نص جميع العرائض التي قدمها، وتجنيدهم لمساندة القضايا التي يدافع عنها الحزب، وفيما يلي سنشير باختصار إلى مضـمون هـذه الحملات:

- **الحملة الخاصة بحل الأزمة السياسية 2003:** لقد قام الحزب بتنظيم هذه الحملـة بعد تفاقم أزمة منطقة القبائل (2001-2004)، والتي تزامنت مع زلزال 21 مـاي 2003 الذي ضرب مناطق الوسط وخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة. وقد استهدفت هذه الحملة المطالبة بضرورة التعجيل بحل هذه الأزمة السياسية بالوسـائل الديمقراطيـة، ووضـع مخطط إعمار وطني يعطي الأولوية للمناطق المنكوبة، كما تمكن الحزب أن يجمـع 160 ألف توقيع على نص هذه العريضة التي حذرت من الخطر الذي يحدق بالبلاد.

- **لائحة المطالب الموجهة إلى رئيس الجمهورية 2004:** بمجرد الانتهاء من إجراء الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004، شرع حزب (PT) في جمع 500 ألف توقيـع من المواطنين على لائحة المطالب التي يتقدم بها الحزب لرئيس الجمهورية، يبـين مـن خلالها الإرادة الشعبية للجزائريين في المساهمة والبحث عن حلـول للأزمـة المتعـددة الأشكال التي تعيشها الجزائر منذ عشرية كاملة.

فضلا عن ذلك طرح الحزب في هذه اللائحة العديد من المسائل منهـا ضـرورة الحفاظ على تكامل الأمة عبر استرجاع السلم، الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية ورسـمية دون استفتاء، تأكيد سيادة الدولة على ثروات البلاد، كما طالب بالتكفل العاجل بالمسـائل الاجتماعية عبر تحسين شروط المعيشة. وبعد أن حقق الحزب لعدد التوقيعات المطلوبـة طلبت السيدة "**حنون**" من رئيس الجمهورية استقبالها باسم الموقعين لتسليمه اللائحة.

- **حملة الدفاع عن المؤسسات العمومية:** نظم الحزب هذه الحملة بعد إعلان رئيس الحكومة السابق السيد "**أحمد أويحي**" عن قرار خوصصة 1200 مؤسسة، وذلك في خضم إحياء الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، وتوجه الحزب عقب ذلك مباشرة إلـى

النقابيين، وتمكن بعد أقل من شهر الحصول على توقيع قرابة 10 ألاف من النقابيين والمنخرطين في النقابة على النداء الذي وجهه الحزب ضد الخوصصة واللاتنظيم.

♦ **الحملة حول عهد 20 فيفري 2005:** انطلاقا من المسؤولية التي تحملها الحزب للدفاع عن التأميمات شرع في تنظيم حملة تحسيسية على عهد 24 فيفري، والتي تهدف إلى سحب قانون المحروقات الجديد الذي صادق عليه نواب المجلس الشعبي الوطني في 20 مارس 2005. وقد وصل عدد الموقعين على هذا العهد 650 ألف جزائري طالبوا خلاله إعادة تأميم قطاع المحروقات من جديد وتوقيف سياسة الخوصصة.[1]

♦ **الحملة الخاصة بضرورة إجراء استفتاء لاسترجاع المحروقات 2006:** قرر الحزب بعد المؤتمر الاستثنائي مواصلة الحملة السابقة حول عهد 24 فيفري نظرا إلى استمرار الدولة في تنصلها من مهامها الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف الحزب من خلال هذه الحملة إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين والوصول إلى جمع مليون توقيع على الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية، يدعوه فيها إلى إجراء استفتاء لتكريس السيادة الشعبية على ثروات الأمة وسحب قانون المحروقات الجديد. وبعد مرور ثلاثة (03) من بداية الحملة بلغت عدد التوقيعات التي استطاع مناضلو الحزب جمعها أكثر من 850 ألف توقيع، حسب تصريحات السيدة "**حنون**" في الندوة الصحفية التي نظمتها في 12 جويلية من نفس السنة عقب قرار مجلس الوزراء سحب هذا القانون.[*]

بهذا يتبين أن حزب (PT) استطاع بفضل هذه المبادرات التواصلية التي قام بها خلال الأربع (04) سنوات الماضية أن يجعل مليوني جزائري يوقعون على مختلف الرسائل والعرائض التي اقترحها، وهذه النتيجة الكبيرة ساعدته على توسيع قاعدته الحزبية والتقرب أكثر من هموم ومشاكل المواطن اليومية، كما يعود اهتمام الحزب المتزايد بهذه المبادرات إلى كونها أداة فعالة في عملية اتصاله، حيث ساهمت في خلق الحوار المباشر والمتبادل بين مناضليه ومجموع المواطنين.

---

(1) مقابلة مع السيد: رمضان تعزيبت، سبق ذكرها.

(*) لقد استمدنا هذه الأرقام من الندوة الصحفية التي عقدتها السيدة "لويزة حنون" في مقر الحزب المركزي يوم 12 جويلية 2006 على الساعة 11:00 صباحا، وذلك عقب قرار مجلس الوزراء بسحب قانون المحروقات لسنة 2005.

في الأخير يمكن من خلال التحليل السابق أن نستشف بوضوح طبيعة الوسائل التي تستعمل لاستقبال مطالب المواطنين، وكذا طبيعة الوسائل التي توصل هذه المطالب إلى أصحاب القرار. وفي هذا الإطار يعتمد الحزب بالدرجة الأولى على قاعدته النضالية بحكم احتكاكهم الدائم مع مختلف شرائح المجتمع ومعرفتهم الجيدة بمشاكلهم، لا سيما أن أغلب مناضليه يتواجدون في مختلف الأحياء والمداشر والمدن والمؤسسات والجامعات، زيادة على فتح أبواب الحزب باستمرار لاستقبال المواطنين داخل المقر الوطني وفي جميع المكاتب البلدية والولائية، كما يتلقى الآلاف من الرسائل البريدية من المواطنين الذين يطالبون الحزب بالتدخل لإيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي يواجهونها.

أما بخصوص الوسائل والآليات التي يوظفها الحزب لنقل هذه المطالب وإيصالها إلى الجهات المخولة بحلها يمكننا حوصلتها في:

- إيصال المطالب مباشرة إلى المصالح أو المديريات أو الوزارات المعنية.
- تخصيص مكان في جريدة الحزب لنشر بريد القراء الذي يتضمن انشغالات المواطنين والمنظمات والجمعيات.
- تجميع المطالب وتكتيلها في إطار عرائض ترسل وترفع إلى أصحاب القرار.
- النضال على مستوى النقابة بالنسبة للأعضاء المنتمين إليها.
- استغلال وجود الحزب في المجالس التمثيلية واتخاذ مواقف سياسية تساند المطالب المجتمعية المطروحة بحدة. وسيتم التطرق لدور نواب الحزب بالتفصيل في المحور الموالي.

3. مقارنة واقع الإتصال داخل الحزبين:

بعد هذا الاستعراض لإستراتيجية الإتصال السياسي لدى حزب (FLN) وحـزب (PT) خلال الفترة الزمنية التي تمتد من 2002 إلى 2006، وتحليلنا لمدى مشاركتهما في التعبير عن المطالب المنتشرة في المجتمع والدفاع عنها، يمكننا في الأخير تسجيل عـدد من الملاحظات بشأن الأداء الاتصالي العام لهذه الأحزاب وأساليبها المختلفة، وذلك مـن أجل الوصول إلى بناء قناعة منطقية وعلمية للأهمية التي تحظـى بهـا العمليـة داخـل الحزبين، وعلى أساس ذلك فإننا سنقوم هنا بحصر العلاقات الوثيقة بين هذين الحـزبين، ونحدد أبعادها من خلال استجلاء مناطق الاتفاق والاختلاف بينهما.

1.3. أوجه التشابه:

❖ من حيث طبيعة الإتصال:

1. يعتبر الإتصال إحدى الركائز الأساسية في العمل السياسـي لحزبـي (FLN) و(PT)، وفي تحديد الإستراتيجية العامة لنشاطهما وضمان فعالية أدائهما، ولقد ترجم هذا الوعي من خلال وجود هياكل ومستويات تنظيمية تتكفل بعملية الإتصال التـي أصـبحت وظيفة تنظم ككل الوظائف التي تعكس إرادة الحزب.

2. إن الولوج إلى الفضاءات العمومية والمجالس الشعبية (خاصة البرلمان) يعتبـر قناة إضافية لترويج الخطاب السياسي لهذين الحزبين على مستوى واسع وتدعيم شرعيتهما كوسيط وممثل للشعب، بما يوفره ذلك من إمكانية الاستفادة من الوسائط الاتصالية التـي تواكب العمل البرلماني، حيث تحولت هذه المجالس إلى فضاءات لترجمة إرادة المواطنين والتكفل باحتياجاتهم.

❖ من حيث مضمون الخطاب الحزبي:

1. يدعو كلا الحزبين في خطابهما السياسي إلى ضرورة استرجاع السلم وتكـريس المصالحة بين الجزائريين، وإيجاد حلول نهائية لجميع القضايا والملفات التي كانت سـببا للأزمة التي تعيشها البلاد منذ 1992، ولهذا الغرض فقد دعما مشـروع "ميثـاق السـلم والمصالحة الوطنية" وساهما في إنجاحه.

 **من حيث وسائل وأساليب الإتصال:**

1. يولي الحزبين أهمية للعمل النضالي الذي يتم في القواعد الحزبية، وذلـك لأنـه المحور الرئيسي في سبيل إنجاح تواصل الحزب مع شرائح المجتمع وفئاتـه المختلفـة، وخلق علاقات دائمة تسودها الثقة والانسجام قي المواقف والمطالب.

2. إن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في توضيح وإبراز صورة الحزب وتمريـر خطابه، وبما أن الرسائل السياسية تقتضي وجود قنوات إعلامية واتصالية لتتدفق خلالها، فقد عمل كلا الحزبين على توفير وسائل إعلام تابعة للحزب، ويتعلـق الأمـر بالنشـرة الداخلية التي تعكس مواقف الحزب الرسمية والنشاط العام للمناضـلين (قنـاة اتصـالية داخلية). إلى جانب وجود الصحافة الحزبية التي بالرغم من الضعف المسجل عليها وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الواقع النضالي، إلا أنها تعد واسطة أساسـية للتعريـف بأعمال الحزب وترويج أفكاره حتى ولو اقتصر تأثيرها على أعضاء الحزب فقط.

3. يحرص الحزبان على إبقاء العلاقات مفتوحة مع رجال الإعـلام ومؤسسـاتهم، وجعل الصحافة بجميع أنواعها تعمل على نقل خطابها وتحليله، وبذلك يمكننا القول أن كلا الحزبان قد اختارا وسائل الإعلام كقناة أساسية لضمان تواجدهم في الساحة السياسية.

4. لقد اقتصر استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بشكل محدود علـى تصميم المواقع الإلكترونية فقط على شبكة الانترنيت، غير أن المتصفح لها يدرك بسرعة أن كلا الحزبين لا يراهن بشكل كبير على هذه الوسيلة التفاعلية لإيصال رسائله السياسية، ويظهر ذلك جليا في طريقة تزويدها بالمعلومات التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ إطلاق هذه المواقع. ويأتي هذا في الوقت الذي نشهد فيه الأحزاب الأخرى في العالم تغزو شبكة الانترنيت لتجعل من أحزابها على رأس المواضيع المطروحة للنقاش وترويج رؤيتهـا أو تشويه وبث مغالطات عن أحزب أخرى.

2.3. أوجه الاختلاف:

- ❖ من حيث طبيعة الإتصال:

1. لقد عمد حزب (FLN) إلى انتهاج سياسة اتصالية تؤهله للاحتكاك الـدائم مـع قوى ومؤسسات المجتمع، وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لهذا الموضـوع قـرر الحـزب تخصيص قطاع كامل للإعلام والاتصال وإعادة هيكلته وتنظيمه بالشكل الذي يتماشى مع تطور مجالات الإتصال. بينما نلاحظ أن تنظيم جوانب العملية الاتصالية لدى حزب(PT) هي متداخلة وغير واضحة المعالم (عدم وجود سياسة اتصالية محددة)، حيث نسجل غياب إطار محدد يقوم بهذه العملية على غرار ما هو موجود فـي الحـزب الأول، ونجـد أن موضوع الإتصال يتكفل به الناطق الرسمي للحزب والمسؤول عن الجريدة اللذان يقومان بتطوير علاقات الحزب مع محيطه الخارجي.

2. إذا كان حزب (PT) استطاع في هذه الفترة أن يفرض وجوده خارج الفتـرات الانتخابية من خلال مجموع الحملات التي أطلقها باتجاه المواطنين والسلطة، والتي تدخل ضمن نشاطه المتواصل في معارضة السياسات الاقتصادية والاجتماعيـة المطبقـة فـي البلاد، وكذلك من خلال تمكنه من عقد المؤتمر العام للحزب مرتين (02) في وقت قياسي (03 سنوات) سمح له بإشراك القاعدة النضالية في القرارات المتخذة. إلا لأن وجود حزب (FLN) قد اقتصر في هذه الفترة على تبعات الأزمة السياسية والمشاكل الداخليـة التـي لحقت به، والتي أسالت العديد من التساؤلات عن مصير الحزب ومستقبله.

3. إن اهتمام حزب (FLN) ونشاطه من الناحية الاتصالية في المرحلة التي أعقبت الأزمة السياسية كان منصبا على إعادة بناء الحزب وتطوير هياكله وتجديدها في جميـع المستويات، إلى جانب العمل على استقطاب مناضلين آخرين إلى صفوف الحـزب مـن خلال العمل الميداني الجواري المكثف. في حين بنى حزب (PT) اتصاله أساسا لمواجهة سياسات الخوصصة والتخلي عن الثروات الوطنية وللدفاع عن حقوق ومصـالح الطبقـة العمالية، كما سطر لنفسه هدف توسيع قواعده النضالية وإنشاء فروع جديدة فـي جميـع البلديات.

4. لقد كان هدف مشاركة حزب (FLN) في الاستحقاقات الانتخابية التي نظمت في هذه المرحلة منحصرا على استرجاع مكانته كأول قوة سياسية في البلاد، والحصول على الأغلبية التي تؤهله لقيادة الحكومة سيما وأنه الحزب الأكثر انتشارا عبر التراب الـوطني والأكثر تجذرا في الأوساط الشعبية. أما بالنسبة لحزب (PT) فقد أكدت مشـاركته فـي الانتخابات على الصعود المتواصل الذي يشهده الحزب وتطور نتائجه من انتخاب لأخر، مما أكد على اهتمام المواطنين المتزايد بالمواقف التي يعبر عنها الحزب من حين لأخـر، كما توسع حجم الإنخراطات إلى صفوفه.

❖ **من حيث مضمون الخطاب الحزبي:**

1. يتميز خطاب حزب (FLN) بالوسطية والاعتدال في المواقف الطروحات، وفي معالجة القضايا والمشاكل المطروحة على المواطن والوطن، بينمـا يتبنـى حـزب(PT) خطابا سياسيا قويا ومتشددا نوعا ما في طـرح المواقـف، والـدفاع عـن الطموحـات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الجزائريين والمطالبة برفع مستوى معيشة السكان.

2. إن خطاب حزب(PT) يهدف إلى تحسـيس المـواطنين بمخـاطر السياسـات الاقتصادية المتبعة قصد دفع المسؤولين الحكوميين للتراجع عنها، الحفاظ على المكتسبات الوطنية التي تحققت منذ الاستقلال، والتي تضمن لوحدها وحدة الوطن وسـيادته. بينمـا فضل حزب (FLN) التوجه إلى المواطنين بخطاب يطالب فيه بضرورة الدفاع والتمسك بالمصالحة الوطنية كرهان أساسي لبناء ما خربته سنوات الأزمة، وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

3. لقد ركز خطاب حزب (PT) في جانبه الاقتصادي على انتقاد جميع السياسـات الاقتصادية الجارية تطبيقها في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالإصـلاحات الاقتصـادية بخوصصة القطاعات الإستراتيجية. بينما عمل حزب (FLN) ومن خلال تواجـده فـي الحكومة على ترقية الخوصصة والشراكة الأجنبية على غرار اتفاق الشراكة مع الإتحـاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما يدعو إلى ضرورة إعـادة تنظـيم الاقتصاد بشكل يتلائم مع متطلبات العصر واقتصاد السوق.

 من حيث وسائل وأساليب الإتصال:

1. لقد اختصر حزب (PT) أساليب عمله في هذه الفترة على استخدام الحملات التحسيسية كدعامة أساسية لبناء اتصال دائم مع المواطنين، وقد ابتكر الحزب هذه المبادرة التواصلية بهدف تبليغ مطالبه وتعبئة المواطنين وتجنيدهم لتحقيق غاياتهم. في حين يحرص حزب (FLN) على تطوير علاقاته مع وسائل الإعلام من خلال إنشائه لنوادي الصحافة، التي تعد سابقة من نوعها للممارسة الحزبية في الجزائر وتجمع العديد من الصحفيين الراغبين في تتبع نشاط الحزب عن قرب، وهذه المبادرة تسهل على الحزب عملية ترويج الخطاب السياسي وإبقاء روابط الإتصال قائمة بينه وبين رجال الإعلام والمؤسسات التي يعملون فيها.

2. إن الصحف التابعة لحزب (FLN) هي عبارة عن صحف وطنية تملك نوعا من الاستقلالية في معالجتها الإخبارية، وتتناول الأحداث الوطنية والدولية على غرار باقي الصحف. أما بالنسبة لحزب(PT) فإن جريدته الحزبية تشبه إلى حد بعيد النشرة الداخلية سواء من ناحية التوزيع الذي يتم عبر المناضلين، أو من حيث هدفها في الدفاع عن أفكار الحزب، كما أنها تتوجه على الخصوص لجمهور معين هم المناضلون والعمال.

3. من خلال تحليل طبيعة وسائل الإتصال التي يعتمد عليها الحزبان نسجل وجود اختلاف في وسائل نقل المطالب وإيصالها إلى الحكومة، ففي الوقت الذي حدد فيه حزب (PT) الوسائل الناجعة لتحقيق هذه العملية من خلال التدخل المباشر لدى الجهات المعنية، وتجميع المطالب في إطار عرائض وحملات، أو من خلال النضال على مستوى النقابات والمجالس التمثيلية. إلا أننا بالمقابل لم نستطع فرز طبيعة الوسائل التي يستخدمها حزب (FLN) للتعبير عن المطالب والتكفل بها، حيث اقتصر اتصاله على تطوير الحزب وترويج أفكاره وبرامجه، فيما غاب اهتمامه عن المطالب المجتمعية، وقد يعود هذا الأمر إلى عدم وجود رؤية واضحة للتكفل بمثل هذه المطالب طالما أن الحزب موجود في الحكومة (أي أنه ليس في حاجة لأية وسيلة تعبير).

III. مشاركة النواب في عملية الإتصال السياسي

III. مشاركة النواب في عملية الإتصال السياسي

إن الإتصال السياسي المباشر بين ممثلي الأمة ومنتخبيهم تبقى الطريقـة الأمثـل للخروج من أزمة القطيعة القائمة بين مكونات الساحة السياسية، وإحداث نوع من التقارب والحركية والتفاعل بين المجتمع وسلطته التشريعية (البرلمان) التي تمثل إرادته وتعبر عن همومه ومشاكله.

تعد الجزائر من بين الدول التي اعتمدت التجربة البرلمانية القائمة علـى التعدديـة الحزبية كأسلوب ديمقراطي لإشراك الأحزاب السياسية في عملية تسيير أمور الدولة، وقد تجسد ذلك فعلا بإنشاء أول برلمان تعددي في تاريخ الجزائر عقب انتخابات عام 1997، التي سمحت بوصول أحزاب عديدة تمثل توجهات سياسية متنوعة، لتشارك بها السـلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة في عملية إعداد القوانين وتمثيل طموحات أفراد الشعب.

أمام المهمة التي يتكفل بها النواب داخل "المجلس الشعبي الوطني"، فإنـه يكـون لازاما علينا أن نخصص المحور الموالي لدراسة الدور الذي يلعبه نواب حزبي (FLN) و(PT) داخل هذا المجلس خلال الفترة التشريعية التي تمتد من سنة 2002 إلى 2006.

إن هذا الشق الهام من الدراسة الميدانية يعكس موقف النواب من عملية الإتصـال السياسي، كما يبين اتجاههم من عملية الإتصال بين الحاكم والمحكومين ومدى تفاعلهم مع مضمونها، وهو الأمر الذي سيساهم في التوصل إلى بناء قراءة تقييميه لـدور الحـزبين ككل، خاصة أن المشاركة في النشاط البرلماني تحتل أهمية كبرى في تحليل الدور الـذي يقوم به الحزب بشكل عام، لأنه كلما زاد اشتراك النواب في العمل البرلماني دل ذلك من ناحية على وعيهم بأهمية دورهم، ومن ناحية أخرى دل على الدور الإيجابي للحزب فـي حل مشاكل الشعب والمطالبة بحقوقه.

لهذا الغرض قمنا بتصميم نموذج الإستمارة ضمن موضوع الدراسة، وتقدمنا بهـا إلى فئة المبحوثين الذين يمثلون عينة من نواب حزبي (FLN) و(PT)، ولقد احتوت هذه الإستمارة على 20 سؤالا موزعا على ثلاثة محاور رئيسية، يجيب كل محور عن سـؤال واحد من أسئلة الدراسة. وبعد جمع الاستمارات وتبويب المعلومـات المقدمـة وقـراءة

محتواها، شرعنا في عملية التحليل والربط بين مختلف التساؤلات ومتغيرات الدراسة التي افترضنا أنها تؤثر على أراء المبحوثين.

على هذا الأساس سنقسم هذا المحور على غرار المحورين السابقين إلـى ثلاثـة عناصر رئيسية تعمل على تحليل إجابات المبحوثين على محتوي الإستمارة وقيـاس دور نواب حزبي (FLN) و(PT)، وفي مرحلة لاحقة نحاول وضع مقارنـة شـاملة لمـدى مشاركة هؤلاء النواب في عملية الإتصال ويتم ذلك من خلال تحليل النتـائج المتوصـل إليها.

1. قياس دور نواب حزب (FLN) داخل المجلس الشعبي الوطني:

بالنظر إلى ما سبق طرحه سنخصص هذا المحور لتحليل الدور الذي يقوم به أفراد عينة حزب (FLN)، ويكون ذلك من خلال تقسيم المحور كما هو الحال بالنسبة لمحتوى الإستمارة إلى ثلاثة عناصر رئيسية، تضم في مجملها 47 جدولا بسيطا ومركبا تم التعليق عليها حسب ما يعكسه محتواها من نتائج ثم مناقشتها وتحليلها.

1.1. مدى ممارسة نواب حزب (FLN) للوظيفة النيابية:

نحاول من خلال هذا العنصر الأول من الدراسة الميدانية شرح كيفيـة ممارسـة المبحوثين لنشاطهم داخل "المجلس الشعبي الوطني"، وتوضيح مـدى اهتمـامهم بوظيفـة تمثيل الشعب، محاولين في ذات الوقت تحديد طبيعة مشاركتهم والعراقيل التي تـواجههم. وبناء على ذلك فإننا سنقوم هنا بتحليل بيانات الإستمارة تحليلا كميا وكيفيا، ثم نتبع ذلـك بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها كلما كان ذلك ممكنا.

1.1.1. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (03):

يوضح تحديد أفراد عينة (FLN) لأهم وظائف الحزب

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
ممارسة السلطة	41	%41
تكوين الرأي العام	13	%13
التعبير عن مطالب المواطنين	30	%30
مراقبة الحكومة	16	%16
المجمـوع	**100**	**%100**

يتضح من خلال هذا الجدول، أن إجابات 41% من المبحوثين قد تركـزت علـى وظيفة "الوصول إلى السلطة" كأهم وظيفة يقوم بها حزب (FLN)، وتبدو لنا هذه النتيجـة منطقية بحكم أن الهدف الأول الذي يسعى الحزب لتحقيقه يظل دائما ممارسة السـلطة أو

المشاركة فيها، في حين اختار 30% من المبحوثين وظيفة "التعبير عن المطالب" لتحتـل بذلك الرتبة الثانية في اهتمامات الحزب، وتليها مباشرة وظيفة "مراقبة الحكومـة" بنسـبة تقدر بـ 16%، بينما لم تلق وظيفة "تكوين الرأي العام" إلا اهتمام 13% مـن مجمـوع المبحوثين بالرغم من أهميتها الكبيرة في حياة أي حزب سياسي.

الجـدول رقم (04):

يوضح علاقة السن بتحديد المبحوثين من حزب (FLN) لوظائف الحزب

الإجـابة / المتغيـر	السـن								المجمـوع	
	39-30		49-40		59-50		60 فأكثر			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ممارسة السلطة	05	45.45	12	40	22	42.30	02	28.57	**41**	**%41**
تكوين الرأي العام	01	09.09	07	23.33	05	09.61	-	-	**13**	**%13**
التعبير عن المطالب	02	18.18	09	30	17	32.69	02	28.57	**30**	**%30**
مراقبة الحكومة	03	27.27	02	06.66	08	15.38	03	42.85	**16**	**%16**
المجمـوع	**11**	**%100**	**30**	**%100**	**52**	**%100**	**07**	**%100**	**100**	**%100**

يظهر من الجدول أعلاه، أن متغير السن قد لعب دورا محددا لإجابات المبحوثين، حيث نسجل أن 45.45% من المبحوثين الذين تقل أعمارهم عن 40 سـنة يعتبـرون أن "الوصول إلى السلطة" هي وظيفة حزبهم الأساسية، وهذا ما يفسر الطموح السياسي الكبير لهذه الفئة العمرية الأولى ورغبتها في المشاركة والصعود إلـى الحكـم، بينمـا فضـل 27.27% منهم وظيفة "مراقبة الحكومة".

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين من الفئتين الثانية والثالثة فإنها جاءت متقاربة إلـى حد كبير، حيث اختار أكثر من 40% وظيفة "الوصول إلى السلطة"، في حين فضـل مـا يفوق 30% منهم وظيفة "التعبير عن المطالب". وفيما يتعلق بالفئة العمرية الرابعـة فقـد أعطى 42.85% من المبحوثين الأولوية لوظيفة "مراقبة الحكومة"، ويعود ذلك إلى الخبرة والتجربة التي تتمتع بها هذه الفئة.

الجـدول رقم (05):

يوضح أهداف أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
إثبات الوجود داخل الحزب	18	%18
القيام بتمثيل الشعب	58	%58
شغل المناصب العليا	24	%24
المجمـوع	**100**	**%100**

لقد أردنا من طرح هذا السؤال أن نتعرف على الأهمية التي يعطيها أفراد العينـة لوظيفة التمثيل، وعليه فقد عكست نتائج الجدول الموضح أعلاه أن "تمثيل المواطنين" يظل الهدف الرئيسي لـ 58% من المبحوثين، وهذا ما يعكس رغبتهم في تقديم صورة ايجابية للمواطنين وحاجاتهم للتواصل مع ممثليهم. ثم يليه مباشرة هدف " السعي لشغل المناصب العليا" بنسبة تقدر بـ 24% من إجابات المبحوثين، في حين أكد 18% منهم على الرغبة في فرض أنفسهم داخل هياكل الحزب المختلفة.

نستنتج كذلك من خلال قراءة الجدول السابق ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يلتزمون بالوظيفة التمثيلية، مما يجعلنا نؤكد أن اهتمامات المبحوثين تختلف كثيـرا عـن اهتمـام الحزب الذي أعطى الأولوية لوظيفة ممارسة السلطة كما وضحناه في الجدول رقم (03).

الجـدول رقم (06):

يوضح علاقة السن بتحديد المبحوثين من حزب (FLN) لأهدافهم

المتغيـر / الإجـابة	السـن								المجمـوع	
	30- 39		40- 49		50- 59		60 فأكثر			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إثبات الوجود بالحزب	04	36.36	08	26.66	05	09.61	01	14.28	**18**	**%18**
القيام بتمثيل الشعب	06	54.54	19	63.33	31	59.61	02	28.57	**58**	**%58**
شغل المناصب العليا	01	09.09	03	%10	16	30.76	04	57.14	**24**	**%24**
المجمـوع	**11**	**%100**	**30**	**%100**	**52**	**%100**	**07**	**%100**	**100**	**%100**

يتجلى من خلال هذا الجدول، أن النتائج على العموم لا تظهر فروقات ذات دلالة كبيرة فيما يتعلق تحديد أهداف المبحوثين، سيما عند الفئات العمرية الثلاثة الأولى التي جعلت من "تمثيل الشعب" غايتها الأساسية. غير أن هذا لم يمنع من وجود اختلاف بينها يكمن في تحديد باقي الأهداف، حيث جاء "إثبات الوجود داخل الحزب" في الرتبة الثانية بالنسبة للفئة الأولى والثانية، في حين احتل" شغل المناصب" ذات الرتبة لدى الفئة الثالثة. وعلى عكس الفئات السابقة فضل الأفراد من الفئة العمرية الرابعة "شغل المناصب" بنسبة تفوق 57.14**%.**

الجدول رقم (07):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بتحديد المبحوثين من حزب (FLN) لأهدافهم

المتغير / الإجابة	الخبرة التمثيلية				المجموع	
	يملك الخبرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
إثبات الوجود بالحزب	03	%07.31	15	%25.42	**18**	**%18**
القيام بتمثيل الشعب	23	%56.09	35	%59.32	**58**	**%58**
شغل المناصب العليا	15	%36.85	09	%15.25	**24**	**%24**
المجموع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

أردنا هنا إدخال متغير الخبرة النيابية في التحليل لمعرفة ما إذا كانت له علاقة ترابطية مع أهداف النواب، وبالنظر إلى محتوى هذا الجدول نلاحظ أن "تمثيل الشعب" كان الهدف الأكثر اختيارا من طرف أغلب المبحوثين بنسبة 56.09% من الأفراد الذين يملكون الخبرة التمثيلية و59.32% بالنسبة للأفراد الذين لا يملكون هذه الخبرة.

أما الفروقات التي سجلها هذا المتغير فتكمن في أن 36.85% من المبحوثين الذين يملكون الخبرة النيابية يعملون من أجل "شغل المناصب العليا"، بينما يفضل 25.42% من المبحوثين الذين لم يسبق لهم شغل الوظائف التمثيلية "إثبات وجودهم داخل الحزب". وعندما نتمعن أكثر في نتائج هذا الجدول نجد أن الاختلافات المسجلة بخصوص الأهداف التي يسعى المبحوثون إلى تحقيقها تعود بالأساس إلى عاملي الخبرة والتجربة.

الجـدول رقم (08):

يوضح مدى مشاركة أفراد عينة حزب (FLN) في الأنشطة البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	63	%63
لا	37	%37
المجمـوع	**100**	**%100**

عندما نتمعن في نتائج هذا الجدول المتعلق بمدى مشاركة المبحوثين في نشـاطات المجلس الشعبي الوطني، يتبين أن 63% فقط من المبحوثين قد أكدوا حضورهم الدائم في أشغال المجلس، بينما وصلت نسبة الذين لا يشاركون بصورة منتظمة إلى 37%، وهـذه النسبة الكبيرة يمكن تفسيرها بكون حضور النواب إلى جلسات وأشغال المجلس ليس أمرا إجباريا، أضف إلى ذلك فإن النواب الذين ينتمون إلى أغلبية برلمانية يتولد لديهم شـعور بعدم المشاركة طالما أن هناك قوة يمكنها تمرير جميع المشاريع والقوانين.

الجـدول رقم (09):

يوضح علاقة السن بمدى مشاركة المبحوثين من حزب (FLN) في الأنشطة البرلمانية

المتغير / الإجابة	متغيـر السـن								المجمـوع	
	30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		60 سنة فأكثر			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	**ت**	**%**
نعـم	08	%72.72	17	%56.66	36	%69.23	02	%28.57	**63**	**%63**
لا	03	%27.27	13	%43.33	16	%30.76	05	%71.42	**37**	**%37**
المجمـوع	**11**	**%100**	**30**	**%100**	**52**	**%100**	**07**	**%100**	**100**	**%100**

يبين الجدول أعلاه، أن عزوف المبحوثين عن حضور أشغال ونشاطات المجلـس الشعبي الوطني يتضاعف كلما كان سن المبحوث أكبر، حيث نجد بـأن 72.27% مـن مبحوثي الفئة العمرية الأولى يشاركون بصورة مستمرة ومنتظمة، وعلـى عكـس ذلـك نلاحظ امتناع 71.42% من مبحوثي الفئة العمرية الرابعة عن المشاركة.

الجـدول رقم (10):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بمدى مشاركة المبحوثين من حزب (FLN) في الأنشطة البرلمانية

الإجابة / المتغير	المستوى التعليمي						المجموع	
	ثانوي		جامعي		ما بعد التدرج			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
نعم	05	%71.42	37	%71.15	21	%51.21	**63**	**%63**
لا	02	%28.75	15	%28.84	20	%48.78	**37**	**%37**
المجموع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

ما يلفت النظر من خلال قراءة نتائج هذا الجدول، هو أن عزوف أفراد العينة عن الحضور الدائم في أشغال "المجلس الشعبي الوطني" يتضاعف كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين، حيث يتعدى عزوف ذوي المستوى الثانوي والجامعي 28%، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 48.78% بالنسبة لفئة ما بعد التدرج. وما يمكن استخلاصه من هذا التحليل أن المستوى التعليمي يؤثر بشكل كبير على درجة مشاركة نواب حزب (FLN) في العمل البرلماني.

الجـدول رقم (11):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمدى مشاركة المبحوثين من (FLN) في الأنشطة البرلمانية

الإجابة / المتغير	متغير مكان الإقامة				المجموع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
نعم	56	%62.92	07	63.63	60	**%63**
لا	33	%37.09	04	36.36	37	**%37**
المجموع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

وفقا لهذا الجدول، يتضح أن متغير مكان الإقامة وخلافا لما سبق لم يظهر فروقات ذات دلالة كبيرة، حيث تقاربت نسب الأفراد المشاركين في الأشغال سواء أكانوا مقيمين داخل دوائرهم الانتخابية أو خارجها، ونفس الأمر تقريبا ينطبق على الأفراد الممتنعين.

الجـدول رقم (12):

يوضح أسباب حضور أفراد عينة حزب (FLN) في النشاطات البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الاقتناع الشخصي	41	%65.07
فرضها من الحزب	-	-
احترام إرادة الشعب	22	%34.92
المجمـوع	**63**	**%100**

لقد كشفت نتائج هذا الجدول، أن الاقتناع الشخصي يشكل الـدافع الرئيسـي وراء مشاركة أكثر من 65.07% من أفراد العينة في النشاطات البرلمانية، ثم يليه مباشرة دافع احترام الإرادة الشعبية بنسبة تتجاوز 34.92% من إجابات المبحوثين. وتؤكد هذه النتيجة الغياب الكلي لدور حزب (FLN) ومجموعته البرلمانية في حث النواب وإجبارهم علـى الحضور والمشاركة بفعالية في أشغال المجلس.

الجـدول رقم (13):

يوضح أسباب عدم حضور أفراد عينة حزب (FLN) في النشاطات البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
ضيق الوقت	09	%24.32
سوء البرمجة	16	%43.24
عدم التخصص في القضايا	12	%32.43
المجمـوع	**37**	**%100**

نحاول من خلال محتوى هذا الجدول أن نتعرف على طبيعة الأسباب التي تحد من نشاط 37% من المبحوثين وتدفعهم للتغيب عن أشغال وجلسات المجلس، وفي هذا الإطار يتبين لنا أن ما يفوق 43.24% من الأفراد يرجعون عزوفهم إلى سوء البرمجـة وعـدم توافق جدولة الأشغال مع اهتماماتهم، بينما يرجع 32.43% منهم ذلك إلى عدم تخصصهم

في القضايا والمواضيع التي تطرح للنقاش، في حين يعتبر 24.32% من المبحـوثين أن ضيق الوقت هو دافعهم الرئيسي لعدم المواظبة في الأنشطة البرلمانية.

الجـدول رقم (14):

يوضح طبيعة مشاركة أفراد عينة حزب (FLN) في النشاط البرلماني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
حضور الجلسات العامة	59	%59
حضور أشغال اللجان	34	%34
حضور جلسات التصويت	07	%07
المجمـوع	**100**	**%100**

وفقا لنتائج الجدول السابق، نلاحظ اهتمام 59% من المبحوثين المتزايد بحضـور الجلسات العامة التي تخصص لدراسة النصوص والقوانين أو لطرح الأسئلة الشفوية، في حين أبرزت النتائج تفضيل 34% من العدد الإجمالي للمبحوثين المشاركة فقط في أشغال اللجان التي ينتمون إليها، خاصة أن نواب حزب (FLN) يتواجدون بكثرة في تركيبة هذه اللجان، أما النسبة المتبقية من المبحوثين والمقدرة بـ 07% فقد أكدت أن مشاركتها تقتصر فقط على جلسات التصويت والمصادقة.

الجـدول رقم (15):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بطبيعة مشاركة المبحوثين من حزب (FLN) في النشاط البرلماني

المتغـير / الإجابـة	المستـوى التعليـمي						المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي		ما بعد التدرج			
	ت	%	ت	%	ت	%	**ت**	**%**
حضور الجلسات العامة	05	71.42	26	%50	28	68.29	**59**	**%59**
حضور أشغال اللجان	01	14.28	23	44.23	10	24.39	**34**	**%34**
حضور جلسات	01	14.28	03	05.76	03	07.31	**07**	**%07**
المجمـوع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

تجدر الإشارة في مستهل تحليل هذا الجدول، أن متغير المستوى التعليمي لم يـؤثر كثيرا على طبيعة مشاركة المبحوثين، حيث أقر أغلبية الأفراد وعلى اختلاف مسـتوياتهم التعليمية حضورهم في الجلسات العامة، أما الفروقات التي سجلها هذا المتغير فقد ظهرت في الأهمية التي أعطاها ذوي المستويات الجامعية لأشغال اللجان البرلمانية.

الجـدول رقم (16):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بطبيعة مشاركة المبحوثين من (FLN) في النشاط البرلماني

المتغيـــر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
حضور الجلسات العامة	17	%41.46	42	%71.18	**59**	**%59**
حضور أشغال اللجان	21	%51.21	13	%22.03	**34**	**%34**
حضور جلسات المصادقة	03	%07.31	04	%06.77	**07**	**%07**
المجمـوع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

إن الفكرة الجوهرية التي يمكن استنباطها من هذا الجـدول، أن متغيـر الخبـرة والتجربة النيابية التي يتمتع بها المبحوثون قد أثرت على اتجاهاتهم فيما يتعلـق بطبيعـة مشاركتهم في النشاطات البرلمانية، وبناء عليه فإن إدراك أهمية المشاركة فـي أشـغال اللجان يزداد أكثر عند الأفراد الذين شغلوا في السابق وظيفة نيابية بنسبة 51.21%، فـي حين يفضل 71.18% من الأفراد الذين لا يتمتعون بالخبرة الحضور في الجلسات العامة.

الجـدول رقم (17):

يوضح أولويات نشاط أفراد عينة حزب (FLN) داخل المجلس الشعبي الوطني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
تشريع النصوص والقوانين	41	%41
مراقبة أعمال الحكومة	21	%21
نقل مطالب المواطنين	38	%38
المجمـوع	**100**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، إلى أن أولويات نشاط المبحوثين داخل المجلس الشـعبي الوطني تتوزع على الوظائف الثلاثة، حيث نلاحظ من خلال الإجابات المسجلة أن 41% من أفراد العينة يحرصون على المساهمة في الأمور التشريعية، ويليها اهتمام 38% مـن الأفراد بعملية نقل المطالب والانشغالات، أما النسبة المتبقية من المبحوثين والمقدرة بـ 21% فإنها تفضل تتبع نشاط الحكومة ومراقبة أعمالها.

الجـدول رقم (18):

يوضح أولويات نشاط المبحوثين من حزب (FLN) حسب السن

المتغير / الإجابة	متغيـر السـ ـن								المجمـوع	
	30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		6 سنة فأكثر			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	**تك**	**%**
تشريع القوانين	04	36.36	10	33.33	25	48.07	02	28.57	**41**	**%41**
مراقبة الحكومة	02	18.18	07	23.33	08	15.38	04	47.14	**21**	**%21**
نقـل المطالب	05	45.45	13	43.33	19	36.53	01	14.28	**38**	**%38**
المجمـوع	**11**	**%100**	**30**	**%100**	**52**	**%100**	**07**	**%100**	**100**	**%100**

كما هو موضح من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن متغير السن قد سـجل بعـض الفروقات التي لها دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة فيما يخص أولويـاتهم داخـل المجلس، حيث يتركز نشاط أكثر من 40% من مبحوثي الفئتين العمريتين الأولى والثانية بشكل رئيسي على نقل المطالب والتعبير عنها، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة فقد عبـر أغلب أفرادها عن اهتمامهم بالعملية التشريعية بنسبة تجاوزت 48.07%، وخلافا لما سبق فضل 47.14% من مبحوثي الفئة العمرية الرابعة إعطاء الأولوية لعملية المراقبة.

تؤكد هذه النتائج على أن أولويات واهتمامات المبحوثين داخل "المجلـس الشـعبي الوطني" تختلف باختلاف أعمارهم، فالتشريع ومراقبة الحكومة مثلا يقوم بهمـا النـواب الأكبر سنا، وقد يعود ذلك الأمر إلى تمتع هذه الفئة بالخبرة والتجربة كما وضحناه سابقا.

الجـدول رقم (19):

يوضح أولويات نشاط المبحوثين من حزب (FLN) حسب المستوى التعليمي

الإجابـة / المتغـير	المستـوى التعليـمي						المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي		ما بعد التدرج			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تشريع القوانين	01	%14.28	23	%44.23	17	%41.46	**41**	**%41**
مراقبة أعمال الحكومة	01	%14.28	11	%21.15	09	%21.95	**21**	**%21**
نقل مطالب المواطنين	05	%71.42	18	%34.61	15	%36.58	**38**	**%38**
المجمـوع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

إن ما يلفت النظر من خلال قراءة نتائج الجدول، هو الاخـتلاف المسـجل بـين أولويات أفراد العينة داخل "المجلس الشعبي الوطني"، ففي الوقت الذي يهتم فيه 71.42% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي بعملية نقل المطالب وتبليغهـا، نجـد فـي المقابل تركيز أكثر من 40% من ذوي المستويات الجامعية والدراسات العليا على وجـه الخصوص بوظيفة التشريع، كما نسجل من جانب أخر تقارب النسب فيما يتعلق بوظيفـة مراقبة الحكومة.

على أية حال، تؤكد هذه النتائج ما سبق الوصول إليه في الجـدول السـابق بـأن أولويات المبحوثين تختلف باختلاف خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية التي تسمح لهم بـالإطلاع على مختلف القضايا وفهم محتواها.

الجـدول رقم (20):

يوضح مدى اتصال أفراد عينة حزب (FLN) مع المواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
دائـما	30	%30
أحيـانا	53	%53
نـادرا	17	%17
المجمـوع	**37**	**%100**

من خلال نظرة سريعة لبيانات هذا الجدول، نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين الـذين يتصلون مع مواطني دوائرهم الانتخابية من حين لأخر(53%)، ويمكن إرجاع ذلك إلـى كثافة نشاط ومهام النواب داخل"المجلس الشعبي الوطني" أثناء الدورات الربيعية والخريفية التي تمتد كل واحدة منها على مدى أربعة (04) أشـهر كاملـة. بينمـا وصـلت نسـبة المبحوثين الذين أكدوا اتصالهم الدائم مع المواطنين إلى 30%، بالرغم من وجود 17% من الأفراد الذين نادرا ما يقتربون بالجمهور. وسنحاول فيمـا يلـي معرفـة الأسـباب والعوامل التي تؤثر على طبيعة اتصال المبحوثين مع المواطنين.

الجـدول رقم (21):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمدى اتصال المبحوثين من حزب (FLN) مع المواطنين

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
دائـما	27	%30.33	03	%27.27	**30**	**%30**
أحيـانا	51	%57.30	02	%18.18	**53**	**%53**
نـادرا	11	%12.35	06	%54.54	**17**	**%17**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن مكان الإقامة يلعب دورا كبيـرا فـي تحقيـق المبحوثين لأكبر قدر من الإتصال مع المحيط، ويتجلى هذا من خلال الفروقات الإحصائية المسجلة على إجابات المبحوثين المقيمين داخل دوائرهم الانتخابية أو خارجها، حيث يمكن ملاحظة أن 54.54% من الأفراد المقيمين خارج الدوائر نادرا ما يتصـلون ويقتربـون بالمواطنين الذين انتخبوهم، في حين نسجل أن نفس النسبة تقريبا 57.30% من الأفـراد الذين يقيمون داخل دوائرهم يكون اتصالهم أحيانا فقط كلما سمحت لهم الظروف، وذلـك لأن قرب المسافات يساهم إلى حد كبير في توطيد العلاقة الدائمة بين النواب والمواطنين.

الجـدول رقم (22):

يوضح أراء أفراد عينة حزب (FLN) بخصوص تأثير المطالب على قرارات السلطة

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	81	%81
لا	19	%19
المجمـوع	**100**	**%100**

تشير بيانات الجدول الموضح أعلاه، أن أغلبية أفراد العينة 81% يعتقـدون بـأن المطالب التي يعبرون عنها تؤثر فعلا على قرارات السلطة السياسية التي تسـتقبل هـذه المطالب وتستجيب لها، ويمكن تفسير هذه النتيجة المنطقية بكون المبحوثين ينتمون إلـى حزب (FLN) الذي يقود الحكومة، وبالتالي فإن أداء هذه الحكومة التـي يترأسـها هـو بالضرورة أداء للحزب.

2.1.1. تحليل النتائج:

1. إن "ممارسة السلطة" تظل الوظيفة الأولى التي يسعى نواب حزب (FLN) إلـى تحقيقها والاحتفاظ بها، مقابل إهمال أهمية الوظائف الأخرى على غرار وظيفـة "تكـوين الرأي العام"، وفي هذا الإطار سجلنا أن المتغيرات لم تؤثر بشكل كبير على اختيار النواب لهذه الوظيفة باستثناء تفضيل النواب الذين يفوق سنهم 60 سنة القيام بـ "مراقبة الحكومة" عن قرب.

2. يدرك أغلب الأفراد أن المهمة الأساسية المخولة لهم داخل "المجلـس الشـعبي الوطني" هي تمثيل الناخبين، وبالرغم على إجماعهم على هدف التمثيل إلا أن إجاباتهم قد عكست وجود اختلاف في طبيعة إدراكهم لمهام النائب داخل البرلمان.

3. بالرغم من تأكيد نسبة كبيرة (63%) من النواب المبحوثين حضورهم الدائم في أشغال البرلمان، إلا أن نسبة العزوف تظل دائما مرتفعة خاصة لدى الأفراد الأكثر سـنا والذين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية.

4. تنبع مشاركة النواب في النشاط البرلماني أساسا من اقتناعهم الشخصي بأهمية العمل التمثيلي المنوط بهم، وبدرجة أقل إلى احترامهم لإرادة الشعب المعبر عنها في الانتخابات.

5. يفضل أغلب النواب الحضور في أشغال اللجان الدائمة، لأنهم يرون أن ما يحدث من التدخلات والنقاشات بين النواب داخل اجتماعات اللجان هو الفضاء الذي تلتقي فيه الأحزاب لعرض أفكارها والدفاع عن توجهاتها.

6. تعتبر عملية التشريع من أولويات نواب حزب (FLN) داخل "المجلس الشعبي الوطني"، وذلك بالنظر إلى أهميتها في تطوير المجتمع وتدعيم المنظومة القانونية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ثم تأتي بعد ذلك عملية التعبير عن المطالب في الدرجة الثانية.

7. لقد كشف النواب أن اتصالهم مع المواطنين يتم بصورة متقطعة كلما سمحت الظروف بذلك، وهذا ما يدفعنا للإقرار بوجود قطيعة شبه دائمة بين هؤلاء النواب مع عامة المواطنين.

8. كما يؤكد أغلب أفراد العينة أن السلطة السياسية (الحكومة) تولي اهتماما ملحوظا بالمطالب المعبر عنها من طرف النواب، ويظهر ذلك من خلال البرامج والمشاريع المختلفة التي تعرضها على البرلمان.

2.1. طبيعة المطالب التي ينقلها نواب حزب (FLN):

بعد أن قمنا بعملية التحليل الكمي والكيفي للجزء الخاص بمدى ممارسة المبحوثين للوظيفة النيابية وقدمنا على ضوئه بعض الملاحظات والاستنتاجات، سنشرع فيما يلي في تحليل نتائج العنصر الثاني الخاص بإجابات المبحوثين حول طبيعة المطالب التـي ترفـع إلى الحكومة، وهذا من خلال تقديم الجداول التي تبين اتجاهات المبحوثين، وفي مرحلـة ثانية نحاول مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1.2.1. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (23):

يوضح أهم القضايا التي يدافع عنها أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
قضايا سياسية	23	%23
قضايا اقتصادية	18	%18
قضايا اجتماعية	30	%30
قضايا أخرى	13	%13
دون إجابة	16	%16
المجمـوع	**100**	**%100**

نحاول من خلال طرحنا لهذا السؤال المفتوح التعرف على طبيعة القضايا والمسائل التي يدافع عنها أفراد العينة خلال تواجدهم داخل "المجلس الشعبي الوطني"، وسيسـاعدنا ذلك على فهم طبيعة المطالب التي يتم نقلها بشكل أفضل. وبما أن هذا السؤال هو سـؤال مفتوح، فإننا قمنا بحصر الإجابات التي قدمها المبحوثون في خمسة مجـالات (05) مـن الاختيارات وعلى أساسها سيكون التحليل.

وفقا لنتائج الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ تنوع اهتمامات أفـراد العينـة، حيـث عكست الإجابات اهتمام 30% من المبحوثين بالقضايا الاجتماعية التي تتعلـق بتحسـين الوضعية الاجتماعية للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكفـل بالفئـات المحرومـة،

إضافة إلى مكافحة الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع مثل الإجرام والسرقة والمخدرات. ثم يليها اهتمام 23% من المبحوثين بالقضايا السياسية كالدفاع عن الحريات الفردية والجماعية، حقوق الإنسان، الديمقراطية ومحاربة الفساد. في حين انصب اهتمام 18% فقد من المبحوثين على القضايا الاقتصادية، والتي تتمحور حول تطوير الاقتصاد والتنمية المحلية وتحقيق المشاريع الكبرى. علاوة على ذلك اختار 13% من الأفراد قضايا أخرى متنوعة تمس قطاعات أخرى مثل الثقافة والرياضة، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 19% فقد امتنعت عن الإجابة.

الجدول رقم (24):

يوضح أهم مطالب المواطنين حسب أفراد عينة حزب (FLN)

الإجابة	التكرار	النسبة المؤية
استرجاع الأمن والسلم	31	%31
الاهتمام بالتنمية المحلية	38	%38
التكفل بالمشاكل الاجتماعية	23	%23
تنشيط الحياة الثقافية	08	%08
المجموع	**100**	**%100**

نكتشف من خلال هذا الجدول الخاص بأهم مطالب المواطنين التي يتم رفعها وتبليغها إلى المبحوثين، أنها تختلف نوعا ما مع طبيعة القضايا التي يدافع عنها هؤلاء المبحوثين مثلما وضحناه في الجدول السابق.

من خلال إجابات أفراد العينة نجد أن 38% من مطالب المواطنين قد تركزت بشكل أساسي على تحقيق التنمية المحلية، ويليها في الدرجة الثانية استرجاع السلم بنسبة 31%، ثم يأتي التكفل بالمشاكل الاجتماعية بـ 23%، وأخير تنشيط الحياة الثقافية بنسبة تقدر بـ 08% من إجابات المبحوثين. وعليه يمكننا القول بأن ترتيب اهتمامات المواطنين يختلف نوعا ما مع ترتيب اهتمامات المبحوثين، ويظهر هذا التباين خاصة في المكانة المسداة للتنمية المحلية والاقتصادية.

الجـدول رقم (25):

يوضح طبيعة الانشغالات التي ينقلها أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الانشغالات المحلية	22	%22
الانشغالات الوطنية	78	%78
المجمـوع	**100**	**%100**

وفقا لنتائج هذا الجدول المتعلق بطبيعة الانشغالات والمطالب التي يوصلها أفـراد العينة إلى أعضاء الحكومة، يتضح لنا أن أغلب المبحوثين (78%) يعملون علـى نقـل الانشغالات الوطنية التي يشترك فيها جميع المواطنين الجزائريين، بينما نسـجل اهتمـام النسبة المتبقية (22%) من المبحوثين بالانشغالات المحلية التي تخص مـواطني الـدائرة الانتخابية الواحدة.

الجـدول رقم (26):

يوضح علاقة مكان الإقامة بطبيعة الانشغالات التي ينقلها المبحوثون من حزب (FLN)

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	ت.ك	%	ت.ك	%	**ت.ك**	**%**
الانشغالات المحلية	21	%23.59	01	%09.09	**22**	**%22**
الانشغالات الوطنية	68	%76.40	10	%90.90	**78**	**%78**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

بالنظر إلى محتوى الجدول أعلاه، نلاحظ أن متغير مكان الإقامة لم يحدث فروقات ذات دلالة إحصائية كبيرة فيما يخص طبيعة المطالب التي ينقلها المبحوثون، على الـرغم من تفاوت النسب المسجلة بين المقيمين داخل الدائرة الانتخابية الأصلية أو خارجها، حيث يزداد الاهتمام مثلا بالانشغالات المحلية أكثر لدى الأفراد المقيمين في دوائرهم الأصلية، بينما يزداد الاهتمام بالانشغالات الوطنية لدى المقيمين خارجها.

الجـدول رقم (27):

يوضح إجابات أفراد عينة حزب (FLN) حول اختلاف مطالب الدوائر الانتخابية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـ ـم	34	%34
لا	66	%66
المجمـوع	**100**	**%100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 66% من أفراد العينة يرون أن مطالب المواطنين التي يتم تبليغها في الدوائر الانتخابية لا تختلف في محتواها ومضمونها، بينما يقر بـاقي المبحوثين باختلاف وتفاوت هذه المطالب حسب خصوصية كل منطقة.

الجـدول رقم (28):

يوضح علاقة مكان الإقامة بإجابات المبحوثين من (FLN) حول اختلاف المطالب

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة: داخل الدائرة الانتخابية		متغيـر مكـان الإقامـة: خارج الدائرة الانتخابية		المجمـوع	
	ت‍ك	%	ت‍ك	%	**ت‍ك**	**%**
نعـ ـم	32	%35.95	02	%18.18	**34**	**%34**
لا	57	%64.04	09	%81.81	**66**	**%66**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

أردنا هنا إدخال متغير الإقامة في التحليل الكيفي للنتائج لمعرفة مدى تأثيره علـى إجابات المبحوثين بخصوص اختلاف مطالب المواطنين بين الدوائر، ومن بيانات الجدول الموضح أعلاه نلاحظ إقرار 35.95% من المبحوثين المقيمين داخل دوائـرهم الأصـلية باختلاف وتباين المطالب من منطقة لأخرى، أما بالنسبة للقاطنين خارج دوائرهم فقد أكد 18.18% منهم أن المطالب هي نفسها في مجملها، وعليه فإن مكان الإقامة لم يؤثر كثيرا على إجابات المبحوثين بالرغم من تفاوت النسب المسجلة.

الجـدول رقم (29):

يوضح أهم القوانين التي اهتم بها أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
قوانين المالية	51	%51
تنفيذ السلم والمصالحة الوطنية	30	%30
الوقاية من الفساد ومكافحته	10	%10
حماية البيئة	09	%09
المجمـوع	**100**	**%100**

بسؤال أفراد العينة عن أهم القوانين(*) التي حظيت باهتمامهم الكبير أثنـاء عمليـة مناقشتها داخل "المجلس الشعبي الوطني" جاءت النتائج كما يوضحها الجدول أعلاه، حيث يتركز اهتمام أكثر من نصف من أفراد العينة على قوانين المالية بشكل رئيسي، ثم يليهـا اهتمام 30% من المبحوثين بإجراءات تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة، أما القوانين المتبقية فلم يتجاوز الاهتمام بها نسبة 10%. وتعكس هذه النسب طبيعة نشاط المبحوثين داخل هذا المجلس، كما تنسجم النتائج المتوصل إليها مع الاعتقاد السائد بأن دور ونشـاط النـواب يزداد كلما كانت المواضيع والمسائل المناقشة مهمة.

(*) نذكر هنا تواريخ إصدار هذه القوانين:

- قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق لـ 24 ديسمبر 2002 يتضمن **قانون المالية** لسنة 2003.
- قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذو القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر2003 المتعلق **بقانون المالية** لسنة 2004.
- قانون رقم 04-21 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 29 ديسمبر2004، يتضمن **قانون المالية** لسنة 2005.
- قانون رقم 05-15 مؤرخ في 15 رمضان عام 1426 الموافق لـ 18 أكتوبر2005، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 18 يوليو 2005 والمتضمن **قانون المالية التكميلي** لسنة 2005.
- قانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 31 ديسمبر2005، يتضمن **قانون المالية** لسنة 2006.
- قانون رقم 06-13 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق لـ 14 نوفمبر2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006 والمتضمن **قانون المالية التكميلي** لسنة 2006.
- قانون رقم 06-24 مؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر2006، يتضمن **قانون المالية** لسنة 2007.
- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو2003، يتعلق **بحماية البيئة فـي إطـار التنمية المستدامة**.
- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير2006، يتعلق **بالوقاية من الفساد ومكافحته**.
- قانون رقم 06-07 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1427 الموافق لـ 17 أفريل 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقـم 06-01 المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق لـ 27 فبراير2006 والمتضمن **تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**.

الجـدول رقم (30):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بمدى اهتمام المبحوثين من حزب (FLN) بالقوانين المقترحة

المتغير / الإجابة	المستوى التعليمي						المجموع	
	ثانوي		جامعي		ما بعد التدرج			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
قوانين المالية	03	%42.85	29	%55.76	19	%46.34	**51**	**%51**
إجراءات تنفيذ السلم	03	%42.85	14	%26.92	13	%31.79	**30**	**%30**
الوقاية من الفساد	01	%14.28	06	%11.53	03	%07.31	**10**	**%10**
حماية البيئة	-	-	03	%05.76	06	%14.63	**09**	**%09**
المجموع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

تجدر الإشارة في مستهل تحليل هذا الجدول، أن أغلبية المبحوثين وعلى اختلاف مستوياتهم التعليمية أجمعوا على أهمية قوانين المالية وذلك بنسب متقاربة، مقابل إهمالهم لقانوني الوقاية من الفساد وحماية البيئة، وعليه يمكن الإقرار بأن متغير المستوى التعليمي لم يؤثر هنا على إجابات المبحوثين ولا ينطوي على أية دلالات إحصائية تذكر.

الجـدول رقم (31):

يوضح التزام أفراد عينة حزب (FLN) داخل المجلس الشعبي الوطني

الإجابة	التكرار	النسبة المؤية
تعليمات المجموعة البرلمانية	43	%43
مطالب المواطنين	24	%24
القناعات الشخصية	33	%33
المجموع	**100**	**%100**

لقد أردنا من خلال وضعنا لهذا السؤال أن نتعرف على ما إذا كان أفراد العينة مستقلون عن سلطة الحزب أم أنهم مجبرون على إتباع توجيهاته، ووفقا للنتائج التي يظهرها هذا الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثين يلتزمون بتعليمات المجموعة البرلمانية بنسبة وصلت إلى 43% من الإجابات، وهو ما يعكس الدور الذي تقوم به هذه المجموعة

في توحيد مواقف وآراء أعضائها، كما نسجل كـذلك أن 33% مـن الأفـراد يلتزمـون بقناعاتهم الشخصية أكثر عند مناقشة القوانين أو المصادقة عليها، في حين لم نسجل مـن خلال الإجابات المقدمة سوى نسبة 24% فقط من المبحوثين الـذين يعطـون الأولويـة لمواقف المواطنين.

الجـدول رقم (32):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بعوامل التزام المبحوثين من حزب (FLN)

المتغـير / الإجابـة	المستـوى التعليـمي						المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي		ما بعد التدرج			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
تعليمات م.البرلمانية	04	%57.14	20	%38.46	19	%46.34	**43**	**%43**
مطالب المواطنين	01	%14.28	15	%28.84	08	%19.51	**24**	**%24**
القناعات الشخصية	02	%28.57	17	%32.69	14	%34.14	**33**	**%33**
المجمـوع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

بالنظر إلى محتوى الجدول أعلاه، يتضح لنا أن المستوى التعليمي لأفراد العينة لم يلعب دورا حاسما في تحديد المبحوثين لإجاباتهم، غير أن هذا لم يمنع من وجود بعـض الفروقات الإحصائية البسيطة في النسب، حيث نلاحظ أن التزام أغلب المبحوثين داخـل البرلمان من جميع المستويات التعليمية يكون منصبا بالدرجة الأولـى علـى توجيهـات وتعليمات المجموعة البرلمانية، مع ارتفاع هذه النسبة إلى 57.14% لـدى الأفـراد ذوي المستوى الثانوي، ثم تأتي بعد ذلك في الدرجة الثانية القناعات الشخصية التي تبرز أكثـر عند أصحاب الدراسات الجامعية العليا بنسبة تصل إلى 34.14%، أما مطالب المواطنين فقد ظهرت أكثر لدى المبحوثين ذوي المستوى الجامعي بـ 28.84% من الإجابات المعبر عنها.

الجـدول رقم (33):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بعوامل التزام المبحوثين من حزب (FLN)

المتغيـر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	ت.ك	%	ت.ك	%	ت.ك	%
تعليمات م.البرلمانية	19	%46.34	24	%40.67	**43**	**%43**
مطالب المواطنين	08	%19.51	16	%27.11	**24**	**%24**
القناعات الشخصية	14	%34.14	19	%32.20	**33**	**%33**
المجمـوع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

إن الجدول أعلاه الخاص بمدى تأثير متغير الخبرة على تحديد أفراد العينة لعوامل التزامهم داخل "المجلس الشعبي الوطني" يوضح لنا أن إجابات أفراد العينة هي نفسها على اختلاف تجاربهم النيابية، حيث عبر 46.34% من المبحوثين ذوي الخبرة أنهم يلتزمـون أكثر بتعليمات المجموعة البرلمانية، بينما يفضـل 34.14% مـنهم الالتـزام بقناعـاتهم الشخصية، في حين صرح أكثر من19.51% فقط على احترامهم لمواقف المواطنين.

كما لا تختلف هذه النتائج بالنسبة للمبحوثين الذين لا يتمتعون بالخبرة والتجربـة، حيث جاء التمسك بتوجيهات المجموعة البرلمانية في المرتبـة الأولـى بنسـبة تتجـاوز 40.67%، ثم يليها الاقتناع الشخصي بـ 32.20%، وأخيرا مطالب المـواطنين بنسـبة 27.11%. وبهذا فإن متغير الخبرة النيابية لا ينطوي على أية دلالة إحصائية يمكنهـا أن تحدث تفاوتا في إجابات المبحوثين.

2.2.1. تحليل النتائج:

1. تتنوع اهتمامات نواب حزب (FLN) داخل المجلس الشعبي الـوطني، لاسـيما فيما يخص طبيعة القضايا والمسائل التي يدافعون عنها، والتي تتركـز علـى الجوانـب الاجتماعية والسياسية على وجه التحديد.

2. إذا ما قارنا طبيعة المطالب التي يعبر عنها النواب مع اهتمامات النواب، نلاحظ وجود اختلاف قائم بينهما يكمن أساسا في المكانة المسداة للتنمية المحلية والاقتصادية.

3. يقتصر اهتمام أغلب النواب داخل هذا المجلس على نقـل المطالـب الوطنيـة والتعبير عنها، وذلك انطلاقا من اعتقادهم أنهم يتمتعون بعهدة نيابية ذات بعـد وطنـي، وعدم الخلط بين صلاحيات واختصاصات المجالس المحلية والوطنية.

4. تعتبر المناقشات التي تثار حول قوانين المالية إحدى الوسائل والتقنيـات التـي يوظفها النواب بكثرة، حيث تمكنهم هذه الوسيلة من تبادل المعلومات بينهم وبين الحكومة بخصوص جميع القطاعات.

5. يجمع أغلب النواب على الالتزام بتطبيق جميع التوجيهات والتوصـيات التـي يرسلها الحزب من خلال المجموعة البرلمانية، وذلك بغض النظر عن اقتناعهم الشخصي بأهمية الموضوع وجدواه.

3.1. وسائل جمع نواب حزب (FLN) للمطالب وطرق تبليغها:

نتعرض في الجزء الأخير من الإستمارة إلى الوسائل التي يستخدمها أفراد العينـة لجمع المطالب والاهتمامات، وكذا طرق تبليغها وإيصالها إلى السلطات المعنيـة، وعليـه فإننا نستهدف في هذا الإطار تحديد وسائل اتصال المبحوثين مع المواطنين أو مع السلطة السياسية، حتى نتمكن من الفهم الجيد لسير عملية الإتصال السياسي. وسنحاول فيما يلـي تحليل النتائج الخاصة بهذا الجزء من خلال قراءة ومناقشة البيانات التـي تحملهـا هـذه الجداول:

1.3.1. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (34):

يوضح مصادر حصول أفراد عينة حزب (FLN) على المعلومات الخاصة بالمواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
المواطنون أنفسهم	46	%46
المناضلون والمنتخبون المحليون	39	%39
وسائل الإعلام	15	%15
المجمـوع	**100**	**%100**

حسب معطيات هذا الجدول، يتجلى لنا أن النسبة الكبيرة من أفراد العينـة (46%) تستمد المعلومات الخاصة بالمواطنين داخل الدائرة الانتخابية انطلاقـا مـن المـواطنين أنفسهم، وذلك من خلال لجوء هؤلاء إلى نوابهم في البرلمان من أجل عـرض المشـاكل والمطالب، ثم يليها اعتماد 39% من المبحوثين على منتخبي الحزب في المجالس المحلية، وعلى المناضلين الذين يتواجدون في المحافظات والقسمات، في حـين انخفضـت نسـبة المبحوثين (15%) الذين يركزون على المضامين التي تقدمها وسائل الإعلام للحصـول على المعلومات والمعطيات الخاصة بواقع ناخبيهم، وهذا ما يعكس غلبة وسـيادة نمـط الإتصال الشخصي المباشر مع المواطنين أو مع ممثليهم المحليين.

الجـدول رقم (35):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمصادر حصول المبحوثين من حزب (FLN) على المعلومات الخاصة بالمواطنين

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	ت‌ك	%	ت‌ك	%	ت‌ك	%
المواطنون أنفسهم	43	%48.31	03	%27.27	**46**	**%46**
المناضلون والمنتخبون	33	%37.07	06	%54.54	**39**	**%39**
وسائل الإعلام	13	%14.60	02	%18.18	**15**	**%15**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، أن متغير مكان الإقامة قد لعب دورا كبيرا فـي تحديـد المبحوثين لمصادر حصولهم على المعلومات والأخبـار المتعلقـة بمـواطني دوائـرهم الانتخابية، ويتجلى ذلك من خلال الفروقات الإحصائية التـي سـجلناها علـى إجابـات المبحوثين، حيث يفضل 48.31% من الأفراد الذين يقيمون داخـل دوائـرهم الأصـلية التواصل مباشرة مع المواطنين نظرا إلى تواجدهم القريب منهم، وخلافا لما سبق فقد اتجه أغلب الأفراد المقيمين خارج دوائرهم الانتخابية إلى الاعتماد على منتخبـي ومناضـلي الحزب بنسبة تجاوزت 54.54%، ويمكن تفسير هذه النسبة بضعف العلاقة التي تـربط هؤلاء المبحوثين بناخبيهم طالما أنهم بعيدين عن الدوائر التي انتخبوا فيها.

الجـدول رقم (36):

يوضح أساليب اتصال أفراد عينة حزب (FLN) مع المواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الاستقبال في مقر المداومة	52	%52
تنظيم اللقاءات الجوارية	38	%38
استغلال المناسبات والحملات الانتخابية	10	%10
المجمـوع	**100**	**%100**

يتضح لنا من خلال استعراض نتائج هذا الجدول، الذي يتعلق بتحديـد الأسـاليب والوسائل التي يستعملها المبحوثون للاتصال مع المواطنين غلبة أسلوب الاستقبال في مقر المداومة بنسبة 52% من إجابات المبحوثين، ثم يليه مباشرة تنظيم اللقـاءات الجواريـة بحصوله على نسبة 38% من الإجابات، أما استغلال الحملات الانتخابيـة والمناسـبات الوطنية فقد جاء في أخر الترتيب بـ 10%. وبالمقارنة مع الجدول السـابق والخـاص بمصادر الحصول على المعلومات يتضح لنا تطابق النتائج المتوصل إليها، لا سيما في ما يتعلق بالاتصال الشخصي مع المواطنين واستقبالهم في مقر المداومات الحزبية.

الجـدول رقم (37):

يوضح علاقة مكان الإقامة بأساليب اتصال المبحوثين من حزب (FLN) مع المواطنين

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
الاستقبال في المداومة	52	%58.42	-	-	**52**	**%52**
تنظيم اللقاءات الجوارية	29	%32.85	09	%81.81	**38**	**%38**
المناسبات والحملات...	08	%08.98	02	%18.18	**10**	**%10**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه، أن متغير مكان الإقامة له دلالة إحصائية معتبرة فيما يخص تحديد أفراد العينة لأساليب اتصالهم الأساسية، حيث بينت النتائج أن 58.42% المبحوثين الذين يقيمون داخل دوائرهم الانتخابية يفضلون استقبال المواطنين داخل مكاتب المداومات، بينما يولي أغلب الأفراد 81.81% الذين يقيمون خارج دوائـرهم الأصـلية اهتماما متزايدا بتنظيم اللقاءات والزيارات الميدانية، ويعتبرونه الأسلوب الأمثـل الـذي يسمح لهم بالتقرب والاتصال مع المواطنين.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذا التحليل أن مكان الإقامة يؤثر كثيرا على اختيار أفراد العينة للأسلوب المناسب للتقرب والاحتكاك مع فئات المجتمع وشرائحه المختلفـة، ويبرز ذلك أكثر من خلال تفاوت الأهمية المعطاة لكل أسلوب على حدى.

الجـدول رقم (38):

يوضح طرق تبليغ أفراد عينة حزب (FLN) للمطالب

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نقل الانشغال إلى الهيئة المعنية	67	%67
تمرير الانشغال داخل م ش و	33	%33
المجمـوع	**100**	**%100**

من خلال نظرة سريعة لهذا الجدول، الذي يتعلق بطرق تبليغ المطالب المعبر عنها إلى السلطة التنفيذية، يتبين أن أغلب المبحوثين 67% يفضلون نقل المطالـب المجمعـة مباشرة إلى الهيئة الوزارية المعنية، وقد يعود هذا الأمر ربما إلى كون هذه الوسيلة هـي التي تحقق الاستجابة المباشرة، أما النسبة المتبقية من المبحوثين والتي تقـدر بـ 33% فإنها تعمل على تمرير الانشغالات والمطالب داخل "المجلس الشـعبي الـوطني"، وذلـك بتوظيف الآليات والوسائل التي يوفرها العمل التشريعي. وعلى العموم تعكس لنـا هـذه النتيجة تهميش الأفراد للدور الذي يمكن أن يلعبه وجودهم داخل هذا المجلس.

الجـدول رقم (39):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بطرق تبليغ المبحوثين من حزب (FLN) للمطالب

المتغيـر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
نقلها إلى الهيئة المعنية	22	%53.65	45	%76.27	**67**	**%67**
تمريرها داخل م ش و	19	%46.34	14	%23.72	**33**	**%33**
المجمـوع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

وفقا لنتائج الجدول الموضح أعلاه، يظهر أن متغير الخبرة النيابية لم يؤثر كثيـرا على تحديد إجابات أفراد العينة بخصوص الطرق التي يتم بها تبليغ مطالب المواطنين إلى الحكومة، ويظهر ذلك أساسا من خلال الفروقـات والاختلافـات الإحصـائية البسـيطة

المسجلة، حيث نلاحظ أن 76.27% من المبحوثين الذين لا يتمتعون بالخبرة يلجأون إلـى نقل المطالب مباشرة إلى الهيئات والمؤسسات المعنية. أما في الجانـب الأخـر نجـد أن إجابات المبحوثين قد توزعت بشكل متقارب على الطرق المقدمة في الجدول، وهـو مـا يعكس إدراكهم لأهمية أدوات الرقابة التي يفرها المجلس الشعبي الوطني.

الجـدول رقم (40):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها أفراد العينة حزب (FLN) داخل م ش و

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
التدخل في الجلسات العامة	35	%35
التعبير داخل اللجان البرلمانية	42	%42
مساءلة أعضاء الحكومة	23	%23
المجمـوع	**100**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، إلى أن الوسائل القانونية التي يسـتعملها أفـراد العينـة تتوزع على الوسائل الثلاثة، حيث يفضل42 % من المبحـوثين التعبيـر عـن مطالـب المجتمع ومشاكله مباشرة من خلال تواجده في اللجان البرلمانية الدائمة التي يتوفر عليهـا "المجلس الشعبي الوطني"، وقد يعود هذا الاهتمام إلى تواجد العديد مـن نـواب حـزب (FLN) داخل هذه اللجان وترأسه للعديد منها باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانيـة. فـي حين يكتفي 35% من المبحوثين التدخل فقط أثناء النقاشات المختلفة المثارة حول القوانين أو مشاريع النصوص المعروضة داخل هذا المجلس لدراستها والبث فيهـا. أمـا النسـبة المتبقية والمقدرة بـ 23% من المبحوثين فقد فضلت استغلال آليات الرقابة التي يتيحهـا العمل البرلماني مثل استجواب الحكومة أو توجيه الأسئلة الكتابية أو الشفوية لأعضائها.

الجـدول رقم (41):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها المبحوثون من حزب (FLN) حسب المستوى التعليمي

الإجابـة / المتغـير	المستـوى التعليـمي						المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي		ما بعد التدرج			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
التدخل في الجلسات	04	%57.14	17	%32.69	14	%34.14	**35**	**%35**
التعبير داخل اللجان	02	%28.57	21	%40.38	19	%46.34	**42**	**%42**
مساءلة أعضاء الحكومة	01	%14.28	14	%26.92	08	%19.51	**23**	**%23**
المجمـوع	**07**	**%100**	**52**	**%100**	**41**	**%100**	**100**	**%100**

يظهر من خلال الجدول الموضح أعلاه، أن المستوى التعليمي له دلالة إحصـائية معتبرة فيما يخص طبيعة الوسائل القانونية التي يستخدمها أفراد العينة بصورة كبيرة أثناء تواجدهم داخل "المجلس الشعبي الوطني"، ويتجلى ذلـك فـي تفضـيل 57.14% مـن المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي التدخل في الجلسات العامة، بينما يكتفي أكثـر من 40% من ذوي المستويات الجامعية والدراسات العليا التعبير عن هذه المطالب مـن خلال مشاركتهم في أشغال اللجان البرلمانية. وعليه نستنتج أن المستوى التعليمي قد أثـر على اعتقاد أفراد العينة بخصوص أهم الوسائل الناجعة لتبليغ مطالب وطموحات الشعب.

الجـدول رقم (42):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها المبحوثون من حزب (FLN) حسب الخبرة النيابية

الإجـابـة / المتغيـــر	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	ت	%	ت	%	ت	%
التدخل في الجلسات	13	%31.70	22	%37.28	**35**	**%35**
التعبير داخل اللجان	17	%41.46	25	%42.37	**42**	**%42**
مساءلة أعضاء الحكومة	11	%26.82	12	%20.33	**23**	**%23**
المجمـوع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

نلاحظ من خلال النسب الموجودة في الجدول، أن متغير الخبرة وخلافا للمتغير السابق لم يؤثر على إجابات أفراد العينة بخصوص تحديد الوسائل القانونية لنقل مطالب المواطنين، حيث أجمع 41.46% من المبحوثين ذوي الخبرة النيابية على أهمية تبليغ المطالب انطلاقا من تواجدهم في لجان البرلمان، وهي النسبة تقريبا 42.37% التي عبر بها الأفراد الذين لا يتمتعون بالخبرة، وينطبق نفس الأمر بالنسبة إلى باقي الوسائل.

الجدول رقم (43):

يوضح مدى مساءلة أفراد العينة حزب (FLN) لأعضاء الحكومة

الإجابة	التكرار	النسبة المؤية
نعم	47	%47
لا	53	%53
المجموع	**100**	**%100**

نكتشف من خلال تحليل هذا الجدول تفاوت اهتمام أفراد العينة بآلية مساءلة أعضاء الحكومة، حيث تبين النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين(47%) لم يسبق لهم توجيه أي سؤال إلى الحكومة، بينما أكدت النسبة المتبقية (53%) على ممارستها لهذا الحق البرلماني. وعلى أية حال تؤكد هذه النتيجة ما توصلنا إليه في الجدول السابق على عدم حرص النواب باستعمال آليات الرقابة وعدم استغلالها بالقدر الكافي.

الجدول رقم (44):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بمدى مساءلة المبحوثين من حزب (FLN) لأعضاء الحكومة

المتغير / الإجابة	الخبرة النيابية				المجموع	
	يملك الخبرة		لا يملك الخبرة			
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	22	%53.65	25	%42.37	**47**	**%47**
لا	19	%46.34	34	%57.62	**53**	**%53**
المجموع	**41**	**%100**	**59**	**%100**	**100**	**%100**

يتضح لنا من خلال استعراض بيانات هذا الجدول، أن متغير الخبرة النيابيـة قـد لعب دورا مميزا في مدى ممارسة المبحوثين لأليه الرقابة على أعمال الحكومة بواسـطة توجيه الأسئلة الشفوية أو الكتابية، حيث أكد 53.65% من المبحـوثين الـذين يتمتعـون بالخبرة والتجربة أنهم سبق لهم توجيه أسئلة على أعضاء الحكومة، وعلى الجانب الأخـر نفى أكثر من 57.62% من الأفراد الذين لا يملكون الخبرة ذلك. وتدل هذه النتيجة علـى أن هذا المتغير له علاقة ترابطية مع مساءلة النواب لأعضاء الحكومـة، حيـث يـزداد اهتمامهم بالأسئلة الشفوية والكتابية كلما كانت خبراتهم وتجاربهم النيابية كبيرة.

الجـدول رقم (45):

يوضح مدى إجابة الحكومة على أسئلة أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـــم	25	%53.19
لا	22	%46.80
المجمـوع	**47**	**%100**

إن ما يلفت النظر من خلال نتائج هذا الجدول هو تأكيد 53.19% من المبحـوثين أن الحكومة قد أجابت على جميع الأسئلة التي تم طرحها فـي الوقـت القـانوني، بينمـا اعتبرت النسبة المتبقية أنها لم تتلق أية إجابات وافية ومقنعة.

الجـدول رقم (46):

يوضح وسائل تعريف أفراد عينة حزب (FLN) بنشاطهم البرلماني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الإتصال المباشر مع المواطنين	47	%47
استغلال البث التلفزيوني	32	%32
الاعتماد على وسائل الإعلام	21	%21
المجمـوع	**100**	**%100**

من بيانات الجدول الموضح أعلاه، يتضح أن الإتصال المباشر مع المواطنين يعتبر الوسيلة الأولى التي يحرص 47% من المبحوثون على اعتمادهـا لتعريـف المـواطنين بنشاطاتهم المختلفة على مستوى "المجلس الشعبي الوطني"، بينما جـاء اسـتغلال البـث المباشر للجلسات في التلفزيون في الدرجة الثانية بنسبة تقـدر بـ 32%، فـي حـين انخفضت نسبة الاعتماد على التغطيات الصحفية إلى 21% من إجابات المبحوثين. وتؤكد هذه النتيجة مرة أخرى على أن الإتصال المباشر واستغلال البث التلفزيوني يعتبران أكثر الوسائل الاتصالية التي يلجأ إليها أفراد العينة لتحقيق التواصل مع ناخبيهم، خاصة وأنهـا تسمح لهم بتعريف وتبرير نشاطهم.

الجـدول رقم (47):

يوضح علاقة مكان الإقامة بوسائل تعريف المبحوثين من حزب (FLN) بنشاطهم البرلماني

المتغيـر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
الإتصال المباشر	45	%50.56	02	%18.18	**47**	**%47**
البث التلفزيوني	27	%30.33	05	%45.45	**32**	**%32**
وسائل الإعلام	17	%19.10	04	%36.36	**21**	**%21**
المجمـوع	**89**	**%100**	**11**	**%100**	**100**	**%100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن متغير مكان الإقامة له دلالة إحصائية كبيرة فيما يتعلق بوسائل تعريف أفراد العينة بنشاطهم للمواطنين، حيث توضح النتائج تفاوتـا فـي درجة الاهتمام بهذه الوسائل من فئة إلى أخرى. وضمن هذا الإطار نجد أن 50.56% من المبحوثين الذين يقيمون داخل دوائرهم الأصلية يفضلون الإتصال المباشر مع المواطنين، أما الذين يعتمدون على البث التلفزيوني فقد بلغت نسبتهم 30.33%، بينما يولي 19.10% فقط منهم الاهتمام بوسائل الإعلام. وفيما يتعلق بالمبحوثين المقيمين خارج دوائرهم فقـد تبين أنهم يهتمون أكثر بالبث التلفزيوني بنسبة 45.45% من الإجابات، ثم تليهـا وسـائل الإعلام بـ 36.36%، بينما نسجل اهتمام نسبة قليلة فقط بالاتصال المباشر.

الجـدول رقم (48):

يوضح أهمية القناة التلفزيونية البرلمانية حسب أفراد عينة حزب (FLN)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	92	%92
لا	08	%08
المجمـوع	**100**	**%100**

بسؤال عينة البحث عن أرائها بخصوص إنشاء القناة التلفزيونية البرلمانية، جاءت النتائج إيجابية كما يوضحها هذا الجدول، حيث تبين أن 92% من المبحوثين قـد أكـدوا على ضرورة وجود القناة البرلمانية. وتدل هذه النتيجة علـى مـدى وعـي المبحـوثين وإدراكهم بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القناة في تطوير الإتصال البرلماني.

2.3.1. تحليل النتائج:

1. يفضل أغلب النواب القيام بالاتصال المباشر مع المواطنين مـن أجـل تجميـع مطالبهم واهتماماتهم الرئيسية.

2. تعد المداومة المكان المفضل لاستقبال المواطنين والتكفل بمطالبهم وانشـغالاتهم والإجابة عن استفساراتهم.

3. لم يولي أفراد حزب (FLN) الأهمية الكبيرة بآليات مساءلة الحكومة، ويفضلون بالمقابل التدخل في اللجان البرلمانية التي ينتمون إليها.

4. يعتقد أغلب النواب أن الحكومة التي يترأسها حزبهم قد تمكنت بالفعل من تلبيـة جميع الأسئلة والانشغالات المطروحة في المجلس، وذلك مـن خـلال جميـع القـوانين والنصوص التشريعية التي تعرضها في كل دور ة تشريعية.

5. يؤكد أغلب النواب أن إنشاء القناة التلفزيونية البرلمانية من شأنه أن يرفع مـن أهمية العمل البرلماني ويجسد الممارسة التشريعية على الميدان ويطور آليـات التمثيـل وقواعده.

2. دور نواب حزب (PT) داخل المجلس الشعبي الوطني:

بالنظر إلى ما سبق طرحه، نعالج في هذا المحور طبيعة مشاركة أفراد عينة حزب (PT) في النشاط البرلماني، وقد قسمنا هذا المحور بدوره كما هو الحـال فـي محتـوى الإستمارة إلى ثلاثة محاور رئيسية، تضم في مجملها 41 جدولا بسيطا ومركبا، تم التعليق عليها حسب ما يعكسه محتواها من نتائج ثم مناقشتها وتحليلها.

1.2. مدى ممارسة نواب حزب (PT) للوظيفة النيابية:

على غرار ما قمنا به بخصوص ممارسة أفراد عينـة حـزب (FLN) للوظيفـة التمثيلية، أردنا أن نستهدف من خلال معالجتنا لهذا العنصر تحليل العمل البرلماني للنواب المبحوثين في حزب (PT)، خاصة ما تعلق بأدائهم لوظيفة التمثيل، ونستعرض فيما يلـي نتائج الدراسة الميدانية من خلال قراءة ومناقشة هذه الجداول:

1.1.2. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (49):

يوضح تحديد أفراد عينة حزب (PT) لأهم وظائف الحزب

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
ممارسة السلطة	02	%20
تكوين الرأي العام	-	-
التعبير عن مطالب المواطنين	06	%60
مراقبة الحكومة	02	%20
المجمـوع	**10**	**%100**

نحاول من خلال هذا الجدول التعرف على كيفية إدراك النواب للوظائف التي يقوم بها الحزب، ووفقا للنتائج المسجلة أعلاه، نلاحظ أن إجابات أغلب المبحوثين قد تركـزت بشكل أساسي على إيلاء الأهمية لوظيفة "التعبير عن المطالب" بنسبة 60%، أما النسـبة المتبقية من المبحوثين فقد تراوحت إجاباتهم بشكل متساوي على وظيفتي "الوصول إلـى

السلطة" و"مراقبة الحكومة" بنسبة 20%. وبعد قراءة هذه النتائج يتضح لنا بـأن خطـاب حزب (PT) المدافع عن الشرائح والطبقات الاجتماعية يبرز جليا فـي إجابـات نوابـه المبحوثين.

الجـدول رقم (50):

يوضح علاقة السن بتحديد أفراد العينة أهم وظائف حزب (PT)

المتغيـر / الإجـابة	السـن								المجمـوع	
	30- 39		40- 49		50- 59		60 فأكثر			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ممارسة السلطة	-	-	02	%50	-	-	-	-	**02**	**%20**
تكوين الرأي العام	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	**-**
التعبير عن المطالب	02	%100	02	%50	01	33.33	01	%100	**06**	**%60**
مراقبة الحكومة	-	-	-	-	02	66.66	-	-	**02**	**%20**
المجمـوع	**11**	**%100**	**30**	**%100**	**52**	**%100**	**07**	**%100**	**10**	**%100**

من بيانات الجدول الموضح أعلاه، يظهر أن متغير السن قد لعب دورا مهما فـي تحديد إجابات المبحوثين، حيث اختار معظم المبحوثين من الفئتين العمرية الأولى والرابعة "التعبير عن المطالب" كوظيفة رئيسية للحزب، بينما تركزت أراء مبحوثي الفئـة الثانيـة على وظيفتي "الوصول إلى السلطة" و"التعبير عن المطالب" معتبـرين إياهمـا وظيفتـان متلازمتان في النشاط الحزبي، في حين يرى أغلب المبحوثين من الفئة الثالثة أن الـدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به الحزب يكمن في "مراقبة أعمال الحكومة".

الجـدول رقم (51):

يوضح أهداف أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
إثبات الوجود داخل الحزب	02	%20
القيام بتمثيل الشعب	08	%80
شغل المناصب العليا	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

نستشف من هذا الجدول، أن إجابـات أهـداف أغلـب أفـراد العينـة تركـزت على"التمثيل" بنسبة تقدر بـ 80%، وتؤكد هذه النتيجة أهمية الوظيفية النيابية لدى نـواب حزب (PT)، باعتبارها تمكن من تمثيل الشعب داخل "المجلس الشعبي الوطني"، والنيابـة عنه في إعداد القوانين وحماية مصالحه، بينما يفضـل بـاقي المبحـوثين 20% إثبـات وجودهم وتعزيز مكانتهم داخل الحزب.

في حين أظهرت النتائج عدم اهتمام المبحوثين بالوظائف العليا في الدولة، ما دام أن حزبهم هو حزب معارض وليست له امتدادات في السلطة أو في مؤسسـاتها، وفـي الأخير نستنتج بأن أهداف المبحوثين تتوافق بشكل كبير مع الوظائف التي يتولاها الحزب، مثلما أكده الجدول السابق.

الجـدول رقم (52):

يوضح علاقة السـن بتحديد المبحوثين من حزب (PT) لأهدافهم

المتغير / الإجابة	السن								المجموع	
	30- 39		40- 49		50- 59		60 فأكثر			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إثبات الوجود بالحزب	-	-	02	%50	-	-	-	-	**02**	**%20**
القيام بتمثيل الشعب	02	%100	02	%50	03	%100	01	%100	**08**	**%80**
شغل المناصب العليا	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	**-**
المجموع	**02**	**%100**	**04**	**%100**	**03**	**%100**	**01**	**%100**	**10**	**%100**

يظهر من خلال الجدول، أن متغير السن لا ينطوي على أية دلالة إحصائية فيمـا يتعلق بتحديد أهداف المبحوثين، حيث نلاحظ أن أغلبية المبحوثين وعلى اختلاف فئـاتهم العمرية يفضلون "تمثيل الشعب" ويعتبرونه هدفا رئيسيا يعملون على تحقيقه. ومـع ذلـك نسجل استثناء وحيدا يخص الفئة العمرية الثانية التي اعتبر 50% من أفرادها أن غـايتهم تبقى إثبات وجودهم داخل هياكل الحزب.

الجـدول رقم (53):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بتحديد المبحوثين من حزب (PT) لأهدافهم

المتغيـــر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
إثبات الوجود بالحزب	01	% 50	01	%12.50	**02**	**%20**
القيام بتمثيل الشعب	01	% 50	07	%87.50	**08**	**%80**
شغل المناصب العليا	-	-	-	-	**-**	**-**
المجمـوع	**02**	**%100**	**08**	**%100**	**100**	**%100**

بعد أن تعرفنا على دور متغير السن في تحديد أهداف المبحوثين، أردنا هنا إدخال متغير الخبرة النيابية في التحليل الكيفي لنتعرف ما إذا كان يؤثر على إجابات المبحوثين. وعلى أساسه تشير بيانات هذا الجدول أن 87.50% من الأفراد الذين لا يملكون الخبـرة في المجالس التمثيلية يفضلون القيام بـ "تمثيل الشعب"، مقابل تأكيد 12.50% منهم على فرض وجودهم داخل الحزب، أما باقي الأفراد الذين سبق لهم وأن شغلوا إحدى الوظائف النيابية فقد تراوحت إجاباتهم على الوظيفيتين السابقتين بنسب متساوية. وهكذا نستنتج بأن عامل الخبرة لم يلعب دورا حاسما في تحديد اختيارات المبحوثين.

الجـدول رقم (54):

يوضح مدى مشاركة أفراد عينة حزب (PT) في الأنشطة البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	09	%90
لا	01	%10
المجمـوع	**10**	**%100**

عندما نتمعن في نتائج الجدول، نلاحظ أن أغلب أفراد العينة قد أكدوا مشـاركتهم وحضورهم الدائم في الأنشطة البرلمانية المقامة داخل "المجلس الشعبي الـوطني" وذلـك بنسبة تقدر بـ 90%، ويمكن تفسير هذه النتيجة برغبة المبحوثين على فـرض وجـود

الحزب في جميع النقاشات التي تثار داخل هذا المجالس، سيما وأنه حزب معـارض ولا يتوفر إلا على عدد قليل من النواب.

الجـدول رقم (55):

يوضح علاقة السن بمدى مشاركة المبحوثين من حزب (PT) في الأنشطة البرلمانية

المتغير / الإجابة	متغيـر السـ ـ ـن								المجمـوع	
	30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		6 سنة فأكثر			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	**تك**	**%**
نعـ ـم	20	%100	04	%100	02	%66.66	01	%100	**09**	**%90**
لا	-	-	-	-	01	%33.33	-	-	**01**	**%10**
المجمـوع	**02**	**%100**	**04**	**%100**	**03**	**%100**	**07**	**%100**	**10**	**%100**

ما يلفت النظر من خلال قراءة هذا الجدول، هو أن متغير السن لا ينطوي على أية دلالة إحصائية، طالما أن معظم أفراد العينة قد أظهروا مشاركتهم الفعليـة فـي مختلـف النشاطات البرلمانية.

الجـدول رقم (56):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بمدى مشاركة المبحوثين من حزب (PT) في الأنشطة البرلمانية

المتغـير / الإجابـة	المستـوى التعليـمي				المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي			
	تك	%	تك	%	**تك**	**%**
نعـ ـم	04	% 100	05	%83.33	**09**	**%90**
لا	-	-	01	%16.66	**01**	**%10**
المجمـوع	**04**	**% 100**	**06**	**%100**	**00**	**%100**

إن الجدول أعلاه، يظهر كذلك أن متغير المستوى التعليمي لا يؤثر كثيـرا علـى اعتقاد أفراد العينة، حيث عبر أغلبية المبحوثين وعلى اختلاف مستوياتهم التعليمية عـن مشاركتهم المستمرة في أشغال هذا المجلس الذي ينتمون إليه.

الجـدول رقم (57):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمدى مشاركة المبحوثين من حزب (PT) في الأنشطة البرلمانية

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
نعـــم	07	%87.50	02	%100	09	**%90**
لا	01	%12.50	-	-	01	**%10**
المجمـوع	**08**	**%100**	**02**	**%100**	**10**	**%100**

كما هو موضح في هذا الجدول، يتبين لنا أن مكان الإقامة وعلى غرار المتغيرين السابقين لم يؤثر على حضور المبحوثين ومشاركتهم في العمل البرلماني، وعلى الـرغم من ذلك فإننا نسجل بأن النائب الوحيد التي عبر عن عزوفه يقيم داخل دائرته الانتخابية.

الجـدول رقم (58):

يوضح أسباب حضور أفراد عينة حزب (PT) في النشاطات البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الاقتناع الشخصي	07	%77.77
فرضها من الحزب	-	-
احترام إرادة الشعب	02	%22.22
المجمـوع	**09**	**%100**

من خلال ما سبق عرضه من نتائج تتعلق بمشاركة المبحوثين في العمل البرلماني، أردنا من خلال طرح هذا السؤال التعرف على الدوافع والأسباب التي تشجع أفراد العينة على الحضور في أشغال "المجلس الشعبي الوطني"، وبالنظر إلى محتوى الجدول يتضـح لنا أن نسبة 77.77% من إجمالي عدد المبحوثين قد أرجعوا هذا الحضور إلى اقتنـاعهم الشخصي بأهمية المشاركة في العمل البرلماني، في حين ترى النسبة المتبقية أن احتـرام إرادة الشعب هو الدافع وراء حضورهم.

علاوة على ذلك، لم نسجل أي دور يقوم به الحزب من أجل دفع نوابه للمشـاركة أكثر، وهو الأمر الذي يدفعنا للقول بأن حضور نواب حزب (PT) يكون بصورة طوعية وإرادية، خاصة وأن "لائحة المنتخبين" الصادرة عن المؤتمر الاستثنائي للحزب قد أكدت على أن منتخبي الحزب في المجالس المحلية أو الولائية أو الوطنية أو فـي أي مؤسسـة كانت، هم ملزمين باحترام العهدة وانضباط الحزب.[1]

الجـدول رقم (59):

يوضح أسباب عدم حضور أفراد عينة حزب (PT) في النشاطات البرلمانية

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
ضيق الوقت	01	%100
سوء البرمجة	-	-
عدم التخصص في القضايا	-	-
المجمـوع	**01**	**%100**

إذا كان معظم أفراد العينة قد أكدوا مشاركتهم الدائمة في جميع أشـغال "المجلـس الشعبي الوطني"، إلا أن هذا الأمر لا يمنعنا من البحث عن طبيعة الأسباب التي تؤدي إلى غياب النائب الوحيد عن هذه الأشغال. ومن خلال نظرة سريعة على نتائج الجدول يتضح أن ضيق الوقت هو سبب عزوف هذا النائب عن المشاركة باستمرار، ويمكن تفسير هـذه النتيجة بأن النواب في حزب (PT) هم في نفس الوقت أعضاء قياديون فيه، وقد حـاول الحزب استدراك هذا الأمر بعد المؤتمر الاستثنائي الذي أكد على ضرورة عـدم تشـكيل اللجنة المركزية والأمانة السياسية للحزب من أغلبية النواب،[*] وذلك لضـمان اسـتمرار نشاط الحزب ونشاط نوابه داخل المجالس النيابية.[2]

---

(1) حزب العمال، **اللائحة حول منتخبي الحزب**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد زرالدة أيـام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.17.

(*) يجب على هيئات القيادة ضمان استمرار مهام بناء الحزب، وبالتالي حتى لا يتم النشاط البرلماني على حساب المهام المركزية الأخرى قرر المؤتمر أن لا يتعدى عدد النواب في الهياكل نسبة 35%، حتى لا ينتج عنه خلل في الاشتغال.

(2) حزب العمال، **لائحة حول علاقة الحزب بالمنتخبين**، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد زرالدة أيـام 8/7/6 أفريل 2006)، ص.17.

الجـدول رقم (60):

يوضح طبيعة مشاركة أفراد عينة حزب (PT) في النشاط البرلماني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
حضور الجلسات العامة	10	%100
حضور أشغال اللجان	-	-
حضور جلسات التصويت	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

يتبين لنا من خلال استعراض نتائج هذا الجدول، أن مشـاركة جميـع المبحـوثين ترتكز على الحضور في أشغال الجلسات العامة المخصصة لدراسة النصوص والقوانين، أو لطرح الأسئلة الشفوية، وبالمقابل نسجل عدم اهتمام المبحوثين بعمل اللجان البرلمانية، وذلك بسبب عدم عضوية نواب حزب (PT) لهذه اللجان. ووفقا لنتائج الجدول السابق فإننا لا نأخذ هنا متغيرات البحث بعين الاعتبار ما دام أنها لن يكون لها أية دلالات إحصـائية في تحليل هذه النتائج.

الجـدول رقم (61):

يوضح أولويات نشاط أفراد عينة حزب (PT) داخل المجلس الشعبي الوطني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
تشريع النصوص والقوانين	06	%60
مراقبة أعمال الحكومة	-	-
نقل مطالب المواطنين	04	%40
المجمـوع	**10**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، أن 60% من المبحوثين يفضلون المساهمة في عمليـة التشريع ودراسة النصوص القانونية المحالة إليهم، وذلك بالرغم من عدم حصولهم علـى الأغلبية البرلمانية التي تسمح لهم باقتراح أو فرض التعديلات على المشاريع المبرمجـة، بينما يتمحور نشاط 40% من باقي الأفراد على نقل المطالب والتعبير عن الانشـغالات،

في حين لم يعطي المبحوثون أية أهمية لوظيفة مراقبة أعمال الحكومة. وقد يعـود هـذا الأمر إلى التداخل الموجود بين وظيفتي التعبير والمراقبة سيما فـي اسـتخدام الوسـائل القانونية ذاتها.

الجـدول رقم (62):

يوضح أولويات نشاط المبحوثين من حزب (PT) حسب السن

المتغير / الإجابة	متغيـر السـ ـ ـن								المجمـوع	
	30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		6 سنة فأكثر			
	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
تشريع القوانين	01	%50	03	%75	02	66.66	-	-	**06**	**%60**
مراقبة الحكومة	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	**-**
نقـل المطالب	01	%50	01	%25	01	33.33	01	%100	**04**	**%40**
المجمـوع	**02**	**%100**	**04**	**%100**	**03**	**%100**	**01**	**%100**	**10**	**%100**

كما هو موضح من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن متغير السن لـم يـؤثر علـى إجابات المبحوثين فيما يتعلق بأولويات نشاطهم داخل "المجلس الشعبي الـوطني"، حيـث أخذت المهمة التشريعية اهتمام أغلب المبحوثين على اختلاف أعمارهم، ثم تليها وظيفـة التعبير عن المطالب في الدرجة الثانية.

الجـدول رقم (63):

يوضح أولويات نشاط المبحوثين من حزب (PT) حسب المستوى التعليمي

المتغـير / الإجابـة	المستـوى التعليـمي				المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي			
	تك	%	تك	%	تك	%
تشريع القوانين	01	%25	05	%83.33	**06**	**%60**
مراقبة الحكومة	-	-	-	-	**-**	**-**
نقـل المطالب	03	%75	01	%16.66	**04**	**%40**
المجمـوع	**04**	**% 100**	**06**	**%100**	**10**	**%100**

إن أول ما نكتشفه من خلال هذا الجدول، هو تباين أولويات أفراد العينـة داخـل "المجلس الشعبي الوطني" باختلاف مستوياتهم التعليميـة، حيـث يهـتم 75% مـن ذوي المستوى التعليمي الثانوي بعملية التمثيل ونقل المطالب، وعلى عكس ذلك يركز أكثر من 83.33% من ذوي المستويات الجامعية على مسائل التشريع ومناقشة والقوانين. ويمكـن تفسير هذه الفروقات المسجلة بكون الوظيفة التشريعية تتطلب قدرا كبيرا مـن المعرفـة والإطلاع، ولهذا يزداد اهتمام المبحوثين بها كلما كانت مؤهلاتهم العلمية عالية.

الجـدول رقم (64):

يوضح مدى اتصال أفراد عينة حزب (PT) مع المواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
دائـما	05	%50
أحيـانا	05	%50
نـادرا	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

إن ما يلفت النظر من خلال استعراض نتائج هذا الجدول، هو تقارب إجابات أفراد العينة بخصوص مدى اتصالهم بمواطني دوائرهم الانتخابية، حيث نجـد أن 50% مـن المبحوثين يقيمون علاقات دائمة مع المواطنين، أما النسبة المتبقية فقـد أكـدت علـى أن اتصالها بالمواطنين داخل الدائرة الانتخابية يتم من حين لأخر في فترات متقطعة. وعليـه نستخلص أن نواب حزب (PT) يظهرون اهتمامهم بإقامة علاقات دائمة مع المـواطنين، وذلك من أجل التحسس لانشغالاتهم وتجسيد وظيفتهم التمثيلية في الواقع الاجتماعي.

الجـدول رقم (65):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمدى اتصال المبحوثين من حزب (PT) مع المواطنين

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
دائـما	05	%62.50	-	-	**05**	**%50**
أحيـانا	03	%37.50	02	%100	**05**	**%50**
نـادرا	-	-	-	-	**-**	**-**
المجمـوع	**08**	**%100**	**02**	**%100**	**10**	**%100**

يتضح لنا وفقا لهذا الجدول، أن مكان الإقامة يلعب دورا معتبرا في بناء العلاقـة الدائمة بين النواب والجمهور، ويتجلى ذلك من خلال الفروقات الإحصائية المسجلة علـى إجابات المبحوثين، حيث نلاحظ بأن جميع الأفراد الذين يقيمون خارج دوائرهم الانتخابية اتصالهم بالمواطنين يكون أحيانا فقط، بينما يحرص 62.50% من الأفراد المقيمين داخل هذه الدوائر على تحقيق أكبر قدر من التواصل مع محيطهم الاجتماعي.

الجـدول رقم (66):

يوضح أراء أفراد عينة حزب (PT) بخصوص تأثير المطالب على قرارات السلطة

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	-	-
لا	10	%100
المجمـوع	**10**	**%100**

تشير بيانات الجدول الموضح أعلاه، أن أفراد العينة قد أجمعوا على عـدم تـأثير مطالب المواطنين على قرارات السلطة القائمة - الحكومة- وعلى عدم الاسـتجابة لهـا، ويبدو هذا الأمر منطقيا لكون المبحوثين ينتمون إلى حزب معارض يركز نشـاطه علـى انتقاد جميع السياسات التي تتبعها الحكومة.

2.1.2. تحليل النتائج:

لقد كان تواجد حزب (PT) في "المجلس الشعبي الوطني" من السمات المميزة للفترة التشريعية الخامسة (2007/2002)، ليس فقط لما يشكل ذلك من إضافة عددية للمجموعات البرلمانية الممثلة، بل لما أحدثه هذا التواجد من تأثير على المناخ العام وعلى الممارسة البرلمانية في هذه المرحلة أين أصبح قوة معارضة داخل البرلمان. وعلى مستوى ممارسة نواب الحزب لوظائفهم النيابية يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. إن أهداف النواب تنسجم مع وظائف الحزب الأساسية الذي يسعى أساسا إلى تمثيل الشعب والتعبير عن مطالبه واحتياجاته، ولهذا رأينا أن الحزب يعطي أهمية كبرى للعمل النيابي، حيث يعمل بفضل نوابه على توصيل الانشغالات إلى السلطة الحاكمة.

2. يولي أفراد العينة اهتماما كبيرا بعملية المشاركة الدائمة في النشاط البرلماني والحضور في جميع أشغال "المجلس الشعبي الوطني"، وذلك اقتناعا منهم بمدى أهمية الدور النوط بهم واحتراما لإرادة الشعب بدرجة أقل.

3. يركز النواب نشاطهم على حضور أشغال الجلسات العامة التي يجتمع فيها المجلس الشعبي الوطني لدراسة النصوص والمسائل المحالة إليه أو لطرح أسئلة شفوية على أحد أعضاء الحكومة، وفي هذا الخصوص تستأثر عملية تشريع وإعداد القوانين وكذا التعبير عن المطالب والانشغالات على تدخلات النواب المختلفة.

4. يدرك النواب أهمية إقامة العلاقات الدائمة والمباشرة مع المواطنين، وذلك من منطلق أنهم تم اختيارهم من قبل هؤلاء المواطنين لتمثيل طموحاتهم على مستوى هذا المجلس، ولذا يجب عليهم ترك أبواب الإتصال مفتوحة بينهم.

5. يؤكد أغلب النواب الذين شملتهم عينة البحث أن السلطة السياسية في الجزائر بعيدة كل البعد عن الاستجابة للمطالب التي يتم تبليغها على مستوى هذا المجلس.

2.2. طبيعة المطالب التي ينقلها نواب حزب (PT):

بعد أن تعرفنا على مدى ممارسة النواب المبحوثين مـن حـزب (PT) للوظيفـة التمثيلية، نحاول فيما يلي تحليل نتائج العنصر الثاني الخاص بإجابات المبحـوثين حـول طبيعة المطالب التي يتم رفعها ونقلها إلى الحكومة تحليلا كميا وكيفيا فـي ذات الوقـت، وذلك بإدخال بعض المتغيرات حسب الحاجة على غرار ما قمنا به سابقا، كمـا نحـاول مناقشة النتائج التي توصلنا إليها.

1.2.2. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (67):

يوضح أهم القضايا التي يدافع عنها أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
قضايا سياسية	03	%30
قضايا اقتصادية	03	%30
قضايا اجتماعية	04	%40
المجمـوع	**10**	**%100**

نحاول من خلال طرحنا لهذا السؤال التعرف على طبيعة القضايا والمسائل التـي يدافع عنها أفراد العينة خلال وجودهم داخل "المجلس الشعبي الوطني"، ويسـاعدنا هـذا الأمر في الفهم الجيد لطبيعة المطالب التي يتم نقلها إلى الحكومة. وبما أن هذا السؤال هو عبارة سؤال مفتوح فإننا قمنا بحصر جميع الإجابات التي قدمها المبحوثـون فـي ثـلاث مجالات من الاختيارات سيتم على أساسها التحليل.

من نتائج الجدول الموضح أعلاه، يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من إجابات المبحوثين المقدرة بـ 40% قد تركزت على القضايا الاجتماعية، وتشمل بالأساس حمايـة حقـوق العمال، تحسين القدرة الشرائية والتكفل بانشغالات المواطنين. ثم تأتي في الدرجة الثانيـة القضايا السياسية بنسبة 30% والتي تتمحور حول السلم والدفاع عن وحدة الأمة وسيادتها

وتحقيق الديمقراطية. أما القضايا الاقتصادية فإنها استقطبت اهتمام 30% من المبحوثين، وتستهدف بصفة خاصة الحفاظ على المؤسسات العمومية، والوقوف ضـد كـل أشـكال الخوصصة. وعلى العموم يمكننا الإقرار أن اهتمامات المبحوثين لا تبتعـد كثيـرا عـن الخطاب العام الذي يتبعه حزب (PT).

الجـدول رقم (68):

يوضح أهم مطالب المواطنين حسب أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
استرجاع الأمن والسلم	03	%30
الاهتمام بالتنمية المحلية	03	%30
التكفل بالمشاكل الاجتماعية	04	%40
تنشيط الحياة الثقافية	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

نكتشف من خلال هذا الجدول الخاص بتحديد أهم مطالـب المـواطنين، أن هـذه الأخيرة تنسجم إلى حد بعيد مع طبيعة القضايا التي يدافع عنها المبحوثون مثلما أوضـحنا ذلك في الجدول السابق. ونلاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن المشـاكل الاجتماعيـة والاقتصادية قد احتلت صدارة المطالب المعبر عنها من طرف المواطنين وذلـك بنسـبة وصلت إلى 40%، ويليها مطلبي استرجاع الأمن والسلم وكذا تحقيق التنمية المحلية بنسبة 30% لكل واحد منهما، بينما لم يتلق المبحوثون أية مطالب أو انشغالات ذو صبغة ثقافية. وبهذا نستخلص أن القضايا التي يدافع عنها نـواب حـزب (PT) هـي ذاتهـا مطالـب وانشغالات المواطنين، ويعني هذا تطابق اهتمامات النواب مع اهتمامات المجتمع.

الجـدول رقم (69):

يوضح طبيعة الانشغالات التي ينقلها أفراد عينة حزب (PT)

النسبة المؤية	التكـرار	الإجـابـة
-	-	الانشغالات المحلية
%100	10	الانشغالات الوطنية
%100	**10**	**المجمـوع**

من بيانات الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن جميع أفراد العينة يعملون على نقـل الانشغالات والمطالب الوطنية التي يشترك فيها جميع الجزائريين، وذلك اعتقادا منهم بأن العهدة الانتخابية التي يتمتعون بها هي عهدة وطنية، ويبرز هذا الأمر أكثر مـن خـلال الجدول الموالي.

الجـدول رقم (70):

يوضح إجابات أفراد عينة حزب (PT) حول اختلاف مطالب الدوائر الانتخابية

النسبة المؤية	التكـرار	الإجـابـة
-	-	نعـم
%100	10	لا
%100	**10**	**المجمـوع**

إن الفكر ة الجوهرية التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول، أن جميع أفراد العينة يعتقدون أن مطالب المواطنين هي نفسها على اخـتلاف الـدوائر الانتخابيـة والمنـاطق الجغرافية، وهذا ما يفسر لنا ما توصلنا إليه في الجدول السابق.

الجـدول رقم (71):

يوضح أهم القوانين التي اهتم بها أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
قوانين المالية	07	%70
تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة	03	%30
الوقاية من الفساد ومكافحته	-	-
حماية البيئة	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

بسؤال أفراد العينة عن أهم القوانين التي حظيت باهتمامهم الكبيـر أثنـاء عمليـة مناقشتها داخل "المجلس الشعبي الوطني" جاءت النتائج كما يوضحها الجدول أعلاه، حيث نلاحظ اهتمام أغلب المبحوثين المتزايد بقوانين المالية، وهو ما يعكس حرص النواب على التكفل بتوفير متطلبات المواطنين في جميع المجالات، كما نسـجل اهتمـام 30% مـن المبحوثين بإجراءات تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية رغم كونه مرسـوما رئاسـيا، فيما غابت باقي القوانين التي اقترحناها من اهتمامات النواب. وتنسجم هذه النتـائج مـع طبيعة المطالب والانشغالات التي يعبر عنها المواطنون، أين أخـذ الجانـب الاجتمـاعي والاقتصادي الأولوية مقابل الجانب الأمني.

الجـدول رقم (72):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بمدى اهتمام المبحوثين من حزب (PT) بالقوانين المقترحة

الإجابـة / المتغـير	المستـوى التعليـمي				المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي			
	تك	%	تك	%	تك	%
قوانين المالية	02	%50	05	%83.33	**07**	**%70**
إجراءات تنفيذ السلم	02	%50	01	%16.66	**03**	**%30**
الوقاية من الفساد	-	-	-	-	**-**	**-**
حماية البيئة	-	-	-	-	**-**	**-**
المجمـوع	**04**	**% 100**	**06**	**%100**	**10**	**%100**

نستشف من خلال هذا الجدول، أن متغير المستوى التعليمي يلعـب دورا محـددا للقوانين التي تحظى باهتمام المبحوثين داخل "المجلس الشعبي الوطني"، ويتجلى ذلك مـن خلال الفروقات الإحصائية التي سجلناها عل إجاباتهم. وعلى الـرغم مـن أن إجابـات المبحوثين وعلى اختلاف مستوياتهم التعليمية كانت متقاربة، وأجمعت على الأهمية التـي تأخذها مناقشة قوانين المالية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود اختلافات بسيطة في النسـب الإحصائية، حيث نجد أن 50% من الأفراد ذوي المستوى الثانوي قـد أبـدوا اهتمـامهم بقوانين المالية، وتتضاعف هذه النسبة عند الأفراد ذوي المستويات الجامعية لتصل إلـى 83.33%. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بكون مناقشة مالية الدولة ودراسـتها وتحليلهـا، يتطلب مستوى تعليميا عاليا ومعرفة طرق إعداد الميزانية وتحديد نفقاتها وإيراداتها.

الجـدول رقم (73):

يوضح عوامل التزام أفراد عينة حزب (PT) داخل المجلس الشعبي الوطني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
تعليمات المجموعة البرلمانية	04	%40
مطالب المواطنين	05	%50
القناعات الشخصية	01	%10
المجمـوع	**10**	**%100**

وفق لنتائج هذا الجدول، نلاحظ أن 50% من أفراد العينـة يلتزمـون بتعليمـات وتوجيهات مجموعتهم البرلمانية، وذلك أثناء مناقشة القوانين والمشـاريع أو المصـادقة عليها أو استجواب أعضاء الحكومة، بينما عبر 40% مـن المبحـوثين عـن التـزامهم وامتثالهم لمطالب المواطنين والمواقف الصادرة عنهم، في حين لم تتعدى نسبة المبحوثين الذين يلتزمون بقناعاتهم الشخصية 10%.

وتعكس هذه النتائج ما جاء في اللائحة الخاصة بعلاقة الحزب مع المنتخبين، والتي أكدت على أن المنتخبين يدافعون عن سياسة الحزب عند مناقشة أي قضية، ولا يمكـنهم بهذا مساندة أي موقف أو مبادرة تتناقض مع مواقف الحزب، كما يجب أن يقدم منتخبـو

الحزب تقارير عن نشاطاتهم إلى هيئات الحزب التي يخضعون إليها، كما يعتبر "م ش و" الفضاء الوحيد الذي يمكن الحزب من توضيح أفكاره والدفاع عن برامجه وسياساته.(1)

الجـدول رقم (74):

يوضح علاقة المستوى التعليمي بعوامل التزام المبحوثين من حزب (PT)

الإجابـة / المتغـير	المستـوى التعليـمي				المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي			
	تك	%	تك	%	تك	%
تعليمات م.البرلمانية	02	%50	02	%33.33	**04**	**%40**
مطالب المواطنين	02	%50	03	%50	**05**	**%50**
القناعات الشخصية	-	-	01	%16.66	**01**	**%10**
المجمـوع	**04**	**% 100**	**06**	**%100**	**10**	**%100**

بالنظر إلى محتوى الجدول السابق، يتضح لنا أن المستوى التعليمي لأفراد العينة لم يلعب دورا حاسما في تحديد إجابات المبحوثين، حيث نلاحظ أن التزام المبحـوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي يتوزع بين تعليمات الحزب ومطالب المواطنين بنسب متساوية، ونفس الشيء نسجله لدى الأفراد ذوي المستويات الجامعية، وبالتالي ليس هنالك فرق بين الأفراد بخصوص العوامل التي يخضعون لها.

الجـدول رقم (75):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بعوامل التزام المبحوثين من حزب (PT)

الإجـابـة / المتغيـــر	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
تعليمات م.البرلمانية	-	-	04	%50	**04**	**%40**
مطالب المواطنين	01	%50	04	%50	**05**	**%50**
القناعات الشخصية	01	%50	-	-	**01**	**%10**
المجمـوع	**02**	**%100**	**08**	**%100**	**10**	**%100**

(1) حزب العمال، **لائحة حول علاقة الحزب بالمنتخبين**، سبق ذكرها، ص.17.

إن الجدول أعلاه الذي يخص علاقة متغير الخبرة التمثيلية في تحديد عوامل التزام المبحوثين أثناء الناقشات البرلمانية، يبين لنا أن مشاركة 50% مـن الأفـراد الـذين لا يتمتعون بالخبرة النيابية في مختلف النشاطات البرلمانية تكون انطلاقـا مـن توجيهـات وتعليمات المجموعة البرلمانية، وبالمقابل نسجل التزام النسبة المتبقية بمطالب المواطنين. أما بالنسبة للأفراد الذين يملكون الخبرة فقد انقسموا إلى قسمين متساويين: واحد يتمسـك بمطالب المواطنين ومواقفهم، والآخر يعطي ينطلق من قناعاته الشخصية.

ومن خلال هذه النتائج يتضح أن متغير الخبرة كانت له دلالة إحصائية معتبرة، وقد ظهر ذلك الاختلاف أساسا في عوامل التزام 50% من أفراد الفئتين، حيث يلتزم الأفـراد الذين يملكون الخبرة بقناعاتهم الشخصية، بينما يفضل الذين لا يملكون هذه الخبرة الامتثال لتعليمات المجموعة البرلمانية.

2.2.2. تحليل النتائج:

1. إن الدفاع عن القضايا الاجتماعية يعتبر محور نشاط نواب حزب (PT) داخـل "المجلس الشعبي الوطني"، وذلك انطلاقا من الاهتمامات والمطالـب التـي يعبـر عنهـا المواطنون والتي تتركز حسب النواب دائما على الجوانب الاجتماعية المحضة.

2. يفضل النواب التعبير عن المطالب والمشاكل التي تحمل صبغة وطنية ويشترك فيها جميع المواطنين الجزائريين.

3. يولي النواب اهتماما متزايدا بمناقشة قوانين المالية، ويعتبرونها الوسيلة الفعالـة التي تمكنهم من طرح الانشغالات وتبادل المعلومات بينهم وبين الحكومة.

4. لقد أجمع النواب على ضرورة احترام مبادئ الحزب وتوجيهاته، ويدخل هذا في صميم احترام العهدة الانتخابية التي تحصل عليها الحزب.

3.2. وسائل جمع نواب حزب (PT) للمطالب وطرق تبليغها:

نتعرض في الجزء الأخير من الإستمارة إلى الوسائل التي يستخدمها أفراد العينـة لجمع المطالب والاهتمامات، وكذا طرق تبليغها وإيصالها إلى السـلطات المعنيـة، كمـا نستهدف هنا تحديد وسائل اتصال المبحوثين مع المواطنين أو مع السلطة السياسية، وذلك حتى نتمكن من الفهم الجيد لسير عملية الإتصال السياسي. وعليه سنحاول فيما يلي تحليل النتائج الخاصة بهذا الجزء من خلال قراءة ومناقشة البيانات التي تحملها هذه الجداول:

1.3.2. قراءة الجداول البسيطة والمركبة:

الجـدول رقم (76):

يوضح مصادر حصول أفراد عينة حزب (PT) على المعلومات الخاصة بالمواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
المواطنين أنفسهم	04	%40
المناضلين والمنتخبون المحليون	06	%60
وسائل الإعلام	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

يتجلى لنا من خلال هذا الجدول، أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة (40%) تستمد معلوماتها التي تخص مواطني دائرتها الانتخابية أساسا من المنتخبـين المحليـين ومـن مناضلي الحزب في القواعد الحزبية، ويرجع ذلك إلى تواجد أغلب نواب حزب (PT) في الهياكل الوطنية المسيرة للحزب، أما النسبة المتبقية من المبحوثين (30%) فإنها تحصـل على هذه المعلومات مباشرة من المواطنين بحد ذاتهم، في حين غابت وسائل الإعلام من اهتماماتهم. وهذه النتائج تتطابق مع الاتجاه العام للحزب الذي يدعو إلى إقامـة اتصـال مباشر ودائم مع المواطنين.

الجـدول رقم (77):

يوضح علاقة مكان الإقامة بمصادر حصول المبحوثين من حزب (PT) على المعلومات الخاصة بالمواطنين

المتغيـــر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
المواطنون أنفسهم	03	%37.50	01	%50	**04**	**%40**
المناضلون والمنتخبون	05	%62.50	01	%50	**06**	**%60**
وسائل الإعلام	-	-	-	-	**-**	**-**
المجمـوع	**89**	**%100**	**02**	**%100**	**10**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، أن متغير مكان الإقامة لم يلعب دورا حاسما في تحديـد المبحوثين لمصادر حصولهم على المعلومات الخاصة بالمواطنين، حيث كشف %62.50 من الأفراد المقيمين داخل الدوائر الانتخابية اعتمادهم الكبير على المنتخبين والمناضـلين، فيما يفضل %37.50 منهم الإتصال مباشرة مع المواطنين، أما بالنسبة للأفراد المقيمـين خارج دوائرهم الأصلية فقد تراوحت إجاباتهم بين الوسيلتين السابقتين. ويتضح من خلال استعراض هذه النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة كبيرة فيما يخص علاقة مكان إقامـة المبحوثين مع المصادر والوسائل التي يتقربون على إثرها من المواطنين.

الجـدول رقم (78):

يوضح أساليب اتصال أفراد عينة حزب (PT) مع المواطنين

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الاستقبال في مقر المداومة	03	%30
تنظيم اللقاءات الجوارية	07	%70
استغلال المناسبات والحملات الانتخابية	-	-
المجمـوع	**10**	**%100**

لقد كشفت نتائج هذا الجدول المتعلق بأساليب وطـرق الإتصـال والتقـرب مـن المواطنين داخل الدوائر الانتخابية، أن أغلب أفراد العينـة يفضـلون تنظـيم اللقـاءات الجوارية، مما يجعلنا نقول أن تواصل النواب مع قواعدهم الانتخابية يبدو قويا وواضـحا أكثر عن طريق الزيارات واللقاءات التي تتم فيها مناقشة المواضيع والاسـتماع لـلآراء. وعلاوة على ذلك تركز النسبة المتبقية من المبحوثين على استقبال المواطنين داخل مقـر مداومتها الحزبية والتي هي عبارة عن مقرات ومكاتب الحزب.

الجـدول رقم (79):

يوضح علاقة مكان الإقامة بأساليب اتصال المبحوثين من حزب (PT) مع المواطنين

المتغيـر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	ت‌ك	%	ت‌ك	%	**ت‌ك**	**%**
الاستقبال في المداومة	03	%37.50	-	-	**03**	**%30**
تنظيم اللقاءات الجوارية	05	%62.50	02	%100	**07**	**%70**
المناسبات والحملات...	-	-	-	-	**-**	**-**
المجمـوع	**08**	**%100**	**02**	**%100**	**10**	**%100**

عندما نتمعن في نتائج هذا الجدول، نجد أن متغير مكان الإقامة قد سـجل بعـض الفروقات الإحصائية البسيطة فيما يتعلق بأساليب اتصال أفراد العينة مع المواطنين، حيث نلاحظ أن جميع المبحوثين المقيمين خارج دوائرهم الانتخابية هم الذين يفضـلون إقامـة اللقاءات الجوارية والزيارات الميدانية، ويعني هذا بالضرورة أنهم لا يملكـون مـداومات حزبية. بينما يركز 62.50% من المبحوثون الذين يقيمون بشكل دائـم داخـل دوائـرهم الأصلية على إتباع أسلوب تنظيم اللقاءات والزيارات، أمـا النسـبة المتبقيـة والمقـدرة 37.50% فإنها تفضل استقبال المواطنين مباشرة في المداومات أو في مقرات الحـزب. وعلى أية حال تؤكد لنا هذه النتيجة أن متغير الإقامة قد سـاهم فـي تحديـد المبحـوثين لأسلوب اتصالهم مع المواطنين.

الجـدول رقم (80):

يوضح طرق تبليغ أفراد عينة حزب (PT) للمطالب

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نقل الانشغال إلى الهيئة المعنية	07	%70
تمرير الانشغال داخل م ش و	03	%30
المجمـوع	**10**	**%100**

من خلال نظرة سريعة لهذا الجدول الذي يتعلق بطرق تبليغ مطالب المواطنين إلى السلطة السياسية، يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من المبحوثين والتي يقدر بـ 70% يفضلون نقل الانشغالات والمطالب مباشرة إلى الهيئة المعنية سواء أكانت وزارة، مديرية أو ولاية أو غيرها، ومحاولة البحث عن إيجاد الحلول الممكنة لها، أمـا 30% مـن المبحـوثين المتبقين فإنهم يكتفون بتمرير هذه المطالب داخل "المجلس الشعبي الوطني".

كما نلاحظ من خلال هذه النتيجة تهميش النواب لدور البرلمان، وقد يعود ذلك إلى اعتقاد المبحوثين ربما أن نقل المطالب مباشرة إلى الجهة المختصة هـو الـذي يحقـق الاستجابة الفورية والفعالية في التدخل.

الجـدول رقم (81):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بطرق تبليغ المبحوثين من حزب (PT) للمطالب

المتغيـــر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية: يملك الخبـرة		الخبـرة النيابية: لا يملك الخبرة		المجمـوع	
	تك	%	تك	%	تك	%
نقلها إلى الهيئة المعنية	02	%100	05	%62.50	**07**	**%70**
تمريرها داخل م ش و	-	-	03	%37.50	**03**	**%30**
المجمـوع	**02**	**%100**	**08**	**%100**	**10**	**%100**

وفقا لنتائج الجدول الموضح أعلاه، يتبين أن متغير الخبرة النيابية قـد لعـب دورا مؤثرا في تحديد المبحوثين للطريقة أو الوسيلة التي يبلغون بها مطالب المـواطنين إلـى

السلطة السياسية، ويتجلى هذا الدور من خـلال الفروقـات الإحصـائية المسـجلة بـين المبحوثين، حيث نلاحظ أن جميع المبحوثين الذين سبق لهم شغل إحدى الوظائف النيابيـة يفضلون نقل الانشغالات والمطالب مباشرة إلى الهيئة المعنية دون تمريرها في المجلـس الشعبي الوطني، وهو ما يعكس إدراك الأفراد بعدم فعالية أدوات الرقابة التـي يوفرهـا المجلس التشريعي.

أما فيما يخص المبحوثين الذين لا يتمتعون بالخبرة، فقد أظهرت النتـائج تركيـز 62.50% منهم على نقل الانشغالات إلى الهيئات والمؤسسات المعنيـة، بينمـا يعطـي 37.50% الأولوية لدور "المجلس الشعبي الوطني".

الجـدول رقم (82):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها أفراد عينة حزب (PT) داخل م ش و

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
التدخل في الجلسات العامة	05	%50
التعبير داخل اللجان البرلمانية	-	-
مساءلة أعضاء الحكومة	05	%50
المجمـوع	**10**	**%100**

تشير بيانات هذا الجدول، المتعلق بالوسائل القانونية المسـتعملة لتبليـغ مطالـب المواطنين داخل "المجلس الشعبي الوطني"، أن إجابات أفراد العينة قـد تركـزت بشـكل متساوي على وسيلتين هما: التدخل في النقاشات المختلفة المثارة داخل المجلس واستجواب ومساءلة الحكومة، في حين غاب اهتمام المبحوثين بعمل ونشاط اللجان البرلمانية، وذلـك نظرا لعدم تواجدهم داخل هذه اللجان.

الجـدول رقم (83):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها المبحوثون من حزب (PT) حسب المستوى التعليمي

المتغـير / الإجابـة	المستـوى التعليـمي				المجمـوع	
	ثانـوي		جـامعي			
	تك	%	تك	%	تك	%
التدخل في الجلسات	02	%50	03	%50	**05**	**%50**
التعبير داخل اللجان	-	-	-	-	**-**	**-**
مساءلة أعضاء الحكومة	02	%50	03	%50	**05**	**%50**
المجمـوع	**04**	**% 100**	**06**	**%100**	**10**	**%100**

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه، أن المستوى التعليمي لأفراد العينة لا ينطـوي على أية دلالة إحصائية فيما يتعلق بطبيعة الوسائل القانونية التي يسـتخدمها المبحوثـون بصورة كبيرة لنقل مطالب المواطنين المعبر عنها داخل "المجلس الشعبي الوطني"، وقـد جاءت النتائج متقاربة إلى حد كبير.

عندما نتمعن أكثر في النتائج نجد أنه ليس هناك فرق بين الوسائل التي يسـتعملها أفراد المستوى التعليمي الثانوي أو الجامعي، حيث نسجل أن 50% من المبحوثين في كلا المستويين يفضلون التدخل مباشرة أثناء النقاشات العامة، وبنفس النسبة لآليـة اسـتجواب أعضاء الحكومة.

الجـدول رقم (84):

يوضح الوسائل القانونية التي يستعملها المبحوثون من حزب (PT) حسب الخبرة النيابية

المتغيـــر / الإجـابـة	الخبـرة النيابية				المجمـوع	
	يملك الخبـرة		لا يملك الخبرة			
	تك	%	تك	%	تك	%
التدخل في الجلسات	02	%100	03	%37.50	**05**	**%50**
التعبير داخل اللجان	-	-	-	-	**-**	**-**
مساءلة أعضاء الحكومة	-	-	05	%62.50	**05**	**%50**
المجمـوع	**02**	**%100**	**08**	**%100**	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال النسب الظاهرة في هذا الجدول، أن متغير الخبرة النيابية وعلى عكس المتغير السابق قد أثر على إجابات أفراد العينة حول الوسائل التي يستخدمونها في نقل المطالب داخل "المجلس الشعبي الوطني" الذي يتواجدون فيه، وأجمع الأفراد الذين يملكون الخبرة النيابية على اعتبار التدخل أثناء الجلسات العامة للمجلس هي الوسيلة الوحيدة التي يستعملونها لهذا الغرض. أما بالنسبة للأفراد الذين لا يتمتعون بالخبرة والتجربة النيابية فقد فضل أغلبهم 62.50% القيام باستجواب ومساءلة أعضاء الحكومة، مقابل اكتفاء 37.50% منهم التدخل فقط في النقاشات العامة.

الجدول رقم (85):

يوضح مدى مساءلة أفراد عينة حزب (PT) لأعضاء الحكومة

الإجابة	التكرار	النسبة المؤية
نعم	09	%90
لا	01	%10
المجموع	**10**	**%100**

نكتشف من خلال هذا الجدول، أن آلية استجواب الحكومة ومساءلة أعضائها قد حظيت باهتمام 90% من أفراد العينة، وينبع هذا الأمر من اعتبار الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة من المهام الأساسية للهيئة التشريعية.

الجدول رقم (86):

يوضح علاقة الخبرة النيابية بمدى مساءلة المبحوثين من حزب (PT) لأعضاء الحكومة

المتغير / الإجابة	الخبرة النيابية				المجموع	
	يملك الخبرة		لا يملك الخبرة			
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	02	%100	07	%87.50	**09**	**%90**
لا	-	-	01	%12.50	**01**	**%10**
المجموع	**02**	**%100**	**08**	**%100**	**10**	**%100**

يتضح لنا من خلال استعراض بيانات هذا الجدول، أن متغير الخبـرة لا ينطـوي على أية دلالة إحصائية فيما يخص مدى ممارسة المبحوثين لآلية الرقابة علـى أعمـال الحكومة بواسطة توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية، حيث أكد أغلب المبحوثين من الفئتـين على ممارستهم لهذا الحق المخول لهم دستوريا.

الجـدول رقم (87):

يوضح مدى إجابة الحكومة على أسئلة أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	03	%33.33
لا	06	%66.66
المجمـوع	**09**	**%100**

إن ما يلفت النظر من خلال نتائج هذا الجدول، هـو ارتفـاع نسـبة المبحـوثين (66.66%) الذين أقروا أن الحكومة لا تجيب على جميع الأسئلة التي يتم طرحها داخـل "المجلس الشعبي الوطني" في الوقت القانوني المحدد، فـي حـين يؤكـد بـاقي الأفـراد (33.33%) تلقيهم ردود أعضاء الحكومة على جميع أسئلتهم.

الجـدول رقم (88):

يوضح وسائل تعريف أفراد عينة حزب (PT) بنشاطهم البرلماني

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
الإتصال المباشر مع المواطنين	08	%80
استغلال البث التلفزيوني	01	%10
الاعتماد على تغطيات وسائل الإعلام	01	%10
المجمـوع	**10**	**%100**

من بيانات الجدول الموضح أعلاه، يتضح أن 80 % من أفراد العينة يعتمدون على الإتصال المباشر مع المواطنين من أجل شرح نشاطهم داخل "المجلس الشعبي الـوطني"

وتبريره لهم، في حين يكتفي باقي المبحوثين باستغلال تغطيات وسائل الإعلام والاعتماد على البث التلفزيوني المباشر لبعض الجلسات. وتؤكد هذه النتيجة على الأهمية التي يوليها نواب حزب (PT) لعملية الإتصال والتقرب من المواطنين وجها لوجه، ويتم ذلـك علـى وجه الخصوص أثناء تنظيم الحزب للتجمعات واللقاءات التي تقيم نشاط منتخبيه.

الجـدول رقم (89):

يوضح علاقة مكان الإقامة بوسائل تعريف أفراد عينة (PT) بنشاطهم البرلماني

المتغيـر / الإجـابـة	متغيـر مكـان الإقامـة				المجمـوع	
	داخل الدائرة الانتخابية		خارج الدائرة الانتخابية			
	تك	%	تك	%	تك	%
الإتصال المباشر	07	%87.50	01	%50	**08**	**%80**
البث التلفزيوني	-	-	01	%50	**01**	**%10**
وسائل الإعلام	17	%12.50	-	-	**01**	**%10**
المجمـوع	**08**	**%100**	**02**	**%100**	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن متغير مكان الإقامة لا ينطوي على أيـة دلالـة إحصائية فيما يتعلق وسائل تعريف أفراد العينة بنشاطهم للمواطنين، حيث أجمـع أغلـب المبحوثين الذين يقيمون داخل دوائرهم الانتخابية أو خارجها على أهمية الإتصال المباشر مع المواطنين، بالرغم من وجود تفاوت في درجة الاهتمام بينهم. وعلى العموم نسـتنتج من خلال هذا التحليل أن مكان الإقامة لم يؤثر كثيرا على اعتقاد أفراد العينة.

الجـدول رقم (90):

يوضح أهمية القناة التلفزيونية البرلمانية حسب أفراد عينة حزب (PT)

الإجـابـة	التكـرار	النسبة المؤية
نعـم	10	%100
لا	-	-
المجمـوع	**100**	**%100**

بسؤال عينة البحث عن رأيها بخصوص إنشاء القناة التلفزيونية البرلمانية، جـاءت النتائج وفقا للجدول الموضح أعلاه ايجابية إلى حد كبير، حيث تبين أن معظم المبحـوثين يؤكدون على ضرورة وجود مثل هذه القنوات الإعلامية، وذلك من أجل تمكين المواطنين من متابعة الجلسات والتواصل مع النواب. كما تدل هذه النتيجة على مدى وعي المبحوثين بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القناة في تطوير الإتصال البرلماني وتفعيل آلياته.

2.3.2. تحليل النتائج:

1. إن أغلب نواب حزب (PT) يعتمدون على المنتخبين المحليين وعلـى القاعـدة النضالية التي يتوفر عليها الحزب في الفروع والمكاتب البلدية، من أجـل التقـرب مـن المواطنين وتلمس انشغالاتهم الرئيسية التي يمكن التكفل بها من خلال نشاطهم البرلماني.

2. إن تحقيق النواب للتواصل الفعال مع المواطنين يتم من خلال تنظـيم اللقـاءات والزيارات الميدانية إلى الدوائر الانتخابية بشكل مستمر.

3. تعتبر الأسئلة والاستجوابات بمدخلاتها ومخرجاتها إحدى التقنيات التـي يركـز النواب على تفعيلها من خلال وجودهم داخل "المجلس الشعبي الوطني"، حيث تمكن هـذه التقنيات والوسائل من إقامة علاقات دائمة بين النواب والحكومة، كما تعتبر هذه الأسـئلة قناة المعلومات الرئيسية بين الطرفين لأنها تتضمن انشغالات المواطنين وردود الحكومة.

4. لقد أكد نواب الحزب أن الحكومة ظلت بعيدة عـن الاسـتجابة علـى مختلـف المطالب التي يعبرون عنها.

5. يولي نواب حزب (PT) أهمية كبيرة لإنشاء القناة التلفزيونية البرلمانيـة، مـن أجل فتح أفاق جديدة للاتصال البرلماني، وتقريب المنتخبين بناخبيهم.

3. مقارنة نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال تحليلنا لنتائج محاور الإستمارة، يتضح لنا أن ممارسة وأداء النواب لوظائفهم النيابية سيما الوظيفة التمثيلية (التعبير عن الرغبات والمطالب) لم يرق إلى المستوى المنتظر ويختلف مستواه بين الحزبين، وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء نواب هذين الحزبين.

1.3. أوجه التشابه:

- **من حيث ممارسة الوظيفة النيابية:**

1. عدم اهتمام النواب بعملية تكوين الرأي العام وتحديده سواء على المستوى العام للدولة أو على مستوى الحزب، ويعكس هذا الأمر الغياب الشبه الكلي لنشاط الأحزاب السياسية في القواعد الحزبية، وانعدام المبادرات بشأن إعلام وإخبار الجمهور بمختلف القضايا والمسائل المطروحة في الساحة السياسية.

2. لقد أجمع النواب أن المهمة الأساسية الموكلة لهم داخل "المجلس الشعبي الوطني" إلى جانب المهمة التشريعية، هي القيام بتمثيل المواطنين تمثيلا حقيقيا، والتعبير عن انشغالاتهم.

3. إن مشاركة النواب وحضورهم في أشغال "المجلس الشعبي الوطني" يكون بصورة طوعية، انطلاقا من اقتناعهم الشخصي بأهمية الدور المنوط بهم.

4. لقد تصدرت عملية التشريع أولويات النواب داخل هذا المجلس، حيث يساهمون من خلال هذه المهمة في تطوير المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي إرساء قواعد الديمقراطية، ثم تليها مباشرة وظيفة التعبير عن المطالب والانشغالات، ورفعها إلى الجهات المعنية والتحسيس بها والدفاع عنها، ويكون ذلك انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للنواب في نص القانون المتعلق بعضو البرلمان.[1]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «**القانون رقم 01-01 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1421 الموافق لـ 31 جانفي 2001 المتعلق بعضو البر**لمان»، المواد: 06-08-09، مجلة النائب (مجلة فصلية يصدرها المجلس الشعبي الوطني)، العدد:02، 2003، ص.157.

5. إن علاقة العديد من النواب بناخبيهم غالبا ما تنقطع بمجرد انتهاء عمليات الانتخاب، حيث وجدنا أن اتصال أغلب النواب مع المواطنين يتم أحيانا فقط من أجل التحسس لمواقفهم وأرائهم بخصوص القضايا المناقشة داخل "المجلس الشعبي الوطني". وغياب الإتصال أو قلته يطرح بشكل أساسي بالنسبة للنواب الذين يمارسون مهامهم داخل هياكل المجلس، والتي تقتضي ظروف عملهم أن يكونوا على الدوام داخل هذه الهياكل، كما أن قرب وقصر المسافات في البلاد يساهم إلى حد كبير في بناء العلاقة الدائمة بين النواب مع المواطنين.

❖ من حيث طبيعة المطالب التي ينقلها النواب:

1. لقد أظهرت نتائج الدراسة تطابق القضايا التي يدافع عنها النواب في كلا الحزبين، حيث تأخذ المسائل الاجتماعية الأولوية في الاهتمام ثم تليها القضايا السياسية والاقتصادية.

2. يفضل أغلب النواب العمل على توصيل وتبليغ المطالب والانشغالات الوطنية التي يشترك فيها جميع المواطنين، ولكن هذا الأمر لا يجب أن يمنعهم من الإطلاع على مشاكل دوائرهم الانتخابية حتى يكونوا مصدرا لاقتراح الحلول والبدائل، وهذا طبعا دون الخلط بين الوظائف والسلطات داخل "المجلس الشعبي الوطني".

3. يحرص نواب الحزبين على المشاركة في مناقشة قوانين المالية التي تعرض عليهم، وذلك لأنها الوسيلة التي تضمن استمرار وانتظام الإتصال بين الحكومة والنواب، ولأنها كذلك الوسيلة الفعلية التي يمكن من خلالها التكفل بتوفير متطلبات تأمين الخدمات العامة للمواطنين، كما أنها تضمن إيجاد الوسائل المختلفة لتنفيذ وانجاز أهداف ومحاور المشاريع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية اللازمة لرفاهية المجتمع ولقوة الدولة وتطورها.

4. لقد أكدت النتائج إهمال النواب لقوانين مكافحة الفساد وحماية البيئة، وذلك بالرغم من أنهما يعتبران من القضايا التي طرحت بشدة خلال هذه الفترة التشريعية المذكورة سواء في النقاشات السياسية العامة أو في نقاشات وسائل الإعلام.

5. يتحكم كلا الحزبين في نشاط نوابه من خلال المجموعة البرلمانية، حيث يظهر أن أغلب النواب يميلون إلى تطبيق تعليمات وتوجيهات الحزب، عوض أن يكونوا أوفياء لاتجاهات الرأي العام الصادر عن المواطنين. وما يلفت النظر بهذه النتيجة أن النائب يظل دائما في تبعية مباشرة إلى حزبه، ويلتزم بالتصويت وفقا لتعليماته بغض النظر عن اقتناعه الشخصي، وهذا ما يتنافى مع تحقيق المصلحة العامة ويؤدي إلى تحول النائب من ممثل للأمة إلى ممثل للحزب.

 **من حيث وسائل جمع المطالب وطرق تبليغها:**

1. أظهرت نتائج التحليل تنوعا في المصادر التي يستمد منها النواب المعلومات بخصوص مطالب واهتمامات المواطنين في الدوائر الانتخابية التي ينحدرون منها.

2. بالرغم من اعتبار وسائل الإعلام مرآة عاكسة لمواقف الرأي العام بكل شرائحه وفئاته، إلا أن النواب أجمعوا على عدم مساهمة هذه الوسائل في ترقية وتعزيز علاقاتهم مع المواطنين، وبذلك فهي ليست مصدرا رئيسيا للحصول على المعلومات المتعلقة بهم.

3. إن أغلب النواب يلجأون إلى نقل مطالب المواطنين الأساسية وتبليغها مباشرة إلى الهيئة المخولة بإيجاد الحلول الممكنة لها، مقابل تهميش الدور الذي يمكن أن يلعبه "المجلس الشعبي الوطني" كمنبر للتعبير عن هذه المطالب.

4. لقد أهمل النواب أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة في تعريف المواطنين بنشاطهم وأعمالهم داخل هذا المجلس، وذلك بالرغم من مساهمة هذه الوسائل من خلال تقاريرها وتحاليلها وتعليقاتها في عملية تقريب النائب مع منتخبيه.

5. من جانب أخر أجمع النواب على ضرورة إنشاء قناة تلفزيونية برلمانية، تتكفل بنقل جلسات وأشغال البرلمان بغرفتيه، سيما وأن البث والإشهار التلفزيوني للنقاشات البرلمانية هو الذي يطور بصفة خاصة صورة المجالس النيابية، ويحقق التفتح الحقيقي والفعال للحياة البرلمانية على مجموع المواطنين.

2.3. أوجه الاختلاف:

❖ **من حيث ممارسة الوظيفة النيابية:**

من خلال تحليلنا لنتائج المحور الأول من استمارة الدراسة، يتضح لنا بأن مستوى أداء النواب لوظائفهم البرلمانية يختلف من حزب لأخر وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

3. لقد اعتبر أغلب النواب المبحوثين من حزب (FLN) أن وظيفة "الوصول إلى السلطة وممارستها" هي أهم وظيفة يسعى حزبهم إلى تحقيقها من خلال تواجده في الساحة السياسية. بينما أجمع أغلب نواب حزب (PT) على أن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها حزبهم تكمن في "التعبير عن المطالب" التي تسمح لهم بتمثيل الشعب والتوسط بينهم وبين السلطة القائمة. ويبدو هذا الاختلاف بين نواب الحزبين جد منطقي، إذا انطلقنا من كون حزب (PT) كان ولا يزال حزبا معارضا للسلطة السياسية، في الوقت الذي يسجل فيه حزب (FLN) حضوره ومشاركته المتواصلة في السلطة قبل التعددية وبعدها، وهذا ما ولد إلى حد بعيد هذا التوجه لدى أعضائه.

4. بالرغم من اتفاق النواب واجماعهم على هدف "تمثيل الشعب" داخل المجلس الشعبي الوطني، إلا أن هذا لم يمنع من وجود تباين واختلاف في إدراكهم لطبيعة الأهداف والمهام التي يسعون لتحقيقها، حيث أظهر جزء كبير من نواب حزب (FLN) اهتماما ملحوظا بتحقيق الأغراض والمصالح الشخصية، ويظهر هذا الأمر جليا عند الأفراد الذين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية وبتجربة كبيرة في هذا المجال. على عكس نواب حزب (PT) الذين لم يتأثروا بهذه العوامل والمتغيرات، سيما وأن العينة لم تتضمن أسماء النواب الذين تم إقصائهم من الحزب لأسباب تتعلق بعدم التزامهم بتعهداتهم الانتخابية والحزبية.

5. إن درجة حضور ومشاركة النواب في أشغال ونشاطات المجلس الشعبي الوطني تختلف من نواب حزب لأخر، حيث كشفت النتائج عن الحضور الدائم لـ 90% من مبحوثي حزب (PT) مقابل عزوف37% من مبحوثي حزب (FLN). وفي هذا السياق يمكننا القول أن تغيب النواب عن الحضور أمر موجود في معظم برلمانات العالم، حيث لا تتوافق أحيانا جدولة الأشغال مع انشغالات النواب، خاصة بالنسبة للقاطنين في مناطق

بعيدة عن المجلس، أضف إلى ذلك أن النواب يحضرون بكثرة عندما يكـون الموضـوع المناقش مهما، وهذا ما ينطبق على أفراد حزب (FLN) حيث سجلنا أن أهم سبب يجعلهم يتغيبون يكمن أساسا في نوعية المواضيع المعروضة وعدم تخصصهم فيها.

6. يظهر نشاط نواب حزب (FLN) بصورة كبيرة في أشغال اللجـان البرلمانيـة الدائمة، التي تقوم حسب اختصاصها بدراسة النصوص المحالة إليها وإبداء الرأي فيهـا. وخلافا لذلك فقد استبعد نواب حزب (PT) المشاركة في أشغال هذه اللجـان، ويركـزون اهتمامهم على الجلسات العامة التي يجتمع فيها المجلس لدراسة النصوص المحالة عليـه، أو لطرح الأسئلة الشفوية على أحد أعضاء الحكومة.

7. لقد سجلت النتائج اختلاف مواقف النواب فيما يخـص مـدى اهتمـام السـلطة بمطالب المواطنين، حيث اعتبر أفراد حزب (FLN) أن السـلطة القائمـة الممثلـة فـي الحكومة التي يقودها حزبهم تولي اهتماما متزايدا بهذه المطالب والانشغالات المطروحـة داخل المجتمع، وذلك من خلال دمجها في برامجها وقراراتها المختلفة. بينما أقر نـواب حزب (PT) أن استجابة السلطة للمطالب المطروحة بحـدة تكـاد تكـون منعدمـة، وأن قراراتها وسياساتها هي بعيدة عن الواقع الاجتماعي المعاش. وقد يعود هذا الاختلاف إلى الموقع الذي يحتله كل حزب بالنسبة السلطة، فالموقف المدافع الذي عبر عنه نواب حزب (FLN) يرجع بالتأكيد إلى تواجد الحزب في الحكومة ثم ترأسـه إياهـا، علـى عكـس معارضة حزب (PT) الدائمة.

❖ من حيث طبيعة المطالب التي ينقلها النواب:

1. بمقارنة ترتيب طبيعة المطالب التي يعبر عنها المواطنون مع ترتيـب القضـايا التي يدافع عنها النواب داخل "المجلس الشعبي الوطني"، نلاحظ وجود تقارب وانسجام بين مطالب وانشغالات المواطنين مع المواضيع والمسائل التي يدافع عنها نواب حزب (PT)، فيما نسجل حدوث اختلال وتباين بين توجهات أفراد حزب (FLN) مع المطالب المعبـر عنها في المجتمع (أي أنها لا تأخذ نفس الترتيب والأهمية).

2. إن اهتمام أفراد حزب (PT) داخل "المجلس الشعبي الوطني" كان منصبا علـى نقل الانشغالات الوطنية المشتركة بين جميع المواطنين، بينما كشفت النتائج وجود نسـبة كبيرة من أفراد حزب (FLN) تعمل على نقل الانشغالات المحلية الخاصة بكل دائرة على حدى. ويعود ذلك إلى اعتقادهم بوجود تمايز واختلاف بين هذه الدوائر، كمـا يمكـن أن نرجع هذا الأمر إلى عمل حزب (PT) علـى تجميع المطالب الموجودة في المجتمع علـى اختلافها وتكتليها في إطار موحد.

3. على الرغم من التزام أغلب النواب بتعليمات الحزب الذي ينتمون إليـه أثنـاء المناقشات داخل البرلمان، إلا أن هذا لم يمنع من وجود أفراد آخـرين يخرجـون عـن القاعدة، وفي هذه النقطة بالذات كشفت النتائج عن وجود اختلاف في العامل الثاني الـذي يلتزم به النواب، حيث أبدى 33% من نواب حزب (FLN) تمسكهم بقناعاتهم الشخصية، بينما أشار 40% من أفراد عينة حزب (PT) التزامهم بمواقف المواطنين، مما يؤكد لنـا مدى الاهتمام الذي يوليه نواب هذا الحزب لوظيفة تمثيل الشعب.



من حيث وسائل جمع المطالب وطرق تبليغها:

1. إن أغلب أفراد عينة حزب (FLN) يفضلون استيقاء المعلومات والأخبار مـن خلال اتصالهم الشخصي والمباشر مع المواطنين، ويعود هذا الأمر إلى الأهميـة التـي يحظى بها هذا الشكل من الإتصال في المجتمعات التي ما زالت تتحكم فيهـا الـروابط التقليدية، حيث تمثل المشافهة أحد أساليب اتصالها الأساسية. أما في الجانب الأخر يلجـأ أغلب أفراد حزب (PT) إلى التنسيق مع منتخبي الحزب في المجالس المحلية، وكذا مع المناضلين في الفروع والمكاتب الولائية والبلدية، وهذا ما يؤكد لنا الدور الـذي يلعبـه الحزب في سبيل تعزيز علاقة نوابه مع المواطنين، حيث يحيطهم علما بكل ما يجـري داخل الدائرة الانتخابية بواسطة وسائله ومناضليه.

2. لقد كشفت نتائج التحليل على اختلاف الأساليب التي يستعملها النواب من أجـل التقرب والاحتكاك مع المواطنين، حيث يركز أغلب نواب حزب (FLN) على اسـتقبال المواطنين داخل مقرات المداومة البرلمانية التي ما هي إلا عبارة عن مقرات الحـزب.

بينما يعتقد نواب حزب (PT) أن تحقيق التواصل الفعال مع المواطنين يكون من خـلال تنظيم اللقاءات والزيارات الميدانية (الإتصال المباشر).

3. تختلف درجة اعتماد نواب الحزبين على الوسائل القانونية التـي تسـمح لهـم بالتعبير عن المطالب، ففي الوقت الذي يعتبر فيه نواب حزب (PT) مناقشـة القـوانين ومساءلة الحكومة أحسن فرصة تعطى لهم لطرح الانشغالات وتسليط الضـوء عليهـا، وسماع الأجوبة مباشرة من طرف أعضاء الحكومة. نجد في المقابل تفضيل أغلب نواب حزب (FLN) التدخل مباشرة في أشغال اللجان البرلمانية التي تتولى دراسـة مختلـف المواضيع المتعلقة بالتشريع، ويمكن لأعضائها طلب المعلومات من أية جهة، كمـا لهـا الحق في استدعاء أي شخص للاستماع إليه.

4. لقد أظهرت الدراسة وجود تفاوت كبير في مدى اهتمام النـواب بآليـة مسـألة أعضاء الحكومة التي تجسد التمثيل الحقيق والعملي للمواطنين وتترجم انشغالاتهم، وفي هذا الإطار أكد أغلب نواب حزب (PT) ممارستهم السابقة لهذا الحق الدستوري، (*) بينما لم يوجه أكثر من نصف نواب حزب (FLN) أي سؤال لأعضاء الحكومة بشقيه الشفوي أو الكتابي. ويعني هذا أن النواب لم يستغلوا هذه الآلية بالقدر الكافي، وانعكس ذلك على عدد الأسئلة المطروحة التي تعد ضئيلة جدا إذا ما قارناها مع عدد الأسئلة المطروحة في البرلمانات الأوربية، مثلما أكده لنا السيد "**عمار بخوش**" المكلف بالاتصال على مسـتوى مجلس الأمة.[1]

5. يؤكد أغلب نواب حزب (FLN) الذين سبق لهم مساءلة الحكومة أن هذه الأخيرة تولي اهتمامها بالأسئلة المطروحة، وتجيب عنها في الوقت القانوني. بينما يعتبر نـواب

(*) إن حرص النواب على طرح أسئلة شفوية أو كتابية لأعضاء الحكومة ينبع من الدستور الذي تنص مادته 100 على أن البرلمان يظل يتحسس تطلعات الشعب، وبهذه الصفة يرفع النواب انشغالات ناخبيهم إلى أعضاء الحكومة الذين كلفهم الدستور هم الآخرون بالرد عليها، والجميع يسعون من خلال هذه الآلية إيجاد الحلول لمشاكل المواطنين.

(1) مقابلة مع السيد: عمار بخوش، المكلف بالاتصال بمجلس الأمة، مقابلة أجريت يوم:2006/05/13، بمقر مجلـس الأمة، على الساعة: 10:00.

حزب (PT) أن هذه الحكومة لم تجب على جميع الأسئلة التي قاموا بتوجيهها في الوقت القانوني مثلما تقتضيه المادة 134 من الدستور.[1](*)

6. يشكل الإتصال الشخصي والإرسال المباشر للجلسات على شاشة التلفزيون،(**) إحدى الوسائل التي يعتمد عليها أغلب نواب حزب (FLN) للتعريف الإعلامي بنشاطهم البرلماني. بينما يركز نواب حزب (PT) بصورة كبيرة على الإتصال الشخصي المباشر مع المواطنين، وذلك لأنه يسمح لهم بالاحتكاك الدائم مع المـواطنين وتبريـر نشـاطهم وعملهم السياسي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، المادة: 134.

(*) **المادة 143:**« يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي لأي عضو فـي الحكومـة، ويكـون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، وتتم الإجابة عن الأسئلة الشفوية فـي جلسـات المجاس، ووفقا للإجراءات المحددة في النظام الداخلي للمجاس...»

(**) إن تنظيم الإتصال داخل البرلمان في الجزائر بغرفتيه، وبث أعماله على المباشر هي مبادرة انطلقت فيهـا التلفـزة الجزائرية منذ 1997، حيث تمكن المواطنين من الإطلاع على القوانين التي تسير البلاد، وتكوين أحكـام ذاتيـة، مـن منطلق التعددية السياسية. ويقتصر هذا البث المباشر فقط على الجلسات المخصصة لمناقشة برنامج الحكومة، أو قوانين المالية أو لطرح الأسئلة الشفوية.


نتائج الدراسة

نتـائج الدراسة:

في ختام هذه الدراسة وبعد مقارنة أداء الحزبين في مجـال الإتصـال السياسـي، نخرج بجملة من الاستنتاجات والخلاصات العامة، نركز فيها على تسـجيل عـدد مـن الملاحظات الخاصة بايجابيات وسلبيات أداء الحزبين السابقين، وتسمح لنا بتقديم إجابـات على التساؤلات الواردة في بدايتها:

1. تكمن قوة حزب (FLN) في عملية الإتصال السياسي في الدور الكبيـر الـذي يمكن أن يقوم به في تجميع وتكتيل المطالب، والتي تظهر في عدة جوانب، فالحزب يمثل شريحة واسعة من القاعدة الشعبية التي اكتسبها بحكم تجربته الكبيرة في الحكم، كمـا لـه امتدادات واسعة في أجهزة السلطة المختلفة لأنه حزب نشأ داخل النظـام وكـل أسـاليبه وتصوراته وأفكاره وخطاباته هي من صلب النظام.

أما بالنسبة لحزب (PT) فكانت وظيفته في الإتصال السياسي فعالة ليس فقط فيمـا يتعلق بتجميع المطالب، وإنما تظهر أكثر أثناء عملية رفعها وإيصـالها إلـى أصـحاب القرار، على الرغم من أن السلطة –الحكومة- لم تأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار علـى غرار مطالب باقي الأحزاب المعارضة، باستثناء التراجع الـذي سـجل علـى قـانون المحروقات والرفع النسبي لسلم الأجور.

2. إن حزب (FLN) يلعب دورا اتصاليا من داخل النظام، وكل خطاباتـه هـي لتبرير الوضع القائم والحفاظ عليه ما دام أنه جزء من الحكم ولا يمكن النظر إليه كحزب خارج النظام، ويسير اتصاله السياسي جنبا إلى جنب مع النصوص والخطابات الرسـمية المحددة للاختيارات والأولويات التي وصفها صانع القرار، ليتحول الحزب ويصـبح أداة لتعزيز النظام السياسي، وتعبئة الشعب خدمة للأهداف المسطرة من قبل صـانع القـرار، وهذا ما لمسناه بوضوح فيما يخص تبني الحزب برنامج رئيس الجمهورية ودعم ميثـاق السلم والمصالحة الوطنية.

في حين يمارس حزب (PT) دوره الاتصالي من خارج النظام كحزب معـارض بجدارة، بما يتطلب ذلك من انتقاد جميع السياسات والبرامج الحكومية التي تتنـافى مـع مبادئه ومواقفه الرئيسية، فيما يخص الدفاع عن العمال والقطـاع الاقتصـادي والأمـن والسيادة الوطنية.

3. من خلال تحليلنا لطبيعة البرنامج الحزبي ولمضمونه السياسي، نلاحظ وجـود علاقة تطابقية بين خطاب حزب (PT) مع طبيعة مطالب المواطنين المعبر عنها، وذلـك من خلال نشاطه اليومي أو من خلال نشاط نوابه داخل المجلس الشعبي الوطني.

أما بالنسبة لحزب (FLN) فبالرغم من تقارب برنامجه العام مع مطالب المواطنين وانشغالاتهم الأساسية، إلا أن ممارسات الحزب في الواقع ونشاطات أعضائه وسياسـاته المتبعة خلال تواجده وترأسه للحكومة والبرلمان، تظهر لنا وجود تبـاين وتنـافر بـين ممارسات الحزب مع مضمون هذه المطالب، وهو الأمر الذي يدفعنا للقول بـأن خطـاب الحزب الأول كان الأقرب إلى التعبير الفعلي عن المطالب المجتمعية.

4. نسجل من خلال هذه الدراسة ضعف الإعلام الحزبي وأدواته الإعلاميـة، ممـا أبقى خطاب الحزبين محدود الانتشار، كما جعل تأثير هذه الأحزاب يكون بطيئـا ويفتقـد الفاعلية الجماهيرية التي من شأنها أن تحدث الأهداف والغايات المرجوة. ولكـي يكـون للحزب حضور قوي في الساحة السياسية الوطنية، فهو مطالب بتطوير أدائه الإعلامـي، وذلك من خلال إيلاء أهمية أكبر للصحافة الحزبية وللمواقع الإلكترونية.

5. ما يسجل في الموضوع كذلك عدم تطوير هذه الأحزاب لأساليب اتصالها، وعدم إجادة استخدام آليات الإعلام وأساليب التعبير التي تتوفر عليها، ما أدى إلى عدم تأثيرهـا في مسار العملية التواصلية بين الحاكم والمحكوم، وعدم التعبير عن المصالح والمطالب، ولم تطرح السياسات والبرامج التي تحي الحياة السياسية أو تنعشها، خاصة عندما نعلم أن هذه القضايا والمطالب يمكن معالجتها من خلال العمل الإعلامي الدقيق والمدروس، كمـا أن الكثير منها يمكن تسويتها بالعمل والتواصل السياسي مع المسؤولين والسلطات المعنية.

اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية التطبيقية التي تناولـت بالتحليـل دور نـواب الحزبين في عملية الإتصال السياسي يمكن أن نستنج ما يلي:

1. يمثل "المجلس الشعبي الوطني" بالنسبة للمواطنين أهمية كبرى لأنه يعمل علـى توصيل انشغالاتهم إلى السلطة الحاكمة، ومن هذا المنطلق يبرز الدور المهم الـذي مـن المفروض أن يقوم به النواب، خاصة أن الشعب هو من اختارهم لتمثيل طموحاته. ومـن خلال استعراضنا طبيعة مشاركة هؤلاء النواب في العمل البرلماني، لاحظنا أن دورهـم بصفة عامة لم يرق إلى المستوى المطلوب والمنتظر، وذلك نظرا لعـدم وجـود المنـاخ المحفز الذي يسوده الحوار والاحتكاك بين كل الأطراف الفاعلة داخل هذا المجلس.

2. لقد راهن حزب (PT) من خلال نشاط نوابه (رغم قلتهم) على فـرض وجـوده كفاعل نشيط في ممارسته لمهام الوساطة والتمثيل النيابي، وقـد اسـتعمل لـذلك جميـع الإمكانات التي يتيحها العمل البرلماني. أما حزب (FLN) فلم يستطع من جهتـه إقنـاع جميع نوابه بأهمية العمل البرلماني وضرورة الحضور والمشاركة بانتظام، حيث اقتصـر دوره على مستوى هذه الغرفة في التشريع وإعداد القوانين، لأجل مشاركة السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة التي يترأسها الحزب في إدارة شؤون البلاد.

3. تظهر هذه الدراسة وجود تنوع ملحوظ في وسائل تزويد النـواب بالمعلومـات، ولكنها تبقى غير كافية وغير مستغلة بالشكل اللائق، ما يعني ضرورة البحث عن أساليب وطرق أخرى تكون ناجعة للحصول على المعلومات والتقرب من المواطن البسيط.

4. تعد المناقشات حول قوانين المالية ومساءلة الحكومة الوسيلة التي يفضلها أغلب نواب الحزبين لربط الحاكم بالمحكومين، هذا لأنها تضمن نوعا من الاستقرار والانتظامية في الإتصال وفي تدفق وانسياب المعلومات.

5. أما على مستوى حصيلة العمل البرلماني للأحزاب المدروسة، نسجل أن محور الدفاع عن المشاكل والقضايا الاجتماعية قد استقطب اهتمام ونشاط جزء كبير من النواب داخل "المجلس الشعبي الوطني" من خلال التركيز على إيجاد حلـول واقعيـة وسـريعة للمطالب والقضايا التي يعبر عنها المواطنون، أو التي تمس مباشرة بمصالحهم.

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكننا أن نتقدم بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات العامة، لا تخص فقط حزبي (FLN) و(PT) وإنما تعني جميع الأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية، علها تساعد على زيادة الدور الحزبي وتحسين أساليبه الاتصالية وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة:

1. توفير الجو المناسب للتبادل بين القمة والقاعدة الحزبية والقيادات النضالية المحلية والوطنية، وتكثيف أساليب العمل والاتصال من خلال الدور المباشر للعمل النضالي دون انتظار التعليمات المركزية التي تؤدي غالبا إلى جمود العمل.

2. تحسين الإتصال الداخلي وتدعيمه بوسائل أنجع لتحقيق انسياب واستمرار تدفق المعلومات من قاعدة الحزب لقمته والعكس، وذلك عن طريق تنظيم لقاءات منتظمة يتم فيها التواصل مع ممثلي الحزب والنواب قصد مناقشة المستجدات، والتعرف على المشاكل المطروحة والتحاور حول سبل حلها، هذا دون أن ننسى إيلاء الأهمية الكافية للتواصل والتنسيق مع الهيئات الموازية للحزب كالجمعيات والمنظمات وغيرها.

3. ترسيخ المبادئ الديمقراطية في هياكل الحزب المختلفة، حيث لا يمكننا الحديث عن وجود أحزاب سياسية فاعلة وفعالة إلا إذا كانت تجعل من هذه المبادئ الديمقراطية منهجية لا محيد عنها.

4. يجب أن تتوجه الأحزاب السياسية لخلق نوع من التأييد الشعبي لبرامجها وسياساتها، ويترتب على ذلك انتهاج سياسة اتصالية تكون منظمة وتتواصل من خلالها مع الجماهير.

5. إن الوظيفة الاتصالية التي تعكس إرادة الحزب ومواقفه لا ينبغي الاكتفاء بتحديدها وتنظيمها من خلال توفير هياكل ومستويات في المخطط التنظيمي فحسب، بل ينبغي أن يتكفل بها أعضاء ذو مهارات واسعة في مجال الإتصال وأساليبه وتقنياته.

6. تدريب المناضلين وتكوينهم على الحوار والنقاش السياسي ومخاطبة الجماهير، ومد جسور التواصل والتحسيس مع المواطنين جماعات وفرادى للتعرف على تطلعاتهم وانشغالاتهم عن قرب، والعمل بالطرق الرسمية على تبليغها والتكفل بها.

7. يجب أن يمتلك خطاب الأحزاب وبرامجها عمقا شعبيا معبرا عـن اهتمامـات المواطنين، ويتم ذلك بإحصاء مطالب الشعب واحتياجاته وصياغتها في إطـار برنـامج سياسي معبر عنها، وبقدر ما كانت هذه البرامج ترجمة حقيقة لأوضاع المجتمع بقدر مـا كانت أقرب إلى التحقيق على أرض الواقع.

8. إن تطوير الأداء الإعلامي والاتصالي للأحزاب يستهدف ذلك أساسـا تطـوير جريدة الحزب المركزية الإنتفتاح خلالها على الجماهير العريضـة، وتنـاول قضـاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورصد معاناته اليومية.

9. الاستغلال الجيد لوسائل الإعلام الموجودة على الساحة الإعلامية والاستفادة من جميع المنابر الصحفية، وذلك بمدها ببيانات الحزب وأنشـطته وبالغاتـه، والسـماح لهـا بالحضور في اجتماعاته وأنشطته الوطنية والمحلية.

10. تقديم الدعم الإعلامي للأحزاب من خلال تخصيص برامج تلفزيونية وإذاعيـة ومواقع صحفية تعكس أنشطتها واقتراحاتها المختلفة، مع تأكيد دور وسائل الإعـلام فـي الاهتمام بالشأن الحزبي. فمن المؤسف أن يكون نشاط الأحزاب من الاهتمامات الهامشـية للإعلام خاصة الرسمي منه، ذلك لأن هذه الوسائل هي الوحيدة القادرة على إبراز مختلف الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية على تنوع مشاربها الفكرية والإيديولوجية.

11. الاهتمام أكثر بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال مـن خـلال وضـع وتصميم مواقع إلكترونية جديدة وتفاعلية، والعمل على متابعتها وتنشيطها وتغذيتها بالمواد والمعطيات واستخدامها للتواصل مع الرواد. وأقترح هنا تشكيل لجان وهيئات تكلف بالقيام بحملات فكرية وسياسية لشرح رؤية الحزب عبر شبكة الانترنيت، علما أن ألاف الزوار والرواد يترددون على هذه المواقع والمنتديات كل يوم.

كما يمكننا في هذا الصدد أيضا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تسـاعد علـى تفعيل دور النواب داخل المجالس المنتخبة، وتساعد المواطن من جانب أخر في الإطلاع على ما يفعله هؤلاء النواب داخل هذه المجالس:

1. يستلزم على النواب الاحتفاظ بالعلاقة الأساسية التي تجمعهم بالمواطنين خـلال مدة العهدة الانتخابية، وذلك بإبقاء الإتصال معهم وتكثيفه من أجل التعرف على تطلعاتهم واقتراحاتهم المختلفة، والتعبير عنها بكل ثقة داخل هياكل "المجلس الشعبي الوطني"، لأن مصدرها يكون الشعب الذي جعل من النواب وسطاء بينه وبين السلطة الحاكمة التي لا بد أن تستجيب لمطالبه.

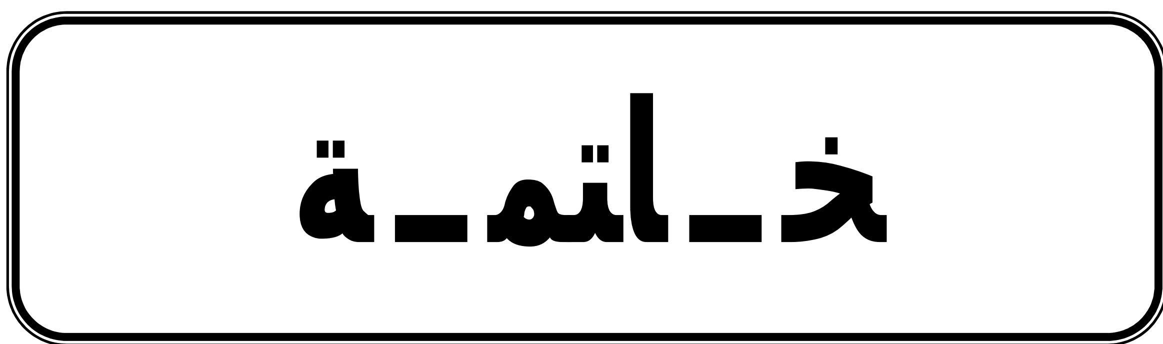
2. يجب أن تجبر الأحزاب نوابها على الحضور الدائم في أشغال البرلمان وتفعيـل أدائهم داخل هياكله، كما ينبغي عليها أن تحثهم على فتح مداومات دائمة أمام المـواطنين بدوائرهم الانتخابية، ذلك أن الإتصال الدوري بين المنتخبين والناخبين أمر جد ضروري، سيما أن التمثيل الحقيقي يقتضي أن يدافع الشخص المنتخب عن الآراء التي تعكس الاتجاه العام للناخبين وليس عن أرائه الشخصية كما يحدث عادة.

3. فتح الباب أمام النواب للاتصال بممثليهم في كل الجهات، وتوفير كل التجهيزات والمستلزمات الإدارية والمالية من وسائل اتصال ومقرات وقاعات الاجتماعات.

4. البحث عن أنجع السبل وتفعيل كل الآليات والأدوات لتمثيل المواطن عن طريق الاستقبال والاستماع، وكذا المعاينة الميدانية للواقع في الأحياء والبلديات عبر اللقاءات مع المواطنين والجمعيات المحلية وغيرها، من أجل ترجمة انشغالاتهم لدى الهيئات المعنية.

5. الاستخدام الفعال للأسئلة والاستجواب ويتطلب هذا الأمر من النواب فهما دقيقـا بها، على أنها أدوات إعلامية واتصالية ورقابية فعالة، يمكنها أن تؤدي إلى إدانة الحكومة بوجود الأدلة والشواهد على القضايا والانشغالات المطروحة.

6. ترسيخ ثقافة الانترنيت في الأوساط الحزبية وإلزام النواب على تصميم وإنشـاء عناوين إلكترونية على الشبكة العنكبوتية، كما يمكن لكل مجموعة برلمانية إطلاق موقـع إلكتروني تضمن من خلاله الإتصال بالمواطنين، وتلقي مقترحاتهم وأرائهم ومدى موافقتهم أو معارضتهم لما تم إنجازه وتحقيقه من طرف الحزب أو مجموعته البرلمانية.


خـاتمـة

خـاتمـة:

يمثل النظام الحزبي أحد العوامل الأساسية بالنسبة للنظام السياسـي الـديمقراطي، باعتباره الضامن الأساسي للحريات السياسية، وفي هذا السياق - ومثلما رأينا فـي هـذه الدراسة- يكفل تعدد الأحزاب مبدئا حيويا في الحياة السياسـية العصـرية وهـو حريـة المعارضة، لكونها تمثل ظاهرة صحية في الحياة السياسية، شريطة أن تتمتـع بأدوارهـا السياسية كاملة، لا سيما التأثير في إدارة الشؤون السياسية وتمثيل المواطنين تمثيلا حقيقيا.

كما تعد الأحزاب السياسية إذا تم الاعتراف بها بهذه الصفة طرفا ديناميكيـا فـي عملية الإتصال السياسي، وهيكلا وسيطا في المجتمع الذي تنبع منـه، حيـث تسـتجيب لتطلعاته من خلال معالجة المسائل والمشاكل والقضايا التي تهمه. والملفـت للانتبـاه أن الإتصال أصبح عاملا أساسيا لضمان استقرار الأحزاب مهما كانت طبيعتها على اعتبـار أنه يرتبط بمختلف زوايا العمل الحزبي، ويرتبط هذا الإشكال بمدى ارتقائها إلى المستوى الذي يجعلها تعبر عن انشغالات وحاجات المجتمع، ومدى اندماجها في سـيرورة الـدفاع عن المحكومين الذين يعتبرون أساس وجودها، خاصة وأن الانتقال الـديمقراطي يتوقـف على درجة إدراجهم في مختلف مراحل صناعة القرار.

من خلال عرضنا للسياسة الاتصالية ودور حزب جبهة التحرير الـوطني (FLN) وحزب العمال (PT) في هذه العملية، استنتجنا أن الإتصال السياسي في الجزائر مـا زال يراوح مكانه، ولم تلق المطالب المجتمعية الاهتمام الكافي سواء من طرف هذين الحزبين أو من السلطة السياسية الممثلة في الحكومة.

في هذا الخصوص يمكن تبرير تراجع مستوى حزب (FLN) إلى ضعف الخطاب السياسي الذي انتهجه في هذه المرحلة، حيث أعطى الأولوية لتجسـيد برنـامج الـرئيس وتجسيد المصالحة الوطنية وترتيب شأن الحزب الداخلي، مقابل ضعف استجابته للمطالب المطروحة داخل المجتمع، كما عجز عن استغلال الكثير من الملفات لصالحه بعد قيادتـه للجهاز التنفيذي. وما أعاق اتصال الحزب كذلك وحد من تأثيره كـان كثـرة الشـقاقات الداخلية التي تدور أساسا حول النفوذ والمصالح الضيقة، واستمرار الاهتمام بإعادة هيكلة

الحزب على حساب الحياة السياسية العامة والحياة الاقتصادية والاجتماعية وحياة المواطنين بشكل عام.

أما حزب (PT) وعلى عكس الحزب السابق فقد استطاع أن يفعل ويدعم دوره الاتصالي، وذلك من خلال محاولته التعبير عن المطالب المطروحة بشدة في مختلف الوسائل والمنابر التي يتوفر عليها وآخذا في الحسبان أهدافه العامة. وبالرغم من حداثة الحزب إلا أنه تمكن أن يصنع لنفسه مكانا بارزا في الساحة السياسية والإعلامية، نتيجة لتنظيمه المحكم وتكتيكه الذكي الذي ركز على تعبئة الموارد البشرية واستغلالها لصالحه، وكذا إصراره على التمسك بنفس المواقف السياسية والاقتصادية وفضحه المتواصل لسياسات النظام، إضافة إلى اعتماده في تعبئة المواطنين على الخطاب الشعبي الواقعي الذي يقترب من الطبقات العمالية والوسطى.

كما يمكن أن نلاحظ أن هذا الحزب لم يدخر أي مجهود، حيث استغل بشكل إيجابي كل المنابر المتوفرة لديه للتعبير عن سياساته ومواقفه المختلفة، كما تواصلت حملاته التحسيسية الواحدة تلوى الأخرى، واستطاع الحزب خلالها أن يساهم في بعث التعبئة الوطنية للدفاع عن السيادة والثروات الوطنية، خاصة بعد أن توسعت قاعدته الحزبية وتقدم في المجالس التمثيلية.

بصفة عامة نرى أن حزب (FLN) لم يقم بوظيفته بدرجة مؤثرة في التعبير عن مصالح المواطنين والقوى السياسية، بالرغم من امتلاكه للوسائل والإمكانيات التي كان من المنتظر أن يفرض بها وجوده الإعلامي والسياسي ويضمن عملية تواصله، باعتباره الحزب الحاكم وصاحب التأثير الأعمق في مسار العملية التواصلية سلبا أو إيجابا. ولكننا نجد بالمقابل أن حزب (PT) وبفضل شخصية السيدة "**لويزة حنون**" وبفضل طريقتها وجرأتها في طرح القضايا جعل من حزبها يبرز في هذه الفترة، بالرغم من وجود فرق شاسع مقارنة بإمكانيات حزب (FLN) البشرية والمادية.

من جهة أخرى، وانطلاقا مما للموضوع من أهمية يمكننا الإقرار أن استراتيجية الاتصال المتبعة والنشاط السياسي لهذين الحزبين أثناء هذه المرحلة لم يسمح لهما بتحقيق التجنيد الواسع في أوساط الجماهير ولم يحفز على المشاركة السياسية، وهذه هي حالة

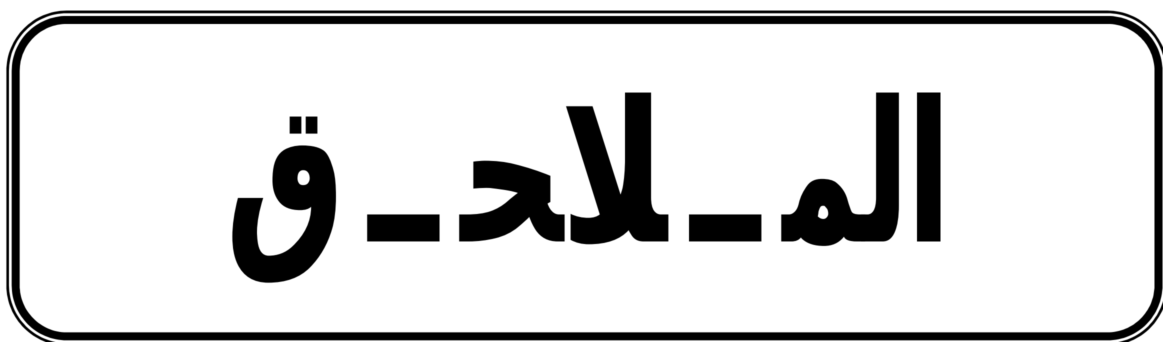
جميع الأحزاب السياسية المتواجدة في الجزائر. وإذا كانت الانتخابات التشريعية الأخيـرة (17 ماي 2007) قد أفرزت ظاهرة جديدة ترجمتها النسبة المتدنية للمشاركة السياسية في الانتخابات (حوالي 36%)، وحتى عند عدم رصد كل الدوافع السياسية والأسـباب التـي أدت إلى الامتناع عن التصويت، فلا يمكن إطلاقا إخفاء المسـؤولية المشـتركة للطبقـة السياسية في تنامي النزعة الإمتناعية للناخبين، وتمثل هذه الظاهرة انهيـارا للثقـة فـي السلطة السياسية وفي الأحزاب السياسية التي لم تصل بعد مرحلة النضج التي تمكنها من تطوير آليات العمل السياسي الفعال.

لا شك أن المواطن يجد نفسه غريبا عن هذه الأحزاب بـالنظر إلـى ازدواجيـة خطابها وتغيره حينما تصل إلى الحكم، وينطبق هذا الوضع على حالـة حـزب (FLN) الذي كان في الواقع بعيدا عن طموحات وتطلعات الشعب، فلا يوجد برنامج سياسي واحد صوت عليه الشعب وتم تجسيده وتطبيقه بالشكل الذي كان يرغب فيه، فـلا التنميـة ولا المصالحة ولا مشاكل البطالة ولا غيرها من المواضيع التي وصلت إلى صانع القرار قد جسدت في الميدان بالشكل اللائق. وهذا ما أدى إلى تعميق الهوة أكثر من أي وقت مضى بين هذه الأحزاب والمواطنين، حيث لم تساهم بشكل فعال في ترقية العلاقة بـين الحكـام والمحكومين وتدعيمها بآليات ووسائل جديدة.

على هذا الأساس، تكون الأحزاب السياسية في الجزائر مطالبة أكثر من أي وقـت مضى بأن تلعب دور الحلقة بين هذه السلطة والمجتمع، وفي حالة فشلها في التعامل مـع هذه القاعدة الشعبية وخلق أطر جديدة تكفل لها البقاء والاستمرار، فإنها تفتح الباب علـى مصراعيه لظهور قوى سياسية بديلة نابعة من المجتمع المدني تأخذ على عاتقها التكفـل بمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة.

لقد بات من المسلم به أنه لضمان نجاح عملية الإتصال واستمرارها مـن المهـم تفادى معيقات هذا الاتصال السياسي، عبر التركيز على الحق في التعبير الحر عن الآراء على أساس المساواة بين جميع الأحزاب، وتلك سـتكون أول خطـوة لإعـادة الاعتبـار للمواطن الجزائري وإشراكه فعليا في الفعل السياسي قبل البحث والسعي لمشاركته فقـط في الانتخابات. ولكن هذا الأمر يستلزم كذلك إبقاء قنوات الإتصال لاسيما الأحزاب دائما

مفتوحة على محور عمودي بين مستويات مختلفة، يعد فيهـا الإتصـال الصـاعد مـن المحكومين إلى الفئات الأقرب إلى مراكز صناعة القرار جزء لا يتجزأ مـن المشـاركة السياسية.


الملاحق

الملحق رقم01: استمارة البحث

جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم علوم الإعلام والاتصال

استمارة بحث بعنوان:



الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر

- دراسة وصفية مقارنة لدور "حزب جبهة التحرير الوطني" و"حزب العمال"-

يسعدني أن أتقدم إليكم بهذه الإستمارة التي نسعى من خلالها التعرف على مدى مساهمة نواب حزب جبهة التحرير الوطني حزب العمال في عملية الإتصال بين المواطنين والسلطة السياسية. لذا نرجو منكم المساعدة بإجابتكم الموضوعية والدقيقة على جميع الأسئلة التي تتضمنها الإستمارة، كما نحيطكم علما بأن المعلومات التي تدلون بها لن تستعمل إلا لغرض علمي بحت يتمثل في تحضير مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال. وتقبلوا مني كل عبارات الشكر والامتنان.

ملاحظة: يرجى ملئ الإستمارة بوضع علامة(x) في إطار الإجابة المناسبة مع الإنتباه للملاحظات التي يقترحها كل سؤال

إعداد الطالبة:
- سليمة رابحي

إشراف الأستاذ:
- أ.د عبد القادر شعباني

السنة الجامعية: 2005– 2006

البيانـات الشخصيـة

1- السن:

1. 30 سنة ← 39 سنة ☐
2. 40 سنة ← 49 سنة ☐
3. 50 سنة ← 59 سنة ☐
4. 60 سنة ← فأكثر ☐

2- المستوى التعليمي:

1. ثانوي ☐
2. جامعي ☐
3. ما بعد التدرج ☐

3- مكان الإقامة:

1. داخل الدائرة الانتخابية التي تمثلها ☐
2. خارج الدائرة الانتخابية ☐

4- الخبرة التمثيلية :

هل سبق أن شغلتم وظيفة نيابية ؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، حدد المجالس التي كنت منتخبا فيها ؟

1. المجالس الشعبي البلدي ☐
2. المجالس الشعبي الولائي ☐
3. المجالس الشعبي الوطني ☐
4. مجالس الأمة ☐

I. مـدى ممـارسة النـواب للنشـاط النيابـي

1- في رأيكم ما هي أهم وظيفة يجب أن يقوم بها الحزب السياسي الذي تنتمون إليه؟

1. ممارسة السلطة ☐
2. تكوين الرأي العام ☐
3. التعبير عن رغبات المواطنين ☐
4. مراقبة الهيئات الحكومية ☐

2- لماذا أردت أن تصبح نائبا؟

1. إثبات الوجود داخل الحزب ☐
2. القيام بتمثيل الشعب ☐
3. التمكن من شغل المناصب العليا ☐

3- هل تشاركون باستمرار في مختلف الأنشطة البرلمانية داخل المجلس الشعبي الوطني؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل حضوركم للأنشطة يكون:

1. اقتناعا منكم ☐
2. فرضا من الحزب ☐
3. احتراما لإرادة الشعب ☐

وإذا كانت إجابتكم بلا، فإلى ماذا ترجع عزوفكم عن الحضور والمشاركة؟

1. ضيق الوقت ☐
2. سوء البرمجة ☐
3. عدم تخصصكم بالقضايا المطروحة ☐

4- مشاركتكم في النشاط البرلماني تكون من خلال:

1. الحضور في الجلسات العامة ☐
2. الحضور فقط في أشغال اللجان ☐
3. الإكتفاء بحضور جلسات المصادقة ☐

5- فيما تتمثل أولويات نشاطكم داخل المجلس الشعبي الوطني؟

1. المساهمة في عملية التشريع ☐
2. مراقبة أعمال الحكومة ☐
3. نقل مطالب وانشغالات المواطنين ☐

6- هل تقومون بالاتصال مع المواطنين من أجل التحسس لأرائهم أثناء مناقشة المواضيع والقضايا داخل المجلس ؟

1. دائما ☐
2. أحيانا ☐
3. نادرا ☐

7- هل تعتقدون بأن لمطالب المواطنين وقع على قرارات السلطة السياسية في الجزائر؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

II. طبيـعة المطـالب التي ينقلها النواب إلى السلطـة

8- ما هي القضايا التي تدافع عنها من خلال نشاطكم داخل المجلس الشعبي الوطني ؟

....
....

9- ما هي أهم المطالب والانشغالات التي رفعها إليكم مواطنو دائرتكم الانتخابية خـلال الفترة التشريعية الممتدة من 2002 إلى 2006؟

1. استرجاع الأمن والسلم ☐
2. الاهتمام بالتنمية المحلية ☐
3. التكفل بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ☐
4. تنشيط الحياة الثقافية ☐

10- ما هي المطالب التي تعملون على إيصالها إلى أعضاء الحكومة؟

1. نقل المطالب وانشغالات المحلية فقط ☐
2. نقل المطالب والانشغالات الوطنية ☐

11- هل تختلف المطالب التي تجمعها من دائرتكم الإنتخابية عن باقي الدوائر الأخرى؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

12- ما هو القانون الذي حظي باهتمامكم الكبير أثناء مناقشته بالمجلس الشعبي الوطني؟

1. قوانين المالية ☐
2. الإجراءات التنفيذية لتطبيق ميثاق السلم و المصالحة ☐
3. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ☐
4. قوانين حماية البيئة والتهيئة العمرانية ☐

13- بماذا تلتزمون أثناء مناقشة القوانين أو مساءلة الحكومة؟

1. مطالب المواطنين ☐
2. تعليمات الحزب ☐
3. الاقتناع الشخصي ☐

III. وسائـل جمع النواب للمطـالب وطرق تبليغهـا

14- ما هي المصادر التي تحصل منها على المعلومات الخاصـة بـالمواطنين، أو بمـا يجري في الدائرة الانتخابية؟

1. الإتصال مباشرة مع المواطنين ☐
2. المنتخبين المحليين ومناضلي الحزب ☐
3. وسائل الإعلام ☐

15- ما هي الأساليب التي تستخدمها للتقرب من مواطني دائرتكم الانتخابية؟

1. تنظيم اللقاءات الجوارية ☐
2. الاستقبال في مقر المداومة ☐
3. استغلال الحملات الانتخابية ☐

16- باعتباركم ممثلا للمواطنين، ما هي الطرق التي تفضلونها لنقل المطالب إلى السلطة؟

1. نقل الانشغال مباشرة إلى الهيئة أو الوزارة المعنية ☐
2. تمرير الانشغال داخل المجلس الشعبي الوطني ☐

17- ما هي الوسائل القانونية التي تعتمدون عليها أكثر لنقل مطالب وانشغالات المواطنين داخل المجلس الشعبي الوطني؟

1. التدخل في النقاشات المختلفة ☐
2. التعبير داخل اللجنة البرلمانية المختصة ☐
3. استجواب أعضاء الحكومة ☐

18- هل سبق وأن وجهتم سؤالا كتابيا أو شفويا إلى أعضاء الحكومة ؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تلقيتم الإجابات على جميع الأسئلة في الوقت القانوني ؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

19- فيما تتمثل الوسائل التي تعتمدون عليها أكثر لإعلام المواطنين بنشاطكم البرلماني ؟

1. الإتصال المباشر بالمواطنين عقب نهاية كل دورة ☐
2. استغلال البث المباشر لبعض الجلسات في التلفزيون ☐
3. الاعتماد على تغطية وسائل الإعلام للنشاطات البرلمانية ☐

20- هل ترون ضرورة لوجود قناة تلفزيونية برلمانية تنقل جلسات وأشـغال البرلمـان بغرفتيه؟

1. نعم ☐
2. لا ☐

الملحق رقم02: دليل المقابلات

❖ **المقـابلة الأولى:** مقابلة مع السيد "السعيد بوحجة"، أمين الهيئـة التنفيذيـة لحـزب (FLN) مكلف بالإعلام والاتصال والثقافة.

1. في البداية هل يمكن أن تحدثنا عن أهم المراحل التي مر بها حـزب جبهـة التحريـر الوطني، خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر؟
2. على ماذا يرتكز برنامج الحزب السياسي؟
3. ما هي أهم التحديات التي يواجهها الحزب في الوقت الحالي؟
4. فيما تتمثل النشاطات التي يقوم بها الحزب للتقرب مـن المـواطنين أو مـن القاعـدة النضالية؟
5. ما هو الدور الذي يقوم به قطاع الإعلام والاتصال والثقافة الذي تشرفون عليه؟ ومـا هي المهام الموكلة إليه؟
6. كيف يحدد الحزب الإستراتيجية الاتصالية المتعلقة بالانتخابات؟
7. كيف ينظم الحزب علاقاته أو بالأحرى اتصاله مع السلطة والأحزاب الأخرى؟

❖ **المقـابلة الثانية:** مقابلة مع السيد "دعدوعة العياشي"، رئيس لجنة المنتخبين ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب (FLN).

1. ما هو الدور الذي تقوم به المجموعة البرلمانية لحزب (FLN)؟
2. ما هي أولويات نشاط حزب (FLN) داخل المجلس الشعبي الوطني؟
3. كيف يتم تأطير المنتخبين على مستوى الحزب؟
4. كيف تقيمون نشاط نواب حزبكم خلال هذه الفترة التشريعية، سيما فيما يخـص تمثيـل المواطنين؟
5. ما هي الوسائل القانونية التي وظفها النواب أكثر لنقل مطالب المواطنين؟
6. هل يتمتع النائب في حزب (FLN) بالاستقلالية التامة فـي التـدخل والتعبيـر عـن اهتمامات الشعب؟ أم أنه يقيد بتعليمات وبرنامج الحزب؟
7. كيف يساهم الحزب والمجموعة البرلمانية بوجه خاص في تعزيز علاقة النـواب مـع المواطنين؟

❖ **المقـابلة الثالثة:** مقابلة مع السيد "جلول جودي"، الأمين الوطني مكلف بالاتصال في حزب (PT) ورئيس مجموعته البرلمانية.

1. لقد ظهر حزب العمال بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، بـالرغم مـن نشـاط أعضائه البارزين في السابق تحت لواء المنظمة الاشتراكية. وفي هذا الصدد هل يمكن أن تحدثنا عن ظروف نشأة الحزب؟ ولماذا اختيار اسم العمال بالذات؟
2. ما الذي تغير في الحزب منذ 1990 إلى يومنا هذا؟
3. كيف ينظر الحزب لتجربة التعددية الحزبية في الجزائر؟

4. ما هي أهم التحديات التي يواجهها الحزب في الوقت الحالي؟
5. ما هي المعايير التي يعتمد عليها الحزب لانتقاء المرشحين للانتخابات؟
6. باعتبار البرلمان منبرا لنقل انشغالات ومطالب المواطنين، كيف يمكن أن تقيموا حصيلة نشاط نواب الحزب خلال هذه الفترة التشريعية الخامسة؟
7. ما هي أهم الوسائل التي تخول لكم إيصال الانشغالات والمطالب إلى السلطة السياسية؟
8. ما طبيعة المطالب التي قام نواب الحزب بنقلها إلى الحكومة في هذه الفترة دائما؟
9. كيف يقوم الحزب بتأطير منتخبيه في المجالس التمثيلية المختلفة؟
10. ما هو الدور الذي يقوم به المكلف بالاتصال عل مستوى الحزب؟

❖ **المقابلة الرابعة:** مقابلة مع السيد "رمضان تعزيبت"، الأمين الوطني المكلف بجريدة حزب (PT).

1. كيف يسوق حزب (PT) أفكاره وبرامجه السياسية؟
2. ألا تعتقدون بأن الإتصال أصبح حتمية لتحقيق أهداف الحزب؟
3. على ماذا تعتمد الإستراتيجية الاتصالية لحزب (PT)؟
4. كيف تصف لنا علاقة الحزب مع وسائل الإعلام؟
5. هل يمكن أن تحدثنا عن أهداف جريدة الحزب التي تشرفون على إعدادها؟
6. كيف يجمع الحزب مطالب المواطنين وانشغالاتهم؟ وما هي الوسائل التي يعتمد عليها لتبليغها إلى الجهات المعنية؟
7. هل سمحت لكم الحملات المختلفة التي نظمها الحزب في تحقيق الأهداف المرجوة؟
8. هل يتوفر الحزب على موقع في شبكة الانترنيت؟ وهل يفسح هذا الموقع مجالا لاستقبال مطالب المجتمع؟

❖ **المقابلة الخامسة:** مقابلة مع السيد "عمار بخوش"، المكلف بالاتصال بمجلس الأمة.

1. إن الأهمية التي يخص بها الإتصال في الوقت الحاضر، جعلت العديد من المنظمات والهيئات وحتى الحكومات تلجأ إلى استشارة خبراء في الإتصال، كما نسجل وجود مصالح إدارية مختصة بالاتصال، فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به مثل هذه المصالح؟
2. باعتبار البرلمان منبرا اتصاليا، فهل تعتقدون بأنه يساهم فعلا في تقريب المواطنين بالسلطة - الحكومة-؟
3. هل أحسن النواب استغلال الوسائل القانونية المخولة لهم للقيام بعملية إيصال مطالب وانشغالات المواطنين؟
4. هل تعتقدون بأن السلطة، أو بالأحرى الحكومة تأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار؟
5. هل الأحزاب السياسية في الجزائر تعمل فعلا على تقريب الحاكم بالمحكوم؟
6. وهل يمكن أن تقيموا لنا نشاط حزبي (FLN) و(PT) خاصة في جانبه الاتصالي؟

 **المقابلة السادسة:** مقابلة مع السيد "إسماعيل مرازقة"، أستاذ بقسم علـوم الإعـلام والاتصال بجامعة الجزائر.

1. هل يمكن أن تحدثنا عن تطور وواقع الإتصال السياسي في الجزائر؟
2. هل تعتبر الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد إقرار التعددية الحزبية طرفا فعالا في عملية الإتصال بين الحاكم والمحكوم؟
3. كيف تقيمون دور كل من حزب (FLN) وحزب (PT) في عملية الإتصال هذه؟
4. وهل يوجد اختلاف بين أداء هذين الحزبين؟


قائمـة المراجـع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتـــب:

1. أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الشـروق للنشـر والتوزيع، 1998.
2. أبو عرجة، تيسير، **دراسات في الصحافة والإعـلام**، الطبعـة الأولـى، عمـان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.
3. أبو قحف، عبد السلام، **التسويق السياسي: فن البيـع والتفـاوض**، الإسـكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.
4. البدوي، محمد علي ومحمد عبد الـرحمن، عبـد ا **، منـاهج البحـث الاجتمـاعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة نشر.
5. البدراوي، حسن، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، الإسكندرية، دار المطبوعـات الجامعية، 2000.
6. الطاهر الأسود، شعبان، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعـة الأولـى، القـاهرة، الـدار المصرية اللبنانية، 1999.
7. الطماوي، سليمان محمد، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الفكـر العربـي، 1988.
8. السويدي، محمد، **علم الاجتماع السياسـي: ميدانـه وقضـاياه**، الجزائـر، ديـوان المطبوعات الجامعية، 1990.
9. العيفا أويحي، **النظام الدستوري الجزائري**، الطبعة الأولـى، الجزائـر، دون ناشـر، 2002.
10. القفاص، نصر، **الدائرة المغلقة: حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية**، منشـورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2004.
11. الرياشي، سليمان (وآخرون)، **الأزمـة الجزائريـة: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997.
12. بدر، أحمد، **الإتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنميـة**، الطبعـة الأولـى، الكويت، وكالة المطبوعات، 1982.
13. بوشعير، سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنـة**، الجزائـر، الطبعـة السابعة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
14. بن الصغير، زكريا، **الحملات الانتخابية: مفهومها وسائلها وأساليبها**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.
15. برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

16. بخوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،** الطبعة الثانية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

17. زغدود، علي، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

18. جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

19. حامد، خالد، **منهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2003.

20. حسنين محمد، سمير، **بحوث الإعلام: دراسات في مناهج البحث العلمي،** القاهرة، عالم الكتب، 1990.

21. حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، عالم المعرفة، 1987.

22. محمد الحسن إحسان، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982.

23. محمد أرزقي، نسيب، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الثاني، الجزائر، مطبعة هومة، 1999.

24. عبد الوهاب، محمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

25. عبد الحليم كامل، نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

26. عبده، عزيزة، **الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،2005.

27. عطية، عبد الحميد ومهدلي، محمد محمود ، **الإتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

28. عكاشة، محمد، **لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الإتصال**، الطبعة الأولى، مصر، دار النشر للجامعات، 2005.

29. عفيفي، مصطفى، **نظامنا الانتخابي في الميزان**، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1984.

30. صدوق، عمر، **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

31. صدوق، عمر، **مدخل إلى القانون الدستوري الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

32. قنديلجي، عمار، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1993.

33. شومان، إيمان، **علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1996.

34. خضر، طارق فتح ا ، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي**، دون بلد نشر، دار نافع للطباعة والنشر، 1986.

❖ الموسوعات والمعاجم والقواميس:

1. ابراقن، محمود، **المبرق: قاموس موسوعي للإعلام والاتصـال (فرنسـي-عربـي)**، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2004.

2. الكيالي، عبد الوهاب (وآخرون)، **الموسوعة السياسية**، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

3. حجاب، محمد منير، **المعجم الإعلامي**، الطبعة الأولى، القـاهرة، دار الفجـر للنشـر والتوزيع، 2005.

4. مراد، عبد الفتاح، **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحـاث والمؤلفـات: إنجليزي- عربي- شرعي**، الإسكندرية، دون ناشر، دون سنة نشر.

❖ المقالات في الصحف والمجلات:

1. بن بوزة، صالح، « **السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظريـة والممارسـات 1979- 1990**»، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد:14، الجزائر، 1990.

2. بن عودة، سميرة، « **الأفالان يعلن عن إنشاء نـواد للصـحافة**»، صـوت الأحـرار، العدد:2182، 2005/05/04.

3. جبار، عبد المجيد، « **التعدديـة الحزبية في الجزائر**»، **الفكر البرلماني** (مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة)، العدد4، الجزائر، أكتوبر2003.

4. كورنيون، بيار،«**تعزيز العلاقة بين البرلمانيين والعهدات البرلمانية: الموكل والمجتمع البرلماني**»، **مجلة الفكر البرلماني** (مجلة يصدرها مجلس الأمة)، العدد:10، الجزائر، 2003.

5. لحياني، عثمان، « **تمويل الأحزاب السياسية: مناضلون يدفعون وقياديون يبتلعـون**»، الشروق اليومي، العدد:1776، 2006/08/30.

6. قمراوي، غنية، « **حزب العمال سيكون من الثلاثة الأوائل في البرلمـان**»، الشـروق اليومي، العدد:1995، 2007/05/17.

7. قمراوي، غنية، « **حنون تصر على صب أجور البرلمانيين فـي حسـاب الحـزب**»، الشروق اليومي، العدد:1995، 2007/05/17.

❖ **الدراسات غير المنشورة (المذكرات والرسائل الجامعية):**

1. جباري، كريمة، **الإصلاحات السياسية في الجزائر: 1989-1997**، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.

2. حمام، محمد، **الإتصال الجواري وإشكالية علاقة الإدارة بالمواطن**، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2003/2002.

3. مرازقة، إسماعيل، **الإتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية**، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 1995.

4. شيبوط، فريد، **الإتصال الجواري: أداة حديثة للتنمية - مقاربة نقدية لواقع الإتصال في الجزائر-**، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، جامعة الجزائر: قسم علوم الإعلام والاتصال، 2002/2001.

5. تمار، يوسف، **نظرية Agenda setting: دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري**، (أطروحة دكتوراه دولة)، الجزائر، جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2005/2004.

❖ **الوثـائق الرسمية والحزبية:**

- **دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**

1. دستور10 سبتمبر1963.
2. دستور22 نوفمبر1976.
3. دستور23 فيفري1989.
4. دستور28 نوفمبر1996

- **القوانين الرسمية:**

1. « قانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 5 جويلية 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي»، الجريدة الرسمية، العدد:27، السنة:26.

2. « أمر رقم 09/97 المؤرخ في17 من شوال عام1417 الموافق لـ 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية»، الجريدة الرسمية، العدد:12، السنة:34.

3. « القانون رقم 01-01 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1421 الموافق لـ 31 جانفي 2001 المتعلق بعضو البرلمان»، مجلة النائب (مجلة فصلية يصدرها المجلس الشعبي الوطني)، العدد الأول، 2003.

- **وثائق حزب جبهة التحرير الوطني:**

1. القانون الأساسي للحزب، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

2. النظام الداخلي للحزب، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحـزب المنعقـد فـي الجزائـر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

3. البرنامج العام للحزب، (الصادر عن المؤتمر الثامن للحـزب المنعقـد فـي الجزائـر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

4. لائحة السياسة العامة، (الصادرة عن المؤتمر الثامن للحـزب المنعقـد فـي الجزائـر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

5. اللائحة النظامية والتنظيمية، (الصادرة عن المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في الجزائـر العاصمة أيام 31/30 جانفي و1 فيفري 2005).

- **وثائق حزب العمال:**

1. القانون الأساسي للحزب.

2. النظام الداخلي.

3. ميثاق الحزب

4. التقرير التمهيدي للمؤتمر الاستثنائي، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

5. لائحة اللجنة المركزية لتحويل الندوة الوطنية إلى مؤتمر استثنائي، (وثـائق المـؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

6. اللائحة حول منتخبي الحزب، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقـد فـي زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

7. لائحة حول علاقة الحزب بالمنتخبين، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

8. اللائحة حول المسألة النقابية، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقـد فـي زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

9. اللائحة حول جريدة الحزب، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقـد فـي زرالدة أيام 8/7/6 أفريل 2006).

10. لائحة صندوق المساعدة، (وثائق المؤتمر الاستثنائي لحزب العمال المنعقد في زرالدة أيام 8/7/6 أفريل.2006).

- ❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. الحزب الديمقراطي المصري، **دور أمانة الحزب في الإعـلام**، الموقـع الإلكترونـي: http://www.ndp.org/amanat_activity/media_report-06082005-asp? Amana [_id=5-89k، تاريخ التحميل:2006/03/27.

2. العمره، فالح، **طبيعة الصحافة الحزبية وتطورها**، تـاريخ الصـدور: 2005/04/01، الموقع الإلكتروني: [http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=2182] ، تاريخ التحميل:2006/05/23.

3. الشنقيطي، محمد بن المختار، **الإنترنت... ثورة الفقراء في عصر التواصـل**، الموقـع الإلكترونـــي: [-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/08806D71-3787-40EC AE02-139CBA977E1A.htm] ، تاريخ التحميل:2006/50/23.

4. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، **التقرير السنوي 2004: الانتخابات الرئاسية في الجزائر**، الموقـع الإلكترونـي: [http://www.pogar.org/arabic/govnews/2004]، تاريخ التحميل: 2006/05/14.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: نموذج الجزائر**، الموقع الإلكتروني [http://www.pogar.org/arabic/contries/civil-asp?cid=5#top]، تاريخ التحميل: 2006/11/18.

6. بوحمالة، عبد الإله، **«الحملة الانتخابية: فعل ديمقراطي بأدوات تواصليـة»**، الحـوار المتمـدن، العـدد 1769، تـاريخ الصـدور: 2006/12/19، الموقـع الإلكترونـي: [http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=83742]، تـاريخ التحميـل: 2007/01/15.

7. جاك جيرستلي، **الإتصال السياسي أو السياسة التي أصبحت سـلعة**، صـحيفة البيـان الإلكترونية، العدد:9360، تاريخ الصدور:2005/04/04، الموقع الإلكتروني: [http://www.albayan.ae/servelet?cid=11190002864&pagenamabayane/ 2Fbayanearticl%2FB-bayanearticle&c=page]، تاريخ التحميل:2006 /01/23

8. زكور، يونس، **الجماعات الضاغطة: ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقـل السياسـي**، الموقـع الإلكترونـي: **[**http://www.resgar.com/debat/show.art.asp?aid=91386]، تاريخ التحميل: 2006/10/23.

❖ **المقابلات:**

1. مقابلة مع السيد: عمار بخوش، المكلف بالاتصال بمجلس الأمة، مقابلة أجريـت يـوم: 2006/05/13، بمقر مجلس الأمة، على الساعة: 10:00.

2. مقابلة مع السيد: رمضان تعزيبت، الأمين الوطني المكلف بجريدة حزب العمال، مقابلة أجريت يوم: 2006/05/23، بمقر حزب العمال، على الساعة: 10:30.

3. مقابلة مع السيد: جلول جودي، الأمين الوطني المكلف بالاتصال ورئـيس المجموعـة البرلمانية لحزب العمال، مقابلة أجريت يوم: 2006/06/03، بمقر حزب العمال، على الساعة: 09:50.

4. مقابلة مع السيد: السعيد بوحجة، أمين الهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحريـر الـوطني مكلف بالإعلام والاتصال والثقافة، مقابلة أجريت يوم: 2006/06/10، بمقـر الحـزب، علـى الساعة: 10:30.

5. مقابلة مع السيد: العياشي دعدوعة، رئيس لجنة المنتخبين ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب(FLN) ، مقابلة أجريت يوم: 2006/06/25، بمقر المجلس الشعبي الوطني، على الساعة: 11:15.

6. مقابلة مع السيد: إسماعيل مرازقة، أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال "جامعة الجزائر"، أجريت يوم: 2007/02/24، بملحقة بني مسوس، على الساعة: 11:00.

المراجع باللغة الفرنسية:

❖ Livres:

1. BADIE, Bertrand (et al), Dictionnaire de la science politique et institutions politiques, Paris, Armand Colin, 1994.

2. BAUDOUIN, Jean, **Introduction à la science politique**, 5ème éd, Paris, Dalloz, 1998.

3. BENYOUB, Rachid, **L'annuaire politique de l'Algérie**, 4ème éd, Alger, ANEP, 2002.

4. BERTRAND, Jean-Claude (dir.), **Médias : introduction à la presse, la radio et la télévision**, 2ème éd, Paris, Ellipses, 1999.

5. BONGRAND, Michel, **Le marketing politique**, Paris, Puf, 1986.

6. BRAUD, Philippe, **Sociologie politique,** 7ème éd, Paris, LGDJ, 2004.

7. BRÉCHON, Pierre, **Les partis politiques**, Paris, Montchrestien, 1999.

8. BRÉCHON, Pierre (et al), **Les partis politiques français**, Paris, La documentation française, 2005.

9. CHEURFI, Achour, **La classe politique algérienne de 1900 à nos jours**, Alger, Casbah édition, 2001

10. COTTERET, Jean-Marie, **Gouvernants et gouvernés**, Paris, Puf, 1973.

11. COTTERET, Jean-Marie, **Gouverner c'est paraître**, 3ème éd, Paris, Puf, 2002.

12. DAVID, Dominique (et all.), **Le marketing politique**, Paris, Puf, 1978.

13. DEBBASCH, Charles et PONTIER, Jean, **Introduction à la politique**, 3ème éd, Paris, Précis Dalloz, 1991.

14. GERSTLÉ, Jacques, **La communication politique**, Paris, Puf, 1992.

15. LAWSON, Kay, **Idéologie partis politiques et groupes sociaux**, 2 ème éd, France, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1991.

16. LECLERCQ, Claude, **Sociologie politique**, 2ème éd, Paris, Economica, 1998.

17. MENY, Yves, **Idéologie, partis politiques et groupes sociaux**, 2ème éd, Paris, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1991.

18. MIÈGE, Bernard, **La société conquise par l'information**, Gronoble, PUG, 1989.

19. SEILER, Daniel-Louis, **Les partis politiques**, 2ème éd, Paris, Dalloz et Armand Colin, 2000.

20. SEILER, Daniel-Louis, **Les partis politiques en occident**, Paris, Ellipses, 2003.

21. ROUVIER, Catherine, **Sociologie politique**, 2ème éd, Paris, Edition Litec, 1998.

22. SCHWARTZENBERG, Roger-Gerard, **Sociologie politique**, 5ème éd, Paris, Montchrestien, 1998.

23. WOLTON, Dominique, **Penser la communication**, Paris, Flammarion, 1998.

24. ZIREM, Youcef, **Algérie : la guerre des ombres**, Alger, édition GRIP, 2002.

❖ Dictionnaires:

1. HERMET, Guy**, Dictionnaire de la science politique et institutions politiques**, 4 ème édition, Paris, Armand Colin, 2000.

2. SFEZ, Lucien (dir.), **Dictionnaire critique de la communication,** 1er éd, tome 2, Paris, Puf, 1993.

❖ Articles et périodiques:

1. BLIDI**,** Amel, **« Financement des campagnes électorales: D'où vient l'argent des partis.»**, El Watan Economie (supplément hebdomadaire), n° 99, du 9 au 15/04/2007.

2. GINGRAS, Anne-Marie, **« L'impact des communication sur les pratiques politiques»**, Revue Hermès : communication et politique, n° 17-18, Paris, CNRS édition, 1995.

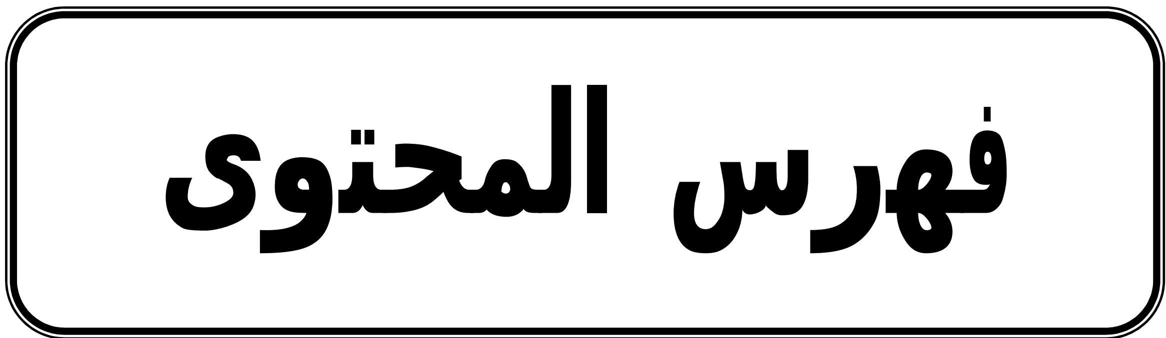
3. LAHOUARI, Addi, **« Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des "grands électeurs"»**, Le Quotidien d'Oran, n°2696-2670-3671-2672, du 13 au 16 octobre 2003.

❖ Sites électroniques:

1. LAMIZET, Bernard, C**ommunication politique**, Institut d'études politique de Lyon, Année universitaire (2002/2003), URL : [http://doc-icp-univ-lyon2-fr-/ressources/documents/enseignements/cours/copolitique/.], consulté le: 17/ 09/2005**.**

2. MAHIOU, Ahmed, **Remarques sur l'évolution du système politique en Algérie**, mis en ligne le : 13/12/2004, URL : [http://www.africa/catalunya.org/congrés/pdfs/mahiou-pdf], consulté le: 20/02/2006 .

3. WOLTON, Dominique, **Pas de démocratie sans communication politique**, mis en ligne le 04/06/2006, URL : [http://www.lemonde.fr/web/article/ 0,1-0,36-658296,0.html], consulté le: 23/ 01/2006**.**


فهرس المحتوى

المحتوى *رقم الصفحة*

البـاب الأول: مشاركة الأحزاب في عملية الإتصال السياسي

البـاب الثاني: دور حزب جبهة التحريـر الوطني وحزب العمال فـي عمليـة الإتصال السياسي